

جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة
"رقم ٧٣٢"

Е. ДМИТРИЕВ. В. ЛАДЕЙКИН

ПУТЬ
К МИРУ
НА
БЛИЖНЕМ
ВОСТОКЕ

الطريق إلى السلام

تأليف: ي. د. دميترييف
ف. ل. لاديسكين

جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة
" رقم ٧٣٢ "

الطريق إلى السلام

تأليف: ي . دميترييف
ف . لاديكين

الشرق الأوسط في نظام العلاقات الدولية المعاصرة

يعتبر الشرق الأوسط خلال فترة زمنية طويلة واحدا من أكثر المناطق توترا في عالمنا ويخلق توتر الموقف في هذه المنطقة ، وتفاقم العلاقات الى أقصى مدى بين الدول العربية الواقعة هنا وبين إسرائيل ، فضلا عن تعقد الوضع السياسي الداخلي في بعض دول المنطقة ، وتدخل الدول الامبريالية المستمر في الشؤون الداخلية للدول العربية ، والنمو الجارف لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية - كل هذا يخلق تلك الصورة السياسية المتعددة والمتباينة الألوان ، والدائمة التغير التي تجذب الى منطقة الشرق الأوسط الاهتمام الزائد .

وتنبع الأهمية السياسية والاستراتيجية « لشرق الأوسط » من مجموعة كاملة من الأسباب ذات الطابع الاقتصادي والاستراتيجي العسكري والسياسي .

فيعتبر الشرق الأوسط مسرحا لصراع علني بين قوى حركة التحرر الوطني والامبريالية والاستعمار ، وبين قوى التقدم وقوى الرجعية ، وبين الجديد والقديم ، ويتعقد هذا الصراع بالكثير من العوامل الخارجية والداخلية .

واذا نظرنا الى البلاد العربية التقدمية في الشرق الأوسط يتضح لنا كيف يزداد ايمان قادة هذه الدول بمزايا طريق التطور غير الرأسمالي وذلك من خلال النضال ضد المصاعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الموضوعي ، والطابع الذاتي وحين يواجهون ضرورة اعادة بناء الاقتصاد والقضاء على التخلف الذي خلفته القرون وضرورة التحسين الجذري لحياة الشعب ، ذلك لأن الشعوب لن تستطيع التخلص من الاستغلال والفاقة والجوع ، الا اذا سلكت هذا الطريق وحده (١) .

ويعتبر انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية فيها ، نقطة الانطلاق نحو التطور غير الرأسمالي للبلاد العربية الرائدة . وتتولى السلطة في هذه البلاد

(١) وثائق برامج النضال من اجل السلام والديمقراطية والاشتراكية « موسكو » عام

عناصر ديمقراطية ثورية تتكون من ممثلى جماهير البروليتاريا ، وشبه البروليتاريا من كادحى المدينة والقرية . كما يساعد على تطور الثورة المعادية للقطاع والامبريالية فى الدول العربية التقدمية بخطى منتظمة ، أن الاشتراكية فى ايامنا هذه تعتبر القوة الرئيسية للتطور العالمى ، وتعتبر دول المعسكر الاشتراكى منذ زمن بعيد الحليف الاكيد والطبيعى للشعوب والبلاد العربية . ونتيجة لذلك ينحصر الواجب الاممى للدولة السوفيتية ، كما أكد الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى - فى يونيو (عام ١٩٦٧) فى تقديم التأييد الشامل للشعوب المناضلة من أجل الحرية والاستقلال الوطنى ، ومن أجل التقدم الاجتماعى (٢) .

وتحدد المقاييس المشار اليها بشكل خاص موقف الاتحاد السوفيتى من مشاكل بلاد وشعوب منطقة الشرق الاوسط كما تنطلق منها خطواته الرامية الى درء التدخل الامبريالى فى شئون هذه المنطقة وضمان المصالح العادلة والشرعية لجميع دولها . ولذلك يقف الاتحاد السوفيتى انطلاقا من القواعد المبدئية لسياسته الخارجية ، بقوة ووضوح رؤية وثبات ، ضد السياسة العدوانية لاسرائيل ازاء الدول العربية المجاورة وهذه السياسة العدوانية لاسرائيل تعتبر النتيجة المباشرة للسياسة الخارجية التى تتبعها العناصر الاكثر تطرفا فى القيادة الاسرائيلية .

ويعتبر الشرق الاوسط منذ فترة طويلة مسرحا للنمو العاصف لحركة التحرر الوطنى وقد حاولت الدول الغربية الكبرى - وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية - فى الآونة الاولى أن « تفازل » النظم العربية الجديدة مع التأثير فيها اقتصاديا وسياسيا فى بداية الستينات ، ولكن هذه المحاولات تحولت الى ضغط مكشوف وجاد . وقد اعتمدت واشنطن نهائيا على اسرائيل باعتبارها القوة ، التى تستطيع بمساعدتها بلوغ أهداف السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط وتتلخص تلك الاهداف فى محاربة النظم العربية التقدمية وتقويض العلاقات السوفيتية العربية ومواجهة توسع حركة التحرر الوطنى فى الشرق الاوسط بكل الوسائل وقد كتب الباحث الامريكى الشهير لينفسكى يقول « بدأت الولايات المتحدة الامريكية فى الفترة الاخيرة تنفيذ دورها الجديد ، دور القائد والمدافع الرئيسى عن أمن العالم الحر » (٣) . لا شك أن الاعتراف بالدور الحقيقى للولايات المتحدة الامريكية فى الشرق الاوسط ليس جديدا ، خاصة أنه يصدر من هذا الخبر بالشئون السوفيتية ، الامريكى الكبير الذى ينظر الى جميع مناطق الكرة

(٢) « البرافدا » ٢٢ يونية عام ١٩٦٧ .

(٣) ج ٠ لينفسكى

الارضية من منظور ضرورة مقاومة النمو الجارف لما يسمى بالنفوذ السوفيتى .
فى جميع أنحاء العالم .

وتتصل المصالح الاستراتيجية والعسكرية للغرب اتصالا وثيقا بمصالحه السياسية فى الشرق الاوسط : فهذه المنطقة تنتمى الى عداد ما يسمى برؤوس الجسور الحرجة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها فى حلف شمال الاطلسى ، ورؤوس الجسور ، هذه ، تشكل الاساس الاستراتيجى لهيكلهم العسكرى وخطط انتشار القوة العسكرية فى حالة التفاقم العام للموقف الدولى . والسيطرة على رؤوس الجسور المشار اليها ذات أهمية خاصة ، ذلك أن رؤوس الجسور هذه يمكن أن تستخدم ضد المناطق الجنوبية للاتحاد السوفيتى ، كما يمكن أن تستخدم ضد دول الجناح الجنوبى لحلف شمال الاطلسى ذاته فى حالة الضرورة وتؤدى كبوات هذه السياسة التى تسير عليها الولايات المتحدة الامريكية الى تحولات جديدة فى السياسة الامريكية الخاصة بالشرق الاوسط والى اعادة النظر فى بعض أوجه سياستها أزاء الدول العربية .

ان تطور الموقف فى الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة فى السنوات الاخيرة يشير الى حدوث عمليات هامة فى هذه المنطقة كما يتبلور الاتجاه غير الراسمالي لتطور بعض البلاد العربية ، ويتوسع تعاون الدول العربية مع الاتحاد السوفيتى ويزداد عمق المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى نشهدها غالبية البلاد العربية وهذا من شأنه أن يخلق موقفا جديدا فى المنطقة ويزيد من قوة جذب طابع النظم العربية التقدمية بالنسبة لشعوب جميع البلاد العربية ، ويوجد موقفا مناسباً لتنشيط القوى الديمقراطية والتقدمية وتقوية موقفها وتأثيرها المباشر على جميع جوانب الموقف فى الشرق الاوسط فى الواقع .

وقد نمامع تعزز الاتجاه نحو التطور المستقل للبلاد العربية - اتجاه الحياد وعدم الانحياز ، وقد قومتها الادارة الامريكية - (على سبيل المثال - فى عهد أيزنهاور - دلاس) باعتبارهما « غير اخلاقيين » ان عدم التوافق بين مصالح الولايات المتحدة الامريكية والبلاد العربية قد ظهر بشكل خاص - وفقا لرأى المختصين الامريكيين فى شئون الشرق الاوسط - والمشكلة العربية - فى ثلاث حالات محددة : اذا اتخذت الحكومة الجديدة ١ او النظام الجديد الذى حل محل النظام القديم فى أى بلد عربى موقفا

(٤) نفس المرجع ص ٥٧ .

(٥) د. بريجنيف ، النهج اللينينى . خطب ومقالات . موسكو عام ١٩٧٢ المجلد الثالث

معاديا لأمريكا) ، أو اذا كانت هذه الحكومة الجديدة (أو النظام الجديد) تسمح « بالتفغل الشيوعي » أو اذا كانت تتبع سياسة عدوانية آزاء جيرانها . وبكلمات أخرى أن مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية ومجالاتها العملية لا تسمح إلا بتغيرات الموقف في الشرق الأوسط التي لا تتعارض تماما مع المصالح الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة . ويمثل الاعتماد الصريح على طرق الاستعمار الجديد وعلى استخدام « قوى الامس » نهج الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا سياسة الشرق الأوسط .

ولا يعتمد الغرب في تدعيم مراكزه في الشرق الأوسط على القوى الرجعية في نفس البلاد العربية وعلى النظم العربية المحافظة فحسب — بل يعتمد بالدرجة الأولى على استخدام القوة المسلحة لاسرائيل — حليفه المخلص ، الذي يتجاهل قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقرارات المنظمات الدولية الهامة الأخرى ولقد تسببت اسرائيل وحمايتها الامبرياليون في اندلاع حروب مدمرة أربع مرات خلال خمسة وعشرين عاما .

وكان عدوان اسرائيل على الدول العربية في يونيو ١٩٦٧ يهدف الى تأخير انتطور السريع للبلاد العربية والقضاء على النظم العربية التقدمية وان نكون مبالفين أن نعتبر أن هذا العدوان كان شكلا من الاشكال التي يستخدمها المستعمرون والتي استنكرتها البشرية منذ زمن بعيد ، كان انعكاسا واضحا لجوهر القرصنة الذي يميز الامبريالية المعاصرة . ولقد قال ليونيد بريجنيف « ان عدوان اسرائيل و . . الاستفزازات العسكرية ضد الدول العربية كانت تمليها مخططات الدوائر الامبريالية العالمية للقضاء على النظم التقدمية في الجمهورية العربية المتحدة (١) ، في البلاد العربية الأخرى ولضرب حركة التحرر الوطني بصفة عامة وصمود البلاد العربية وموقفها الشجاع وتأييد البلاد الاشتراكية والقوى التقدمية الأخرى النشطة ، أحبط هذه المخططات .

لقد أريق الكثير من المداد وقيلت الكلمات الجميلة في تبرير العدوان الاسرائيلي . ولقد سعى المدافعون عنه بجميع الاوصاف الفنية الرائعة لاختباء الجوهر الحقيقي لهذا العدوان . ومن بين الموضوعات الذائعة الانتشار والتي طرقت وتنوعت دفاعا عن العدوان الاسرائيلي موضوعات « كفاح اسرائيل من أجل البقاء » ومقاومة داود الاسرائيلي الصغير لجيوليات العربى الضخم . . الخ . . غير أن الحياة قد فضحت الوجه الحقيقي للمعتدين الاسرائيليين أكثر من مرة ، وهم يسعون في بعض الاحيان وبمزيد من الديماجوجية الماهرة الى تغطية نواياهم الحقيقية من حيث الجوهر

(*) : اعتبارا من ٢ سبتمبر ١٩٧١ ونتيجة للاستفتاء الشعبى سميت الجمهورية العربية المتحدة بجمهورية مصر العربية .

— ولا يرغبون في البحث عن ظروف السلام الدائم والعدل والمقبول مع جيرانها العرب . ومن بين دلائل ذلك القرار الذي لم يسبق له مثيل والذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية في ٤ يونيو ١٩٦٧ ، والذي لا يخرج عن كونه امرا للقادة العسكريين لبدء العمليات العسكرية ضد الدول العربية ولقد جاء في القرار : استمعت الحكومة الى تقارير رئيس الوزراء والدفاع ، ورئيس هيئة اركان حرب وقائمة المخابرات العسكرية عن الموقف السياسى والعسكرى ، وتأكدت أن جيوش مصر وسوريا والاردن تعد لعدوان متعدد الجبهات سريع ، يهدد وجود الدولة ذاته .

وعلى هذا تتخذ الحكومة قرارا ببدء العمليات العسكرية ، لكى تحرر اسرائيل من حلقة العدوان ، التى تضيق تدريجيا حول اسرائيل . وتكلف الحكومة رئيس الوزراء ووزير الدفاع تحديد توقيت هذه العمليات مع رئيس هيئة الاركان .

وسوف يتلقى أعضاء الوزارة بأسرع ما يمكن معلومات خاصة بالعمليات العسكرية ، المقرر القيام بها نفذت . وتضع الحكومة أمام وزير الخارجية مهمة استخدام جميع الامكانيات للعمل السياسى لشرح موقف اسرائيل ، وتلقى التأييد من الدول الاجنبية . (٦)

لقد فجر عدوان اسرائيل — كما فجرت فيما بعد العمليات العسكرية على الجبهة المصرية الاسرائيلية والجبهة السورية الاسرائيلية — أمام الراى العام العالمى عددا من مشاكل الوضع الدولى المعاصر لم تكن معروفة من قبل ، أو لم تدرس جوانبها لدراسة وافية . وترتبط هذه المشاكل بشكل أو بآخر بالموقف فى الشرق الأوسط . ولذلك ضرورة التسوية البناءة والدائمة للنزاع العربى الاسرائيلى وازالة آثار العدوان الاسرائيلى هى احدى المهام الرئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى .

كل هذا يحدد الأهمية الخاصة للشرق الأوسط من وجهة نظر طبيعة المهام الحالية والمستقبلية ، وبالتالي من وجهة نظر مكانة مشكلة الشرق الأوسط فى جهود السياسة الخارجية للدولة السوفيتية .

وختاماً من الضرورى أن نشير الى أن أكثر من ٦٦٪ من احتياطات النفط فى العالم غير الاشتراكى تتركز فى الشرق الأوسط . ومن الطبيعى أن تسترعى هذه الحقيقة اهتماما جادا وعاليا من الدول الكبرى الامبريالية للحفاظ على سيطرتهم السياسية والاقتصادية فى المنطقة وهنا نضمن حرية نشاط الاحتكارات البترولية الاجنبية دون عقبات .

وتبلغ مساهمة الدول الامبريالية في استخراج النفط في الشرق الاوسط والادنى النسب التالية : الولايات المتحدة الامريكية ٦٠ في المائة انجلترا ٢٦ في المائة ، فرنسا ٦٥ في المائة ، هولندا ٤ في المائة ، واليابان ٣٥ في المائة .

وتسيطر على استخراج النفط في الشرق الاوسط بشكل رئيسي سبع شركات بترولية + حلف اويل كوربوريش ، ستاندارد اويل كومباني اوف كاليفورنيا ، اكسون (سابقا اسو او ستاندرد اويل كومباني او نيوجرسي ، تكساس اويل كومباني ، سوكوني موسيل اويل كومباني - وهي كلها شركات امريكية ، ثم شركة برتش بتروليم كومباني ، وهي شركة انجليزية ، شركة رويال دانش شل - وهي شركة ايجلو - هولندية وتتخذ هذه الاحتكارات كلها في الاتحاد الدولي للبترول الذي ينتهج سياسة تحديد كميات استخراج « الذهب الاسود » ، ويقسم اسواق الاستهلاك ويسمى الى الحفاظ على اعلى الاسعار .

وتسيطر الشركات الامريكية على تسويق خام النفط ومنتجاته بشكل رئيسي (حوالى ٨٠ ٪) فقد بلغ نصيب الشركات الامريكية ما يزيد على ١٥٠٠ مليون طن من مليارين و ٦٨ مليون طن فقط استخرجت في العالم غير الاشتراكي عام ١٩٧٢ ، من بينها ما يزيد عن نصف مليار طن استخرجتها من البلاد العربية . ووفقا للبيانات الرسمية تستثمر الشركات الامريكية في صناعة النفط خارج الولايات المتحدة الامريكية ٢٤ مليارات و ٢٥٨ مليون دولار ، منها مليار و ٦٥ مليون دولار في الشرق الاوسط (عدا ليبيا والجزائر) وفي عام ١٩٧١ بلغت ارباح الشركات الامريكية وحدها العاشرة في استخراج البترول ثلاثة مليارات و ٩٣٢ مليون دولار ، من بينها مليار و ٨٥٤ مليون دولار في الشرق الاوسط ، اما في ليبيا والجزائر فقد حققت من الارباح ثلاثة مليارات دولار ، أي أنها حققت في عام واحد فقط من الارباح ما يزيد بدرجة كبيرة رغبة استثماراتها في صناعة النفط في الشرق الاوسط طول الوقت ابتداء من وسط الثلاثينات (٧) .

وقد استخرج في عام ١٩٧٢ في الدول العربية مليونان و ٢٨١ الف طن من النفط وهو ما يشكل ٣٩ ٪ مما يستخرج في العالم غير الاشتراكي .

وتضاعف الاحتكارات النفطية الغربية عادة من الكميات المستخرجة من النفط في المناطق التي تحقق أكبر نسبة من الربح وأقل قدر من المخاطرة السياسية . لذلك ليس عيبا ، ان هذه الاحتكارات تعمل بنشاط أكبر في

العالم العربى فى البلاد ذات ما يسمى بالنظم المحافظة « المملكة العربية السعودية ، الامارات العربية والكويت » .

ومن الصعوبة بمكان تحديد ارباح الاحتكارات النفطية فى الشرق العربى فى نفس الوقت كان من الممكن ان تزداد دخول دول الشرقين الادنى والاوسط من البترول - وهى الدخول التى حققت نموا كبيرا فى السنوات الاخيرة نتيجة زيادة الكميات المستخرجة من البترول - لو ان الاحتكارات الغربية لم تخف الاحجام الحقيقية لارباحها . فتقدم الحسابات الخاصة بأرباح الاحتكارات النفطية - كقاعدة - ارقاما مزورة وبيانات اقل من الحقيقة وبصفة عامة لا تنشر بعض الشركات النفطية حسابات عن نشاطها ، كما ان اسهمها لا تتداول فى البورصات .

وقد عقدت اتفاقيات الامتياز ، التى تحدد نظام الخصم من الارباح الاحتكارية النفطية بواسطة حكومات البلاد المسئولة ، فى الغالب فى العشرينات والثلاثينات . فى هذا الوقت كان نفوذ الدول الكبرى الامبريالية فى هذه المنطقة كبيرا حيث املت على دول الشرقين الادنى والاوسط شروط تتسم بالصوصية ، نذكر من بينها وضع اسعار الامتياز المحددة لكل طن من النفط المستخرج بغض النظر عن ارباح الشركات وحالة السوق ، مع الاعفاء الكامل لاصحاب الامتياز من جميع انواع الضرائب والرسوم ، ومن بينها الرسوم الجمركية .

ومن المعروف ان النفط ذو اهمية استثنائية كاملة فى انشاء وتطوير الهياكل الاقتصادية المنظورة المعاصرة وفى تدعيم القدرة العسكرية والاقتصادية للدول . ولذلك ينمو دور النفط باستمرار . والجدير بالذكر - على سبيل المثال ووفقا للتقديرات الامريكية ان احتياجات الولايات المتحدة الامريكية من النفط فى عام ١٩٨٠ ستصل الى ١٨٣٦ مليون طن هذا وستحصل على ثلث احتياجاتها من النفط المستورد من بلدان الشرق الاوسط .

ونفط الشرق الاوسط - هو أرخص نفط من حيث السعر بسبب كميات النفط المتدفق واستخدام أحدث المعدات ورخص الايدى العاملة المحلية . والمقارنة تشير الى أن استخراج برميل (x) واحد من النفط فى الولايات المتحدة الامريكية يتكلف دولارين ونصف دولار (٢.٥) ، أما فى الشرق الاوسط ، فيتكلف . سنتا . فى نفس الوقت يحدد أعضاء الاتحاد الدولى لشركات أسعار سوق النفط على المستوى العالمى .

ان التهديد الواقعى لتأميم الاحتكارات المستخرجة للنفط العربية أمر وارد منذ زمن بعيد ، ولقد أوضحت الاجراءات الحاسمة لحكومة العراق ،

(*) : يساوى البرميل الواحد ١٥٨.٧٦ لتر أو ٤٢ جالون فقط امريكى .

الخاصة بتأمين ممتلكات شركات النفط الامريكية والانجليزية في ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ للغرب أن فترة سيطرتهم التي لا حدود لها في مجال استخراج النفط في الشرق الأوسط قد ذهبت في ذمة التاريخ وأن رياح التغيير التي تؤثر تأثيرا كبيرا على المناخ السياسي في الشرق الأوسط قد دهمت بلادا عربية أخرى لم تكن في الحسبان مثل العربية السعودية والكويت ، فقد اتخذت هذه الدول خطوات تستهدف الحد من انتاج البترول ردا على استمرار العدوان الاسرائيلي ، الأمر الذي دفع بعجلة ما يسمى بأزمة الطاقة في الغرب نتيجة ظهور مشكلة قصر امداد أوروبا الغربية والولايات المتحدة بالبترول .

ان تجدد العمليات العسكرية في الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٧٣ قد ساعد على تضافر صفوف العرب في النضال ضد المعتدى ، حيث انعكس ذلك في الخطوات المشتركة للدول العربية المنتجة للبترول .

ففي ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ في الكويت اتخذت منظمة البلاد العربية المصدرة للبترول قرارا بالتخفيض الشهري لانتاج النفط بنسبة ٥٪ وتنفيذا لهذا القرار ، خفضت جميع الدول العربية - عدا العراق - ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، انتاج النفط وقد خفضت بعض الدول (الجزائر ، الكويت ، والعربية السعودية) الانتاج في الحال ١٠٪ وفي الشهور التالية بنسبة ٥٪ في الشهر . وعند ذلك أعلنت الدول العربية رسميا ، أن القرار الخاص بالتخفيض الشهري لانتاج النفط سيظل نافذا ما دامت الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ لم تتحرر ، وما دامت الحقوق الشرعية لشعب فلسطين لن تقرر الى جانب ذلك ، حظر تصدير النفط الى الولايات المتحدة الامريكية والى هولندا ، وبعد مؤتمر قمة الجزائر في (٢٦ - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣) حظر أيضا تصدير النفط الى البرتغال والى النظم العنصرية في جنوب افريقيا .

وتشير احصاءات الخبراء الغربيين الى أن انتاج النفط العربي في نوفمبر سنة ١٩٧٣ قد انخفض عمليا الى ٢٥٪ تقريبا بالمقارنة الى مستوى الانتاج في سبتمبر .

وقبل ذلك اتخذت الدول العربية قرارا بزيادة اسعار النفط الى ١٧٪ من الاسعار المقارنة واسعار السوق (من ٣١٢ دولارات للبرميل الى ٣٦٥ دولارات) .

وقد حاولت البلاد الغربية التي انزعجت من هذه الاجراءات - تهديد

(٨) انظر النشرة الاحصائية للامم المتحدة الشهرية - يولية ١٩٧٣ .
(٩) انظر النشرة الاقتصادية للشرق الأوسط . بيروت . لندن . ١٩٧٢ ص ٦٦٤
(١٠) نفس المرجع .

الدول العربية باجراءات مضادة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى حاولت استحالتها للسير الى التساهل . ورغم أن حظر النفط قد ألغى فيما بعد ، إلا أن تضافر الدول العربية المنتجة للنفط قد أجبر الكثيرين في الغرب على أن يفكروا جديدا .

وقد صرح في باريس ب . عبد السلام وزير الصناعة والطاقة الجزائرى بأنه اذا أخذت الولايات المتحدة الأمريكية اجراءات موجهة ضد البلاد العربية ، التى خفضت انتاج النفط ، فإن هذه البلاد ستوقف استخراجها بالكامل (١١) . وقد حذرت العربية السعودية بأنه اذا ما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية اجراءات عسكرية ، فإنها ستفجر بعضا من آبار بترولها الأمر الذى يحرم أوروبا واليابان من النفط لسنوات كثيرة .

وقد قرر مؤتمر الجزائر لرؤساء الدول العربية مواصلة استخدام النفط كسلاح للضغط - وخاصة ، ووضع شروطا لتصدير النفط الى أى بلد وفقا لموقفه بالنسبة للقضية العربية العادلة ، ولقد شكلت لجنة خاصة ، كلفت بمتابعة تنفيذ هذه القرارات ، التى اتخذت في هذا الصدد .

ان رفع أسعار النفط وما تبع ذلك من أزمة في الطاقة اظهر - ربما لأول مرة - تبعية الدول الرأسمالية المتطورة في الغرب للدول النامية . وفي ذلك يكمن في الواقع أحد جوانب المشكلة فقط ، وينعكس الجانب السياسى أولا وقبل كل شئ في أن الدول العربية المنتجة للبترول قد خلقت بجهودها المشتركة موقفا خطيرا بالنسبة للغرب وذلك في مجال امدادات البترول ومستقبل هذه الامدادات . ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعرضت كذلك للحظر العربى للنفط إلا أنه أتيح لها - باستخدام مركزها في الاتحاد العربى لشركات البترول - أن تخفض خسائرها الى أقل حد .

ولكن الخلافات بين الدول الامبريالية تختفى الى حد كبير حينما تصطدم هذه الدول بزيادة فعالية الدول النامية ومن بينها الدول العربية ، وخاصة فعاليتها فيما يتعلق بمسائل السياسة النفطية .

لقد وجهت عمليات الدول الكبرى الامبريالية في الشرق الاوسط الى عرقلة ووقف عملية نمو الوعي الذاتى للدول العربية - وتقويض الشرق الاوسط ، ومن هنا تنبع الأهمية السياسية للمنطقة بالنسبة لهم وتتضح أهداف سياستها الاستراتيجية ووسائل وأساليب اجازات هذه الأهداف .

(١١) « البرافدا » فى ٢٨ نوفمبر عام ١٩٧٣ .

(١٢) « البرافدا » فى ٢٢ يولية عام ١٩٦٧ .

ولا يزال الموقف في الشرق الأوسط في الوقت الحاضر خطيرا جدا وقابلا للانفجار ويعتبر العدوان الاسرائيلي ضد البلاد العربية نتيجة لتآمر أكثر القوى الامبريالية العالمية هذا التآمر احدى رجعية موجه ضد احدى فصائل حركة التحرر الوطني وضد الدول العربية التقدمية ، التي اتخذت طريق المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لصالح الكادحين والتي تسير على سياسة معادية للامبريالية - ولا يزال هذا العدوان قائما من حيث الجوهر . وتشهد على ذلك أحداث أكتوبر ١٩٧٣ ، حينما عادت الحرب من جديد الى أرض الشرق الأوسط - التي عانت كثيرا - ، حاملة معها الموت لآلاف البشر من العرب والاسرائيليين ، وتدميرا جديدا للقيم المادية ، التي بنتها جهود السنين الكثيرة للشعوب والحكومات .

ان رفض اسرائيل العنيد الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وتدخل الامبريالية المستمر في شؤون البلاد العربية الداخلية يخلق تهديدا جادا للسلام الشامل ويدفع بالعقبات في طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي لجميع بلاد هذه المنطقة .

وتسمى الدعاية الغربية ، وابواق بكين ، جاهدة الى المضاربة بالقول بأن النزاع العربي الاسرائيلي يعتبر أحد أشكال المواجهة بين ما يسمى بالقوتين العظميين - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ، وأن المصالح الأساسية لهاتين القوتين العظميين تحدد سلفا استراتيجيتهما وتكتيكهما في مسائل تسوية الشرق الأوسط ، كما أن هذه المصالح تعتبر عوامل محددة فيما يتصل بمختلف خطوات حكومتى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية في قضية البحث المشترك عن طرق حل النزاع العربي الاسرائيلي .

وبطلان هذا التصور واضح للعيان ذلك لأن أساس النزاع العربي الاسرائيلي ، هو تحرك الدول الكبرى الامبريالية ضد النظم القديمة في البلاد العربية وسعيها بكل الطرق الى المحافظة على مواقعها . ولكن الى جانب ذلك تبقى حقيقة أن أية تسوية في الشرق الأوسط ، لا يشارك الاتحاد السوفيتي في اعدادها تحقيقها سيكون مصيرها الفشل سلفا . وهذا أمر طبيعي ، ذلك لان سياسة الاتحاد السوفيتي في قضايا التسوية متوازنة ولهذا تتفق تماما مع مصالح جميع الدول المشتركة في النزاع . ونتيجة لهذا الموقف كان نهج سياسة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية السوفيتية هو نهج عادلا من حيث الجوهر ، لأنه ينبع من ضرورة الحل المباشر والكامل للقضية الاساسية للتسوية - وهي قضية تحرير الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل .

ويساعد الفهم المتزايد لأهمية وجود لغة تفاهم مشتركة مع الاتحاد السوفيتي في مسائل التسوية على ظهور اتجاهات جديدة في سياسة الولايات المتحدة الامريكية آزاء الشرق الأوسط وأصدق دليل على ذلك وقف

اطلاق النار فى الشرق الاوسط فى اكتوبر ١٩٧٣ الذى اصبح ممكنا نتيجة للخطوات السوفيتية الامريكية المشتركة ونتائج محادثات ه . كيسنجر وزير خارجة الولايات المتحدة الامريكية فى موسكو فى اكتوبر ١٩٧٣ وفى مارس ١٩٧٤ ومحادثات ١. جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتى فى واشنطن فى فبراير ١٩٧٤ مع ر. نيكسون وهـ . كيسنجر فى جنيف « ابريل ١٩٧٤ وفى نيقوسيا « مايو ١٩٧٤ » ونتائج اللقاء السوفيتى الامريكى للقمة فى يونيو ١٩٧٤ ، هذا بجانب عقد مؤتمر السلام الخاص بالشرق الاوسط فى جنيف فى ديسمبر ١٩٧٣ . وقد اشار الرئيس نيكسون بطريقة مباشرة الى اهمية تحقيق موقف مشترك سوفيتى امريكى واتفاق فى مسائل تسوية الشرق الاوسط فى خطابه فى الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة . و اشار بصفة خاصة الى ان من الاهمية بمكان ، ان نوجه نحن والاتحاد السوفيتى جهودنا لتجنب الحرب فى الشرق الاوسط وتهيئة مناخ يسمح لدول الشرق الاوسط بأن تتعلم العيش معا وتترك الآخرين يعيشون . وهذا امر هام جدا ، لا بالنسبة لمصالح شعوب الشرق الاوسط ذاتها فحسب ، بل لان البديل يمكن ان يودى الى صدام ذى آثار مدمرة للشرق الاوسط ولدولتنا وللعالم ككل (١٣) .

واذ لانتكر اهمية بلوغ اتفاق سوفيتى - امريكى ازاء مشكلة التسوية يجب اولا التاكيد على ان الطريق نحو السلام العادل والدائم فى الشرق لا يتأتى عن طريق التهديد والمغامرات العسكرية ، التى يهرع اليها دائما المتطرفون الاسرائيليون . فان السلام ممكن التحقيق لو تحققت جميع بنود قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وتم تنفيذ اهم شروطه ، الذى يشكل لب التسوية الا وهو ضمان انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة فى ١٩٦٧ .

وكان الاتحاد السوفيتى ولا يزال ينطلق دائما من ضرورة اقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط ويؤكد على السلام الدائم وليس هدنة هشة . ومن الطبيعى تماما ان السلام فى هذه المنطقة لا يمكن ان يتحقق على حساب تشجيع المعتدى ولا سيما تقديم « مكافأة » له على شكل اى توسعات اقليمية او اى تغييرات فى الحدود العربية الاسرائيلية تناسب اسرائيل وحدها .

(١٣) وثيقة هيئة الأمم المتحدة رقم ١ - ب.ف ، ١٨٨٢ ص ٢٩

والهدف من هذا الكتاب هو تحليل الموقف العام فى الشرق الاوسط وتتبع نشأة الأزمة حتى يومنا هذا ويكشف الكتاب عن بطلان أسس الدعاية الصهيونية ، التى تشود بانتظام سر الحوادث والتى تسعى للتأثير على وعى الجماهير العريضة ، التى غالبا لا تفتن الى دس الصهاينة بمهارة للآراء حول بعض المجالات الحقيقية للموقف فى الشرق الاوسط .

ولم يهدف مؤلفا الكتاب الى التلخيص والترتيب الزمنى المتتابع للحوادث والظواهر ، التى تشكل الحلقة المتشابكة للعلاقات العربية الاسرائيلية ، بل تلخص مهمتهما فى عرض المشاكل الرئيسية للوضع الحالى فى الشرق الاوسط .

الباب الأول

الصهيونية وقيام دولة اسرائيل

فلسطين كهدف للتوسع الامبريالى

لم تقتصر الدول الامبريالية ، التى بدأت فى نهاية القرن الماضى تقسيم العالم فيما بينهما على قوة السلاح وحده فى الصراع من أجل المستعمرات ومجالات النفوذ ، ومن أجل رؤوس الحسور البعيدة عن أراضيها ومن أجل السيطرة على المواصلات فلقد خصص دور كبير للديبلوماسية الاستعمارية والصفقات السياسية بين الدول المتنازعة على الخبرات الاجنبية «غير المملوكة لاحد» - فى اكتساب اراض جديدة للتوسع الاقتصادى والمالى والثقافى والسكانى على حساب الشعوب «غير المتحضرة» .

وجاهد المستعمرون حتى لا يتركوا الفرصة للسيطرة السلمية على الاراضى الاجنبية لم يدخلوا فى حساباتهم قمع مقاومة سكان البلاد الاصليين . والادهى انهم كثيرا ما بادروا الى خلق الامكانيات الضرورية لاضفاء الشرعية الدولية على عملياتهم الاغتصابية ، وساعدهم فى ذلك قواعد «القوانين» الاستعمارية المتعارف عليها فى عالم قطاع الطرق الامبرياليين وهى القوانين التى أصبحت اساسا قانونيا لتصرفاتهم هذه ، ان نظام الاستسلام والاتفاق على تحديد مناطق النفوذ والاستبعاد الاقتصادى للدول المستقلة سياسيا ، وفرض الاتفاقيات الخاصة بالوصاية ، واخيرا اختراع نظام المحميات ضمن اطار حدود السلام نتيجة للحرب العالمية الثانية ، كل هذا يعد اشكالا «سلمية» لتوسيع الامبراطوريات الاستعمارية ، التى تميزت بمزاعم مفتراه حول سيادة «القانون فوق القوة» بيد ان هذا القانون لم يكن سائدا الا فى العلاقات بين الدول الامبريالية وحدها بصفقتها واضعة هذا القانون الاستعمارى ، هذا بجانب انها لم تتورع فى أى وقت من الاوقات عن استخدام القوة ضد الشعوب والبلدان المستعمرة دون أن تعتبر هذا خرقا للقانون .

وقد كان لخبرتهم العملية فى تشجيع توطين السكان من بلاد ما وراء البحار مكانة هامة فى هذه اللعبة وفقا لقواعد القانون الدولى الامبريالى ، الى جانب خلق فئات مميزة متعاونة مع العدو من بين وسط السكان الاصليين . ولقد كانت الاعتبارات الانسانية «لخيمان حماية مواطنهم الاجانب

واتباعهم من أهالى البلاد الاصليين بمثابة حجة للتدخل فى شئون البلاد اكثر من مرة - هذه البلاد التى أصبحت ضحية الغزو الجماعى للمهاجرين وكانت هذه الحجة « مناسبة » تماما من وجهة نظر المستعمرين ، الذين كانوا يتسترون فى مثل هذه الحالات بأسباب انسانية بالطبع .

وكانت هذه الاسباب الانسانية بالذات - وسنتحدث عنها فيما بعد (بمثابة الذريعة المناسبة لاقامة نظام الوصاية على فلسطين ، التى لفتت نظر المستعمرين لمجموعة كاملة من الاسباب ولا يدور الحديث هنا حول أية ثروات طبيعية ، فهذا البلد لا يملك من ذلك شيئا ، والحديث لا يجرى عن أسواق جديدة ، فان فلسطين أيضا لا تمثل اهتماما خاصا بسبب قلة سكانها وفقريهم فقد برزت فلسطين فى اهتمامات الدول الكبرى نظرا لموقعها الاستراتيجى الاستثنائى ، خاصة بعد أن حفرت الى جوارها فى الاراضى المصرية قناة السويس ، التى تربط البحر المتوسط بالمحيط الهندى الامر الذى أدى الى تشابك محور أهم طرق الامبراطوريات فى الشرق الاوسط . أما فى البلاد ما وراء النهرين فان الجيولوجيين الالمان قد اكتشفوا بحيرة من النفط ولذا اشتعل الصراع من أجل ميراث الامبراطورية العثمانية ، التى كانت توجد فى النزع الاخير . وكما أشار فيما بعد كمال صايغ - الاستاذ فى جامعة فلورنسا ، « لقد سيطرت الامتيازات النفطية على سياسة الدول الكبرى وتقسيم الاراضى الواقعة ووضعها تحت نظام الوصاية » (١) .

وقد تركز الانجليز فى هذا الوقت فى مصر واستعدوا للقفز الى شبه الجزيرة العربية وبين النهرين ، كما أعدت المانيا القيصرية وفريسا الجمهورية خطط تأكيداً (وجودهما) الاستعماري فى الشرق الاوسط ، وأخذ كل واحد من هؤلاء المنطلقين يبحث بجنون عن الاسس القانونية لاثبات (حقوقه) فى فلسطين ، بجانب البحث عن وسائل الصراع ضد مقاومة السكان العرب الاصليين ، الذين لن يعترفون بشرعية أية أسس لاحتلال السادة الجدد محل السادة القدماء .

المطلوب هو « العنصر البشرى »

كان المستعمرون يدركون من واقع خبرتهم فى اغتصاب و « استيعاب » الدول الاخرى ان السيطرة على اراضى الغير تمثل مشكلة ولا تتضح معالم مستقبلها وذلك بدون العنصر البشرى الذى يضمن الوجود الدائم والفعلى ، ويضمن سيطرة الدولة الاستعمارية الأم فى المستعمرات .

(١) د. صايغ . النفط والتنمية الاقليمية للعربية - ١٩٦٨ - ص ١٢ .

ولا تختلف فلسطين من هذه الناحية عن المواقع الاخرى للمطامع
الامبريالية ، ولكن خاصيتها تكمن في أنها لم تجذب اليها الباحثين عن السعادة
من الاوربيين فقد تجنب السيل الرئيسى منهم هذه البلاد الخالية من الموارد
الطبيعية والتي لا تمثل اية امكانيات جادة للحصول على النجاح أو ما يقال عن
الثراء السريع .

الا أن العنصر البشرى وجد تحت تصرف الدول الكبرى الاستعمارية
فقد وضعت الحركة الصهيونية بدايته فى صورة منظمة وهى الحركة التى
تشكلت من الناحية السياسية فى نهاية القرن التاسع عشر . ولقد كان حل
المشكلة اليهودية عن طريق توطين اليهود فى فلسطين وانشاء دولة يهودية
هناك ، هو هدف المنظمة الصهيونية العالمية التى تشكلت عام ١٨٩٧ ان
التضليل باعلان فلسطين كموطن (لاجداد) اليهود والوعود الباطلة التى لن
تتحقق بالنجاح والثراء والحياة الآمنة فى وطنهم الخاص قد لقيت فرسا
محدودة النجاح ان لم يكن لدى الجميع ، فلدى البعض واكثرهم من اليهود
ضعاف العقيدة ، الذين كانوا يعيشون فى هذا الوقت فى اوطانهم تحت
وطاة المعاداة للسامية . وكان العالم العربى مكانا مضيافا ، لجأ اليه اليهود
المهاجرون من اوربا المسيحية ، وقامت منذ زمن بعيد فى فلسطين اواصر حسن
الجوار بين الاغلبية المسلمة والاقلية اليهودية ، ولذلك فان المسألة الخاصة بملء
الاراضى الفلسطينية بالمهاجرين ، المستجلبين لكى يلعبوا دور حصان طراوده
للاستعمار ، قد حلت نفسها بنفسها ، ولكن القضية من الذى يستطيع ان
يسرج هذا الحصان ، حيث يمكن بمساعدته ، الاستيلاء على فلسطين .

وقبل أن نتعرض الى هذه القضية التى فرضها التاريخ لننظر فى
ماهية الحركة الصهيونية ، ما هى مسلماتها الرئيسية ، وعلى أى شئ تقوم
أسسها الفكرية ، وإلى أى مدى تناسب الفكرة الصهيونية المقدمة لجمع
شمل جميع اليهود على أرض الميعاد « زعما لنبوؤة عزقيال التى وردت فى
التوراة - كما يروق هذا على أقل تقدير للمؤمنين اليهود » مع مصالح
ووجهات نظر ومزاج وشعور من توجه اليهم الدعاية الصهيونية .

وأخيرا ، ما هو الجوهر السياسى والطبقى لكل هذه المخططات الصهيونية
التي لم يكن مبدعوها الحقيقيون ممن اعتبروا انفسهم آباء الصهيونية أو من
لعبوا فى الواقع - سواء ، برضاهم أو دون رضاهم - دورا لمنفذين لعبة
سياسية . اجتماعية قضية معينة وهى اللعبة التى لا يجمع بينها وبين
الاهتمام تنظيم حياة اليهود شئ ، البتة .

من الذى وراء الفكر الصهيونى ؟

لقد ذكرنا آنفاً ، ان ظهور المنظمة السياسية ، التى وضعت نصب عينها هدف إعادة تهويد فلسطين ، قد لبي تلبية ليس لها مثيل فطالب الدول الامبريالية ، التى كانت تحتاج الى العنصر البشرى لاستعمار هذا البلد .

لقد ظهرت فكرة استخدام اليهود لانشاء نقط ارتكاز للاستعمار فى فلسطين تحت ستار بعث الديانة اليهودية القديمة ، التى احتفظت بعلاقة دينية تصوفية قائمة على أساطير العهد القديم وتقاليده التلمود لدى المؤمنين من اليهود وذلك منذ زمن بعيد قبل ظهور الصهيونيين على المسرح السياسى .

ولم تظهر هذه الفكرة بين اليهود ، بل لدى المفكرين المسيحيين المتعصبين وبين فلاسفة الفتح الاستعماري ، الذى استحقوا فيما بعد « شرف » أن يضافوا الى عداد « الصهاينة المسيحيين » .

القد كان نابليون بونابرت واحداً من هؤلاء الصهاينة المسيحيين ، كما كان حفيده نابليون الثالث أيضاً فيما بعد ، حيث أصدر لاجرائي - سكرتيره بتأييد واستحسان منه - كتاباً دعا فيه الى انشاء اسرائيل تحت رعاية فرنسا المانحة للحرية بطبيعة الحال وسبق بذلك تيودور هرتزل أن الصهيونية ، كما لم تخل بريطانيا العظمى من الصهاينة المسيحيين من امثال لورد شافتسبورى الذى اقترح على سبيل المثال ، عودة اليهود الى ارض الاجداد عام ١٨٤٠ ، والكولونيل تشرشل وكازليت رجل الصناعة . وهكذا ، لم يكن آباء الصهيونية الحقيقيون أو من المفكرين اليهود على الاطلاق أو على أقل تقدير ، بل كانوا فى الواقع من فلاسفة الاستعمار . وقد لعب اسلاف هرتزل اليهود مثل موزيس جيس لوى بنسكو - فى واقع الأمر - أدواراً مساعدة ، مجسدين الفكرة الاستعمارية فى رداء « القومية » اليهودية ، التى وجدت حينئذ فى الفسالب على الورق فقط . وهكذا أعطى الاستعمار أول دفعة للحركة الصهيونية ، ورأى فى بعث « حب صهيون » بين اليهود وسيلة سهلة للاستعمار « اللائق لفلسطين » . ولكن الامر لم يكن فى الاستعمار فقط .

فى نهاية القرن التاسع عشر وفى بداية القرن العشرين ، بلغت الحركة العمالية الثورية المسلحة بالنظرية الماركسية عن الصراع الطبقي والثورة الاشتراكية - بلغت قدراً لا نظير له فى أوروبا وأمريكا وقد أصبح فصل الحركة العمالية وادخال الانشقاق بين فصائلها من اكبر مهام البرجوازية الامبريالية ، التى هرعت الى استخدام سلاحها المجرب فى خداع الجماهير . والذى كان موجوداً دائماً فى أيدي الطبقات المستغلة المسيطرة ، ونقصه

الاستعمارية والثورة المضادة . ولقد هدا التعاطف بشكل خاص بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، التي كانت ضربة مميتة وساحقة للرأسمالية وبقايا الاقطاع ، وتحققت الاسس الاقتصادية والاجتماعية لجميع أشكال القهر القومى أو الدينى وأعلنت الحرب على جميع مظاهر الشوفونية والعنصرية ، ومن بينها معاداة السامية . ولقد أعلنت السلطة السوفيتية ان المشتركين فى مذابح اليهود والذين يقومون بالدعاية لها من الخارجين على القانون ، وهكذا سحبت البساط من تحت أقدام من تاجروا بمعاداة السامية وجسر اليهود الى مستنقع القومية أو العنصرية الدينية والجهل . ولقد أستحق أكتوبر العظيم الفضب المكشوف من ساسة الصهيونية الذين يحتلون منذ ذلك الوقت وحتى الآن مكانهم المرموق فى مطبخ معاداة السوفيت ومعاداة الشوعية ، الامبريالى .

وبهذه الطريقة - لقى تنفيذ الصهاينة للمطلب السياسى والاجتماعى للامبرياليين ، الذين يمكن اعتبارهم آباء حقيقيين للصهيونية - لقى ، أيضا تفهما واضيف اليه فيما بعد دور رجل الشرطة ازاء حركة التحرر الوطنى فى الشرق العربى وازاء القوى التقدمية فى هذه الحركة ، ووظيفة الاستعمار الجديد وازاء - بلدان افريقيا واسيا التى اتيح فيها للصهاينة ان يقدموا التأييد « المعنوى » لجميع النظم العميلة والرجعية ، ابتداء من دولة جنوب افريقيا العنصرية الى زمرة سايجون ، كل هذا بجانب دور اسرائيل كقاعدة استراتيجية للامبريالية العالمية وبؤرة للنزاعات العالمية .

عقيدة الصهيونية

كان من الضرورى للصهيونيين - أولا - كما هو ضرورى بالنسبة لاي من الشوفونيين ، ايجاد اية عقيدة اخلاقية خاصة بهم تقوم اساسا على الاعتماد على التاريخ كما كانوا فى حاجة كذلك الى قاعدة ، قومية يمكن ان يكتسبوا منها العنصر البشرى الضرورى لهم . ولهذه الاغراض رفعت النظرية الصهيونية حول الامة اليهودية العالمية ، وكان ف. فلاديمير ا. لينين قد وصف فكرة الشعب اليهودى خاصة بانها فكرة باطلة من الناحية العلمية ورجعية من حيث اهميتها السياسية (١) . ويتضح فى هذه النظرية الجانب الرجعى الخطير للعقيدة الصهيونية .

ويحاول الصهيونيون تقديم كل من ينتمى الى الاصل اليهودى « كأمة » واحدة خارج الوطن ، نقيّة من الناحية العنصرية ، لم تتأثر بقوانين التطور الاجتماعى الاتنولوجى ، (مختارة من الرب) ولها الحق فى أن تختلف عن

(٤) انظروا . ريبابنون ، افلاس ايدولوجية وسياسة الصهيونية العالمية . « الاقتصاد والملاقات العالمية » عام ١٩٧٢ رقم ٦ ص ١٨ .

الجميع . تدافع عن امتيازات خاصة لنفسها ولا تخضع للقواعد المعمول بها في الحياة الدولية ، متضمنة حق المطالبة بأرض شعب آخر . ونظرية الامة اليهودية العالمية لا تحتل النقد العلمى ، « فيهود العالم » يفتقرون الى الملامح الضرورية للدخول فى الجسد الاجتماعى الاثنولوجى ، الذى يسمى امة ، على أساس وحدة الارض واللغة والحياة الاقتصادية والثقافية « غالباً ما يدخل ذور النشأة اليهودية فى عداد الامم التى « تبنتهم » ، متعرضين لتجانس كامل معها » . أما ما يختص بزعم « النقاد العنصرى » لليهود ، فانه مثير للضحك ، لدرجة انه لا يجد تأييداً حتى من ناحية الكثير من الصهيونيين المؤمنين ، الذين هم على دراية بالحقائق العلمية التى وصلت اليها الاثنولوجيا والاثنوجرافيا والآثار والتاريخ . وهذه المزاعم مثلها مثل الاساطير الاخرى الكثيرة للصهيونيين موجهة نحو جهل « الزبائن » الصهيويين وتسعى الى هدف واحد وهو اشغال الروح الشوفونية سواء اليهودية أم معاداة السامية ، التى تساعد الصهيونيين على تكتل ضحايا معاداة السامية « المختارين من قبل الرب » حولها حيث تنفذى معاداة السامية هذه بقدر كبير بالدعاية الصهيونية حول التفوق العنصرى لليهود .

وقلما تجد من بين اليهود الحاليين - واليهودى هو كل من يعترف بالحاخامات فى اسرائيل بأن امه يهودية أو دخل الدين اليهودى « وفقاً لقانون الجنسية الصهيونى الصادر عام ١٩٧٠ » - من يمكنه أن يثبت وجود صلة قرابة الدم باليهود القدامى وعلى هذه الصلة بالذات يقوم الاساس الصهيونى « للحقوق التاريخية » لجميع اليهود فى ارض الاسلاف رغم كل الحقائق الثابتة علمياً . فحينما ينطق تلميذ المدرسة الفرنسى اليهودى الاصل جملة من كتابه المدرسى فى التاريخ « بأن اسلافنا هم الغالبون » يكون اقرب الى الحقيقة من الداعى الصهيونى الذى يريد ان يدخل فى روعه أن فلسطين تعتبر (وطنه التاريخى) كما لا ترجع اصول غالبية يهود شرق أوروبا الى فلسطين بل الى دولة الخزر والى المانيا فى العصور الوسطى ، التى كان لسكانها اليهود « اسلاف من الاوروبيين » (٦) وحتى اذا افترضنا أن شخصاً ما - على امتداد الف عام ونصف عام أو الف عام - استطاع ان يحافظ على نقاء عنصره واستمرار سلالاته الوراثية التى ترجع الى اليهود القدماء . فان هذه حالة نادرة الحدوث فى الواقع وأشبه بالمعجزات وحديثنا يدور حول اقوام فقد اسلافهم كل صلة بالوطن المفترض - وعلى اقل تقدير - لمدة ١٣ الى ١٥ قرناً مضت - واستقرت جذورهم ، أو اندمجوا مع غيرهم فى أماكن بعيدة عن « أرض الميعاد » التى بقيت وطناً منذ قديم الازل لسكانها

(٥) انظر . لينين . مجموعة المؤلفات الكاملة المجلد ٨ ص ٧٤ .

(٦) انظر . بولياكوف تاريخ المعاداة للسامية المجلد ١ عام ١٩٦٨ ص ٣٠٧ - ٣١١ .

العرب وحفنة من اليهود الفلسطينيين . وكان عدد هؤلاء اليهود فى القرن السادس عشر متواضعا هو خمسة آلاف شخص ، وفى منتصف القرن التاسع عشر بلغ العدد اثنى عشر ألفا بصعوبة . لذلك لا يمكن القول أن أحفادهم هم الذين يسيطرون فى إسرائيل المعاصرة ، بل المهاجرون من أوروبا وأمريكا وظاهرة انصافا من ولدوا فى فلسطين من أبناء الرواد الصهيونيين ، الذين يرجعون بأصلهم أساسا الى أوروبا وأمريكا . لقد فقد الأساس الصهيونى « الحقوق التاريخية » كل الأساس للعودة الى « وطن الأسلاف » بالنسبة لليهود المنشقين فى العالم ومما يثير الدهشة أنهم بقوا خلال أكثر الاوقات ظلما واضطهادا فى العصور الوسطى لا فى فلسطين بل فى بلدان المغرب وفى تركيا أو تحركوا نحو الشرق الى الاراضى السلافية . وفى فترة المذابح اليهودية فى روسيا القيصرية فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انتقلت (✳) الموجة الاساسية للمستوطنين اليهود الى أوروبا الغربية وإلى أمريكا وأستراليا ، ولم يستسلم منهم للدعاية الصهيونية ، سوى ٦٥ ألفا فقط الذين توجهوا لاستيعاب « وطنهم » . وخلال نصف قرن تقريبا فى الفترة من ١٨٨٢ الى ١٩٢٩ اختار ثلاثة من المائة فقط من المهاجرين اليهود فلسطين كمكان لاستيطانهم . بينما فضّل كثيرون منهم إعادة الاستيطان فى أماكن أخرى . حتى المرحوم بن جوريون كان قد اعترف بأنه لم يتبق من كل ما يسمى بالموجة الثانية من المهاجرين (١٩٠٤ - ١٩١٣) فى فلسطين سوى ثمانية فى المائة فقط من المستوطنين ولم تغير الحركة النشطة المميزة التى صاحبت الهجرة اليهود الى هذا البلد فى سنوات الحرب العالمية الثانية وفى السنوات الاولى بعد انشاء دولة إسرائيل - من الوضع شيئا - والجدير بالذكر ان هذه الحركة كانت مصطنعة الى حد كبير ولا يمكن أن يكون انعكاسا حقيقيا لصدق الشعار الصهيونى القائل « يسعى اليهود الابدى » نحو فلسطين . ولقد نتجت عن هذه الحركة نتيجة ظروف استثنائية ، لا حيلة لها بأفكار السكان اليهود فى البلاد ، الذين لم يكن لهم أى ارتباط بهذه الحركة وأول هذه الظروف السياسية والتطبيق الاجرامى لآبادة الشعوب وهو النهج الذى اتخذه المانيا الهتلرية ازاء ما يسمى « بالاجناس السفلى » التى كان اليهود من بينها ، وكما كانت حدود الدول الغربية كلها تقريبا مغلقة أمام اليهود وهذا دفع عجلة نشاط المؤسسة الصهيونية . وبعد انتهاء الحرب ، وقع من استطاع البقاء حيا او وجد فى معسكرات المهجرين ، تحت تأثير وسيطرة المنظمات الصهيونية ، ولم يكن لديهم فرصة فعليه فى السفر الى أى مكان عدا فلسطين وتحولوا الى صهيونيين رغما عنهم .

غير أن المجموعة الأساسية للموجات المهاجرة بعد الحرب كانت تتشكل من المهاجرين من بلدان آسيا وشمال افريقيا ، وغالبيتهم من الفقراء ، الذين سلموا أنفسهم بسهولة للاغراء الصهيوني والوعود بالحياة المرفقة في « دولة يهودية خالصة » هذا بجانب تخويفهم بنمو روح التعصب القومي ، كما كانوا يتعرضون لاستفزازات معادية للسامية يديرها الصهيونيون ومعاونوهم الاستعماريون ، والحقيقة أن القوة الدافعة الرئيسية لليهود على الهجرة من بلدان المغرب على سبيل المثال الى اسرائيل كانت موجودة قبل حصول تلك البلاد على الاستقلال . وفي الفترة التالية ، غادر اليهود هذه البلاد باعتبارهم مواطنين فرنسيين ولم يتوجهوا الى اسرائيل ، بل الى فرنسا وكندا وساحل العاج وما شابه ذلك . وخلال كل فترة وجود دولة حتى عام ١٩٧١ ، كان عدد المهاجرين الذين استقروا فيها « وفقا لمعلومات الوكالة اليهودية » التي لا تميل الى تقليل هذا العدد ، ولكن العكس « قد شكل ١٢٣ر٤٣٣ نسمة (١٠) وفيهم ٦٤ر٤٢٤ من ذوي « الإقامة المؤقتة » الذين لم يعلنوا رغبتهم في أن يربطوا مصيرهم الى الابد « أرض الميعاد » ، هذا بجانب عدد من الاسرائيليين العائدين .

واذا أضفنا الى ذلك (اليورديم) وهم اليهود الذين يفادرون اسرائيل يعني « النازحين من صهيون » والذين بلغ عددهم خلال نفس الفترة ٢٠٠ ألف نسمة (١١) على اقل تقدير نجد أن ١٦ مليون يهودي أبدوا رغبتهم في السفر الى اسرائيل في فترة حركة الهجرة النشيطة ، الأمر الذي يشكل ما يزيد قليلا على ١١٪ من جميع السكان اليهود في العالم « في ذلك اسرائيل » ، وقد بلغ عددهم في نهاية ١٩٧٠ حوالي ١٤ مليونا (١٢) . والجدير بالذكر وكما أكد ناتان بيلير وزير شؤون الهجرة الاسرائيلي السابق ، أن ٩٪ من المهاجرين من اسرائيل يسافرون الى وطنهم أو الى بلاد أخرى بعد مكوثهم عاما واحدا في « جنة » صهيون ، و ٣٪ يتركون اسرائيل بعد عامين ، ولكنه لم يذكر من يفادر البلد بعد ثلاث سنوات أو أكثر من الحياة في اسرائيل .

(*) رغم أن الوكالة اليهودية تثبت العكس ، فإن مصادر أخرى لها سمعتها مثل الكتاب السنوي اليهودي الأمريكي (نيويورك) ، ١٩٧٢ ص ٤٣٦ ، والنشرة الشهرية التي يصدرها بنك باركليز العالي (أبريل ١٩٧٢) تشير الى أن هذه الاحصاءات سليمة وأن هذا الأرقام هي المثبتة في الوكالة اليهودية في السنوات الأخيرة على أسوأ الفروض .

(٩) انظر « جيروساليم ماجازين » مارس عام ١٩٧٢ .

(١٠) انظر « جيروساليم بوست » ٢٣ مارس عام ١٩٧٢

(١١) انظر « الموند » ٢٢ مارس ١٩٧٢

(١٢) انظر الكتاب السنوي اليهودي الأمريكي - نيويورك - فلادلفيا ١٩٧١ ص ١٧٤

ففى اعوام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ، على سبيل المثال بلغت نسبة المغادرين لاسرائيل ١٨ ٪ من عدد الذين وصلوا اليها وقد هاجر الى اسرائيل خلال هذين العامين ٦٧ ألف شخص وفى ذلك ذوو الاقامة المؤقتة ، وهاجر من اسرائيل ١٢ ألف شخص . وخلال الفترة الطويلة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٩ هبط المتوسط السنوى للهجرة الى اسرائيل هبط الى ٣٦٧ ألف بالمقارنة لـ ٦١٦ ألف فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٩ .

ولم تفلح جهود الصهيونيين فيما يتعلق بالرغبة « الازلية » لجميع اليهود فى السفر الى بلد الاسلاف . فان ما يزيد عن ٨٠ ٪ من اليهود يفضلون حتى الآن الاقامة فى وطنهم الحقيقى لا الوطن المخلوق ومن هنا كان التصريح بأن « اليهود لم يثبتوا ، بعد ، نهائيا وبالكامل ان اسرائيل هى وطنهم القومى ، ذلك لانهم لم يملأوه بالكامل » (١٥) . لعلهم يعتقدون ان ملء ارض الغير ، التى يتباكى عليها دافيد كريفين معلق صحيفة « جيروساليم بوست » فى سطور هذه ، يكفى وحده لاثبات ما لا يمكن اثباته - اى لم يثبتوا تبعية الارض الفلسطينية ليهود العالم كله المعاصرين بمعنى ان هذه الارض التى لم تكن فى يوم من الايام تابعة من بعيد أو قريب لاسلافهم الحقيقيين الذين يرجعون بأصولهم الى أى مكان آخر لا الى فلسطين . « الا فى حالات نادرة جدا » . وفلسطين كما هو معروف ، لم تكن وطنا حتى للشعب اليهودى القديم الذى يسعى الصهيونيون الى أن يرجعوا اليه اليهود المعاصرين . وحينما غزا الشعب اليهودى القديم فلسطين ، لم يملأها أبداً بالكامل ولكنه كان مضطرا فى جميع العصور الى أن يقتسم هذه الارض مع الشعوب الاخرى (١٦) ، حتى فى عصرى داوود وسليمان ، وهما العصران اللذان يعتبرهما الصهاينة عصرين مثاليين .

وبهذه الطريقة ، يعتبر حق الملكية الاستثنائى لليهود فى فلسطين يعتبر احدى الخرافات الصهيونية التى لا حصر لها ، والتى سرعان قد تفحّض عند الاصطدام بالحقائق التاريخية ، ومن بينها حقيقة امتناع غالبية اليهود من الناحية الجدية عن تقديم أية ادعاءات للمطالبة بهذا الحق .

حتى ذلك الاساس الدينى للفكرة الصهيونية القسائية بجمع كل اليهود على « ارض الميعاد » والذى تجسد فى بداية الامر فى اقامة « الوطن

(١٣) انظر « جيروساليم بوست » ١٨ «ابريل» عام ١٩٧١ ونفس الارقام واردة بصحيفة « الموند » ٢٣ فبراير عام ١٩٧٢ .

(١٤) نفس المرجع .

(١٥) « جيروساليم بوست » ٢٦ ابريل عام ١٩٧٢

(١٦) انظر « لوموندى دبلوماسيك » يونية ١٩٧١ .

القومى اليهودى « فى فلسطين ، ثم بعد ذلك انشاء دولة اسرائيل الصهيونية - هذا الاساس يكشف لنا عند التمعن فيه النوعية المميزة عموما لجميع الاسس النظرية للصهيونية : فليس هذا الاساس سوى تزييف فاحش . أن واضعى نصوص التوراة « قاصرى النظر » و « غير الحذرين » لم يفكروا فى أن أناسا من ذوى العقول الماكرة الذين قرروا ايها العالم ، معلنين انفسهم ورثتهم المباشرين سيحتاجون الى مؤلفاتهم بعد مرور قرون عديدة وحينما سجل هؤلاء الكتاب على ربهم الرغبة فى الانعام على ذرية أبيهم الاسطورى ابراهيم عن طريق اقطاع هذه الذرية الحق الالهى فى أرض كنعان لم يفترضوا أبدا أن أحدا سيحتاج الى اعلان ان هذه الذرية شعب واحد ، ولذا كتب واضعو هذه النصوص يقولون بسذاجة ان ابراهيم « أب لشعوب كثيرة » (التوراة - سفر التكوين - ١٧ ، ٩ ، ٦) وهم على قدر من الرعونة ، الا أنهم قد أكدوا بما لا يدع مجالا للشك نبوءة عزقيال حول جمع اليهود على « أرض الميعاد » يجب أن تتحقق وفقا لرغبة الاله مع قدوم الرسالة ، ويحتفظ اليهود المعتدلون حتى يومنا هذا بهذا الرأى ، ويعتبر بعضهم من لم يستطع الصهاينة اغراءهم عمل الصهيونيين دنسا شديدا ، أما أنبياء الصهيونيين انفسهم ، الذين البسوا انفسهم « الوظائف الالهية » فهم محتالون عاديون .

لم تكن الصهيونية وليدة حلم المثاليين الخياليين ولا المصالح الحيوية للكادحين اليهود ، بل وليدة المطالب الماسة للتوسع الامبريالى والثورة المضادة البورجوازية . ولقد كانت وستبقى منذ اول يوم لظهورها فى الوجود ، وحتى يومنا هذا ، سـلاحا للاحتيال السياسى فى أيدي البورجوازية الامبريالية العالمية ، بغض النظر عن الفضائل القومية التى كانت ولا تزال يستظل تربط مصيرها بها على مختلف فترات التاريخ لقد عرض الساسة الصهاينة خدماتهم على الجميع ، لكل من يحتاج اليهم غير ناسين فى ذلك منفعتهم الذاتية ، واذا قبلت خدماتهم ، فإنهم يخدمون السيد الأكثر مقدرة على الدفع والتأثير والقوة .

انجلترا و « صهينة » فلسطين

تشكل التحالف الانجلو - صهيونى نهائيا قبيل توزيع الانتدابات على الممتلكات العثمانية التى وصل اليها الجيش الانجليزى فى تلك الفترة ومن بينها فلسطين . لقد أعطى اعلان بلفور فى ١٩١٧ الصهيونيين وطنا قوميا فى فلسطين ، كما أن حماية الصهيونيين قد اعطت انجلترا وزيعه (نبيلة) فى أعين شركائها فى الصنقات الامبريالية (لطلب الانتداب على فلسطين ذلك ان البريطانيين يتمتعون بصفات انسانية .

ولقد تم التدعيم المشترك للمستعمرين الصهيونيين في فلسطين واللاوصياء عليهم من الانجليز على حساب السكان العرب المحليين ، وضد المصالح القومية لهؤلاء السكان ، ولم يستطع الاستعمار أن يمنع مقاومة هؤلاء (السكان) . وتأزم الموقف في فلسطين وأدى تطوره المستمر الى الصدمات المسلحة لاكثر من مرة والى سقوط الضحايا من البشر . وتقع المسؤولية في تلك الامزات بالطبع وبالدرجة الاولى على المستعمرين البريطانيين وورثتهم من معسكر الامبريالية العالمية . ويرجع اليهم والى الصهيونيين المنفذين للمؤامرة الامبريالية ضد العالم العربي - الفضل في اظهار وتطوير وتعميق الوضع المتأزم في الشرق الاوسط .

وقد اشار كل تاريخ المتعمرات الصهيونية في فلسطين ابتداء من الموجة الثانية (١٩٠٣ - ١٩١٣) التي حملت الى هنا هؤلاء الرسل العسكريين للرسالة الالهية لليهودية العالمية امثال بن جوريون وليفي اشكول - اشار كل تاريخ المستعمرات الصهيونية في فلسطين الى الاستخفاف والعبث المنظم بحقوق ومقدسات السكان الاصليين للبلاد . ولم يكن وجود هؤلاء السكان في حد ذاته يناسب الصهيونيين ، الذين راوا فيهم مجرد عقبة محزنة في طريقهم . ولقد أسرعوا منذ البداية الى عزل أنفسهم عن هؤلاء الناس ، وطبقوا نظام التمييز العنصري وجعلوا هذا النظام سلاحا لطردهم الفلسطينيين العرب من وطنهم ووسيلة لبناء القاعدة الاجتماعية والاقتصادية للنظام الصهيوني وكما ساد مبدأ « تعميم الآرية » في المانيا الهتلوية ، فقد بدأ الصهيونيون في فلسطين « تهويد » الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لبلد يسكنها العرب ، وذلك حين كان المفكرون العنصريون لسياسة النموذج الآري ولا يزالون تلاميذ يجلسون خلف مناضد الدرس في المدارس الثانوية . وكان الشعار الرسمي للمستعمرة الصهيونية في فلسطين هو غزو الارض والسيطرة على العمالة ، وسرعان ما اكتشف جوهره التعصبي الاستعماري ، بعد ان أدى الى « نجاحات » للافكار في الفكر والتطبيق السياسي الصهيوني ، في « أرض الميعاد » . فهذه ثقافة يهودية بلا (رياضية يهودية) وهذا وذاك يتطلب الحماية ضد الغالبية الساحقة التي تتعرض للتفرقة العنصرية ، وتتجسد هذه الحماية في « دفاع اليهود عن أنفسهم » . لقد أعلنت هذه المبادئ بصراحة تامة وعلنا . وحتى المتعصبون الهتلريون لم يخفوا مثل هذه المبادئ أيضا فيما بعد . وقد افترض هؤلاء وأولئك انه اذا كانت القرصنة الاستعمارية التي تبررها العنصرية قد أصبحت إحدى معدلات القانون الدولي في العصر الامبريالي ، فمن حقهم خلق عنصرية قومية خاصة بهم هدفها التبرير الاسدولوجي لـ « لاغتصاب اراضي الغير واخضاع » ان لم يكن اباداة السكان المنزوعة ملكيتهم .

ومع اقرار نظام الانتداب الذي دفع تشكيل « الوطن القومي » اليهودى فى فلسطين - كان تهويد هذا البلد يجرى بصورة رسمية تماما ، وبتأييد من السلطات الاستعمارية وبالتعاون معها .

وادخلت قرارات الادارة الاستعمارية اجراءات محددة بالنسبة للاك الاراضى العرب ، لكى تيسر للصهيونيين تحقيق مبدأ « الارض اليهودية » ونتيجة لذلك ، بدأ الفلاحون الفلسطينيون يفقدون أسباب الوجود وازدادت صفوف العاطلين فى المدن فى ظل التغاضى الصريح من جانب السلطات ولقد وضع الصهاينة قوانينهم للمؤسسات الصناعية والمؤسسات الاخرى ، التى يمتلكها اليهود لمنع استخدام القوى العاملة غير اليهودية فى هذه المنشآت وباتباع الصهيونيين لهذا المبدأ ، نراهم قد اغلقوا امام العرب الباب للالتحاق باتحاد عمالهم القوى الهستدروت ، الذى يحتكر سوق القوى العاملة ، واقاموا دولة لهم داخل الدولة ، باصرار ودأب . دولة تقوم على تحقيق السيطرة بالنازحين المستعمرين ، لكى يمتلكوا البلد المستعمر بالكامل مع مرور الوقت .

حدث كل هذا امام اعين الانجليز ، الذين تولوا الانتداب ، والذين التزموا فى رياء بضمان الحقوق الاساسية والدفاع عن المصالح الشرعية للشعب العربى فى فلسطين ، والاكثر من ذلك أن نظام الانتداب وضع فى ايدى الصهاينة ممن هم تحت وصايته السلاح ودرّبهم على استخدامه ضد الفلسطينيين . وليس سرا على أحد أن « المحارب الشجاع » الاستعماري ، كان المنظم لوحدات الهاجاناث التى كانت تكفل « الدفاع عن اليهود » (والتى اصبحت القوات المسلحة الاسرائيلية فيما بعد) وهو المحارب الذى كان يحظى باحترام تلاميذه يشكون حاليا قيادة الجيش الاسرائيلى : موشيه دايان واحد من اولئك التلاميذ . وقد قامت الهاجاناث بالاشتراك مع القوة البريطانية باخماد مقاومة الفلسطينيين للغزو الصهيونى والاستعمار البريطانى . ولقد هزمت قواتهم المتحدة الثورة القومية الفلسطينية ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، التى فقد الفلسطينيون بعدها ولعدة سنوات تكوينهم السياسى ولم يستطيعوا الدفاع عن حقوقهم القومية رغم اعتراف منظمة

الامم المتحدة بهذه الحقوق .

الا أن الاستعمار البريطانى ، الذى أطلق المارد الصهيونى من القمقم ، (والذى افترض أن المارد الصهيونى سوف يكون فى خدمته أى الاستعمار البريطانى وحده فقط) ، قد خاب أمله . أما المارد ، فما أن بدأ يستعيد قوته ، حتى ظهرت شهيته نحو الامتلاك لنفسه . وظهرت وبدت المطامع الخاصة الطموحة ، التى لم تتطابق دائما مع مطامع حماقة الرئيسيين . وظهرت الروح العسكرية الخاصة بهم وضرورة السيطرة عليها انطلاقا من

مزاج وادعاءات هذا المارد ولم يقتصر الصهيونيون في سعيهم الى جذب المزيد من البشر بقلوب المستطاع الى جانبهم ، على الدعاية لمسلمااتهم الدينية غير المفهومة ، مدركين ان « هذا الجواد لن يحملهم طويلا » في عصر ثورات البروليتاريا سيواصلون عصر الثورات البروليتاريا . ورغم كونهم السد أعداء - الاشتراكية الثورية والثورة الاشتراكية ، الا أنهم اعتبروا أن من صالحهم الأخذ ببعض ما يوجد في الترسانة الاشتراكية وأرتدوا رداء حماة مصالح البروليتاريا وشكلوا مجموعة كاملة من الاحزاب « اليسارية » و « اليمينية » و « الوسطى » الصقت بنفسها اسم العمالية . وأهمها : خابوئيل خاتسائر (العامل الشاب) و يترجم اسمه بالكامل « اتحاد العمال الشبان لارض اسرائيل » (العامل الشاب) . وحزب أحداث هافودا « العمل المتحد » و يترجم اسمه بالكامل الاتحاد الاشتراكي الصهيوني لعمال ارض اسرائيل « العمل المتحد » . وقد اتخذ عام ١٩٣٠ في « حزب العمال لارض اسرائيل » والمشهور باسمه المختصر الماباي ، الذي أصبح في عام ١٩٦٩ بدوره نواة لحزب « العمل الاسرائيلي » . ويوجد في يسار هذه الاحزاب منظمات محلية أخرى وهي حزب يوعالي صهيون الاشتراكي الاممي « عمال صهيون » وحزب هاشومير هاتسائر (الحارس الشاب) الذي أصبح في ١٩٤٨ نواة لحزب الماباي اليساري الصهيوني « الحزب العمالي المتحد » ، الذي كان يسعى الى ابراز مستوطناته الزراعية التي كانت تستهدف تهويد الارض وتعتبر بمثابة نقط ارتكاز للدفاع عن اليهود وهو نموذج « للشيعوية الزراعية » وباختصار أخذوا يلعبون بدهاء في « الاشتراكية الصهيونية » . ولكن كما كان متوقعا تطلبت هذه اللعبة قواعد محددة ، وانهمك المشتركون فيها في « الديماجية » الصهيونية ، ولكنهم ظلوا من البروليتاريا وفقا لوضعهم الرسمي وأخذوا هذه القواعد مأخذ الجد . وظهرت معضلة أمام القيادة الصهيونية ، هي اما يتجاوبوا مع قواعد اللعب بشكل أو بآخر بالاشتراكية ، واما الافتضاح الكامل وفقدان كل دعامة اجتماعية ، ولا سيما أن الوسط العمالي للمسرح السياسي مجموعة من المستنيرين سياسيا قوية العقيدة تدرك جيدا - رغم قلة عددها - تدرك جيدا الجوهر الطبقي « للاشتراكية الصهيونية » وتعلن عليها الحرب من وافع البروليتاريا الاممية . أن مولد الحزب الشيوعي في فلسطين قد قلب رأسا على عقب خطة الداعين الى « أخوة الدم بين اليهود » وأجبرهم على المناورة ، وان يهرعوا الى تعبيرات مهذبة لاشتراكية كاذبة وان يقدموا بعض التنازلات للعمل ، مقابل الحفاظ على سمعتهم (الاشتراكية) . وفي الوقت الذي كان الصهيونيون يتعاونون فيه مع السلطات الاستعمارية كانوا مجبرين - على الاقل - على عدم مواجهة شعور الجماهير المعادي للبريطانيين . وحينما وصل الامر الى الصدام بين الجماهير (وتقصد هنا

العمال اليهود في فلسطين) وسلطات الانتداب ، اضطروا كذلك الى تأييد « ذويهم » ضد الانجليز .

وكان سعى الصهيونيين الى تحقيق برنامجهم الى الحد الاقصى مصدرا لتقوية الخلاف بين القيادة الصهيونية ومصدر الهامهم : البريطانيين ، وهو البرنامج الذي كان يقضى بجعل كل فلسطين وطنا قوميا يهوديا . ولقد لقي ذلك البرنامج مقاومة من جانب المستعمرين البريطانيين الذين كانوا مستعدين لتأييد الوطن القومى لليهود في فلسطين ، ولكنهم ليسوا على استعداد لتقديم كل فلسطين للصهيونيين وكان سبب المقاومة هو خطط بريطانيا العظمى ذاتها الرامية الى البقاء بشكل خاص في هذه البلاد ، هذه الخطط ، والتي خصص فيها « للوطن » الصهيونى دور مساعد بالطبع . كما كان يكمن وراء هذه المقاومة سبب آخر ، فقد كان الانجليز يلعبون على « الحبلين » فى وقت واحد : فالصهاينة صهاينة ، ولكن ينبغى اخذ العالم العربى فى الاعتبار كذلك . . واستمرت العملية على هذا النحو .

لقد تردد صدى حركة التحرر الوطنى العربى فى فلسطين ، وتطورت فى جميع البلاد العربية الاخرى من الاطلنطى حتى الخليج الفارسى . وبدأت هذه الحركة تعى المعنى الحقيقى لكل ما يحدث فى فلسطين ، فاكسبت اتجاهها ليس معاديا للاستعمار فقط ، ولكن معاديا للصهيونية ايضا وظهر هذا الشعور فى فلسطين قبل اى مكان آخر وبشكل حاد جدا ، ومن هنا تأتى المحاولات العديدة التى قام بها الانجليز لاقامة شهية الصهيونيين . ومن هنا ايضا البحث المجنون للصهيونيين عن اسياد جدد وحلفاء جدد . وفى هذا تبرز الولايات المتحدة فى المقام الاول حيث يكون الصهيونيون المزيد من المنظمات الجديدة ويشكلون مجموعات الضغط الصهيونى فى المؤسسات الحكومية ويشكلون اتجاه الراى العام . ويفتح ضعف الانجليز فى الحرب العالمية الثانية امام الولايات المتحدة الامريكية الابواب الى الشرق الاوسط . وحصلت فلسطين على نفس الاهمية فى أعين الولايات المتحدة الامريكية . مثلما كانت تحصل عليها فى أعين لندن . ولم يمر ذلك دون ملاحظة من القيادة الصهيونية وقد تشجع الصهيونيون وقدموا أكثر المطالب وقاحة ، وساروا الى النهاية نحو الصدام مع الانجليز ، الى درجة الصدامات المسلحة مع قواتهم واصبحت المشكلة الفلسطينية مادة للمناقشات الحادة فى منظمة الامم المتحدة المشكلة حديثا . وبدأت انجلترا تدرس فى هذه المناقشات امكانية جديدة لاصلاح المشكلة التى خلقتها بأيديها ، راجية الحصول على تأييد المنظمة الدولية لى تعيد المارد الصهيونى العاق الى القمم وتحت علم الامم المتحدة .

وتبارك الولايات المتحدة القرار الانجليزى لعرض المشكلة الفلسطينية للنقاش فى الأمم المتحدة مفترضة انه فى أثناء هذه المناقشة سيجرى نوع من الصفقات من وراء الكواليس وتستطيع الاستيلاء على فلسطين فى أيديهم وبعد اقامة نظام انتداب ثنائى انجلو أمريكى . ولم تشارك فرنسا أشتراكا فعالا فى هذه اللحظة فى مصير فلسطين ، معترفة بها كمنطقة نفوذ بريطانى . فقد كان لديها ما يكفيها من المشاكل فى الهند الصينية ، وسوريا ولبنان والمغرب . ولقد كانت الصين الوطنية تؤيد الولايات المتحدة . غير أن مجلس الأمن كان يضم كذلك الاتحاد السوفيتى الذى يملك موقعا ذا أهمية حيوية غير أن هذه الأهمية غير حاسمة فى الحالات التى تعرض فيها المسألة للنظر على الجمعية العامة ، حيث كانت تسيطر آنذاك مجموعة التصويت الانجلو أمريكية .

الاتحاد السوفيتى وحل القضية

الفلسطينية فى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧

كيف كانت علاقة الاتحاد السوفيتى بالمسألة الفلسطينية وما هو الدور الذى لعبته الدبلوماسية السوفيتية فى محاولات حلها التى اتخذتها منظمة الأمم المتحدة ؟

قبل أن نجيب على السؤال الاول ، نذكر الظروف التاريخية الحقيقية ، التى كان لها تأثير على موقف الاتحاد السوفيتى وعموما جميع القوى المعادية للامبريالية العالمية فى القضية الفلسطينية ويجب أن نضع فى الاعتبار . أن الصدام العلنى بين الجالية اليهودية وبين المستعمرين البريطانيين فى تلك الفترة كان أحد جوانب الوضع فى فلسطين . ولقد هرع قادة الصهيونية . المدافعون بالنيابة الجالية اليهودية فى فلسطين فى هذه المرة ، الى الوسيلة المختبرة للعبة السياسية وارتدى هؤلاء القادة وداء حركة التحرر الوطنى ، لم ينجلوا فى وعدهم احترام حقوق السكان العرب فى فلسطين والدفاع عن مصالح السلام والعدالة . والمهم لم يكن يكمن فى تصريحات حايم وايزمان وجولدا مائير والقادة الصهيونيين الآخرين بل فيما كان يحدث بالفعل فى فلسطين نفسها ، حيث كانت الضربات تتوالى على احدى أهم قلاع الامبريالية وهى بريطانيا .

ولم تكن هذه الحقيقة بعيدة عن الاهتمام اثناء تحديد الموقف السوفيتى من القضية الفلسطينية كما لم تكن هى الحقيقة الوحيدة . فقد كان الاتحاد السوفيتى ولا يزال ينطلق دائما من ضرورة احترام حقوق جميع الأمم فى تحديد مصيرها . ومن الطبيعى تماما انه وفقا لهذا المبدأ تنبع الدبلوماسية

السوفيتية آنذاك حينما كان عليها ولأول مرة أن تقول كلمتها في القضية الفلسطينية كما كان من الأهمية بمكان أن يتخذ « الوطن القومي اليهودي » في فلسطين مواصفات جديدة إذ أن هذا (الوطن) كان يعتبر بعد الحرب العالمية الثانية ملجأ لجزء من اليهود الذين تعرضوا للاضطهاد من جراء النازية غير أن القضية تعقدت بوجود النزاع الحاد بين الجالية اليهودية والسكان العرب الأصليين في فلسطين هذا النزاع الذي أشعله المستعمرون البريطانيون الصهيونيون وزادت من أشعاله القيادة الإقطاعية الرجعية العربية ، هذا النزاع الذي استخدم فيه كلا الطرفين الأشكال القومية الدينية لكي يبلغ كل منهما أهدافه السياسية والاجتماعية وضد مصالح العمال اليهود والعرب . وأصبح الموقف ذا طابع قابل للانفجار وخيم خطر الحرب ، الأمر الذي يتعارض في الأساس مع مصالح الجماهير العاملة لكلا الجانبين . وكان درء هذه الحرب يوافق المبادئ الأممية للسياسة الخارجية واعتبر الاتحاد السوفيتي أن واجبه أن يفعل كل ما هو ممكن لأجل ذلك .

وطالب الاتحاد السوفيتي بإيفاد الانتداب وخروج المستعمرين من فلسطين دون شروط ، وأيد في بادئ الأمر فكرة إنشاء دولة عربية يهودية مستقلة موحدة هناك ، وما أن تأكد من عدم امكانية تحقيق هذه الفكرة حتى أيد خطة تقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما عربية والأخرى يهودية مع جعل القدس وضواحيها منطقة دولية . وكان هذا حلاً وسطاً ولكنه كان الحل الممكن الحقيقي الوحيد لضمان الظروف الضرورية لقرار السلام بين الجاليتين الدينتين القوميتين لفلسطين، واستبعاد الحجج للتدخل الإمبريالي في شئونها .

وحين أيد الاتحاد السوفيتي التقسيم ، اقترح إلى جانب ذلك وبشكل تفصيلي تنفيذ الإجراءات لتجسيده ، « لكيلا تحصل عملية قيام دولتين جديدتين أضرارا للعرب ولا يهود فلسطين ، فيما يتعلق بحقوقهم القومية والحريات الديمقراطية . أن تحليل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، الذي أعلن تقسيم فلسطين يدل بما لا يدع مجالاً للشك على التأثير البناء ، الذي أثرته الدبلوماسية السوفيتية على عمل واضعي هذه الوثيقة القانونية الهامة . ولقد أدخلت في القرار أسس دستورية تقدمية لنظام دولتي المستقبل كما وضع نظام قيامها ، الذي يستبعد الإفساد خاصة أزاء حقوق الأقليات القومية والدينية . وقد تضمن القرار مطالب حول التزام كلتا الدولتين بالسير على سياسة خارجية محبة للسلام كما تضمن القرار مجموعة كاملة من الشروط كان يتوقف عليها اعتراف الأمم المتحدة الحديثة التكوين بالدولتين . ولا جدال أن هذا القرار لو لم يخرق من الناحية العملية في جميع أوضاعه الأساسية ، لما كان لدينا الآن

قضية مع اسرائيل كدولة صهيونية معتدية ، تلعب دورا شريرا كمصدر دائم للالزامات ولما أصبح الموقف المتأزم في الشرق الاوسط : فزمن الطابع . وكان الصهيونيون - وهذا ما يشير العرب - اول من خرق قرار الامم المتحدة ، الذي أعطى الحياة للدولة اليهودية . فقد اغتصب الصهيونيون السلطة ، التي كان ينبغي - وفقا لآراء واضعي قرار الجمعية العامة للامم المتحدة - أن تسلمها الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية « والدولة العربية » من الامم المتحدة بعد انتخاب جمعية تأسيسية ووضع الدستور والتصديق عليه وتقديم اعلان رسمي مناسب للامم المتحدة يتضمن الالتزامات الموضحة في القرار الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، ولكن الصهيونيون لم يريدوا لا جمعية تأسيسية ولا دستور ولا اعلانا ، لأنهم لم يرغبوا في تقييد أنفسهم بأية التزامات أمام المجتمع العالمي والغالبية العربية لسكان فلسطين وقد كان هدف الصهيونيين - كما اعترف بن جوريون فيما بعد - هو الحصول على دولة ، لحظة جلاء القوات البريطانية من فلسطين تقوم الهاجاناة « بتوسيعها وتهويدها » ، أي دولة بواسطة القوات المسلحة الصهيونية (١٧) . ولم يكد الصهيونيون يتسلمون في أيديهم مقاليد الحكم ، حتى داسوا على قرار الامم المتحدة والذي يعتبر الاساس السياسي والقانوني الوحيد والذي أصبح الآن الاساس التاريخي لحق وجود دولة يهودية في فلسطين وكانت العصابات الفاشية الصهيونية لتنظيمي أرجون وشتيرون (اللذين اتحدا فيما بعد مع الهاجاناة ، واعترفت الدولة الصهيونية بخدماتها) قد بدأت في ديسمبر ١٩٤٧ ارهاب السكان العرب من أجل القضاء على مقاومتهم وطردهم من ارضهم الوطنية . وتعتبر مذبحة ابريل في قرية دير ياسين المسالة عام ١٩٤٨ - ذروة اعمال الصهيويين في هذا الاتجاه في فترة ما قبل انشاء الدولة غير أن مذبحة دير ياسين لم تكن العمل الوحيد ، فان تاريخ الاستعمار الصهيوني في فلسطين يعرف العشرات الكثيرة من الامثلة المشابهة . وفي نفس الوقت بدأت وحدات « الهاجاناة » - بالتعاون مع العصابات التي ذكرناها آنفا - في الاستيلاء على ما لم يكن يدخل في عداد الدولة اليهودية وبهذه المناسبة دير ياسين كانت تقع في المنطقة ، التي كان يجب أن تدخل ضمن المنطقة الدولية في القدس ، وليس في الدولة اليهودية .

وقد رفض الصهيونيون الاعتراف بالخطوط الموضوعة على أساس خريطة تقسيم فلسطين كحدود لدولة اسرائيل ، وفضلوا عدم وضع حدود ، اعتمادا على التوسع في الارض اثناء ما يسمى بحرب فلسطين التي بدأت في مايو ١٩٤٨ . ولم يتحولوا عن ذلك حتى يومنا هذا . واليكم ما كتبه

١٧ : انظر « بعث اسرائيل ومصيرها » بقلم بن جوريون - نيويورك ١٩٥٤ ص ٢٩٢

جريدة « جيروزاليم بوست » الاسرائيلية فى يوم الاحتفال بالذكرى الرابعة والعشرين لاستقلال اسرائيل والذي يوافق بالتقويم اليهودى القديم يوم ٥ آيار عام ٥٧٣٢ (اى ١٨ أبريل ١٩٧٢) : « ان الاستقلال هو يوم بعث القومية الاسرائيلية والحدود الاقليمية ولكن أية حدود هى - لا أحد يعرف وهنا تحمل هذه الكلمات سوء نية واضحة فان حدود الدولة اليهودية فى فلسطين قد حددت بدقة فى قرار الامم المتحدة والجميع يعرفون ذلك . . وهذه الكلمات تتضمن اعترافا صريحا بالحقيقة المتمثلة فى عدم رغبة الصهيونيين فى الاعتراف بهذا القرار وتحويلهم المتعمد لاسرائيل الى دولة بلا حدود .

وعلى هذا لا توجد أية اسس لاختصاص الصهيونيين حول « هجوم » الدول العربية على اسرائيل مأخذ الجد .

وانتهت اول حرب فلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بضم اسرائيل لمجموعة

كاملة من الاراضى العربية وطرد حوالى مليون عربى فلسطينى من وطنهم . ويسعى الصهيونيون الى تبرير عدوانية دولتهم الساعية للضم ، بعدم اعتراف العرب بها ، والتهديد بالابادة ، التى تهدد اليهود الاسرائيليين من ناحية جيرانهم وضرورة اتخاذ اجراءات وقائية لكى تبقى على قيد الحياة ، وما شابه ذلك من الخسرافات والاساطير ، التى الفها السياسيون والايدولوجيون الصهيونيون بوفرة ، والذين يستخدمون - بلا شك - فى هذه الاغراض التصريحات العفوية لبعض الشخصيات العربية من طراز احمد الشقيرى ، هادفين الى خداع الراى العام العالمى ، والى استدراء للتعاطف الى جانبهم والى عزل الدول العربية على المسرح العالمى والى افقائها تأييد مطالبها الشرعية والعادلة . ولكن الاساطير الصهيونية تقوم على اساس جهل الذين توجه اليهم وتسوية حقائق التاريخ المتعمد . غير ان هذه الحقائق تتكشف ان عاجلا ام آجلا .

فقد تهاوى الزعم الصهيونى حول عدم اعتراف الدول العربية باسرائيل لان هذه الدول كانت مستعدة للاعتراف بها عام ١٩٤٩ ، حينما وقع مندوبوها بروتوكول لوزان ، القائم على قرارات الامم المتحدة ومن بينها القرار الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وفى عام ١٩٥٥ ، اعلن الرئيس ناصر امام الملا استعدادده الاسترشاد بهذه المبادئ بشرط ان تطبقها اسرائيل بالطبع وفى ١٩٦٧ وافقت مصر على قرار مجلس الامن للامم المتحدة الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٦ ، الذى ينص على حق كل دولة فى الشرق الاوسط (وبالتالى اسرائيل) فى الوجود المستقل والسيادة ، وفى عام ١٩٧٠ - ١٩٧٣ اقترح الرئيس السادات أكثر من مرة البدء فى تنفيذ هذا القرار وعقد معاهدة سلام مع اسرائيل ولكن لم يكن مصادفة ان تعلن جولدا مائير

ذات مرة ان اعتراف العرب بدولة اسرائيل لا يهم الصهيونيين بصفة عامة (١٨) .

وتكشف القناع كذلك عن اسطورة التهديد بالابادة ، والتي دحضها في البداية النقاد المعادون للصهيونية وللسياسة العدوانية لاسرائيل ثم مالبت ان انتقدها عدد من الجنرالات الاسرائيليين انفسهم من واضعى تلك السياسة فلا يخفى على احد - على سبيل المثال - تصريح الجنرال بارليف رئيس هيئة اركان حرب الجيش الاسرائيلي السابق ، الذى اعترف فى لقاء مع مراسل جريدة معاريف قائلا : لم يهددنا احد بالابادة قبيل حرب الابرار الستة كما اننا لم نقل ابدا . . ولم نفكر - ان هذا الاحتمال قائم .

ان الكثير من افكار الصهيونية تحتل النقد والدحض ، غير ان التفاخر الذى لا حد له ووقاحة المدافعين عنه سواء من النظريين او التطبيقيين قد أسهم اسهاما ايجابيا فى التعرف على الطبيعة الحقيقية للدولة الصهيونية والملامح الرجعية الخاصة لسياستها ، التى ترجع أسسها الى ما قبل رسوخ الدولة الصهيونية فى فلسطين . ويعتبر القصور الغريزي للسياسة الصهيونية الذى تطور تطورا طبيعيا ومنطقيا فترة قيام الدولة الصهيونية والذى يحدد وجود الاداة الحكومية الصهيونية فى الوقت الحاضر - يعتبر القوة الداخلية الرئيسية لعدوانية دولة اسرائيل .

الباب الثاني

العدوانية الفريزية للدولة الصهيونية

مصدر العدوان

أسرائيل مصدر العدوان ، ولقد أصبح هذا حقيقة مسلما بها في وقتنا الحاضر ولقد اكتسبت الدولة الصهيونية خلال فترة وجودها القصيرة نسبيا (ربع قرن) سمعة راسخة كقاعدة حربية للامبريالية ، تظهر بصورة مستمرة عدوانيتها ، وتعمل أكثر من مرة كمولد للنزاعات العسكرية في الشرق الاوسط .

ولا شك أن عدوانية اسرائيل ترتبط بالمطلب السياسي والاجتماعي الذي أدى الى التغفل والاستقرار الصهيوني في الشرق الاوسط . ولكن توجد أيضا أسباب خاصة لتلك العدوانية وترجع هذه الأسباب الى أساس ايدولوجية منفذى خطط انشاء « الوطن القومي اليهودي » في فلسطين ، وهدف هذه الخطط هو تحويل هذا « الوطن » الى رأس الجسر هذا الى دولة على أكبر مساحة من الأرض على أن تكون هذه الدولة قادرة على أن تلعب دور القاعدة القوية القادرة على توجيه أكثر الضربات الممكنة فعالية الى حركة التحرر الوطني العربية . ولقد أثارت هذه الدولة اهتمام السادة الامبرياليين وحماة المؤسسة الصهيونية منذ زمن بعيد كما أن هذه الدولة تلبى المخططات الطموحة الخاصة للصهيونيين الذين اعتبروا أنفسهم ورثة غزاة الثورة - المتعصبين من أمثال يسوع ؟؟ نافين والملك داود والذين سعوا لانشاء « اسرائيل الكبرى » من النيل الى الفرات او وفقا لتغييرهم الخاص « ارتس ازرائيل » . ولكن يصدق القول موشيه مينوخين اليهودي الامريكي المعادي للصهيونية ومؤسس حركة البدائل اليهودية للصهيونية « ان المتعصبين الاجانب الذين اجتمعوا معا لاغتصاب فلسطين العربية ليس لديهم من حق انشاء هذه « الامبراطورية الكبرى » أكثر مما كان لدى الاشتراكيين الوطنيين الهتلريين فيما يتعلق بمخططاتهم الكبرى تجاه أوروبا » (١) .

١١٢ انظر « موشى منوجين يتحدث عن اسرائيل الكبرى » ، « العالم العربي » اغسطس

- سبتمبر ١٩٧١ ، ص ٣

ويعوض عدم وجود الحق بالوقاحة ، ويعوض بطلان الايديولوجية بعقيدة المجال الحيوى التى صاحبت الصهيونية منذ مولدها - هذه « القومية » اليهودية العدوانية التى اخترعتها وشجعته الرجعية الامبريالية ويقول موشيه مينوخين : « ان اسرائيل الصهيونية هى نتاج عقيدة متوحشة فاجرة لتعصب القرن التاسع عشر القومى السياسى حيث تؤمن دائما بنظام حق الفوز القديم ، الذى يقوم على غطرسة القوة ، ثم تتمسك « بثمار النصر » باعتبارها غنيمة شرعية ، وحينما يطبقون مبدأ الامم المتحدة حول عدم جواز الاستيلاء على الاراضى عن طريق الحرب ، يعتبر ببساطة من وجهة نظرهم « معاداة للسامية » . ومن هنا كان احتقارهم للامم المتحدة ، رغم أن الامم المتحدة هى التى انشأت اسرائيل » (٢) . ومن هنا كذلك اغفالهم للقانون الدولى ويستخدم الصهاينة فى تغطية هذا الموقف اسانيد تاريخية ، غير انهم لا يأخذون من دروس الماضى ما يفيدهم ، بل يأخذوا بمبادئ وطرق القرصنة التى يستنكرها الجميع - واليكم مثالا واضحا يبين تعاملهم مع التاريخ .

فقد عبر شخت مان الصهيونى الامريكى والعضو السابق فى اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية فى « دائرة معارف الصهيونية واسرائيل » بصراحة مطلقة عن علاقة الصهيونية واسرائيل ازاء مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الارض عن طريق الحرب بقوله : « ليس لهذا الموقف أسس فى التاريخ ، لأن التغييرات الاقليمية ، التى حدثت نتيجة الصدامات العسكرية ، تعتبر دائما بمثابة قاعدة للتسوية السلمية » (٣) . وهذا ليس سوى محاولة مستهترة لبعث حق الفرد الذى ذهب مع الماضى وازدراء صريح للنظم القانونية العالمية لصالح نوايا الفوز الصهيونى .

والهدف من هذه الحيلة الصهيونية التى يشير اليها موشيه مينوخين الى جانب لصق تهمة معاداة السامية نحو كل ما لا يناسب الصهيونيين - هو تحييد كل فقد موجه الى الاستفزازيين الصهيونيين وتبرير اعمالهم الاجرامية وكما رأينا أن سياسة « المجال الحيوى » قد صاحبها تكييف النظام الاجتماعى وأجهزة الدولة فى المانيا الهتلرية نجد أن مثل هذه السياسة التوسعية استطاعت أن تؤثر على طبيعة التطور السياسى والاجتماعى للمؤسسة الصهيونية . ولم يكن من الممكن تحقيق هذا « المجال الحيوى » الذى يحتاجه الصهيونيون الا على حساب الآخرين . وحسب تعبير موشيه مينوخين « أصبح غرب فلسطين والدول المجاورة ضحايا » التعصب القومى اليهودى المجنون » وتقدر الخسائر المادية لعرب فلسطين بمئات الملايين من

(٢) نفس المرجع .

(٣) « دائرة معارف الصهيونية واسرائيل » نيويورك ١٩٧١ المجلد الاول ص ١١٥٢

الجنيحات الانجليزية (حوالى مليارين - حسب بعض التقديرات) وأن حوالى نصف السكان اليهود فى اسرائيل عام ١٩٦٧ كانوا يعيشون على حساب الممتلكات العربية (٤) .

ويستمر نهب العرب الفلسطينيين بطريقة رسمية حتى يومنا هذا . كما أعلن مستشار عمدة القدس للشئون العربية فى وقاحة « فى البداية نأخذ الارض ، ثم يظهر القانون بعد ذلك » . فقد صودر منذ عام ١٩٦٧ ١٥ ألف دونم (١٥٠٠ هكتار) من الارض العربية فى القطاع العربى بالقدس حيث ينوى الصهيونيون توطين ١٠٠ ألف يهودى مهاجر حتى عام ١٩٧٥ . وتعتبر المكافأة التى أقرها القانون عادة - أقل عشر مرات من القيمة الحقيقية للارض فى المدينة . ونتيجة لذلك كما كتب ديفيد هيرست مراسل مجلة « جين افريك » يحصل الاسرائيليون مجانا تقريبا على قطع من الارض يبلغ ثمنها ٦٠ مليون فرنك فرنسى (حوالى ١٢٠ مليون دولار) . ومن لا يريد استلام هذه المكافأة ومفادرة الارض يتعرض للتهديد او يفقدونه ببساطة امكانية الحياة فى منزله بخلق ظروف لاتطاق : فيهدمون كل ماحول منزله او يهدمون جدرانهم بطريق الخطأ ويلقون بالانقاض فى الداخل ويكسرون المجارى ويقطعون المياه .. الى آخره . ويجبر الفلاحون الفلسطينيون فى غرب الاردن على « بيع » اراضيهم وأقل ما يوصف به ذلك . أنه طرق بربرية . ففي ربيع ١٩٧٢ دمر كل محصول الحاصلات الزراعية فى منطقة اكروبات بالقرب من مدينة نابلس بمساعدة القوات العسكرية بما فى ذلك الطيران ، وهى الطريقة المناسبة للمستعمرين اليهود .

فقد سم « حاملوا الحضارة » محصول القمح بالكيماويات السامة هذا هو قانون اسرائيل ازاء الفلسطينيين ، وأصبحت المبادئ العنصرية (العمل اليهودى) ، (الارض اليهودية) التى طبقها آباء اسرائيل فى عصر ما قبل الدولة ، لتهويد فلسطين ، أصبحت هذه المبادئ قانونا للحياة الاجتماعية فى دولة اسرائيل ومحور ارتكاز لكل السياسة الداخلية لحكومتها وبرلمانها وقواتها المسلحة وحاخاماتها والشبكات الاخرى للنظام الداخلى . وأصبح العرب الفلسطينى غريبا فى وطنه وغير مرغوب فيه سواء من الدوائر الحاكمة او من الجماهرة الغالبة للسكان الواقعة تحت تأثير وجهات النظر « الشوفونية » العنصرية .

وكان جولدين فيرز عالم انثروبولوجيا الامريكى قد كتب عام ١٩٢٣ يقول ان اليهود فى فلسطين يرددون آراء باطلة ضد الفلسطينيين باعتبارهم كائنا دنيا . وفى ١٩٦٧ وصف ي . ستويه الصحفى الامريكى انتشار

(٤) انظر « ربما ركيوس افريكانيس » ٢٤ اغسطس عام ١٩٦٧

(٥) انظر « جون افريك » اول يولية عام ١٩٧٢

(٦) « جون افريك » ٣ مارس عام ١٩٧٠ ص ٥٩ - ٦٠

العنصرية في اسرائيل كأحد أوجه انفصام الشخصية الاخلاقي ، والصهيونية هي مصدر هذه العدوى ذات الخاصية النازية . وأصبحت معاداة العرب المتعصبة المطلقة العنان سكيناً ذا حدين كما كان متوقعا وقد أمتد الاحتقار بزواج اسرائيل الى اليهود ، الذين « لا يشبهون اليهود » . وهؤلاء اليهود في اسرائيل أكثر من نصف السكان وكلهم من البلاد العربية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومن اليهود ذوي البشرة السوداء من الاثيوبيين والهنود والزنوج المهودين وفي أمريكا الشمالية وكل هذه المجموعة من اليهود « غير الكاملين » يسمونهم اصطلاحاً اليهود الشرقيين أو اليهود الافرو آسيويين مع الخلط في كثير من الأحيان مع اليهود « الصفرديين » وهم عدد قليل من سلالة أبناء الاندلس الاسلامية الذين دخلوا الدين اليهودي وأضطروا الى مغادرتها للنجاة بأنفسهم أثناء محاكمات التفتيش وانتشروا على شواطئ البحر المتوسط من المغرب حتى تركيا . ويحتل اليهود الافرو آسيويين في اسرائيل درجات أقل في السلم الاجتماعي في المجتمع اليهودي النقي (أما العرب ففي أسفل الدرجات) ان وضع اليهود الشرقيين في (جنّة) صهيون فيتلخص في أن نصيبهم من الحياة هو العمل السيئ ، والمسكن السيئ ، والمرتب المنخفض والنسبة العالية من العاطلين والنسبة المنخفضة من الحاصلين على التعليم والفرص المغلقة أمامهم للوصول الى المناصب القيادية في السلم الوظيفي للدولة والحزب السياسية والنقابات (والاستثناءات من هذه القاعدة الفردية) وفتح أكثر الامكانيات اتساعاً للخدمة في البوليس والجيش - واليهود الاوروبيون والامريكيون أو الاشكنازيين بغض النظر عن كونهم ولدوا هنا في الارض الفلسطينية مثل موشيه ديان واسحق رابين وايغال آلون أو وصلوا الى هنا من بعيد مثل بن جوريون ليفي أشكول وجولدا مائير رؤساء الوزارات السابقين . وأبا ايان وكثيرون آخرون ممن تقلدوا السلطة في الدولة الصهيونية يحظون بجميع الامتيازات ويتولون جميع أمور الدولة . وتعتبر زيادة الخلافات ذات الطابع الاثنولوجي بين اليهود الشرقيين والغربيين في اسرائيل أحد مصادر الازمات السياسية الداخلية التي يبحث الصهيونيون عن مخرج منها في اشغال الروح الشوفونية التي تسمى بالقومية الاسرائيلية ، والهدف من الشوفونية مع الاتجاه المعادي للعرب هو تكتيل الامة ، والحفاظ عليها في حالة استعداد للقتال من أجل الاعمال العدوانية .

اليهودية الصهيونية

لا ترتبط الشفونية الصهيونية بعدم التجانس الاثنولوجي للمجتمع الاسرائيلي فحسب ، بل بالسعى للقضاء على عدم التجانس هذا بمساعدتها .

(٧) انظري . بيرتباوم . « سياسات الحل الوسط والدولة والدين في اسرائيل »
نيويورك ١٩٧٠

كما أنه لدى الشوفونية الصهيونية ترجع الى المصادر المختلفة للازمات الداخلية وهي الازمات التي تميز تطوير رأس الجسر الصهيوني في الشرق الاوسط . واليهودية الصهيونية تحتل مكانة خاصة بين هذه المصادر . ونحن لم نخطئ الحديث ولم نلحق الا كلمة اليهودية بصفة الصهيونية . والامر ينحصر في أن اليهودية ، التي اتخذها الصهاينة سلاحا لهم تختلف في الكثير عما آمن به ويؤمن به الكثيرون من أتباع هذا الدين . . وجوهر اليهودية الصهيونية ينحصر في التغير الماهر للاعتقاد في الاله اليهودي بعقيدة دنيوية مطلقة وهي بناء « اسرائيل الكبرى » . وتعتبر اليهودية الصهيونية انتاجا سياسيا وليست نتاجا دينيا وهدفها اعطاء الشكل الديني لهذه المؤسسة واجتذاب اليهود المؤمنين ، الذين لا يفهمون كثيرا في العقائد الجامدة والحاخامات المستفيدين لسبب أو لآخر للتنازل عن هذه العقائد الجامدة وتجنيد المؤمنين لخدمة الصهيونيين . ولقد أدى هذا النوع من الاتحاد مع الدين الى استعارة الصهيونية من اليهودية طقوس العصور الوسطى والفلسفة الرجعية . ويعتبر اكتساب دولة اسرائيل الملامح المرسومة بوضوح للنظام الشيوقراطي نتيجة للمعايشة الصهيونية للسياسة الامبريالية مع الجهل الديني ويعزو ارفين بيرنباون المؤرخ الامريكي هذا الى تعدد الاحزاب السياسية ، التي تسعى الى الوصول الى السلطة في اسرائيل . فالحزب الاشتراكي لجولدا مائير ، الذي كان يسمى فيما مضى « بالماپام » وحاليا حزب العمل في اسرائيل - الذي يتولى الحكم من الناحية العملية منذ اول يوم لتأسيس الدولة الصهيونية - لم يحصل على الاصوات الضرورية في البرلمان ولذا اضطر ان ينقل موقفه اكثر من مرة بائتلاف مع الاحزاب الدينية والتي دخل ممثلوها في جميع التشكيلات الحكومية ، التي وجدت منذ ذلك الحين في اسرائيل ، وكأنت « تنازلات » هذه الاحزاب في المسائل الدينية هي « العنصر » الضروري لعقد الصفقات مع هذه الاحزاب ، واسرائيل دولة دنيوية بلا دستور ، ولذلك يطالب الحاخامات بأن يكون القانون الاساسي لهذه الدولة هو التوراة - واسرائيل دولة دنيوية تتبع فيها المعابد والمؤسسات الدينية المشابهة للدولة . ويعتبر القائمون بالخدمة فيها موظفين حكوميين ، تدفع أجورهم الخزانة وليس أتباع المعبود . واسرائيل دولة دنيوية ، والوضع الشخصي للمواطن فيها بغض النظر عن كونه مؤمنا أو غير مؤمن « الغالبية الساحقة لسكان اسرائيل ملحدون » ينظمه قانون الحاخامات والمحاكم الدينية مخولة السلطة الى درجة ارسال العصاة الى السجن .

غير أن الامر كما نعتقد انه ليس في « اللعبة الائتلافية » فالاحزاب الدينية في نهاية المطاف ليس لديها عدد كبير من المقاعد في البرلمان يصبح من المتعذر اغفالها والقضية من الناحية العملية تنحصر في أن كل المؤسسة الصهيونية

فى الشرق الاوسط تقوم على « أساس قانونى » من التوراة والتلمود ، ورفضه غير ممكن فى بساطة ، لانه حينئذ ، لن يبقى بعد ذلك شىء لدى الصهيونيين فان ايدلوجيتهم الخاصة بالمجال الحيوى « لشعب الله المختار » وكل نظرياتهم حول الامة اليهودية العالمية على « ارض الميعاد » ، وكل سياستهم الشوفونية والعنصرية ازاء من يجب انتزاع هذا المجال الحيوى منه وكل دعايتهم « لحب اسرائيل » و « الايمان باسرائيل » الرامية الى ادماج اليهود فى الشتات بالصهيونية - كل هذا يقوم على أساس دينى محرف ومكيف حسب الحاجيات العملية للصهيونية وحسب آلاف الطرق المرئية وغير المرئية فى الشرائع الدينية وتقاليد اليهودية ولا يعتبر اتحاد الاحزاب الدنيوية الصهيونية فى اسرائيل مع الاحزاب الدينية مخرجا لا مفر منه فى اللعبة السياسية ، ولكنه تجسيد منطقى وطبيعى للفكرة الصهيونية فى الاشكال السياسية غير ان التطاول اليومى على الحرية الفردية والنضال ضد الاتجاهات المعارضة حتى فى اليهودية نفسها ، وفرض القوانين العتيقة البالية ، التى تنشر عدم مساواة الاجناس وادخال الدين فى النظام السياسى للدولة وخداع الاطفال فى المدارس بالمواد القومية ، اى بالعقائد الدينية الجامدة والتاريخ « الدينى » وادخال دروس يسوع نافيين وقדسية الطاعة للمجندين فى الجيش . كل هذا لا يمكن الا ان يؤدى اثاره الاحتجاج فى المجتمع الاسرائيلى . ان الشعور بعدم الاحترام نحو مؤسسات اليهودية الصهيونية فى اسرائيل ظاهرة يشير اليها حتى الكتاب المتعاطفون مع الصهيونية ، الذين ذكرنا منهم ارفين بيرن بادن ، الذى اضطر الى الاقرار بان « المؤسسة » الدينية قد ولدت « أزمة العقيدة والضجر الاجتماعى » فى اسرائيل (٨) ويبحث الصهيونيون عن مخرج من هذا فى الشوفونية والعدوان .

ولكن المرجح ان الازمات الداخلية الناتجة عن الصراع الطبقي - هى التى تلعب دورا هاما فى هذا المجال .

(٨) نفس المرجع ص ٢٨٠
(٩) « البرافدا » فى ٢٠ يونية عام ١٩٧٢ م .

الاشتراكية الصهيونية

لقد أصبحت الرأسمالية الخاصة ، منذ زمن ، القانون الاساسى للحياة السياسية لاسرائيل وتسيطر راس المال الاسرائيلى والاجنبى - الأمريكى بصفة خاصة على الاقتصاد الاسرائيلى. ولا يمكن بحال من الاحوال اخفاء هذه السيطرة لا سيما انها تأخذ بالنسبة للعامل شكل الاستغلال الصريح وتختلف الاجر الدائم عن تكاليف الحياة مع وجود أعلى نسبة ضرائب فى العالم ، والبطالة « المقنعة » والبطالة المكشوفة وغيرها من « روائع » نموذج الحياة الرأسمالية العادى . وقد أشار مائير فلز السكرتير العام للحزب الشيوعى الاسرائيلى قبيل المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعى الاسرائيلى الى أن الغلاء فى اسرائيل قد أخذ بمقاييس كبيرة . فقد زادت الاسعار فى ١٩٤٩ الى ٤٪ ، وفى عام ١٩٧٠ الى ١٢٪ ، وفى ١٩٧١ من ٢٠ الى ٢٥٪ ، وخلال الشهور الاخيرة (١٩٧٢ - الكاتب) ارتفعت اسعار المواد الغذائية بحدة ، وارتفعت بسرعة ايجارات الشقق وأصبح ثقل الضرائب العسكرية غير محتمل ، ونتيجة لذلك انخفضت الى حد كبير الاجور الحقيقية للعمال ، وفى نفس الوقت زادت بحدة ارباح الرأسماليين المستفيدين بالحرب .

ويؤكد اسرائيل كاتس مدير المعهد القومى الاسرائيلى للتأمين الاجتماعى من واقع المعلومات أن الزعم بأن الفقراء فى اسرائيل هم من ليس لديهم عمل فقط هو رأى خاطيء فقد أعلن فى العام الماضى فى (ابريل ١٩٧٢) قائلا : « لقد دفعنا معونات اضافية خاصة (بسبب ارتفاع الاسعار) لعشرة فى المائة من القوى العاملة ، أى حوالى ٨٠ ألف عامل أجبر تقريبا (١٠) و « المعونة الخاصة » هى عبارة عن صدقة لا تكاد تكفى سد الرمق . ويؤكد اسحق بن اهارون السكرتير العام لنقابات العمال الصهيونية الهستدروت « ان الدخول التى يحصل عليها البعض لا عن طريق العمل بل عن طريق المشاورة ، أعلى من مثيلاتها التى يحصل عليها الآخرون عن طريق العمل وهذه الدخول تشكل واحدة من أهم المشاكل التى ظهرت فى الاقتصاد المعاصر . هذا هو المجتمع الرأسمالى الجديد ، ونحن الذين بنيناها » (١١) .

ولكن حين بنت الصهيونية هذا المجتمع ، اصطدمت ولا تزال تصطدم بصفة مستمرة مع المصالح الطبقيّة للكادحين ، الذين تعرضوا للاستغلال الرأسمالى والذين هبوا للنضال ضد المستغلين . ان السخط الشعبى المتزايد لا يمكن أن ينكره أحد حتى أجهزة الصحافة الصهيونية ذاتها وهذا السخط لا ينصب فى حركة الاضرابات التى تتطور رغم حظر الهستدروت والقوانين

(١٠) جبروساليم بوست ٢٦ ابريل عام ١٩٧٢

(١١) نفس المرجع .

المعادية للعمال ، التى أقرت بعلم رؤساء النقابات ، الذين يتحركون فى آن واحد مع سادتهم والشوفونية هى الوسيلة الوحيدة التى يستخدمها الصهيونيون فى مواجهة نمو الوعي الطبقي للعمال والموظفين .

ان التناقضات القائمة على أساس جنسى ودينى وسياسى وطبقى والتى تمزق المجتمع الاسرائيلى تساعد على « تسرب » وهجرة من أصابتهم خيبة الأمل وتختصر عدد الذين يرغبون العيش فى « جنة » الصهيونية ان سعى الصهيونيين الى مضاعفة سيل المهاجرين بكل وسيلة أمر مفهوم تماما : فهم محتاجون الى أيد عاملة لاستيعاب الاراضى المستولى عليها ومحتاجون لجنود لحماية الفزوات والعمليات العدوانية الجديدة ، ويحتاجون الى النقود التى يبتزها الصهيونيون من الشتات بحجة المساعدة فى اسكان القادمين الجدد (وفقا لآخر المعلومات . جمعت المنظمات اليهودية الامريكية حتى نهاية ١٩٧٣ فى « صندوق الاعاشة » حوالى مليار دولار لاسرائيل) . غير أن سياسة الهجرة التى تتبعها تل أبيب تصطدم بمقاومة السكان الذين يستقبلون موجات الهجرة الجديدة بعداء متزايد ذلك لان المهاجرين الجدد لا يعتبرون بالنسبة للسكان القدامى اكثر من مصدر اضافى للمصاعب الداخلية والمشاكل بالنسبة للاسكان والعمل والمدارس الخ . .

ان المشاكل الحيوية للاسرائيلى البسيط تتعقد لعدم وجود قاعدة اقتصادية صحيحة وقوية لدى هذا المجتمع ، الذى يعيش فيه ويعتبر المجتمع الصهيونى والدولة الصهيونية ظاهرة فريدة من وجهة النظر الاقتصادية . فهما لا يملكان القدرة الذاتية على الحياة ويوجدان فى حالة تبعية شديدة للدعم الخارجى - المعونة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية و « الضرائب » التى تجمع لصالح اسرائيل بواسطة المنظمات الصهيونية من اليهود فى كل مكان وحيث أمكن ، والاموال التى تجمع من بيع « سندات اسرائيل » وما شابه ذلك . وفقا لشهادة بنحاس سسابير الوزير السابق زاد الدين الخارجى لاسرائيل عام ١٩٧٢ الى ٤٢ مليار دولار ، وتضاعف العجز فى التجارة الخارجية من ١٩٦٧ الى ١٩٧٢ حيث بلغ ٧.٥ ملايين دولار مقابل ٢٨٥ مليوناً . فضلا عن استيراد الاسلحة التى ضاعفت العجز الحقيقى ثلاث مرات - وكما أعلن اقراهام أجمان المدير العام لوزارة المالية الاسرائيلية يبلغ متوسط سرعة التضخم فى العام ١٢ ٪ وان كمية النقود الورقية تتزايد فى التداول بسرعة أكبر من الدخل القومى . وأن الجنيه الاسرائيلى يسير من تحقيض ويهبط سعره استمرار (١٢) .

(١٢) انظر « جيروساليم بوست » ١٨ ، ٢٣ فبراير عام ١٩٧٢ ، ١١ ، ١٧ أبريل عام ١٩٧٢ ، ٣ مايو عام ١٩٧٢ ، ١٦ يولية عام ١٩٧٢ . وحول الموضوع نفسه انظر ميدل ايست ايكونوميك ويجبييت ٢١ ديسمبر عام ١٩٧١

ويؤكد مارك خاليلي الصحفي الشهير أن « إسرائيل تستهلك أكثر بأربع مرات » مما تنتج . . . وانها اذا كانت حتى الآن لم تفلس ، فهذا فقط بفضل الحقن المالية المستمرة من الخارج ، والتي تحفظ الحياة في جسمها الاقتصادي النحيل . وضرورة الحقن هذه تتطلبها بدرجة كبيرة النفقات العسكرية الضخمة للدولة الصهيونية المعتدية ، ونفس هذه الحقن تقوم بدورها . أولا من أجل تأييد الامكانيات العدوانية لاسرائيل ، والتي لو فقدتها اسرائيل لفقدت الجوهر ، الذي يجذب اليها حمايتها الامبرياليين .

الصهيونيون يخافون السلام

لقد استعرنا تعبير مارك خاليلي الذي ذكرناه آنفا من كتابه « اسرائيل تحت تهديد السلام » الذي صدر في باريس في ١٩٦٨ . وعنوان الكتاب يعكس الوضع الحقيقي للأشياء ، الذي برز بشكل كامل وكاف وواضح في تصريح بن جوريون المستهتر « ان اكبر خازوق يمكن ان يدقه لنا العرب هو عقد سلام معهم » (١٣) . وكان بن جوريون يدرك تماما ما يقوله ، فهو الذي رفض عام ١٩٤٨ اقتراح ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي بتأجيل اعلان دولة اسرائيل لعدة اسابيع ، لعقد لقاء بين القادة الصهيونيين وممثلي الدول العربية بمبادرة من الدبلوماسيين المصريين في واشنطن وفي بعض العواصم الاوروبية ، كان من الممكن ان تزيد فرص منع الحرب العربية الاسرائيلية الاولى . ولقد تحدث ناحوم جولدمان عن هذه الامكانية في « سيرته الذاتية » وعاد من جديد الى هذا الموضوع في المؤتمر الصحفي الذي عقد في القدس في ٩ ابريل ١٩٧٢ .

حيث عرض بالتفصيل احاديثه مع بن جوريون منذ ربع قرن مضى تقريبا وكان قد رفض آنذاك فكرة السلام مع العرب مقدما مبداه المضاد عن « القبضة الحديدية » .

ان شعب اسرائيل مثله مثل اي شعب آخر مهتم بشدة بالسلام . وهذا الاهتمام يحمل طابعا موضوعيا . ولكن طالما لم يحصل هذا الاهتمام على قوة الضرورة الواعية ، وطالما لم ينتشر هذا الوعي انتشارا حقيقيا واسعا وسط الجماهير يمكن للصهيونيين الا يخافوا على مؤخرتهم انهم يستطيعون مواصلة رفض اقرار السلام العادل الوطيد ، الذي يهددهم - يهدد الشعب فقط وليس القيادة الصهيونية - بمتاعب جادة كثيرة ، لان هذا السلام يضع في دائرة الشك كل معنى وجود الصهيونية واستقرارها نفسه في الشرق الاوسط كلما يشير الشك في قيمتها في أعين الامبريالية .

(١٣) « الفيجارو » ٢٠ فبراير عام ١٩٧٠ .

الا يساوى السلام على حدود اسرائيل التضحية بالاموال الامبريالية ،
 التى يعيش بها الاسرائيلى البسيط عيشة ليست أفضل من عيشة بدونها ،
 وهو مطالب من أجلها ان يدفع دمه ودم الآخرين والقيم المعنوية. ودخول
 عمله التى تصب فى ميزانية العدوان ، هذا ما يتساءل به المفكرون
 الاسرائيليون الواعون والجدير بالذكر أن عددهم يزداد أكثر فأكثر ،
 ويتردد صدى الروح المعادية للحرب أكثر فأكثر وقد أصبحت أكثر قوة ،
 وهذا ما يثير فزع القادة الصهيونيين ، الذين يملكون كل المقومات لافتراض
 أن الاساس المزروع للحصن الامبريالى ، الذى بنى لهم فى الشرق الاوسط
 سيهدم ان أجلا أو عاجلا وهم يعملون كل ما فى وسعهم لكى يؤجلوا فشلهم
 الحتمى . لذلك يتحتم عليهم أن يتخذوا الاجراءات لتهدئة وتسوية وتحييد
 الخلافات الداخلية بطريقة ما ، تلك الخلافات السائدة فى المجتمع الصهيونى
 على الطبيعة ولذلك لا يوجد بها حل حتى الآن ، ما دامت تنبع من أساس
 صهيونى . والوسيلة الوحيدة للتغلب على الازمات الداخلية ، التى يضعها
 الصهيونيون فى اعتبارهم والتى يهرعون اليها كل يوم وكل ساعة ، هى بعث
 وتشجيع حالة الكراهية العنصرية لدى السكان اليهود فى اسرائيل نحو الجيران
 العرب ، واخافتهم من « التهديد العربى الابدى » والنتيجة المباشرة لاستخدام
 هذه الوسيلة التى تساعد على الايحاء بما يمكن تسميته بعقدة « ساكن القلعة
 المحاصرة » هو الهستيريا السوفيتية التى تسيطر على طبقات عريضة من
 الاسرائيليين ، الذين يفترضون جديا أنه ليس لديهم اختيار آخر سوى
 الحرب الأبدية مع العرب من أجل حياتهم الخاصة ، أنه « يحق » لهم
 اللجوء الى أية وسائل من أجل تنفيذ « رسالتهم الالهية » .

وتؤكد الحقائق أن النواح الصهيونى حول حظر « إبادة السكان
 اليهود » لاسرائيل لا يساوى شيئا . فحتى الآن لم يهدد العرب اسرائيل ،
 بل أن اسرائيل لم تترك العرب فى راحة من أفعالها العدوانية . فلم يطرد
 العرب اليهود من أرضهم ، ولكن اليهود هم الذين سلبوا شعبا عربيا
 كاملا وطنه الذى عاش فيه قرونا .

والكذب الاسرائيلى ، الذى تركز عليه كل نظرية « بقاء » و « أمن »
 الأمة الاسرائيلية ، بالغ البشاعة والسخف لدرجة أن بعض السياسيين
 الاسرائيليين ، الذين لا يعادون الصهيونية ، ولكن يقفون ضد التوسع ،
 يصفون الفكرة المفتراة وهى أن الشعب الاسرائيلى مقدر له القتال لكى
 يعيش يصفوتها بأنها خدعة ، هدفها تبرير التوسع . ولقد اخذ كل من
 حولدا مائير وأبا ايان ووزير الدولة واسرائيل جاليلى العضو الدائم فى

(١٤) انظرن « جولدمان » مذكرات حياته . باريس . ١٩٧١ ص ٢٥٣
 (١٥) انظر « جبروسايم بوست » ١٠ ابريل ١٩٧٢

(مطبخ (x) جولدا مائير) والمسئول بالاشتراك مع وزير الحربية عن « الأمن الخارجى » للدولة الصهيونية - يردد رغم الحقائق - أن اسرائيل لم تحارب الدول العربية الا أن وجودها كان « مهددا » (١٦) ويعتبر المبدأ الصهيونى القائل بأن الجغرافيا تلعب دورا حاسما فى الحرب المعاصرة وأن خطوط وقف النار ، التى تحدد الفزوات الاقليمية لاسرائيل ، يمكن أن تضمن فى الواقع أمنيا - خدعة كذلك ، يؤكدون عليها لتحقيق أهدافهم التوسعية .

لقد أوضح تجدد انفجار الازمة عسكريا فى اكتوبر ١٩٧٣ مرة أخرى بطلان نظريات الأمن القائمة على مبدأ جغرافى ، أى مبدأ التوسع الاقليمى . ونظرية البقاء ، التى يبشر بها الصهاينة تثير الروح التوسعية العدوانية الشوفونية فى المجتمع الاسرائيلى المبني على التضامن المصطنع للامة على أساس غير صحى وتعمل على تدعيم السيطرة الصهيونية على السكان الاسرائيليين وهذه النظرية ضرورية للصهاينة لجذب يهود الشتات الى اسرائيل ومواصلة ابتزاز الدولارات والجنيهات من الشتات لدعم مؤسستهم فى الشرق الاوسط وتأييد استغزائهم الدولية ..

وقد اعترف شاؤول فريد لندر الاستاذ الاسرائيلى واحداً مفكرى الصهيونية ، بصراحة ، بأن الحفاظ على موقف الصدام (ونظرية البقاء تسعى الى هذا الهدف بشكل خاص) ، يناسب التكامل الاجتماعى للجماعات مختلفة الصفات ، التى تشكل الدولة اليهودية وأن الصدام يدعم أيضا الاواحد بين اسرائيل ويهود الشتات . وفى الوقت الذى يقدم فيه ميزات عدم تسوية مشكلة الشرق الاوسط بالنسبة للمؤسسة الصهيونية - وتعتبر هذه الميزات عقبات (ثانوية) نحو السلام ، نراه يفترض - ان هذه الميزات تجعل ضرورة السلام اقل « الحاحا » (١٧) بالنسبة للاسرائيلى العادى (قل الصهيونى) ، كما تتضمن نظرية (البقاء) وكما يقولون - جانباً غير صهيونى . فليست هذه النظرية موجهة للاسرائيلى - ويهود الشتات فقط ، بل الى الراى العام العالمى ، حيث تلعب فى هذه الحالة دور تبرير السياسة العدوانية للحكام الاسرائيليين ، بهدف تجنب الاستنكار ، وعدم الوقوع فى العزلة العالمية ، التى تهدد المعتدى بشكل حقيقى . وتستخدم الحجة الزائفة حول الضرورة الجبرية ، التى تقدمها هذه النظرية ، لتأجيل الحق فى اللجوء الى الحرب الوقائية .

* (هكذا يدعون فى اسرائيل جماعة الوزراء والمقربين الى جولدا مائير ، والناس يجلس معها فى المطبخ اشارة الى الثقة الخاصة .

(١٦) انظر « الموند » ٣ ٦ يونية عام ١٩٧٢

(١٧) انظر « انعكاسات حول مستقبل اسرائيل » بقلم اس. فريد لاندلر ١٩٦٩ ص ٦٠

وتحريم الثروة حول النضال من أجل « البقاء » ضد التهديد المخلق
لأبادة اليهود الاسرائيليين على أيدي العرب تحريم القارىء غير المطلع ، الذي
لديه كل الحق فى التساؤل : من اين ينبع هذا التهديد ؟ وماذا يريد
الاسرائيليون فى الحقيقة ؟ واذا كان العدو رقم واحد كما صورته دائما
الصهيونيون اذا كان هذا العدو هو مصر ؟ لقد أعلنت أكثر من مرة
استعدادها للاعتراف بإسرائيل وضمن عدم خرق حدودها الشرعية الى
جانب حرية الملاحة فى قناة السويس ومضايق تيران - أى خلال أراضيها
ومياهاها الاقليمية ، مقدمة فى ذلك - فى واقع الأمر - شرطا وحيدا هو
رفض إسرائيل للتوسع والتخلى عن السياسة التوسعية على حساب الجيران
واحترام المصالح المشروعة والحقوق الوطنية للشعوب المحيطة بها ، ومن
بينها الشعب العربى الفلسطينى الذى عانى كثيرا من السياسة التوسعية
الاسرائيلية . ويجب موشيه منوخين اليهودى الأمريكى المعادى للصهيونية
على هذا السؤال ، بقوله : « يستخدم القناعات الدارف للدموع ، الذى تهرع
اليه الأجهزة الدعائية الصهيونية لاسرائيل بكل قواها - يستخدم بكل وضوح
وسوء نية لاختفاء تمويه الحيلة الصهيونية حول ما يسمى بالحدود الآمنة .
ويسعى الصهيونيون الى التستر على الفكرة القديمة لامبراطورية اسرائيل
الكبرى » التى لم يتخلوا عنها فى وقت من الاوقات أبدا والتى لم ترفضها
القيادة الصهيونية ابتداء من هرتزل الى بن جوريون وجولدا مائير وأبا ايان
وجميع التوسعيين العسكريين للوطن اليهودى (١٨) . وقد أحسن السناتور
فولبرايت القول حينما أوضح فى ندائه الى مجلس الشيوخ للولايات المتحدة
الامريكية عما تعنيه (الحدود الآمنة) للدولة الصهيونية بقوله « يبدأ المرء
فى فهم سيكولوجية المناصرين لمناطق النفوذ ، هذه السيكولوجية التى تقنع
الشعب بأن يؤمن بأنه فاقد للامن حتى يسلب جيرانه كل مظاهر
الامن » (١٩) .

وفى الحقيقة ، المدرسة والحاخامية والبيروقراطية المدنية والجيش
والصحافة والاذاعة والادب والفن - كل شئ فى اسرائيل يخدم هدف تربية
السكان فى روح الصهيونية والمواطن الاسرائيلى الذى ربي فى روح القوانين
الصهيونية ويعتبر كل الاعمال ، التى تعترف باسمه أزاء غير اليهود طبيعية
وظاهرة شرعية « للعمل الالهى » و « الروح القومية » التى تتخلل الخير
الالهى « ويمثل هذا المواطن بالنسبة للصهيونية » ، عنصرا بشريا « مطيعا
لارادتها ، وهو العنصر الضرورى لمواصلة تحقيق مخططاتها .

(١٨) انظر « منوخين » المصدر السابق .
(١٩) العالم العربى أغسطس - سبتمبر عام ١٩٧١ ص ٤

الدولة كلها حامية عسكرية

كما يشير ف. سجرى عالم الاجتماع الصهيونى ، اثبت الجيش الاسرائيلى وجوده ، لا كعامل عسكري فعال فحسب ، بل كعامل سياسى واجتماعى كذلك يدعم النظام الاجتماعى الصهيونى فى اسرائيل (٢٠) ، غير ان وجود الجيش ينحصر فى هذا الدعم فقط . فانه يدعمه كى يستطيع هو الوجود والقيام بوظائفه معتمدا على هذا النظام ومستخدما اياه كمصدر للتغذية . وتتخلل عملية التدعيم الحياة الاسرائيلية العسكرية والاقتصادية والروحية ، وتبدو الدولة فى قبضة مؤسسة عسكرية ، يذهب معظم ميزانية الدولة فى الحفاظ عليها . ومن اجلها تفرق الدولة اكثر فأكثر فى الديون للدائنين من وراء البحار ، ومن اجلها كذلك يعتصر عرض الكادحين . وما من شئ يزداد فى اسرائيل بنسبة زيادة الضرائب والنفقات العسكرية : كما لا يوجد ما يحظى بالاهتمام مثلما يحظى الجيش والصناعة العسكرية : فقد كان من المقرر فى العام المالى ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ، أن تصل حصيلة ميزانية الدولة من الضرائب وغيرها من المدفوعات الاجبارية الى ٩٨٥٠ مليون جنيه اسرائيلى بالمقارنة مع ٨٨٠٠ مليون جنيه اسرائيلى فى العام السابق (٢١) . وتبلغ النفقات العسكرية الفعلية مبلغا قياسيا هو ٧٣٥٠ مليون جنيه اسرائيلى (٢٢) وفى العام المالى ١٩٧٣ - ١٩٧٤ أعلن ايشاهو لافى المدير العام لوزارة الدفاع الاسرائيلى فى مايو ١٩٧٢ « ان القوة العسكرية الاسرائيلية ستتمو بمعدلات لم يسبق لها مثيل » سواء عن طريق المشتريات الجديدة للسلاح من الخارج بالدين وبشكل رئيسى من الولايات المتحدة الامريكية أم بدفع عجلة الصناعة العسكرية الخاصة ، التى يرتفع ثقلها بما قيمته ٣٠٠ مليون جنيه اسرائيلى فى المتوسط كل عام (٢٣) ، أما بنحاس سابير وزير المالية السابق فقد أسعد دافعى الضرائب الاسرائيليين بتحذيره من أن احلال السلام لن يؤدى الى انكماش النفقات العسكرية الاسرائيلية ،

(٢٠) انظر « سبرج » المصدر السابق ص ١٧٥

(٢١) انظر « باركلایز انترناشيونال ريفيو » ابريل عام ١٩٧٢ ص ٢٨

(٢٢) انظر « جيروساليم بوست » ٢٣ فبراير ١٩٧٢ .

(٢٣) انظر « جيروساليم بوست » ٥ مايو ١٩٧٢

التي ستنفق في السنوات الست القادمة على الاحتياجات العسكرية المباشرة
٤. مليار جنيه اسرائيلي مقابل ٢٥ مليار أنفقت في الست السنوات
الآخرة (٢٤) .

يقول بول جينتسكى الصهيونى العسكرى أن جميع الاغاني تقريبا
تولد فى الجيش (٢٥) . أن الجيش الاسرائيلي لا يملك نقودا خاصة وهو
مثله مثل كل الدولة الصهيونية يعيش على حساب الغير وفي أحسن الاحوال
على الديون ولكنه - على أية حال هو الذى يطلب عزفه الموسيقى . فمثلود
من الجنرالات والكولونيلات يؤثرون فى الاحزاب السياسية الصهيونية
ويحتلون المناصب القيادية فى الحكومة وفى المجالس الادارية للشركات
الاسرائيلية ويقودون التعليم الوطنى ولديهم رجالهم فى الهيئات العليا
للحاخامية ويحددون اتجاه نشاط الهيئات الدعائية ويتبعون اتجاه
بواطنهم بمساعدة أحدث وسائل التصنت والتخويف وتعتبر المؤسسة
العسكرية الصناعية الاسرائيلية - وسيلة للعدوان الامبريالى وباعثة الروح
العدوانية التى تعطى للدولة الصهيونية وزنا حقيقيا فى أعين حماةها .
أن العدوانية تسمح لهذه الدولة بالخروج من الازمات الداخلية الخاصة ،
التي تولدها طبيعتها الامبريالية الصهيونية والناعبة من هذه الطبيعة مع
تطورها السياسى والاجتماعى غير الصحى والمضاد للطبيعة وهو التطور الذى
يعتبر العدوان المستمر واحدا من مكوناته الاساسية . ومن هنا هذه الحلقة
المغلقة المشوبة بالكوارث التى يعيش فيها هذا الشعب . وهناك طريق واحد
للخروج من هذه الحلقة الا وهو رفض العنصرية والشفوفونية والتوسع
وسياسة الضم والروح العسكرية والعدوانية والانتقال الى طريق الشرعية
والديمقراطية والاممية سواء فى السياسة الداخلية او الخارجية .

وتعبير آخر ، ينحصر الخروج من هذه الحلقة المغلقة التى دفع اليها
الحكام الصهيونيون دولة اسرائيل فى عدم « صهينة » هذه الدولة وعدم
صهينة تركيبها السياسى وأسسها الايدلوجية ويتخذ الشعب الاسرائيلي
وممثلود من بعيدى النظر بشكل خاص والشرفاء المفكرون بعقل مفتوح هذا
النهج حيث يدركون جيدا وبوضوح كل ما يخدم . كانت فى الحقيقة وبطريقة

(٢٤) انظر « جيروساليم بوست » ٢٨ يولية ١٩٧٢

(٢٥) انظر « نظره عسكرية عامة » العدد ، العام ١٩٧١ ص ١٦٩

صحيحة المصالح الحقيقية للشعب الذي ينتمون اليه ، وهو الشعب الذي يحبونه حب الابناء الابرار ويناضلون من أجله في بسالة ضد المفسدين الصهيونيين ، الذين يجرون هذا الشعب الى مهاوى الجريمة والقصاص المحتمى لها .

ولكن ما دامت الجماهرة الاساسية من الاسرائيليين تواصل وجودها تحت التأثير المخدر للخداع الصهيوني ، فان الخيار السلمى لتطور دولة اسرائيل والذي يرتبط ارتباطا وثيقا - بتسوية أزمة الشرق الاوسط على اساس عادل - يبقى غير واقعى . وتتسابق الدوائر المفرغة للمؤسسة الصهيونية وتتراكم الواحدة تلو الاخرى ، مؤكدة طبيعة دولة اسرائيل الاجرامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتوتر فى الشرق الاوسط فضلا عن تهديدها الخطير للسلام فى العالم اجمع .

الباب الثالث

الشعب العربي الفلسطيني

ورد الفصل العامل الفلسطيني

يعتبر العامل الفلسطيني ونضال الشعب الفلسطيني من أجل حقه في الحياة كوحدة واحدة قومية على ترابه الوطني الخاص وفي الاشكال السياسية التي يختارها عن طريق ارادته الحرة من اهم مكونات الموقف المعاصر في الشرق الاوسط واحدى نتائج الافعال الصهيونية وبتعبير آخر - هذا النضال نضال من أجل حقه الثابت في تقرير المصير ، وهو الحق الذي يرفضه اللصوص الصهيونيون الذين اغتصبوا كل القيم الوطنية لهذا الشعب - ابتداء من أرضه الوطنية حتى المنقولات الثابتة وغير الثابتة ، هذا بينما اعترفت الامم المتحدة بهذا الحق منذ ١٩٤٧ ، حينما اتخذت قرارا بتقسيم فلسطين الى دولة عربية ودولة يهودية ، وحينما رسمت حدود ضمان التطور الدستوري الذاتي فيما بعد ، الذي استحقه الشعب العربي الفلسطيني على قدم المساواة مع الشعب الاسرائيلي حديث التكوين . وقد نأكد هذا الحق من جديد بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة في ٦ ديسمبر ١٩٧١ ، الذي ينص بصورة مباشرة على « أن الشعب الفلسطيني يملك الحق في التمتع بالمساواة وتقرير المصير » وان الاحترام الكامل لحقوقه الثابتة ، هو الاساس الضروري لاقرار السلام العادل المتين في الشرق الاوسط (١) .

ومن هذه الضرورة تنطلق الحركة العمالية والشيوعية العالمية المتضمنة مع موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي ، الذي يعترف بالحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني . وهذا ما نصت عليه بوضوح لا يقبل الشك الوثيقة الختامية لمؤتمر موسكو عام ١٩٦٩ (٢) .

وتقف جميع القوى التقدمية لثورة التحرر الوطني - التي تحولت الى ما يسمى بالعالم الثالث والرأى العام الديمقراطي في الدول الرأسمالية -

(١) انظر وثيقة هيئة الامم المتحدة رقم ١٧٩٢ - د في ٦ ديسمبر عام ١٩٧١

(٢) انظر « المؤتمر الدولي للحزب الشيوعية والعمالية » ، وثائق ومواد موسكو

١٧-٥ يونية ١٩٦٩ . موسكو عام ١٩٦٩ ص ٢٩٠

بحزم مواقف التأييد للحقوق الوطنية الشرعية للشعب العربي الفلسطيني . ويتعاطف أشقاء الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء العالم العربي بملايينه العديدة معه لكل عمق ، والجدير بالذکر ان هذا التعاطف ليس من جانب الطليعة ، أو بعض طبقات السكان وحدها ، ولكنه الشعور الذي يملك الجماهير الشعبية الواسعة نفسها . كما ويشق الطريق في اسرائيل الصهيونية ادراك ضرورة الاعتراف بالفلسطينيين كوحدة قومية بكل الآثار النابعة من هذا الاعتراف وتجدر الإشارة الى ان هذا الادراك والتعاطف يتعدى حدود دائرة الاشخاص ، المتعاطفين مع الحزب الشيوعي .

ولم يتوقف الاتحاد السوفيتي ، الذي يؤثر في هذه القضية على موقف القيادة الامريكية ، عن المطالبة بضمان الحقوق الوطنية المشروعة ومصالح الشعب العربي الفلسطيني وينظر الاتحاد السوفيتي انطلاقاً من وفائه لواجبه الاممي الى حركة المقاومة الفلسطينية باعتبارها جزءاً من حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ويبني علاقته معها كما يقتضي الامر .

وتتخذ الدول الاشتراكية الاخرى والعديد من بلدان العالم الثالث مواقف مشابهة . وتنادى فرنسا بتلبية الاماني القومية للشعب العربي الفلسطيني ، ويزداد ميل دول الغرب الاخرى نحو هذا الاتجاه . بل قد انعكس فهم ضرورة وضع العامل الفلسطيني موضع الاعتبار في الخطاب الذي ألقاه نيكسون رئيس الولايات المتحدة الامريكية في ٣ مارس ١٩٧١ . حين قال : « ان السلام الوطيد غير ممكن في الشرق الاوسط دون النظر بعين الاعتبار الى الاماني المشروعة للشعب الفلسطيني . لقد استحق الفلسطينيون الشفقة وكانوا ضحايا للظروف لأكثر من عشرين عاماً ، ويجب على العالم أن يضمن الحياة المثمرة لهم ولأطفالهم والارضاء العادل لمطالبهم » (٣) . كما تحدث كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية في نوفمبر ١٩٧٣ عن ضرورة اعادة النظر في المسألة الفلسطينية في اطار التسوية الشاملة . وأشار البيان السوفيتي الامريكي المشترك حول نتائج زيارة ل.ي. بريجنيف للولايات المتحدة الامريكية بصورة مباشرة الى ضرورة تلبية الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . كما أثرت مسألة اشتراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف .

ورغم الخسائر التي تحملتها حركة المقاومة الفلسطينية ورغم الصعوبات الجادة ، التي خلقتها القوى الخارجية لها ، ورغم أوجه النقص الداخلية الخاصة بها وأوجه الضعف ، بقيت عاملاً مستمراً ، للموقف في الشرق الاوسط . أن أساس حركة المقاومة الفلسطينية طبيعي وشعبي حقيقي . وتشهد الضربات التي كالهها الصهيونيون لهذه الحركة نفسها

بالاشتراك مع شركائهم من المعسكر الامبريالى الرجعى بقصد أو بغير قصد . بقيمة هذا العامل وقدرته على الحياة . فقد هاجم الجيش الاسرائيلى فى فترة ١٩٧٠ - ١٩٧١ وحدها قواعد الفدائيين الفلسطينيين فى لبنان ٣٢ مرة . كما هرع البوليس السرى الاسرائيلى الى القبض الجماعى على العرب فى الجليل (٤) . وارسلت القوات المسلحة الاسرائيلية من جديد فى مارس ويونيه وسبتمبر واكتوبر ١٩٧٢ الى جنوب لبنان للعمل ضد الفلسطينيين وفى يوليو ١٩٧٢ قتل الارهابيون الاسرائيليون فى بيروت جمال كنفانى احد قادة حركة المقاومة الفلسطينية ورئيس تحرير مجلة الهدف الاسبوعية الناطقة باسم احدى المنظمات الفلسطينية كما نظمت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية فى ابريل سنة ١٩٧٣ هجوم قرصنة على بيروت . كانت نتيجة مقتل ممثلين مرموقين لقيادة حركة المقاومة الفلسطينية هم : يوسف النجار وكمال ناصر عدوان . ولا تنقطع الهجمات المسلحة الاسرائيلية على معسكرات الفلسطينيين .

الاساس الشعبى للمقاومة

كتب ف . ا . لينين يقول ان كل قهر قومى يستدعى المقاومة فى جماهير الشعب الواسعة والثورة الشعبية هى اتجاه كل مقاومة للسكان المقيهورين قوميا (٥) .

وتعتمد الدولة الصهيونية ، التى ظهرت على الارض الفلسطينية على واحد من أسوأ الاشكال الممكنة للقهر القومى : فهى لا تعرض السكان العرب الاصليين الفلسطينيين للتمييز العنصرى والشوفونى فحسب ، بل تسعى الى ابادته هؤلاء السكان كوحدة قومية .

ولا يزال شعب فلسطين لا يملك حتى الان امكانيات التعبير عن ارادته الحرة الجماهيرية . فان « خبرة » الفلسطينيين ، الموجودين تحت ظروف الاحتلال الاسرائيلى لا يملكون الحق فى أن يلعبوا دور المعبرين عن مصالح شعبهم . ذلك لانهم اما ملاك الارض ويشكلون ١٠٪ من السكان ، ويدلون بأصواتهم تحت الضغط المباشر لسلطات الاحتلال ، واما من المتعاونين مع العدو ، والمتعلقين بأذيال المحتلين . وعلى هذا ترى الدول العربية انه لا يوجد صوت سوى صوت منظمة التحرير الفلسطينية التى تمثل غالبية حركة المقاومة الفلسطينية لشعب فلسطين . وهذا ما أخذه فى اعتباره مؤتمر القمة العربى عام ١٩٧٣ ، حينما اتخذ قراره التاريخى بأن منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية المتعاونة معها . هى الممثل الوحيد للشعب العربى الفلسطينى فى الساحة الدولية .

(٤) انظر « جون افريك » ، ١٨ مارس عام ١٩٧٢ ، البرافدا ٢٣ - ٢٥ يونيه عام ١٩٧٢

(٥) ف . لينين ، مجموعة المؤلفات الكاملة المجلد ٣٠ ص ١١٣

وحين نملك أهمية العامل الفلسطيني في الموقف في الشرق الاوسط وتطور القوى التي تكونه يجب ان نتجه الى العناصر المرتبطة بنشاط المنظمات الاساسية لحركة المقاومة الفلسطينية . ولننظر قبل كل شيء في ماهية الشعب الفلسطيني . ففي بداية الصدام العسكى الاول بين البلاد العربية واسرائيل في سنة ١٩٤٨ ، اى قبل بداية الحرب الفلسطينية كان يعيش في فلسطين ٦٠٨ ألف يهودى ومليون عربى و ٣٢٧ ألف عربى . وكما هو معروف ، تقرر في قرار الجمعية العامة رقم ١٨٧ / ١١ الصادر في ٢٩ نوفمبر ٤٧ أن يعيش في الدولة العربية ١٠ آلاف يهودى و ٧٢٥ ألف عربى ، وفي الدولة اليهودية ٤٩٨ ألف يهودى و ٤٩٧ ألف عربى . اما في المنطقة المحاذية ، ومدينة القدس فكان يجب ان يعيش ١٠٠ ألف يهودى و ١٠٥ آلاف عربى .

غير أن مشكلة اللاجئين ظهرت قبل الحرب الفلسطينية فقد نجا قبيل ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ٢٥٠ ألف عربى من المذابح التي قامت بها منظمة « أرجون رفاى لومى » اليهودية الارهابية ومجموعة شتيرن ، حيث كان هدفاً نقل كل فلسطين الى ايدى اليهود . وكما هو معروف ، ونتيجة لحرب فلسطين ، احتلت القوات الاسرائيلية أكثر من نصف مساحة الدول العربية في فلسطين ٦٧٧ ألف كيلومتر مربع ، المقررة في قرار الامم المتحدة . وغادر كثير من العرب نتيجة للعمليات العسكرية اراضيهم وهربوا الى البلاد المجاورة وخاصة الاردن . وقد استمر العرب فى الهرب من اسرائيل حتى بعد انتهاء الحرب الفلسطينية ولقد بلغ عدد اللاجئين - وفقاً لبيانات وكالة الامم المتحدة (خ) لغوث اللاجئين مليوناً و ٣٤٤ ألفاً و ٥٧٦ لاجئاً في ١٣ مايو ١٩٦٧ ونتيجة لحرب الايام الستة ، احتلت اسرائيل ما يزيد على ٦٠ ألف كيلو متر من اراضى ثلاث دول عربية ، اثنى ما يبلغ أربع مرات ، حجم الدولة اليهودية المنشأة بقرار من الامم المتحدة وثلاثة اضعاف مساحة اسرائيل بحدود ٤٩ واتشير تقديرات وكالة غوث اللاجئين الى ان ما يزيد على ٣٥٠ ألف لاجئ كانوا ضحية لمدوان ١٩٦٧ ، غير أنه وبجانب هؤلاء انتقل اللاجئون السياسيون ممن اشتركوا فى احداث ١٩٤٨ الى الدول العربية الاخرى ، ويبلغ عدد هؤلاء اللاجئين وفقاً لبيانات وكالة غوث اللاجئين حوالى ١٧٥ ألف لاجئ .

(*) : ويعنى بها مهزلة « الانتخابات » البلدية « فى الضفة الغربية لنهر الاردن التى اجرتها سلطات الاحتلال فى ٢١ مارس و ٢ مايو ١٩٧٢ بهدف تبرير سياسة التكامل للاراضى العربية مع اسرائيل وغرس التعاون مع العدو وتخريب مواقف حركة المقاومة الفلسطينية .

(٦) انظر « الموند » ٢٣ ، ٣٠ مارس عام ١٩٧٢ ، « لوموند دبلوماسيك » أبريل عام ١٩٧٢ « البرافدا » ١١ مايو عام ١٩٧٢

وقد تعقد بشكل كبير موقف الفلسطينيين بعد انشاء الدولة الصهيونية فقد اصبحوا منفصلين عن اراضيهم ، موزعين بين مختلف البلاد ، وتفصلهم خطوط وقف النار والحدود الدولية بعضهم عن بعض كما يقسمهم التنافس الشخصى للقادة السياسيين والخلافات العقائدية ، ولكنهم يجمعهم شئ واحد ، يجمع غالبيتهم الساحقة . هو انهم لا يزالون يعتبرون انفسهم فلسطينيين ارغموا بشكل مؤقت فقط على مغادرة ديارهم . ان حالة الانتظار وعدم استقرار (الوضع الراهن) واضحة بين اللاجئين من صغيرهم حتى كبيرهم - (٨) هذا ما اكده دون بيرتس الباحث الامريكى فى مجال تعرضه للنمو السريع للوعى القومى الفلسطينى بعد ١٩٤٨ ، وحين قام علماء الاجتماع الاسرائيليون فى الجامعة العبرية فى القدس ببحوث عام ١٩٦٧ حول اتجاهات العرب المقيمين فى اسرائيل ، اتيج لهم ان يتأكدوا بانفسهم من ارتباط الفلسطينيين بأرضهم . ولم تختلف نتائج الابحاث ، التى اجراها علماء الاجتماع فى الجامعة الامريكية فى بيروت بين الموجات الاولى والثانية من اللاجئين الفلسطينيين بعد العدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧ ، حيث كانت الرغبة الاساسية لجميع المشتركين فى الاستثناء هى العودة الى الوطن .

ويشكل الشباب المتعلم الفلسطينى النواة النضالية للكوادر القيادية والنشطة فى حركة المقاومة الفلسطينية . وفى الوقت الذى اُمتنع فيه الشباب الفلسطينى عن الاشتغال بالتجارة وتقلد المناصب ، يقبل هذا الشباب فى وعى النضال المرتبط بالمخاطرة بالحياة وسط ظروف غير شرعية أو نصف شرعية ، من خلال التنظيمات السرية أو فى صفوف الفدائيين . ويشير بير رونتوا الصحفى الفرنسى الى أن النزاع يكتسب أبعادا جديدة . بهذا الفدائى الفلسطينى النشط والضحايا التى يرضى بها (١٠) . وهذه الأبعاد الجديدة

(*) انشئت وكالة غوث اللاجئين فى الدورة الرابعة للجمعية العامة عام ١٩٤٩ وألقت على عاتقها :

(١) تنفيذ برامج المعونة المباشرة وعمل الارشادات الخاصة بالبحث الاقتصادى بالتعاون مع السلطات المحلية . (ب) التعاون مع حكومات الشرق الاوسط المعنية ازاء الاجراءات ، التى يجب أن تتخذها فى تلك الفترة الزمنية حينما تتوقف المعونة الدولية . (ج) شبة جزيرة سيناء (٥٦ ألف كيلو متر مربع وقطاع غزة (٢٥٨ كيلو متر مربع) الضفة الغربية لنهر الاردن (٥٥ ألف متر مربع) ومرتفعات الجولان (١٢ ألف كيلو متر مربع) .

(٧) انظر وثيقة هيئة الامم المتحدة ٧٢١٣/١ ص ١

(٨) انظر « هل يقوم كيان صهيونى ؟ » بقلم د. بيرتيز ، ١ . ويلسون ، ٧ . وارد . ١٩٧٠ ص ٢٥

(٩) نفس المرجع ص ٢٦ - ٢٨ .

(١٠) انظر « الصراع العسكرى والمستقبل غير الواضح فى فلسطين » بقلم ب. روندو ١٩٦٨ ص ١٦٨٢

ترتبط ببعث الحركة المنظمة للتحرر الوطني للشعب العربي الفلسطيني وقد تحولت بفضلها مشكلة اللاجئين تقريبا الى مشكلة تقرير المصير القومي للفلسطينيين وبهذا يصبح العامل السلبي متمثلا في اللاجئين الفلسطينيين في المباحثات الدولية عاملا هاما في الموقف في الشرق الاوسط اما ما يخص حركة المقاومة الفلسطينية ، فانها تتجه الى الادراك العميق لأهدافها الاجتماعية ، مكتسبة طابعا ثوريا ديمقراطيا . فهي تطور تركيبها التنظيمي وتزداد خبرتها السياسية ، موجهة اياها في تناسق مع ظروف اللحظة . وتشير اخبار الصحافة الغربية الى تطور وجهات نظر المنظمات الفلسطينية الرئيسية نحو الاشتراك في مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط . وهذا يدل على ان حركة المقاومة الفلسطينية تشهد تطورا تدريجيا لاتجاهات رفض التطرف والانتقال الى مواقف أكثر واقعية . وتتفق هذه العملية مع المصالح الحيوية للشعب الفلسطيني ، الذي تحدث باسمه جميع منظمات المقاومة الفلسطينية .

قيام حركة المقاومة الفلسطينية (١١)

ظهرت أولى منظمات المقاومة الفلسطينية فترة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، حينما وقفت مجموعة « الجهاد المقدس » ضد المنظمات الارهابية اليهودية حتى قبل اعلان دولة اسرائيل . وعملت مجموعة أبطال العودة « الى جوارها ولكن بصفة مستقلة » .

وفي بداية الخمسينات تتكون حركة القوميين العرب ، التي تمخضت فيما بعد عن تشكيل الجبهة القومية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين . وفي عام ١٩٥٦ قامت جماعة من الفلسطينيين في أرض غزة (التي احتلتها اسرائيل اثناء العدوان الثلاثي) بتشكيل حركة لتحرير فلسطين هي « حركة التحرير الفلسطينية » اذا قرانا أول حرف في كل كلمة ابتداء من الكلمة الأخيرة تعطينا الاختصار العربي فتح ، ومع مرور الوقت تصبح فتح أكبر وأشهر قوة لحركة التحرر الوطني الفلسطيني ويصبح قائدها ياسر عرفات على رأس منظمة التحرير الفلسطينية ، وتقوم منظماتها القتالية (العاصفة) بأولى عملياتها العسكرية ضد اسرائيل في منطقة بحيرة طبرية في يناير ١٩٦٥ ، وتبدأ في أثرها العمليات القتالية جماعة « شباب الانتقام » وهي الجماعة العسكرية لحركة القوميين العرب .

(١١) المادة التي وردت في هذا الفصل مؤخوذة أساسا من المصادر التالية : « المقاومة الفلسطينية بقلم ج. شالياند ١٩٧٠ ، هل يقوم كيان فلسطيني ؟ » المصدر السابق ، مجلة جون أفريك ، عدد مارس ١٩٧٠ ، « من أجل حل ديمقراطي للمشاكل الفلسطينية والاسرائيلية » بقلم ن. حواتمة ، صحيفة لوموند في ٢٧ يناير ١٩٧٠ ، « روندو » المصدر السابق ، المقاومة الفلسطينية بين دولتين بقلم ج. داردو .

وفي ١٩٥٨ وبتأييد من حزب البعث الاشتراكي العربي في سوريا أنشئت
طليلة حرب التحرير الشعبية الصاعقة .

وفي يناير ١٩٦٤ أعلن مؤتمر رؤساء الدول العربية في القاهرة عن عزمه
اعطاء الشعب الفلسطيني الامكانية « كي يتحمل بنفسه مسئولية قضية
القومية وتحرير فلسطين » (١٢) . ويتخذ قرارا بانشاء منظمة التحرير
الفلسطينية . ولهذا الغرض اجتمعت في مايو ١٩٦٤ في القطاع العربي
بالقدس الدورة الاولى للمجلس الوطني الفلسطيني ، الذي ضم ممثلي
مختلف المنظمات الفلسطينية السياسية والاجتماعية والنقابية . وفي يونيو
من نفس العام صدر الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية وبعد ذلك
شكلت في مصر وسوريا والعراق جيوش نظامية لتحرير فلسطين على
نمط جيوش الدول العربية ، ولكن من الفلسطينيين المدربين عسكريا .
ويعتبر جيش التحرير الفلسطيني فرعا عسكريا لمنظمة التحرير الفلسطينية
ويخضع لقيادة عربية موحدة . ويرتبط كل تاريخ حركة المقاومة الفلسطينية
فيما بعد ارتباطا وثيقا بمصير منظمة التحرير الفلسطينية وبالصراع
بين مختلف المنظمات الفلسطينية من اجل النفوذ في منظمة التحرير
الفلسطينية وبمحاولات استخدام تركيبها التنظيمي لتحقيق الوحدة
السياسية لحركة المقاومة الفلسطينية وتنسيق عملياتها المسلحة .

ولم تصنع هزيمة الجيوش العربية في يونيو ١٩٦٧ ألم للفلسطينيين في
موقف حرج بل العكس دفعتهم لأن يعلموا بأنفسهم . فقد ظهرت أكثر من
ثلاثين منظمة جديدة للمقاومة . وازدادت الروح الوطنية لا في معسكرات
اللاجئين الفلسطينيين فحسب ، بل بين الشباب العربي في الاراضي المحتلة
وفي نفس اسرائيل .

وقد لعبت معركة الكرامة في ٢١ مارس ١٩٦٨ دورا هاما في كيان
حركة المقاومة الفلسطينية حيث صدت الفصائل الفلسطينية بالاشتراك مع
الوحدات الاردنية هجوم قول اسرائيلي مدرع يدعمه الطيران . وبدأت
صفوف المنظمات الفلسطينية تزداد بمتطوعين جدد والى جانب ذلك بدأت
عملية راديكالية الحركة واتجاهها الملحوظ نحو اليسار .

وفي أكتوبر ١٩٦٧ اتخذ في مؤتمر دمشق لمثلي المنظمات الفلسطينية
قرار بانشاء الجبهة القومية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش ، الذي
أعلن نفسه ماركسيا لينينيا آسيويا (١٣) وأن جميع البلاد الاشتراكية وعلى
رأسها (جمهورية الصين الشعبية) حلفاء الثورة الفلسطينية وأن الامبريالية

(١٢) انظر د. بيرز ، نفس المصدر ، ص ٢٦

(١٣) انظر شالياند ، المصدر السابق ص ٨٩

هى عدوها الاساسى وأن الارهاب والعمليات المسلحة هى الوسيلة الوحيدة للمنظمة ، كما أن هدفها هو اقامة دولة عربية يهودية ديمقراطية على ارض فلسطين، كلها .

وفى فبراير ١٩٦٩ ونتيجة لانقسام الجبهة القومية لتحرير فلسطين تظهر ايضا منظمة أكثر يسارية وهى الجبهة الشعبية الديمقراطية القومية لتحرير فلسطين وقائدها المحامى نايف حواتمة (ومنصبه الرسمى هو المنسق والمتحدث باسم المكتب السياسى) واهدافها ووسائلها هى نفس وسائل وأهداف الجبهة القومية لتحرير فلسطين ، ولكنها ضد الارهاب وضد خطف الطائرات ، الذى تمارسه الجبهة القومية لتحرير فلسطين وتتميز أسسها الايديولوجية بتحديد أكثر فتنتلق قيادة الجبهة الشعبية الديمقراطية القومية لتحرير فلسطين من أن حل المشكلة الفلسطينية غير ممكن الا من خلال الثورة وحدها وفى كل العالم العربى « واتحاد الدولة العربية فى اتحاد فيدرالى اشتراكى ، تمارس السلطة فيه مجالس العمال والفلاحين الفقراء والجنود » . كما أن الدولة الفلسطينية الديمقراطية الحقيقية ستكون جزءا من أجزاء هذا الاتحاد الفيدرالى وهى الدولة التى بنىها الفلسطينيون بالاشتراك مع « جميع التقدميين الاسرائيليين » (١٤) .

وتعتبر الجبهة الشعبية الديمقراطية القومية لتحرير فلسطين نفسها واحدة من فصائل حركة التحرر الوطنى العالمية والثورة الاشتراكية العالمية . وحين يحاول المراقبون الاجانب (على سبيل المثال - دون بيرتس الذى أخذنا عنه أنفا) تحديد جوهر ايدولوجية وسياسة الجبهة الشعبية الديمقراطية القومية لتحرير فلسطين وقد يركزون على نقطة واحدة من وصفين متشابهين ، فعليين، ان هذه الجبهة اما تروتسكية او ماوية وهذه النظرة نظرة مبسطة من وجهة نظرنا فان جيرار شاليان ، الذى تعرف على الطبيعة على التربية الايديولوجية للكوالدر الجبهة يؤكد أن أعضاء هذه المنظمة لا يدرسون فحسب بعض أعمال ماوتسى تونج ، بل يدرسون أيضا المانيفستو الشيوعى « لكارل ماركس وفريدريك انجلزو » ما العمل ؟ « الدولة والثورة » لفلاديمير ليفين وأعمال روزا لوكسمبرج وأن الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين لا تطبق بالنص - كما يقولون - التجربة الصينية وحدها ولكنها تحاول استيعاب فهم التحية وتجربة الثورة الكورية ، والرافاق الفيتناميين ، وأيضا حركات التحرر الوطنى وخاصة فى الجزائر .

وما من شىء نقوله سوى أن الجبهة القومية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية تتميزان حاليا بالمواقف المتطرفة (مع التفاوت فى الدرجة) أزاء عدد من موضوعات التطبيق السياسى وأن الاهداف التى

(١٤) « لوموند » ٢٧ يناير عام ١٩٧٠

تصنعانها لا تتفق دائما مع الامكانيات الفعلية وهذا يصدق على أغلب المنظمات الفلسطينية الأخرى وعلى حركة المقاومة الفلسطينية ككل . ولكن الا يفسر (التطرف) الفلسطينى بتطرف الوضع الذى وجد الشعب العربى الفلسطينى نفسه فيه دون خطأ منه ، وبأنه لا يوجد أمامه حتى الان أمل واضح ومحدد فى تقرير مصيره ويتبادر سؤال آخر ، حينما نسعى لتحليل أسباب التطرف الفلسطينى فرغم التقاليد المعروفة لحركة التحرر الوطنى للشعب الفلسطينى ما فتئت حركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة ، من الناحية العملية - ما فتئت تتبلور فى قوة منظمة ولم تبدأ نشاطها الفعال من الناحية العملية الا بعد عام ١٩٦٧ « الا يعتبر تطرفها أمرا طبيعيا نتيجة لحدوثها ؟ » . الا نلاحظ نحن هنا ما يشبه ممرض اليسارية الطفولى « فى الشيوعية الذى أشار اليه فى وقته فلاديمير ايليتش لينين ، وهو الأكثر احتمالية بالنسبة لثورات التحرر الوطنى ، التى يلعب فيها عنصر البورجوازية الصغيرة دورا نشيطا أو دورا قياديا ؟ ونحن الآن بصدد حركة ثورية من هذا الطراز . لذلك يأخذ تقويم أقراص الطفولة الذى ذكرناه يأخذ صورة أخرى ، فضلا عن أنه لا يمكن أن يكون سلبيا ذلك لأن الحديث يدور هنا لا عن اتجاه يسارى فى حركة شيوعية يسارية ، بل عن ظهور روح يسارية فى حركة تحرر وطنى ديمقراطية بورجوازية فى أساسها واذا كان هناك حد تطرف يسارى ، أو تسرع فى الاحداث أو ابتعاد عن الواقع فان كلا - على ما يبدو - أمر مؤقت وطارىء ان اتجاه حركة المقاومة الفلسطينية نفسها الى اليسار تأثير ايجابى . ولنأخذ على سبيل المثال - تأثير المنظمات الفلسطينية اليسارية فى منظمات حركة المقاومة الفلسطينية ، التى تميل من الناحية الايديولوجية للاعتدال وليس لها أساس أيديولوجى . فأكبر منظمة فلسطينية « فتح » - على سبيل المثال - لا تعترف بالماركسية وتفترض انها لا تمثل العمال والفلاحين ، ولكن طبقة خاصة اوسع وهى الطبقة التى فقدت الوطن من الفلسطينيين (١٥) المقهورين المطرودين ، تنادى بالقضاء على استغلال الانسان للانسان وبالعادلة الاجتماعية وبالمساواة القومية للعرب واليهود ... الخ .

وبهذه المناسبة تتغير الفصائل اليسارية هى الأخرى اثناء عملية النضوج والتعاون المتبادل مع الفصائل الأخرى لحركة المقاومة الفلسطينية وأخذت ترفض تدريجيا التطرف . وبديل ذلك تصریح جورج حبشى فى المؤتمر الصحفى المنعقد فى ١٤ مارس ١٩٧٢ حول رفضه خطف الطائرات المدنية التابعة لشركات الطيران العالمية ، لأن مثل هذه العمليات « تتعارض مع تحقيق المهام الاولى للجهة القومية لتحرير فلسطين : وهى بلوغ وحدة

(١٥) انظر شالياند ، المصدر السابق ص ٧٨

المقاومة الفلسطينية والتحالف مع القوى التقدمية ، إلا ان الجبهة القومية لتحرير فلسطين ستتواصل انزال الخسائر بالمصالح الرأسمالية والصهيونية حيثما كانت وفي كل انحاء العالم (١٦) » ومما يثير الاهتمام فى هذا التصريح لا ملامح التراجع عن التطرف رغم أن هذا فى حد ذاته له أهمية كبرى ، بل الدافع لهذا الابتعاد ألا وهو ظهور هدف بلوغ وحدة المقاومة الفلسطينية « فى سياسة الجبهة القومية لتحرير فلسطين فى المقام الأول ، وهى السياسة التى من أجلها تعيد الجبهة القومية لتحرير فلسطين ، النظر فى أرائها وتكتيكها.

والوحدة ، فى واقع الامر شرط ضرورى من الناحية الحيوية لمواصلة وتدعيم حركة المقاومة الفلسطينية وشرط للحصول على النضج السياسى والتأثير . وكانت الجبهة القومية لتحرير فلسطين حتى وقت قريب واحدة من المنظمات - اذ جاز التعبير - التى لا تتعاون فى قيام الوحدة : لا بمقاطعة دورات المجلس الوطنى الفلسطينى وعمل منظمة التحرير الفلسطينية فحسب بل بتقويض المواقف العالمية لحركة المقاومة الفلسطينية بأعمالها عديمة المسئولية والفائدة والعفوية مثل القرصنة الجوية المتعارضة مع الخط العام لغالبية المنظمات الفلسطينية الحركة ككل . وحينما اقتنعت بنفسها بأن العزلة داخل حركة المقاومة الفلسطينية يمكن أن تؤدي الى اثار مميته لها بدأت قيادتها تغير سياستها منذ ١٩٧٠ .

فقد شكلت فى الدورة السابعة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى القاهرة فى مايو - يونيو ١٩٧٠ اللجنة المركزية المتحدة لحركة المقاومة الفلسطينية ، التى يشترك فيها ممثلو جميع المنظمات الفلسطينية تقريبا ومن بينهم الجبهة القومية لتحرير فلسطين .

وأصبح جورج حبشى مثل نايف حواتمة أعضاء فى الامانة غير الموسعة ، البالغ أعضاؤها ستة برئاسة ياسر عرفات .

غير أن الظروف الطارئة لأحداث سبتمبر ١٩٧٠ مع الجيش الاردنى هى التى جعلت قيادة الجبهة القومية لتحرير فلسطين تدرك ضرورة التعاون الوثيق مع القوى الاساسية لحركة المقاومة الفلسطينية ولقد نتجت هذه الاحداث - كما هو معروف - عن اسباب لا ترتبط بعضها ببعض فقد كانت الرجعية الاردنية تضغط على الفلسطينيين فى صالح الصهاينة الذين استخدموا الدبلوماسية والمخابرات الامريكية من ناحية وكما لعبت دورا كبيرا فيها كذلك ، من ناحية أخرى التصريحات الاستفزازية وافعال الفلسطينيين اليساريين ، التى تحمل طابعا متطرفا من الناحية

الموضوعية (مثل خطف الطائرات والتهديد .. وما شابه ذلك) .
وتحمل الفلسطينيون نتيجة لذلك خسائر كبيرة في الارواح والمعدات ، وقد
تعرضت مواقعهم الارضية للضعف في الاردن ، ففي ابريل ١٩٧١ وتنفيذا
للاتفاقية المعقودة في القاهرة في سبتمبر ١٩٧٠ بين رئيس منظمة التحرير
الفلسطينية والملك حسين بمساهمة من الرئيس ناصر ، انسحبت القوات
المسلحة للفلسطينيين من عمان والمناطق الاخرى في الاردن اسكنت جزئيا في
القرى ومعسكرات اللاجئين وتركزوا جزئيا في مناطق الحدود بالقرب من
الجبهة ، على اطراف الحدود وخطوط وقف إطلاق النار بين الاردن وسوريا
واسرائيل ، حيث اضحوا تحت سيطرة الجيشين السوري والاردني .

ولقد تلقى الفلسطينيون بعض الدروس من هذه الاحداث . وتعرض
التطرف اليساري للنقد داخل حركة المقاومة الفلسطينية ، كما بدأ قادة
المنظمات الفلسطينية اليسارية انفسهم اعادة تقويم الموقف وعرضوا علنا
الاستعداد للنظر في نشاطهم بطريقة النقد الذاتي . وعبرت الجبهة الشعبية
الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة القومية لتحرير فلسطين عبرت عن
تأييدها للجهود الموحدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، خاصة أن الأخيرة تتجه
نحو الراديكالية في خطها السياسي ، موجهة اياه نحو التعاون قبل كل شيء
مع القوى التقدمية في العالم العربي .

كل هذا لا يستبعد بالطبع احتمال عمليات ارهابية جديدة ، منظمة
في التو بواسطة عناصر غير منضبطة من هذه المنظمات مثل « نسور الثورة
الفلسطينية » و « ايلول الاسود » وما شابه ذلك وهي التنظيمات التي تتبرا
منها فتح والجبهة القومية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين فان الظروف لا تزال تحمل امكانية مثل اعمال اليأس هذه
بسبب الوضع الصعب للاجئين والاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية
والسياسة الاجرامية للصهيونيين ازاء العرب الفلسطينيين . وليس مصادفة
أن نيويورك تايمز لم تقتصر في معرض تعليقها بكاراهية مكشوفة تجاه حركة
المقاومة على عملية مطار اللد التي قام بها ثلاثة من (x) الارهابيين اليابانيين
لم تقتصر على الهجوم بكل الوسائل على « الفلسطينيين اللعناء » بل خرجت
باستنتاج بالغ يصل الى نتيجة ذات فائدة وهي أن « الامن لن يتوفر لاسرائيل ،
ما لم تحل المشكلة الفلسطينية في اطار السلام الذي يمكن تحقيقه عن طريق
المفاوضات (١٨) ، وكان الهجوم على الفريق الاسرائيلي في الدورة الاولمبية
بميونخ ، الذي شنه أعضاء منظمة « ايلول الاسود » الارهابية في ٥ سبتمبر
سنة ١٩٧٢ - تأكيداً مأسوياً لهذا الاستنتاج .

(١٧) انظر « لوموند دبلوماسيك » يونية ١٩٧١

(١٨) « نيويورك تايمز » اول يونية ١٩٧٢

ومهما كانت هناك تجاوزات ، فان التطور العام لحركة المقاومة الفلسطينية يتميز لا بهذه التجاوزات ، ولكن بالادراك المستمر - وان كان بطيئاً - وتدرجياً لضرورة الاخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تحدد الوضع في الشرق الاوسط والافاق الحقيقية للقضية الفلسطينية نفسها . ومما يثير اهتماماً خاصاً ، بل كبيراً في هذا المجال - تطور علاقة الفلسطينيين بكل من يشترك بشكل أو بآخر وبصورة مباشرة في نهب الشعب العربي الفلسطيني ويؤيد السياسة - التي تعرقل عوده أبناء وبنات هذا الشعب الى ديارهم وسياسة ازدراء واحتقار نصف هذا الشعب ، الذي يوجد تحت نير الدولة الصهيونية - أي ازدراء واحتقار الاسرائيليين من ذوى النشأة اليهودية .

حركة المقاومة الفلسطينية واليهود

لقد أحدثت المؤسسة الصهيونية انقلاباً في وجدان الفلسطينيين فقد تعلم العرب - المسلمون والمسيحيون الذين كانوا يعيشون قروناً طويلة مع اليهود القليلين الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم مطرودين نتيجة للفزوف الصهيوني لانهم تعلموا « كراهية » اليهود كما جاء في احدى وثائق « فتح » لانهم رأوا في الصهاينة قاهريهم ، الذين لا يخفون تعريض الشعب العربي الفلسطيني للمعاناة لانهم يهود وتعتبر الشوفونية ضد اليهود نتيجة مباشرة للحقد ، الذي ولدته افعال الصهيونية والتي تبلورت في شعار « القضاء على اليهود في البحر » وقد عرفت هذه الشوفونية في حركة القوميين العرب . ولقد رفع هذا الشعار أحمد الشقيري أول رئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ولكن الشوفونية بدأت في التراجع نتيجة راديكالية الحركة الفلسطينية ، وحصولها على طابع ديمقراطي ثوري ، واتجاهها نحو اليسار ، كما تخلصت الجبهة القومية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين من الشوفونية « ان حركة المقاومة الفلسطينية لا يمكن أن تكون حركة شعبية وفي نفس الوقت تسعى الى حل شوفوني فاشي لمشكلة اليهود الاسرائيليين » (١٩) . هذا هو موقف الجبهة القومية لتحرير فلسطين التي تعتبر البروليتاريا اليهودية أقرب حلفاء الثورة الفلسطينية رغم أننا نعتقد أن هذه المنظمة لم تصل الى الفهم الكامل للمشكلة الفلسطينية واليهود الفلسطينية ليس بالامر الهين السهل .

« ١٩ » انظر « فلسطين : نحو حل ديمقراطي » ، ، بغداد ١٩٧٠ ص ٢١

وتتخذ الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين موقفا مشابها
يقول حواتمة « أما ما يتعلق بنا ، فانا نرفض جميع الحلول الشوفونية
سواء الحلول الاسرائيلية « اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات » أو الحلول
العربية - « قذف اليهود في البحر » أو اعادتهم اجباريا الى اوطانهم » ويدعو
جميع التقدميين الاسرائيليين لبدء النضال سواء منفصلين أو في صفوف
الحركة المسلحة الفلسطينية حتى يكون من الممكن تحقيق الحل الديمقراطي -
ونحن نعتقد في الواقع ، ان ذلك الحل سيلقى تعاطفا متزايدا من الجماهير
الاسرائيلية .

كلما تزايدت الميول التقدمية في المقاومة الفلسطينية وفي الحركة
الثورية العربية . ومن هذا المنطلق قامت الجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين . تأخذ بمبادرة في بدء حوار مع منظمة ما تسبب الاشتراكية
الاسرائيلية ، المشهورة بمعاداتها لوجهات النظر الامبريالية والصهيونية ،
رغم أننا نعتقد ان هذه المنظمة لم تصل الى الفهم الكامل للمشكلة الفلسطينية
بعد (٢٠) ومن الممكن ان نلمس تطورا مشابها في حركة المقاومة الفلسطينية
كلها التي تلعب « فتح » الدور الاول فيها . لقد كان على أحمد الشقيري
وتطرفه ذو الطابع الشوفوني أن يترك منصب رئيس اللجنة التنفيذية
لمنظمة التحرير الفلسطينية وتم حذف شعار القاء اليهود في البحر « مع
استثناء اليهود من ذوى الاصل الفلسطيني فقط » من برنامج المنظمة .
ففي فبراير ١٩٦٩ وفي الدورة الخامسة للمجلس الوطنى الفلسطينى
تنتصر « فتح » ويصبح ياسر عرفات على رأس منظمة التحرير الفلسطينية .
وقد عرضت « فتح » وجهات نظرها ازاء علاقة الفلسطينيين باليهود
الاسرائيليين علنا في نشرتها « الفتح » الرسمية التى صدرت في بيروت
في نهاية ١٩٦٩ وبداية ١٩٧٠ . وجاء في النشرة أن « الهدف النهائى الذى
وضعتة الثورة الفلسطينية رسميا نصب أعينها هو بناء فلسطين الديمقراطية
العلمانية حيث يستطيع المسيحيون واليهود والمسلمون العيش دون
أى تفرقة » .

وخلال اكتساب الحركة الفلسطينية للنضوج السياسى ، أدركت ان كراهية
اليهود ، التى ولدها الصهيونيون لا تخدم فى نهاية المطاف سوى الصهيونيين
وحدهم ، وتتعارض فى الاساس مع أهداف الثورة الفلسطينية . ومن هنا
كان الاستنتاج الدقيق وانه « لا يجب أن يكون شعور الانتقال ورفع
لواء العنصرية التى يعانى فيها العدو - باعث الحركة التحررية التقدمية »

والفلسطينيون لا يكرهون ولا يحبون اليهود لانهم كذلك ، انهم ينظرون اليهم ، مثلما ينظرون الى الناس من ذوى العقائد الاخرى سواء المسيحيون أم المسلمون ويحتمون عليهم بتصرفاتهم . ويقا تل الفلسطينيين اليوم من أجل اقامة وطن ديمقراطى متسامح حر لنا جميعا سواء كنا يهودا أم مسيحيين أم مسلمين . ويجب على الثورة الفلسطينية أن تأخذ على عاتقها مسئولية جذب اليهود الى القضية الثورية بالعمل لا بالكلمات . كما يجب ألا تضع أية فرصة لكى تبرهن ليهود جميع العالم ويهود فلسطين انها عازمة على الحياة وأقامة فلسطين جديدة بالاشتراك معهم ، تقوم لا على العنصرية أو التفرقة ولكن على التعاون والتسامح . « (٢١) . وتؤكد « فتح » أن العرب ليسوا الفلسطينيين وحدهم بل اليهود الاسرائيليون ، كذلك ثم تشير الوثيقة الى ان حل قضية التنظيم السياسى للدولة المستقبلية هى قضية الشعب الذى يضم هؤلاء وأولئك .

وعلى هذا النحو لا يختلف موقف « فتح » عن المنظمات اليسارية فيما يتعلق بالقضية اليهودية فى فلسطين ، وفى بناء علاقة أممية جديدة من حيث المبدأ ، نحو اليهود الاسرائيليين ، من ناحية الفلسطينيين العرب الذين يعانون ويراضلون المعاناة بذنب هؤلاء اليهود . ولكن برنامج « فتح » هو فى الوقت الحالى والى حد كبير برنامج كل من منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الفلسطينية كلها .

حركة المقاومة الفلسطينية ودولة اسرائيل

وتسوية مشكلة الشرق الاوسط

تنحصر أوجه النقص الاساسية والاكثر جوهرية فى البرنامج الوطنى لحركة المقاومة الفلسطينية فى عدم الاعتراف بالحقوق القومية لليهود الفلسطينيين اعترافا كاملا حيث لا يخرج هذا الاعتراف عن استقلالهم الدينى والثقافى ويستبعد حق الاسرائيليين فى انشاء دولة مستقلة . هذا وفى الوقت الذى تتكون فيه اسرائيل امة جديدة ، يطلق عليها عادة بالامة الاسرائيلية . وفى رأينا ، أن أسم الامة العبرية ، يناسبها أكثر من غيره وفقا للمبدأ اللغوى ، ذلك أن الحديث لا يدور عن كل سكان اسرائيل ، ولكن عن ذلك الجزء الذى يتحتم عليه أن يعرف اللغة العبرية ويتبع مجموعة (قوانين) الديانة اليهودية . والجدير بالذكر أن الكتب المكتوبة باللغتين الانجليزية والفرنسية تطلق على سكان اسرائيل من ذوى الاصل اليهودى عادة اسم (العبريون) وليس اليهود وظهور الامة العبرية ، مثله مثل ظهور أية

أمة أخرى - عبارة عن حقيقة واقعة مثل الحقائق التي يعترف بها المجتمع العالمي وتتمتع بحماية قانونية عالمية عن هذا الحق . والموضوع الخاص بتقرير المصير القومى للعبريين مسألة مطولة من الناحية العملية . وان كل محاولة لإعادة تقريره بدون موافقتهم الحرة أو على حسابهم ستتم بوسائل غير صالحة وبالأهم من ذلك أننا ستخلف عواقب وخيمة . ولا يمكن القول أن هذه العناصر قد قامت على القادة الفلسطينيين ، الذين - كما أشرنا من قبل - وصلوا الى فهم ضرورة نزع الشعارات الشوفونية واتخاذ مواقف الاعتراف بحتمية تواجد « جميع الفلسطينيين » ، تواجدا على قدم المساواة وفي ظروف ودبة .

غير أن منظمات حركة المقاومة الفلسطينية لا تزال ترفض حق العبريين في اقامة دولتهم المستقلة وفي ذلك تختلف مع الاسرائيليين المعادين للصهيونية ومن ضمنهم الشيوعيون وتقوم الدعاية الصهيونية بكل الوسائل بالمضاربة بعدم الاعتراف بهذا ، متخذة اياه كواحدة من الحجج ضد التسوية السياسية لنزاع الشرق الاوسط ، الذي يفترض في الطور الاول خروج اسرائيل من المناطق التي تحتلها منذ ١٩٦٧ والحل العادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، بمعنى - ضمان الحقوق الشرعية للشعب العربى الفلسطينى ، وتنحصر الحجة الصهيونية في أن الامة العبرية تتطابق مع الدولة الصهيونية ، كما أن الفلسطينيين - كما أشرنا من قبل - لا يعترفون بحق العبريين في دولة مستقلة وفي نفس الوقت يفضلونهم عن الهياكل الصهيونية ويعد بينها هيكل الدولة كما ينوون التعاون مع العبريين أنفسهم راجين بالاشتراك معهم اقامة دولة فلسطينية .

ومما تجدر الاشارة اليه أن ناتان فاينشتوك المعادى للصهيونية الشهير يفهم أهداف الحركة الفلسطينية على النحو التالى فيقول : « ان الهدف الحقيقى للفلسطينيين حينما يتحدثون عن « تدمير اسرائيل » أو « تحرير فلسطين » يتلخص في القضاء على هياكل الدولة الصهيونية وهو ما تدل عليه التأكيدات العديدة بالتعايش مع اليهود الاسرائيليين في المستقبل » . ومن الضرورى بالتالى الاشارة والتأكيد باستمرار على أن الشعب الفلسطينى في كفاحه لا يهدف الى ابيادة الاسرائيليين من الوجود أو سلب يهود فلسطين حقوقهم القومية . ان البلبلة السائدة في هذا المقام حتى الان ورقة رابحة في يد الطبقة الصهيونية الحاكمة في اسرائيل » . وانطلاقا من هذا يعالج فاينشتوك الحقوق القومية بشكل محدد بعض الشيء دون أن تشتمل على حقهم في دولة ، ولكنه على حق فيما عدا ذلك .

ويؤيد الاسرائيليون المعادون للصهيونية أيضا القضاء على هياكل الدولة الصهيونية والقضاء على صهيونية اسرائيل الاكثر من ذلك ، انهم يعارضون

في حسم عزمة الامة العبرية في الشرق الاوسط وحق العزلة التي يزج الصهيونيون الامة العبرية فيها ساعتين الى تخليد تبعية اسرائيل للامبريالية .

ويرى المعادون للصهيونية أن مستقبل الامة العبرية في التكامل التام وفي العمل المتبادل الوثيق مع جميع أمم المنطقة الاخرى . ولكنهم يرون أن هذا التكامل يجب أن يكون من خلال الاعتراف بحقوق العبريين في تقرير المصير وفي التقرير الحر لمصيرهم ، وهذا يفترض في المرحلة الحالية من التطور التاريخي الاعتراف بدولة اسرائيل بوصفها الاطار الضروري الذي يضمن الوجود القومي المستقل للعبريين .

ان اعتراف الفلسطينيين بحقوق الامة العبرية في تقرير المصير هام من مختلف وجهات النظر . فانه يسحب البساط من تحت اقدام الصهيونيين ويفقدهم امكانيات واسس افتراءاتهم المختلفة ومن شأن هذا الاعتراف ان يؤثر تأثيرا صحيا على نموذج تفكير طبقات كثيرة من المجتمع الاسرائيلي ، وفي مقدمتها العمال الاسرائيليون ، معطيا بذلك نبضة جديدة للروح المعادية للصهيونية والمعادية للحرب والمعادية لسياسة ضم الاراضي والى جانب ذلك فمن شأنه كذلك أن يساعد على توسيع وتعزيز الدعامة الاجتماعية للقوى التقدمية الاسرائيلية ، التي تقوم بدور الحليف المرجح للثورة الفلسطينية فضلا عن تعزيز هذه القوى في استعدادها لتحقيق هذا التحالف على أساس معاد للصهيونية وللامبريالية وفي النهاية ذلك الاعتراف - بلا شك - من شأنه ان يساعد على التسوية السياسية للنزاع في الشرق الاوسط الذي يناضل من اله كل من يقف بحسم الى جانب حركة المقاومة الفلسطينية في الوقت الحاضر ، مؤكدا مطالبها الشرعية ، بجانب الاعتراف الاكيد بشرعية حق الامة العبرية في تحقيق المصير - الذي يتفق والعرف المعترف به وفي القانون الدولي المعاصر ، الذي يستبعد الاجرام في سوء استعمال هذا الحق ، وكما فعل الصهيونيون .

ولم تبد حركة المقاومة الفلسطينية حتى الان الاستعداد لاتخاذ هذا الموقف الواقعي ، غير أنه فيما يمضي تسوية مشكلة الشرق الاوسط ، لم يبق خطها في نقطة التجمد ، رغم أنه من الصعب جدا على الفلسطينيين - أكثر من أي أحد آخر ، وهذا طبيعي - أن يرفضوا الشعارات ، التي عملوا بها سنوات لتحويل اللاجئين الى مقاتلين . وتذكر حركة المقاومة الفلسطينية تمام الادراك ان محاولات عرقلة القوى ، التي تناضل من أجل التسوية السادلة ، والتي تدافع في هذا النضال عن المصالح القومية للشعب العربي

(٢٢) انظر « الصهيونية ضد اسرائيل » بقلم ن. وينستون ١٩٦٩ ص ٥٦٥

(٢٣) انظر « البرافدا » في ٢١ يولية ١٩٧٢

في فلسطين - لا تخدم سوى الصهيونيين ، وبالتالي لن تعاون بشيء على الفلسطينيين . وكانت منظمة « فتح » قد اتخذت عام ١٩٧٠ وزدا « بالحياد » آزاء الخط السياسي للدول العربية ، التي تنادى بالحل السلمي . وهذا يعتبر تقدما كبيرا ويشهد تصريح المتحدث الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت كمال ناصر أثر زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات رئيس لجنتها التنفيذية الى موسكو في يوليو ١٩٧٢ - على التطور الايجابي لوجهات نظر حركة المقاومة الفلسطينية في الموقف الشامل لقضية الشرق الاوسط ، وقد قال ياسر عرفات ان قادة حركة المقاومة الفلسطينية متأكدون من ان الاتحاد السوفيتي يؤيد بحسم على المسرح الدولي للنضال العادل للامة العربية ضد الامبريالية والصهيونية وان الاتحاد السوفيتي بمساعدته السياسية والاقتصادية والعسكرية وكذلك بالفهم الصحيح لاستراتيجية وآفاق نضال حركة المقاومة الفلسطينية - يقدم لها تأييدا كبيرا (٢٣) . وتتيح حقائق الفترة الاخيرة امكانية استنتاج ، ان محاولات عزل الحركة الفلسطينية ووضع مهمة خاصة لها في الشرق الاوسط قد ذهبت مع الماضي . ان الحل العادل للمشكلة الفلسطينية لا يمكن ان يتم الا في اطار النضال التحرري العام للشعوب العربية وان القوى التقدمية العالمية والعربية والاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الاخرى تعتبر الحليف الطبيعي لحركة المقاومة الفلسطينية (٢٤) .

ويؤكد هذا الاستنتاج الذي قامت به جريدة البرافدا عام ١٩٧٢ يؤكد تطور وجهات نظر الفلسطينيين نتيجة الاشتعال الجديد للنزاع المسلح في الشرق الاوسط في اكتوبر ١٩٧٣ ويشير ما نشرته بعض اجهزة الصحافة الغربية ، الى ان المنظمات الفلسطينية الاساسية مثل « فتح » و « الصاعقة » والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، لم ترفض فكرة الاشتراك في مؤتمر السلام الخاص بالشرق الاوسط وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ ، والاكثر من ذلك - ووفقا لتأكيدات وكالة يونيتدبرس وصحيفة الفيجارو ، ظهر بين صفوف حركة المقاومة الفلسطينية اتجاه نحو الاعتراف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ حول تقسيم فلسطين ، والذي يعنى الاعتراف بإسرائيل .

ولست حركة المقاومة الفلسطينية عاملاً يحدد الطابع الزمن لازمة الشرق الاوسط ، على الاطلاق ولكنها اوجدته وليس في مقدورها ان تصنع له نهاية - وهذا امر معروف للجميع ومن الممكن عدم قبول طرق كفاح حركة المقاومة الفلسطينية ، ولكن من غير الممكن الا نوافق على شرعية السعى للحصول على تحقيق احلام الشعب العربي الفلسطيني في الوجود المستقل على ارضه وتحقيق امانيه الوطنية الشرعية .

(٢٥) انظر « لوموند » ٦ نوفمبر عام ١٩٧٣ ، « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ٢٦ نوفمبر عام ١٩٧٣ « لوفيجارو » ٢٧ نوفمبر عام ١٩٧٣ .

الباب الرابع

ثورة التحرر الوطني في العالم العربي

بعض خصائص تطور العالم العربي

لم يكن مفهوم « العالم العربي » حتى فترة قريبة تماما ، لا تزيد على ربع قرن مضى يوجد في الأعمال الاجتماعية والفلسفية فقط لبعض الايديولوجيين العرب ، أمثال الكواكبي وآخرين . والواقع أن ملايين العرب الذين يربطهم تاريخ مشترك ولغة واحدة فصلوا بعضهم عن بعض بواسطة حدود مصطنعة أقامها المستعمرون الذين سيطروا على الشرق الاوسط لفترة طويلة وبلا منازع ، لذلك يعتبر انقسام الشعوب العربية ظاهرة مؤقتة استدعتها بشكل استثنائي المؤمرات الامبريالية وهو ما كان يدركه نائبا ممثلو الرأي العام التقدمي في الشرق الاوسط ، وجاء في القرار الخاص بهام الشيوعيين في الحركة الوطنية العربية ، الذي صدر عن مؤتمر الشيوعيين في سوريا وفلسطين عام ١٩٣١ ، أن « نظام السيطرة الامبريالية على الشعوب العربية يقوم أساسا لا على السخرة والاستعباد المباشر فحسب ، بل أن العرب منقسمون قسرا الى أجزاء بايحاء من الامبريالية العالمية . وهذا التقسيم يتعارض تعارضا شديدا صارخا مع المصالح الحيوية للشعوب العربية » (١) .

ويرتبط مولد مفهوم « العالم العربي » بالانجازات البارزة للنضال التحرري القوى للشعوب العربية ضد الدول الكبرى الاستعمارية الغربية وهجماتها الفعالة ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية ويعتبر نضال الشعوب العربية من أجل تحريرها الاجتماعي والقومي واحدا من العوامل الاساسية لحركة التحرر الوطني العالمية التي تحولت منذ زمن من « قطرات » منفصلة غير مرتبطة الى سيل عاصف . فقد انحسر في البدايات جليد النظام الاستعماري الذي تراكم قرونا طويلة ، ثم تفجرت نهائيا القوى العظيمة للنضال التحرري الوطني ، الذي أصبح حاليا واحدا من أهم الاجزاء المكونة للعملية الثورية العالمية . وتؤكد المرحلة المعاصرة لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية الصدق العميق لفلاديمير ا. لينين الذي قال في ١٩٢١ « .. ان حركة اغلبيية السكان في الكرة الارضية الموحدة باديء

(١) « وثائق برامج الاحزاب الشيوعية بالشرق » موسكو ١٩٣٤ ص ١٥٠

دَى بَدَى نَحْوُ التَّحَرُّزِ الْوُطْنِيِّ ، تَتَجَهَّ ضِدَّ الرَّأْسْمَالِيَّةِ وَالْإِمْبِرِيَالِيَّةِ « (٢) .
فِي الْمَارِكِ الْحَاسِمَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ لِلثَّوْرَةِ الْعَالِمِيَّةِ .

وَلَمْ يَكُنْ بِعَمَلِيَّةِ سَقُوطِ النِّظَامِ الْعَالَمِيِّ لِلْقَهْرِ الْإِسْتِعْمَارِيِّ ، الَّذِي
بَدَأَ انْتِصَارُ ثَوْرَةِ اَكْتِسَابِ الْعِظَمِ الَّتِي تَدْعُمُ بِشَكْلٍ خَاصٍّ بَعْدَ
انْتِصَارِ الدُّوَلِ الْمُتَحَالِفَةِ ضِدَّ الْهَيْتَرِيَّةِ فِي الْحَرْبِ الْعَالِمِيَّةِ الثَّانِيَةِ ، أَنْ تَمُرَّ
بِالطَّبْعِ دُونَ تَأْثِيرٍ فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ . وَقَدْ أَشَارَ ف.أ. لِينِينَ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ
إِلَى أَنْ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الرَّأْسْمَالِيَّةِ إِلَى الْإِسْتِرَاكِيَّةِ ، الَّذِي يُعْتَبَرُ مَضْمُونُ عَصْرِنَا .
لَا يُمْكِنُ إِلَّا أَنْ تَصَاحِبَهُ سُلْسُلَةٌ كَامِلَةٌ مِنَ الثَّوَرَاتِ التَّحْرِيرِيَّةِ الْوُطْنِيَّةِ فِي الْبِلَادِ
الْمُسْتَعْمَرَةِ وَفِي الْمُسْتَعْمَرَاتِ . وَيَصْدُقُ الْمَوْقِفُ اللَّيْنِينِيُّ بِالْكَامِلِ عَلَى الْوَضْعِ فِي
الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ . وَلَقَدْ طَرَأَتْ ظُرُوفٌ جَدِيدَةٌ فِي الشَّرْقِ الْاَوْسَطِ بَعْدَ هَزِيمَةِ
الْإِمْبِرَاطُورِيَّةِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَتَقْسِيمِهَا بَعْدَ الْحَرْبِ الْعَالِمِيَّةِ الثَّانِيَةِ . وَفِي الْغَالِبِ ،
وَأَفْقَتْ بَرِيطَانِيَا الْعِظَمَى بَعْدَ الْحَرْبِ الْعَالِمِيَّةِ الْاُولَى عَلَى الْإِعْتِرَافِ بِالِاسْتِقْلَالِ
السِّيَاسِيِّ لِلْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ وَالْيَمَنِ ، وَأَعْلَنْتْ مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّكْلِيَّةِ اسْتِقْلَالَ
الْعِرَاقِ وَمِصْرَ . غَيْرَ أَنَّ الْمُعَاهَدَاتِ الثَّنَائِيَّةَ ، الَّتِي قَرَضَتْهَا أَنْجَلْتِرَا عَلَى دُولِ
الشَّرْقِ الْاَوْسَطِ الرَّائِدَةُ مِثْلَ الْفِرَاقِ وَمِصْرَ وَقَدْ أَلْفَتْ فِي الْوَاقِعِ اسْتِقْلَالَهُمْ
الْكَامِلَ . غَيْرَ أَنَّهُ مِنَ الْإِهْمِيَّةِ بِمَكَانٍ أَنَّ الْمُعَاهَدَاتِ غَيْرَ الْمُتَكَافِئَةِ ، الَّتِي عَقَدَتْهَا
أَنْجَلْتِرَا مَعَ مِصْرَ وَالْعِرَاقِ ، رَغْمَ جَوْهَا الْإِمْبِرِيَالِيِّ قَدْ أَوْضَحَتْ أَنَّ الْمُسْتَعْمَرِينَ
لَمْ يَسْتَطِيعُوا اسْتِخْدَامَ الطَّرِيقِ السَّابِقَةِ . وَفَرَضَ نِظَامُ الْإِنْتِدَابِ الْإِمْبِرِيَالِيِّ
عَلَى الْبِلَادِ الْآخَرَى فِي الشَّرْقِ الْاَوْسَطِ مِثْلَ شَرْقِ الْاُورْدَنِ وَسُورِيَا وَلُبْنَانَ
وَفَلَسْطِينَ ، وَكَانَتْ الدُّوَلُ الْمُنْتَدِبَةُ هِيَ أَنْجَلْتِرَا وَفَرَنْسَا أَيْضًا . وَلَمْ يَعْرِقِلْ
الْإِشْرَافُ الشَّكْلِي لِعَصْبَةِ الْاُمَمِ - الدُّوَلُ الْمُنْتَدِبَةُ عَنْ مِمَارَسَةِ سُلْطَاتٍ وَاسِعَةٍ
مِنَ النَّاحِيَةِ الْعَمَلِيَّةِ فِي الْاَرَاضِ الْمُنْتَدِبَةِ وَهَلْ نِظَامُ الْوَصَايَةِ الَّذِي أَقَامَتْهُ
هَيْئَةُ الْاُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ مَحَلَّ نِظَامِ الْإِنْتِدَابِ . وَمَعَ الْغَايَةِ نِظَامِ الْإِنْتِدَابِ فِي
الدُّوَلِ الْوَاقِعَةِ تَحْتَ الْإِنْتِدَابِ ، حَصَلَتْ سُورِيَا وَلُبْنَانُ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ
السِّيَاسِيِّ عَامَ ١٩٤٣ وَشَرْقِ الْاُورْدَنِ عَامَ ١٩٧٦ .

وَفِي مَعْرُضِ الْحَدِيثِ عَنْ أَنْجَازَاتِ النِّضَالِ التَّحْرِيرِيِّ الْوُطْنِيِّ لِلشُّعُوبِ
الْعَرَبِيَّةِ بَعْدَ الْحَرْبِ الْعَالِمِيَّةِ الثَّانِيَةِ ، فَانْهَ مِنَ الضَّرُورِيِّ الْإِشَارَةُ فِي الْحَقِيقَةِ
إِلَى ذَلِكَ الدَّورِ الْحَاسِمِ الْعَمَلِاقِ ، الَّذِي لَعِبَهُ الْإِتِّحَادُ السُّوْفِيَّتِيُّ فَانْ مِثْلَ
الدُّوَلِ السُّوْفِيَّتِيَّةِ بِصِفَةِ خَاصَّةٍ ، وَانْتِصَارِهَا فِي الْحَرْبِ الْعَالِمِيَّةِ الثَّانِيَةِ ،
الَّذِي أَثْبَتَ حَيَوِيَّةَ وَالْإِمْكَانِيَّاتِ الضَّخْمَةَ لِلْإِسْتِرَاكِيَّةِ قَدْ أَصْبَحَتْ
« مَنَارَةٌ » يَسْتَرْشِدُ بِهَا الْمَزِيدُ مِنَ الْأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ وَقَادَةِ الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ
الْعَدِيدُونَ وَحَتَّى الْبَعِيدُونَ مِنْهُمْ عَنِ الْمَارْكِسِيَّةِ . وَأَخِيرًا مِنْ غَيْرِ الْمُمْكِنِ
أَنْ نَغْفَلَ الْعَمَلِيَّاتِ الْدَاخِلِيَّةَ وَالْعَمِيقَةَ أَوْ الْمَعْقَدَةَ الْمُتَضَارِبَةَ فِي بَعْضِ الْإِحْيَانِ

التي حدثت في أغلب البلاد العربية سواء التي كانت قد حصلت على الاستقلال السياسي ، أو التي تسعى إليه - فقد أصبحت بدورها من ظواهر الازمة العامة للرأسمالية .

لقد جاء التطور السياسي للعالم العربي بطابعه الخاص بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تنوع الانماط الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية ، والخلط المتناقض العجيب بين بقايا الاقطاع واشكاله المباشرة وبين العلاقات الرأسمالية التي اخذت تشق طريقها والتدخل الاجنبي المستمر . وينبغي أن نضيف الى ذلك نفوذ الدين الاسلامي ، الذي بقي حتى الوقت الحاضر عائقا أمام كل ما هو تقدمي ويحمل الحياة الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية في البلاد العربية وتجدر الإشارة - اذا أخذنا المستوى الثقافي العام المنخفض للجماهير الشعبية في البلاد العربية الى أن - الاسلام يؤثر تأثيرا سلبيا بالمرتبة الاولى على الفئات الاجتماعية في المدينة والقرية - والتي يمكنها أن تصبح إدعامة أساسية للقوى السياسية .

وفي نفس الوقت يجب الإشارة الى عدم النضج الذي كان واضحا فيما سبق في الدول العربية في الناحية الاجتماعية فقد ظلت البورجوازية الوطنية في هذه البلاد حتى بعد الحرب العالمية الثانية مرتبطة ارتباطا وثيقا مع الاقطاعيين وفي نفس الوقت حافظت البروليتاريا قليلة العدد ، على علاقاتها بالفلاحين والمهنيين وكانت الطبقة المتوسطة ولا تزال تلعب دورا كبيرا في المجتمع العربي وهي الطبقات التي تشمل البورجوازية الصغيرة وصغار الموظفين والطبقات المتوسطة مثل الموظفين وأصحاب المهن الحرة والطلبة وجزء كبير من الضباط .

وقد حدد الهيكل الطبقي والاجتماعي للمجتمع العربي امكانية ظهور الاحزاب السياسية والجماعات والتيارات المختلفة وحدد نضال هذه المجموعات من أجل النفوذ والعلاقات المتبادلة بينها الشخصية السياسية لكل بلد عربي بدرجة كبيرة .

وينتمي الى الفترة الاولى لما بعد الحرب - أي - في أواسط الأربعينات - ظهور حزب عربي شامل مثل حزب البعث العربي الاشتراكي أو حزب البعث ، ويعتبر يوم ٧ ابريل ١٩٤٧ اليوم الرسمي لقيام الحزب ، حينما أفتتح في دمشق المؤتمر الاول لحزب البعث العربي (بقيادة مشيل عفلق وصلاح البيطار) ، وقد أعلنت في البرنامج الذي أقر في هذا المؤتمر ثلاثة شعارات أساسية للحزب وهي « الوحدة والحرية والاشتراكية » ، أما الحزب

(٣) في شيء أكثر تفصيلا انظر « نضال البعث من أجل الوحدة والحرية والاشتراكية »

المجلد الاول بيروت عام ١٩٦٣ .

فقد وصفت نفسه بأنه حزب عربي شامل « تعمل تنظيماته في مختلف البلاد العربية » . وفي البداية فإن كانت هذه التنظيمات توجه من مركز واحد في دمشق ، وبعد ذلك ، وبعد انشاء فروع للحزب في العراق والاردن ولبنان وبعض البلاد العربية الاخرى ، علت كلمة الاقليمية وفقدت القيادة القومية نفوذها الاولي وأهميتها وفي بداية ١٩٥٤ اندمج حزب البعث العربي في الحزب الاشتراكي العربي (بقيادة اكرم الحوراني) وأصبح للحزب اسمه الحالي . ومن حزب الاحزاب السياسية الاخرى ، ذات الاهمية العربية العامة والتي لها تنظيمات في بلاد عربية كثيرة وبدأت نشاطها وسط الاربعينات منظمة الاخوان المسلمين . التي ظهرت عام ١٩٢٧ ، حينما بدأ مؤسسها الشيخ المصري حسن البنا بالدعوة لضرورة الاصلاحات الواسعة في مصر على أساس العودة الى تقاء الاسلام وقد استطاع الاخوان المسلمين خلال فترة قصيرة أن يقيموا تنظيمات سياسية جمهورية ولم يتميز أعضاؤه بالتعصب الديني فحسب ، بل تميزوا بدرجة عالية من التنظيم والتكاتف ، وكذلك القدرة على العمل السري وفي عام ١٩٤٠ أنشئ التنظيم السري العسكري للاخوان المسلمين بهدف اجراء عمليات ارهابية ضد أعدائهم السياسيين .

وقد أنشأ الاخوان المسلمون في البداية بعد الحرب العالمية الثانية منظماتهم في سوريا والاردن وفلسطين ، وزاد نشاطهم في مصر بين البورجوازية الصغيرة والمتوسطة والطلبة والفلاحين والحرفيين ووفقا لبعض التقديرات بلغ عدد الاخوان المسلمين في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مليوناً واحداً (٤) .

والجدير بالذكر أن الاخوان المسلمين تمتعوا بشعبية خاصة بين الجماهير العربية العريضة وخاصة في الفترة التي بدأت فيها تلك الجماهير في ادراك الاهداف الحقيقية لتحررها الوطني والاجتماعي ، وقد بدأت شعبية الاخوان المسلمين . وفي الهبوط مع نمو وعي الجماهير الشعبية العربية . . ولم يكن ذلك مصادفة ، ذلك لأن المنطلق السياسي لهذا الحزب ، الذي يدعو الى انشاء دول اسلامية متشددة ، غير مناسب تاريخيا رغم قوة تأثير الدين الاسلامي والمؤسسات السياسية والاجتماعية التي انشأها والقواعد والسلوك التي يوصي بها في العالم العربي وتفدى الاخوان المسلمين في الوقت الراهن للاوساط الدينية المتشددة الرجعية اما الحزب فيحظى بالتأييد المادي من أكثر الدول في العالم العربي تأخرا من الناحية الاجتماعية ، الا وهي العربية السعودية .

لقد اثار نهوض حركة التحرر الوطني في البلاد العربية بعد الحرب العالمية الثانية قضية تكوين اتحادات جمهورية عريضة وأحزاب سياسية

(٤) في شيء أكثر تفصيلا انظر ، اسحاق الحيني ، « الاخوان المسلمين » اكبر حركة

اسلامية ، بيروت ، ١٩٥٢ .

ومجموعات يربطها هدف واحد هو النضال ضد الامبريالية ، وكذلك قضية القوة السياسية التي يمكنها تزعم هذه الاتحادات واعطاء الدول العربية آفاقا حقيقية للتحرر الاجتماعى والقومى وتوصية شعوب هذه البلاد الى الطرق الحقيقية لبلوغ هذه الاهداف .

وحتى الوقت الحاضر ، لم يوجد فى أية دولة عربية الوضع الذى يسمح بترعم حزب واحد أو تجمع سياسى واحد لحركة التحرر الوطنى ويرجع سبب هذه الظاهرة المميزة للعالم العربى الى تعدد واختلاف الظروف السياسية الداخلية فى كل بلد عربى ، والى أن عددا كبيرا من الاحزاب والمجموعات السياسية كانت تعمل أو لا تزال تعمل فى غالبيتها حيث لا تختلف هذه الاحزاب فى الكثير بعضها عن بعض ، بل تتطابق فى كثير من الاحيان .

ولا يزال العالم العربى من الناحية السياسية والايدولوجية حتى وقتنا الحاضر يعيش لا فترة صراع القيادات الايدولوجية المتعارضة فحسب ، بل التبلور التدريجى للوعى السياسى للشعوب العربية وفهم المهام اليومية والمستقبلية للنضال المعادى للامبريالية . ويسير التطور السياسى الاجتماعى للبلاد العربية بمعدلات سريعة وأخذ يتضح بدقة الجدد بين قوى الرجعية والتقدم - وما هذا الا مدرسة ذات طابع خاص وفى مثل هذه المدرسة تنضج الشعوب بشكل خاص .

الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ودورها

التاريخى فى مصر العالم العربى

من خصائص الموقف فى البلاد العربية أن الجيش يعتبر دائما ومن الناحية العملية أكثر القوى المنظمة والمنضبطة والفعالة غير أن الجيش فى مصر ظل لفترة طويلة تحت قيادة الضباط ذوى الاصل التركى والشركسى ولم يكن هناك ضباط مصريون فى الجيش تقريبا . وفى عام ١٩٣٦ فقد اتخذت الحكومة المصرية قرارا بقبول المصريين فى الكلية الحربية فى العباسية . وهذه الخطوة التى قد يبدو للوهلة الاولى انها ليست ذات أهمية خاصة - لعبت فى جوهر الامر دورا عظيما فى تاريخ مصر المعاصرة . فقد بدأ يلتحق بالكلية الشباب من أبناء طبقات الفلاحين والموظفين الحكوميين من الدرجات الدنيا - وقد كانت الروح الوطنية المعادية للانجليز قوية بين هؤلاء الشباب . ولم يكن من باب المصادفة أن خريجى كلية العباسية بشكل خاص كونوا فيما بعد نواة منظمة الضباط الاحرار السرية ، التى قادت ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ان ظهور ونشاط منظمة الضباط الاحرار يرتبطان اوثق ارتباط باسم جمال عبد الناصر ، الابن البار للشعب المصرى . فقد أدرك جمال عبدالناصر وهو ابن موظف بريد صغير وامه ابنة احد تجار الفحم - الحاجة والحرمان فى وقت مبكر ولقد تعرف فى السنوات الاخيرة من دراسته الثانوية على البرامج ونشاط الاحزاب السياسية فى مصر . غير ان امله قد خاب سواء فى حزب « الوفد » أم فى حزب « مصر الفتاة » وهو تجمع فوضوى فاشى المضمون استطاع ان يجذب فى الآونة الاولى الشباب ، غير الناضج فى السياسة برفع شعار « مصر للمصريين » .

وقد ربطت صداقة وثيقة منذ ١٩٣٨ بين ثلاثة من الضباط الشبان ، كانوا يخدمون فى احدى الوحدات العسكرية فى منقباد وهم جمال عبد الناصر ومحمد انور السادات وزكريا عبد المجيد محيى الدين

وقد كتب انور السادات ، انه فى بداية ١٩٣٩ اسس الضباط فى منقباد جمعية ثورية سرية ، واضعين نصب أعينهم مهمة تحرير مصر من التبعية الاجنبية والحكام العملاء .

غير انه يعتقد ان المؤرخين على حق راوا انه فى عام ١٩٣٩ لم يكن يمكن الحديث عن انشاء منظمة للضباط تعارض النظام الملكى والملك شخصيا ، ولكن المرجح هو ان هذه الفترة شهدت تقارب مجموعة من القادة الشبان ، وحدتهم الرغبة فى التحرر من النظام الملكى وانتزاع مصر من اسار الاحتلال الاجنبى . ولم يكن لدى هؤلاء الضباط فى تلك الفترة اية خطة محددة للعمل او برنامج دقيق .

وقد بحث عبد الناصر واصدقاؤه عن حلفاء فى النضال القومى المعادى للنظم الملكى والمعادى للامبريالية وقادهم البحث الى التعرف على قيادة الاخوان المسلمين وحسن البناء مؤسس هذه الجماعة ، ولكن عبد الناصر لم يعد يتعاون مع الاخوان المسلمين بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث تمتع بتأييدهم أثناء الاعداد للثورة ولا يمكن ان نستبعد ان ناصر - وتحب تأثير التعامل مع الاخوان المسلمين - كان يعتقد ، ان الاغتيالات السياسية يمكن ان تغير الوضع السياسى الداخلى فى البلاد وتحررها من الحكومات العميلة ، فقد كتب عبد الناصر نفسه فى فلسفة الثورة ، ان الاغتيالات السياسية بدت له آنذاك العمل السياسى الوحيد الذى لم نستطع ان نستبعده ، اذا اردنا انقاذ مستقبل بلدنا . وقد فكرت فى اغتيال كثيرين ممن كنت اعتقد انهم يقفون بين بلدنا ومستقبلها (٦) .

(٦) جمال عبد الناصر . فلسفة الثورة - القاهرة ص ٢٢

غير أن الحياة حورت قائد مستقبل مصر الجديدة من الاوهام ازاء قيمة الاغتيالات السياسية كونهلة لبلوغ أهداف النضال السياسي وقد ساعدت حرب فلسطين على تطوير التشكيل التنظيمي لجماعة الضباط الاحرار دون شك . فقد اختفت لديهم - وخاصة في هذه الفترة - آخر الاوهام ازاء امكانيات تغيير الوضع في البلاد بالتحالف مع القصر الملكي . ويذكر ناصر فيما بعد ، أن الوضع السياسي في العاصمة ، حيث كنا نتلقى الاوامر ، قد فرض علينا حصارا أكثر شكلا مما كان يمكن للعدو أن يفرضه علينا في الفالوجة « ٧ » (الفالوجة - مكان صغير في فلسطين حيث وقع ناصر ووحدته في الحصار وقد أصيب فيها .)

لقد فتحت الحرب الفلسطينية - التي اعتبرت انعكاسا لمحاولات الامبريالية الانجليزية المحافظة على مواقعها في الشرق الاوسط ، ولعدم السماح بتقوية مواقع الامبريالية الامريكية ، التي دفعت عملية اقامة دولة اسرائيل لتكون موقعا متقدما لها في هذه المنطقة - عين الشخصيات السياسية والاجتماعية والمفكرين في العالم العربي الذين كانوا يبحثون ولم يجدوا ، الاسباب الحقيقية لركود البلاد العربية وتخلفها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

لقد وعى جمال عبد الناصر ، - وهو من أكثر ممثلي جيل الشباب الباحث هذا موهبة - ، وأصدقاؤه نتائج حرب فلسطين ، وأدركوا أن الامبريالية تستخدم البلاد العربية مثل النفوذ الصغيرة ، في لعبتها السياسية الكبيرة وأن الهزائم العسكرية للجيش العربية قد جاءت نتيجة للتأييد الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري الكبير الذي قدمته الامبريالية لعملائها في الشرق الاوسط متمثلين في حكام اسرائيل المتطرفين وان عدم قدرة الحكومات العربية حينئذ على بلوغ وحدة العمل في النضال ضد اسرائيل ، جاء نتيجة لطابع هذه الحكومات المعادي للشعب ، ولتبعيتها للدول الكبرى الامبريالية وان السياسيين العرب في نهاية الاربعينات لم يريدوا فحسب ، بل لم يستطيعوا تحقيق القضاء على التبعية الاجنبية لبلادهم وأنهم لا يقدررون الاماني والمصالح الحيوية لشعوبهم . وقد فهم جمال عبد الناصر وأصدقاؤه ان عدم استعداد الجيوش العربية في الحرب الفلسطينية قد جاء نتيجة لتخلف البلاد العربية قرونا طويلة وان المذنب الاساسي في ذلك هو الامبريالية الغربية ، التي سعت بكل قواها الى ابقاء البلاد العربية في فلك سياستها والى عدم السماح بخروج الدول العربية من نظام القهر الاستعماري الذي استمر عشرات السنين . ومن العسودة من الجبهة في نهاية ١٩٤٩ ، (ينشئ) عبد الناصر اول لجنة تنفيذية غير

سرية لمنظمة الضباط الاحرار وكانت تضم الى جانبه عبد الحكيم وخالد محبى الدين وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم . وفى عام ١٩٥٠ انتخبت اللجنة التنفيذية للضباط الاحرار جمال عبد الناصر رئيسا لها .

ومن الاهمية قهم عبد الناصر وأصدقائه قبيل انتهاء حرب فلسطين أن الجيش يستطيع أن يكون قوة سياسية جادة وأنه يمكنه تطهير البلاد من الحكام العملاء .

وأصبح الضباط الاحرار ايضا يؤمنون بأن منظماتهم تستطيع بل يجب أن تلعب دورا مستقلا فى أى من الخطوات التى اتخذت ضد النظام الملكى . ونتيجة لان أنباء النشاط التأمري للضباط الاحرار اخذت تصل الى الملك ، استعجل الضباط الاحرار اعداد الانقلاب وحققوه بنجاح ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وتنازل الملك فاروق عن العرش فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢. وغادر مصر نهائيا وأصبحت السلطة بالكامل فى ايدى مجلس قيادة الثورة .

ولم تعكس ثورة يوليو المصالح الوطنية العامة للشعب المصرى فقط ، ولكن أثرت تأثيرا عميقا على البلاد العربية الاخرى وعجلت فيها بالعمليات التقدمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ونشط نضال العرب من أجل التحرر القومى . ولا يخفى على احد الطابع غير الدموى لثورة ٢٣ يوليو فى مصر . وسبب ذلك هو عدم وجود الهيبة الكاملة للملك والمحيطين المقربين نتيجة الاخطاء العربية فى السياسة الداخلية والخارجية لمصر الملكية ، كما يرجع السبب كذلك الى التكتيك الماهر لمجلس قيادة الثورة ، ومما يدل على الخبرة السياسية لقادة مصر الجديدة وجمال عبد الناصر شخصيا تعيين على ماهر فى منصب رئيس الوزراء - وهو شخصية سياسية كانت تعمل فى ظل النظام الملكى وتتمتع بشهرة واسعة فى البلاد - والمعروف بنظيرته البورجوازية الليبرالية ، كما لم يكن يشكل خطرا بالنسبة للانجليز وقد ظهر حذر مجلس قيادة الثورة فى اعلان الجمهورية فى مصر فى ١٨ يوليو ١٩٥٣ وقبل هذه الفترة كان هناك مجلس للوصاية اثناء غياب أحمد فؤاد الملك الصغير عن البلاد .

ويعتبر انقلاب ٢٣ يوليو فى مصر أول عمل للثورة المصرية ولم تشارك جماهير الشعب المصرى فى الانقلاب ، خاصة أن مجلس قيادة الثورة قد منع جميع المظاهرات وبالطبع ، حذر قادة الانقلاب - من ناحية أولى - حذروا من أن مظاهرات الجماهير الشعبية قد تستدعى تدخل الدول الكبرى الامبريالية فى الشؤون الداخلية لمصر ، رغم التوضيح بعدم المساس بممتلكات وارواح الاجانب ، الذى أعلن فوراً بعد ٢٣ يوليو ، ولكن - ومن ناحية اخرى كان منع المظاهرات الشعبية ناتجا عن عدم قدرة أو عدم رغبة قيادة

تنظيم « الضباط الاحرار » في جذب الجماهير الشعبية العريضة الى جانبها والاعتماد عليها .

ونؤكد قادة ثورة ٢٣ يوليو بعد الانقلاب ان العمل الثوري وحده لا يكفي وانه من الضروري اجراء مجموعة من الاجراءات ، التي تستطيع ان تساعد على بناء مجتمع جديد في مصر واعادة بناء البلاد على اساس النضال من اجل بناء الاستقلال الاقتصادى والسياسى لمصر واتباع سياسة خارجية معادية للامبريالية .

غير ان قادة الضباط الاحرار كانوا يتصورون على نحو تقريبي كيف سيتطور المجتمع المصرى وطرق هذا التطور وقد كتب ناصر في هذا الصدد عام ١٩٥٤ « كنت اعتقد قبل ٢٣ يوليو . . ان الامة كلها لم تكن تنتظر سوى تحرك الطليعة . . اننا لم تكن سوى اصحاب البداية - الفدائيين ، وسنكون في المقدمة لعدة ساعات فقط وثم تتبعنا بعد ذلك الجماهير العريضة التي تتجه نحو الهدف العظيم . وبعد ثورة ٢٣ يوليو ، ذهلت في الواقع فقد نفذت الطليعة مهمتها واقتحمت اسوار حصن الطاغية واجبرت (فاروق) على التنازل ووقفت في انتظار تقدم الجماهير لتنفيذ الهدف الاعظم ولكنها ظلت تنتظر وتنتظر ، واخيرا ظهرت الجماهير بعيدة بعد الحقيقة من الخيال وبدأ الزحف المقدس نحو الاهداف العظيمة متقطعا » (٨) - ولم يستطع قادة الاحزاب البورجوازية التقليدية المصرية ان يقدموا شيئا « للضباط الاحرار » ووفقا لتعبير ناصر ، كان كل منهم يسعى الى القضاء على عدوه وبواصل ناصر الحديث في كتابه « فلسفة الثورة » عن مقابلاته ومحادثاته مع الشخصيات السياسية البورجوازية في مصر قائلا : ان كلمة « انا » كانت على لسان كل منهم . لقد كانت كلمة « انا » هي الحل السحري لجميع الصعوبات والعلاج المؤثر لكل الامراض . ولقد اتاحت لى احيانا لقاءات مع الاشخاص الذين وصفتهم الصحافة بانهم عظماء من مختلف الاتجاهات والوجهات السياسية والذين كنت ارجو ان احصل منهم على النصائح لحل المشاكل العديدة ، ولكنى لم اسمع منهم شيئا سوى كلمة « انا » (٩) .

وفي الحقيقة ، تحتم على الضباط الاحرار التحرك بحذر في برنامجهم السياسى والاجتماعى . وقد انعكس ذلك في الاهداف الستة ، التي قدموها كمبادئ اساسية للعمل السياسى الداخلى والخارجى بعد الاستيلاء على السلطة في البلاد . وكانت هذه المبادئ كما يلى : القضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة المصريين ، القضاء على الاقطاع ، القضاء على الاحتكار

(٨) نفس المرجع ص ١٩ - ٢٠

(٩) نفس المرجع ص ٢٢ ، ٢٣

ونفوذ رأس المال ، إقامة العدالة الاجتماعية ، إقامة جيش وطنى قومى وضمان حياة سياسية سليمة .

وتعكس المبادئ المشار إليها رغم تنوعها وطابعها الثرى الى حد ما - تعكس بدرجة كافية ودقيقة ، الجوهر الديمقراطى المعادى للامبريالية ، ووجهات نظر واضعيتها ، الذين كانوا كقاعدة من أبناء البورجوازية الصغيرة وجزء من البورجوازية المتوسطة ومن الطبقة الا نتسوق من قادة مصر الجديدة . وهم ليسوا من ذوى الخبرة السياسية فى الآونة الاولى ، ولكنهم وطنيون مخلصون لبلدهم . برنامجا اقتصاديا واجتماعيا موسعا للثورة وقد تبلور هذا البرنامج خلال سنوات ولم يصبح حقيقة واقعة الا فى بداية الستينيات . ان الخدمات التاريخية للقادة المصريين الجدد تنحصر قبل أى شىء فى قطع سلسلة القهر الامبريالى التى طوقت العالم العربى . وقد تحملت مصر باعتبارها أكثر الدول العربية تقدمة - رسالة صعبة جدرة بالاعتبار وهى فتح صفحة جديدة فى تاريخ العالم العربى .

القومية العربية - نظرية وشعار النضال التحررى الوطنى

للشعوب العربية

لقد ادى نضال البورجوازية الوطنية العربية ضد الامبريالية والاستعمار ومن أجل إقامة وتدعيم الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى لدولهم - ادى الى ظهور شعار الوحدة العربية والقومية ، العربية ، كعنصر من عناصر الوحدة - هذا الشعار المناسب للجماهير العربية العريضة ، والذي يحمل الى حد ما طابعا « فوق طبقى » . ان مبادئ القومية البورجوازية العربية القائمة على فكرة ضرورة توحيد جميع العرب بغض النظر عن انتمائاتهم الطبقية والاجتماعية ، والقطرية أصبحت الأساس الايديولوجى للقوى الديمقراطية القومية التى وصلت الى السلطة فى البلاد العربية بعد حصولها على الاستقلال السياسى ولقد أصبحت القومية العربية بوصفها التيسار السياسى فى حركة التحرر الوطنى الايديولوجية المسيطرة بين القوى السياسية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ونجاح الثورة المصرية عام ١٩٥٢ . وقد أصبح شعار القومية العربية خاصة فى هذه الفترة شعار الدولة ، وبدقة أكثر أصبح شعارا لسياسة الحكومة المصرية .

وكان هذا الشعار يعكس - من جهة - التناقض الأساسى الموجود بين البورجوازية الوطنية للدول العربية وبورجوازية الدول الكبرى الامبريالية والاستعمارية ، هذا التناقض المرتبط بالقهر القومى لبورجوازية الدول

العربية من جانب بورجوازية البلاد الامبريالية . ومن جهة اخرى ، شهدت الشعبية العريضة لهذا الشعار ، ان هذا الشعار يصلح في هذه الفترة بالذات ان يكون عنصر توحيد في النضال من اجل التحرر الوطنى لبلاد العالم العربى .

والجدير بالذكر ان شعار القومية العربية كان جذابا بدرجة كبيرة للجماهير العاملة العريضة ، التى تعرضت لقهر مزدوج من البورجوازية الاجنبية التى كانت ترى ان المصالح القومية لدى بورجوازية البلاد العربية ويجب ان تغلب على المصالح الطبقية .

ويرى الكتاب العرب ان القومية العربية عقيدة اقتصادية سياسية اجتماعية نابعة من الوحدة الداخلية للعرب في مختلف البلاد ، وقائمة على العوامل المشتركة للعرب وهى اللغة والتاريخ والادب ، وفي ذلك العادات والتقاليد والطبع والمصالح المشتركة والاهداف المشتركة ، وفيها الاهداف المشتركة للنضال المعادى للامبريالية ، وهدف القومية العربية هو تحرير الوطن العربى من مختلف اشكال الاستغلال الداخلى والاستعمار الاجنبى للدول العربية واعطاء العرب فرصة حكم بلادهم والمساعدة على وحدتهم وتطوير استخدام مواردهم لمصلحتهم الخاصة وتحقيق العدالة الاجتماعية بالنسبة لجميع العرب (١١) .

ولا شك ان اى عربى لا يملك ان يرفض هذا التحديد لاهداف ومهام القومية العربية ، والصعوبة تنحصر في ان مضمون شعار القومية العربية كان يتغير بشكل ملحوظ في بعض الاحيان فقد كانت فصائل حركة التحرر الوطنى للعرب التى تسير على هدى شعار القومية العربية وتدخل فيه مضامين على اوجه كثيرة من الاختلاف .

ان الدعوة الى الوحدة العربية العريضة ، التى ينضوى تحت لوائها انصار للقومية - من الطبيعى - لا يمكن ان تعتبر شعارا واقعيا كافيا في الظروف الحالية ، ذلك لان الفروق بين الدول العربية كبيرة في مستوى تطورها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وفي درجة الوعى السياسى لسكانها .

وفي الغالب يسمح الطابع غير الطبقي وغير الحزبى للقومية العربية - يسمح هذا الطابع لمثلئ نفس الاحزاب والقوى السياسية والطبقية الواسعة في العالم العربى ، بالحديث عن « الوحدة العربية » باعتبارها الهدف النهائى لهذه المجموعة او ذلك الحزب السياسى غير انه من الواضح ان الوحدة تفسر هنا بشكل مختلف . والعنصر الايجابى هو انه يغلب على حركة الوحدة العربية وشعار القومية العربية اكتساب المضمون المعادى للامبريالية والاتجاه المعادى للاقطاع ، ولذلك يمكن القول ، ان شعار القومية

العربية والنضال من أجل الوحدة العربية على أساس معاد لامبريالية لم يعف عليها الزمن ، وسيظلان لفترة طويلة قوة جذب لها وزنها بالنسبة للجماهير الشعبية الواسعة للبلاد العربية وبالنسبة للطبقات والجماعات الاجتماعية المختلفة ، وشعارا وتطبيقا لافاق نضالها .

وتخوض الجبهة العريضة القوى الديمقراطية الوطنية ، بالاشتراك مع ممثلى البورجوازية الصغيرة الموجودة - كقاعدة - فى السلطة فى البلاد العربية ، والنضال من أجل تدعيم الاستقلال السياسى والاقتصادى لهذه البلاد تحت شعار القومية العربية .

وقد قال خالد بكداش السكرتير العام للحزب الشيوعى السورى نحن - الشيوعيين العرب تؤمن بأن القومية العربية ، التى تناضل الامبريالية من أجل الاستقلال ومن أجل تدعيم السلام العام تلعب دورا تقديميا كبيرا على المسرح الدولى . والمضمون الرئيسى الآن للقومية العربية هو اتجاهها الديمقراطى التقدمى ، الذى يقود نحو تحريرها بلادنا من نير الامبريالية ، وبلوغ الاستقلال التام ، ورفض الاشتراك فى الاحلاف العسكرية ونحو النضال ضد التدخل فى الشؤون الداخلية للعرب ونحو بناء الاقتصاد الوطنى بواسطة التصنيع والاصلاح الزراعى ورفع المستوى الثقافى والمعيشى للجماهير وتقوية وحدة الشعوب العربية وتدعيم السلام العام (١٢) .

وتؤكد تجربة حركة التحرر الوطنى فى بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تأييدا قويا لضرورة الحيوية للتعاون الوثيق بين جميع القوى الطبقيّة والسياسية فى هذه البلاد ، التى تسعى نحو التحرر من السيطرة الفكرية والاقتصادية والسياسية وكل سيطرة اخرى للامبريالية ، ولذلك تسعى القوى الديمقراطية التقدمية فى البلاد العربية ، الى التحالف مع البورجوازية القومية ، متفهمة اشارة ف.ا. لينين الى وجود مضمون ديمقراطى عام فى كل قومية بورجوازية - فى الامم المضطهدة . وبالطبع لا يستطيع الماركسيون الموافقة على مجموعة كاملة من العناصر المرتبطة بنظرية وبتطبيق القومية العربية . فانهم لا يملكون اغفاله سعى القوميين العرب نحو انشاء منظمة سياسية جمهورية فوق الطبقات من حيث الجوهر تذوب فيها كل القوى السياسية للبلاد العربية ولا يكون لها شكل طبقي واضح ودقيق .

والقومية فى الشرق العربى المعاصر - هى قومية امم فى سبيلها الى التكوين ولذا يمكن القول بأن المصالح المعادية للاستعمار والمعادية للاقطناع

والمعادية للامبريالية تتطابق مع مصالح الجماهير العاملة اديمقراطية المعادية للامبريالية في الدول العربية ويرجع طابع القومية العربية هذا الى ظرف بالغ الاهمية ، هو ان القومية العربية كتيار سياسى وعقيدة سياسية داخلية وخارجية رائدة للدول العربية - قد تكونت في ظل الازمة العامة للراسمالية وفي ظروف اقوة النامية المستمرة للاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الاخرى التأييد السياسى والمعنوى والدبلوماسى الاقتصادى والعسكرى الواسع لدول الشرق العربى فى جميع المجالات وتترك هذه الظروف - بالطبع - بصماتها على الاسس الفكرية وعلى البرنامج السياسى للقومية العربية ، مضافا عليها مضمونا وصدى ديمقراطيا تقديميا محددًا .

وتوجد النواحي الديمقراطية للقومية العربية نظريا (وفي بعض الحالات المحددة - فى سوريا والعراق عمليا) أساسى على تشكيل جهات قومية عريضة .

وفي الوقت الذى يؤيد فيه الشيوعيون العرب القوميين العرب فى سعيهم للحصول على الاستقلال السياسى والاقتصادى لبلادهم وفى نضالهم (القوميين العرب) ضد الامبريالية والاقطاع ، فانهم (الشيوعيين العرب) يواجهون بحسم المحاولات الموجودة لاستخدام القومية العربية كسلاح الانانية القومية والاستثناء القومى ، فى صورة معوقات على طريق نمو الوعى السياسى للجماهير العريضة ونشر الايديولوجية الماركسية اللينينية .

ويصدق الشيوعيون العرب فى رأيهم وهو انه لا يمكن ان نفعل من الحساب ذلك العامل البالغ الاهمية المتمثل فى أن القومية العربية تعتبر حتى الوقت الحالى اكثر النظريات والتطبيقات شعبية فى نضال الشعوب العربية ضد الامبريالية ونضالها من اجل تدعيم استقلالها السياسى والاقتصادى .

وبتعبير آخر ، أن عدم الاخذ فى الاعتبار نظرية وتطبيق القومية العربية يعنى عدم تقويم دور حركة التحرر الوطنى للشعوب العربية فى النسق العام للقوى المعادية للامبريالية ، ورفض التعاون مع القوى القومية الاخرى .

ومن المميز أيضا ، أن القوى السياسية الموجودة فى السلطة فى البلاد العربية تستخدم شعارات القومية العربية فى ظروف المؤامرات الامبريالية التى لا تتوقف . ويسعى الامبرياليون الى دفع القومية العربية الى اليمين واخافة بعض البلاد العربية من خطر الشيوعية . ويسعى ايديولوجيو الامبريالية الى اجبار القوميين العرب على وقف اشتراكهم النشط فى النضال المعادى للامبريالية والى تمزيق الجماهير الشعبية داخل البلاد العربية وتغيير الخط السياسى الخارجى للدول العربية ناحية التقارب مع الدول

الكبرى الغربية والخروج من التحالف والتعاون الوثيق مع بلاد المجموعة الاشتراكية .

واذا كانت الدول الكبرى الغربية قد رأت في القومية الغربية بعض اللامحات المعادية للشيوعية اعتبرت الهستيريا المعادية للشيوعية التي ارتفعت في مصر ممتطية موجة القومية « والشوفونية » العربية في مصر وبعض البلاد العربية الاخرى في نهاية ١٩٥٨ وبداية ١٩٥٩ ظاهرة مشروعة تماما فانها لم تلاحظ اتجاه القومية العربية المعادي للامبريالية الذي تحمله التصريحات المعادية للشيوعية ، والتي اتخذت طابع الحدة من ناحية بعض قادة البلاد العربية في تلك الفترة .

ولقد أدى عدم فهم لب القومية العربية واتجاهها المعادي للامبريالية - أدى الى خيبة أمل الامبرياليين ذلك ان الجزء التقدمي من القوميين العرب كانوا ولا يزالون يدركون انه بالتحالف مع البلاد الاشتراكية تستطيع البلاد العربية ان تصل الى اهدافها .

ولقد تحلى جمال عبد الناصر بقدر كبير من الشجاعة السياسية ، حينما أعلن مباشرة ان مصر الجديدة لا تسير في الطريق مع الدول الغربية وأن الدول الغربية تعتبر أعداء للقومية العربية وأعداء للأمة العربية . وقد كانت الشجاعة ضرورية لعبد الناصر والقادة العرب التقدميين الآخرين خاصة ان المراكز الاقتصادية للدول الامبريالية في العالم العربي لا زالت هامة وباقية - كما هو معروف - حتى الوقت الحاضر . ولقد سبب بقاء مراكز الدول الغربية الامبريالية هذا التخلف الاقتصادي لبعض الدول استغلال الموارد الوطنية للبلاد العربية لفترة طويلة السنين بواسطة الاحتكارات الامبريالية . وكان هدف الدول الامبريالية هو الابقاء على مراكزها حين حاولت استغلال القومية العربية .

غير ان القومية العربية لم تحقق الآمال ، التي علقناها عليها الدول الغربية ، وبدلا من ان تبقى عائقا نحو نشر افكار الماركسية اللينينية وافكار الشيوعية في العالم العربي ، لم تعرقل في الحقيقة ، ذلك الى هذا الحد ، الذي كانت تنتظره الدول الغربية وفي نفس الوقت أصبحت القومية العربية عائقا هاما على طريق انتشار النفوذ الامبريالي في العالم العربي وتدعيم مواقع الدول الغربية الامبريالية في العالم العربي .

وفي الحقيقة لم تتمكن الامبريالية بهذه الطريقة من ترويض القومية الغربية واستخدام شعارها وتطبيقها في اهدافها الجشعة . الى جانب ذلك يجب الاشارة الى ان الامبريالية لا تترك محاولاتها للتأثير على الجوانب الضعيفة للجهات العريضة للقوى السياسية الموجودة في البلدان العربية ، وتسعى الى « اللعب » بخوف البورجوازية من الجماهير الشعبية

والى التحالف الوثيق معها وتحاول خلق الخلاف بين بعض الجماعات
الطبقية والاخرى وأن تضرب الفصائل المختلفة لحركة التحرر الوطنى بعضها
ببعض . ومن المفهوم تماما وطبيعيا وتاريخيا أن ممثلى البورجوازية الوطنية
العربية الداخلية فى هذه الجبهات يضعون مصالحهم الطبقية فى مستوى
أعلى من مصالح شعبهم ويحاولون احتكار مفهوم الامة ذاته لمصالحهم
الخاصة ، معنيين انفسهم الممثلين الوحيدين للامة العربية والمدافعين
عن مصالحها .

وفى نفس الوقت هناك عامل ذو أهمية كبرى يسترعى الاهتمام لفهم
جوهر عمليات السياسة الداخلية التى تحدث فى العالم العربى ، وهو أن
تركيز مصالح مختلف الطبقات فى المجتمع العربى بالدرجة الاولى على مشكلة
تضال العرب المعادى للامبريالية قد جعل ويجعل انشاء تحالفات سياسية
مختلفة وجهات وطنية معادية للامبريالية داخل بعض الدول العربية
أمرا ممكنا .

لقد حاولت البورجوازية الوطنية بعد استيلائها على السلطة السياسية
فى البلاد العربية - كقاعدة حاولت تحديد النضال التحررى للجمماهير
الشعبية وتوجيهه فى الأطارات المفيدة لها واستخدامه فى أهداف تدعيم
ونسعها . ولا مفر من أن هذا الخط يؤدى الى أن البورجوازية الوطنية
العربية نفسها تضع العراقيل فى طريق تحرر بلادها من نفوذ الرأسمالى
الاجنبى والدول الكبرى الامبريالية . وفى مجال السياسة الداخلية ،
يؤدى هذا الى تحديد النضال التحررى لشعوب البلاد العربية فى اطارات
الحركة الديمقراطية البورجوازية . وأما فى مجال السياسة الخارجية ،
فان ممثلى البورجوازية الوطنية للدول العربية ، الداخلية فى جبهات عريضة
للقوى الديمقراطية الموجودة فى السلطة فى عديد من البلاد العربية - يظهرون
ملامح تقدمية تنحصر أساسا فيما يلى :

- رغم عدم الالتزام بخط ثابت ورغم التقلب نجد ممثلى البورجوازية
الوطنية مشحونين بالكامل ضد الامبريالية ، ويرجع سبب ذلك الى وجود
الدول العربية فى وضع المستعمرات أو شبه المستعمرات لفترة طويلة .

لقد أدى السعى نحو تدعيم الاستقلال السياسى والاقتصادى للبلاد
العربية الى فهم ضرورة التعاون الواسع مع الاتحاد السوفيتى وبلدان المجموعة
الاشتراكية الاخرى فى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية
الاخرى .

- رغم مظاهر عدم ثبات الاتجاه ، والتردد الموجودة ينتهجون سياسة
داخلية تقدمية فى قضايا تطوير الصناعة وتدعيم القطاع الصناعى فى الصناعة
وتجارة الجملة والاصلاح الزراعى وتحديد مواقع رأس المال الاجنبى داخل
بلادهم وما شابه ذلك .

ولذلك لم تكن شكوى الغرب من أن القومية العربية أخطر من الشيوعية لم تكن هذه الشكوى مصادفة لأن القومية العربية تحطم كل مصالحه « الحديث معنا يدور عن الشرق الأوسط » في هذه المنطقة الحيوية من العالم .

إن نضال شعب مصر من أجل تدعيم استقلاله السياسى وتأييده للقرار التاريخى للحكومة برئاسة جمال عبد الناصر بتأميم الشركة الدولية لقناة السويس وقضاء شعب مصر على عدوان إنجلترا وفرنسا وإسرائيل الثلاثى عام ١٩٥٦ ذلك دفع مصر الى مقدمة النضال السياسى الاجتماعى لجميع بلدان الشرق العربى وجعلها « مصر » - حسب تعبير أنور السادات - « قلعة القومية العربية » . ولم يكن نجاح نضال شعب مصر فى اخراج المستعمرين من البلاد ونضاله فى مسألة تأميم قناة السويس وضد العدوان الامبريالى أمرا ممكنا الا بفضل تعبئة وتضافر جميع القوى الوطنية .

فى مثل هذه الحالات تعمل القومية العربية تحت راية التقدمية حيث يبرز اتجاهها المعادى للاقطاع والامبريالية وكان هذا ضمانا لنجاح عمليات السياسة الداخلية لقادة الجمهورية المصرية الجديدة والدول العربية الاخرى .

ان تطور الاحداث تدريجيا قد أدى الى ظهور شخصيات تفكر تفكيرا واعيا بين القوميين العرب وتنطلق فى مواقفها لا من المصالح الضيقة والمواقع المتميزة لبعض الشخصيات والمجموعات ، ولكن من مصالح النضال ضد الامبريالية ومن أجل التحرر السياسى والاقتصادى الكامل لبلادها . وواصلت وتواصل هذه الشخصيات النضال ضد الامبريالية وعملائها داخل البلاد العربية ، ومن الضرورى القول ، أن عبد الناصر قد وجد فى نفسه الشجاعة فترة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ على أن يتخلى عن الشعارات المعادية للشيوعية ، التى أعلنها فى بعض الاحيان القوميون العرب . وأود أن أذكر أيضا احدى الشخصيات الشهيرة للقومية البورجوازية العربية وهى شخصية خالد العظمة نائب رئيس مجلس وزراء سوريا الذى كُتبت يقول : القومية العربية هى تحالف جميع الطبقات والاحزاب السياسية - وفيها الحزب الشيوعى - فى جهة واحدة ضد الامبريالية والاستعمار » (١٤) .

ومن الطبيعى أن يظل خطرا رفع شعار القومية العربية وتستر به المنظمات والشخصيات التى كانت مناصرة للنفوذ الامبريالى فى البلاد العربية . غير أنه كانت هناك معايير واضحة تسمح بتمييز المناصرين المخلصين لحركة تحرير العرب من الظلم الاجتماعى والقومى ، من هؤلاء الذين

(١٣) « نيويورك تايمز » ٢ ابريل عام ١٩٥٧

(١٤) « الاخبار » ١٩٠ فبراير ١٩٥٧

يستخدمون هذا الشعار في شكل قناع فقط . . وتتجسد هذه المعايير في العلاقة نحو الامبريالية فيؤمن الوطنيون العرب ، ايمانا عميقا بأن اهداف الحركة القومية العربية لا يمكن ان تتحقق الا من خلال النضال ضد الامبريالية ومن اجل محو كل آثار التبعية الاستعمارية . وقد اعتبر هذا المعيار الهام الخط الفاصل وفي نفس الوقت هو الذي فصل عبد الناصر عن مجموعة من اعوانه ومناصريه في مصر وفي البلاد العربية الاخرى فلقد أصبحت العلاقة نحو الامبريالية بصفة خاصة عاملا حاسما أثناء اعداد السياسة الداخلية والخارجية لمصر . وقد اتخذت الجماهير العاملة القومية العربية ايضا سلاحا لها نتيجة طابعها التقدمي أما الاحزاب الشيوعية للبلاد العربية في نشاطها العملي فتنتقل من أن شعارات القومية العربية يمكن ان تستخدم لتضافر جميع الطبقات العريضة للجماهير الشعبية حول النظام المعادي للامبريالية التقدمي الديمقراطي - وهذا ما نلاحظه في الوقت الحالي في سوريا ، حيث يتعاون كما هو معروف البعثيون في جبهة وطنية واحدة مع الشيوعيين والاشتراكيين والوحدويين والاحزاب الاخرى .

ويتجه العراق نفس الاتجاه ، حيث يعتبر انشاء جبهة وطنية عريضة تضم حزب البعث الحاكم والشيوعيين والحزب الديمقراطي الكروى ضرورة حيوية .

ويمكن - بهذه الطريقة - القول بأن القومية العربية في المرحلة الحالية لتطور البلاد العربية تلعب دورا تقدما بالكامل . وحينما تتضافر الجماهير العريضة للشعب العربي تحت راياتهم ، تساعد على تنشيط نضالها المعادي للامبريالية .

انجازات وصعوبات واخطاء حركة التحرر الوطني

العربية . مصر وتطور دورها

لقد اقنعت التجربة السياسية - والحياة قادة الثورة المصرية ، بأنه من الضروري تنفيذ مجموعة كاملة من الاجراءات الحاسمة ذات الطابع المعادي للراسمالية والمعادى للاقطاع والمعادية للامبريالية وذلك لفتح الطريق امام النهضة الوطنية الحقيقية وهذه الاجراءات هي انتهاء الاحتلال الانجليزى وتأميم قناة السويس والهجوم على مواقع الاقطاع والبورجوازية المحلية الضخمة وانشاء قطاع عام قوى واجراء تغييرات ديمقراطية سياسية اجتماعية هامة في صالح الكادحين .

كما تعرضت السياسة الخارجية لتغييرات جذرية . فقد كانت مصر الملكية عادة مطيعة وتتبع مجرى السياسة الخارجية الامبريالية ، ولذلك فان

أولى مهام قادة ثورة يوليو هي اتباع سياسة خارجية ذات طابع قومي حقيقى وخلق موقف يستطيع أن يضمن للبلاد امكانية قيام حياة جديدة فى ظروف السلام والأمن الخارجى .

ولقد تبع الطابع المعادى للإمبريالية للسياسة الخارجية لمصر بالطبع من التغييرات التقدمية التى اتخذت البلاد سبيلها بعد ثورة ١٩٥٢ . ولقد أضفى دور مصر فى العلاقات العربية وموقعها الجغرافى على ملتقى القارتين الأفريقية والآسيوية ، وأخيرا ، وضعها الدولى كواحدة من البلاد المؤسسة لحركة عدم الانحياز - كل ذلك أضفى على سياسة القاهرة الخارجية أهمية خاصة .

لقد أدت قوة معاداة الإمبريالية فى السياسة الخارجية لمصر الجمهورية الشعبية الواسعة لهذه السياسة ، فان اتجاه سياسة مصر فى المسائل الدولية ، النابعة من الطابع المعادى للإمبريالية لثورة ٢٣ يوليو قد سلح الشعب المصرى وشعوب البلدان العربية منهم المهام اليومية والمستقبلية لنضال العرب المعادى للإمبريالية . والعلاقة الوثيقة بين التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتقدمية الداخلية فى مصر ، التى تضمن تهيئة الظروف الضرورية لإعادة بناء المجتمع على أسس اشتراكية وخط معاد للإمبريالية خارجى نشط يضمن استقرار وثبات النشاط الدولى للحكومة المصرية .

ولقد حققت معاداة الإمبريالية باعتبارها الاتجاه الاساسى للسياسة الخارجية لجمهورية مصر العربية خلال ما يزيد على عشرين عاما من وجودها للشعب المصرى نجاحات حقيقية وواقعية وهذا الخط على وجه الخصوص يؤدى الى تدعيم التضامن النضالى لجميع الشعوب العربية وقوة حركة التحرر الوطنى والاشتراكية العالمية وتعتبر ضمانا لحل المهام الاجتماعية والقومية التى تواجهها الشعوب العربية .

وتميزت المرحلة الاولى للثورة المصرية بأن مركز ثقل النضال قد انتقل الى الجبهة الخارجية . وبمعنى آخر ، فقد سعى القادة الجدد لمصر فى المرحلة الاولى للثورة الى تقوية الاتجاه المعادى للإمبريالية والمعادى للاستعمار فى العالم العربى وفى جميع بلدان آسيا وأفريقيا .

والجدير بالذكر أن القادة الجدد لمصر الجديدة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر قد اتخذوا بعد انتصار الثورة المعادية للإمبريالية والاقطاع فى يوليو ١٩٥٢ مباشرة مجموعة من الاجراءات الموجهة نحو رفع مكانة مصر فى السياسة الخارجية ، ويقول فؤاد مرسى الشخصية السياسية المصرية الشهيرة ذات الاتجاه اليسارى : ان الفترة الاولى للثورة المصرية ، والتى تؤرخ نهائيا فى ١٩٦٠ ، تستطيع ان تشهد على اعتداد القادة المصريين

— عبد الناصر بالذات — للاتجاه المعادى للإمبريالية في السياسة الخارجية ، وهو الاتجاه الذي أكسب مصر ملايين الانتصار في جميع بلدان آسيا وأفريقيا . وامتزج الضعف التدريجي لتبعية مصر لانجلترا والنضال الصريح لمصر ضد انجلترا — خاصة فيما يتعلق بتأمين قناة السويس — بتنشيط النضال ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أخذ الخط المعادى للإمبريالية اتجاها معاديا لأمريكا (١٥) ، والمعتقد أنه لا يمكن إلا أن تتفق مع ملاحظات فؤاد مرسى هذه .

ولكن لا ينبغي أن نفعل أمرا آخر هو أن تلك الفترة الأولى للثورة المصرية التي تميزت بالعمل المعادى للأمريكيين والمعادى للانجليز ، كانت مرتبطة في المجال الخارجى أيضا بجهود القيادة المصرية لرفع مكانة مصر في كل العالم العربى وزيادة النفوذ المصرى في البلاد العربية الأخرى وامتزج الاتجاه المعادى للإمبريالية الذى تجسد في مجموعة كاملة من الخطوات التي اتخذتها القيادة المصرية في تلك الفترة بالاستفادة بالظروف العربية المحلية الخاصة والروح السياسية للجماهير الشعبية العربية الواسعة ، ولذا ذكر فى ذلك المؤتمر الإسلامى الذى عقد في القاهرة بمبادرة شخصية من جمال عبد الناصر في أغسطس ١٩٥٣ وكان يبدو لأول وهلة أنه يجب على المؤتمر الإسلامى العام أن يتعرض لمسائل الشريعة الإسلامية أولا ، وتطبيق العرف الإسلامى في الحياة اليومية للبلاد العربية والنخ ... ولكن المؤتمر ناقش مسائل سياسية هامة تعلق بالشعوب الأفريقية والعربية والاسيوية وقد أعلن ناصر في ندائه للمؤتمر ، أن العالم العربى والعالم الإسلامى يواجه اليوم عدوا واحدا ، ونحن نتحد ضد خطر واحد ، هذا العدو هو الإمبريالية ، وأنه الفاقة والتخلف » (١٦) .

وفي منتصف الخمسينات ، وبالتحديد في ١٩٥٤ — ١٩٥٥ ظهرت أولى الخطوات وأولى النجاحات الضخمة لحركة عدم الانحياز التي كانت مصر من قادتها . ونتيجة لذلك ، أصبحت مصر من قادة حركة عدم الانحياز وأتيح لحكومتها أن تدعم العلاقات الدولية مع الدول ذات الاتجاه التقدمى وساعد عقد بعض المؤتمرات العربية في القاهرة مصر على تقوية مناصريها وفي عدد من البلاد العربية وفي نهاية الخمسينات ، كان نشاط القوى المناصرة لمصر في عدد من بلاد الشرق العربى — الاردن والعراق ولبنان — يمر وسط ظروف ، جعلت هذه القوى تبرز في مقدمة نضال الشعوب العربية ، لأنها كانت تعمل ، في مواجهة النظم المناصرة للغرب في هذه

(١٥) انظر مرسى الناصرية ونظرية الثورة « جمال عبد الناصر » في مذكرات المجلد الأول القاهرة في ١٩٧١ .

(١٦) « الاهرام » ٢٧ أغسطس عام ١٩٥٣ .

البلاد ، تعمل من مواقف سياسية أكثر حيوية وتنظيماً وليس مصادفة أن الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨ - على سبيل المثال - قد أعدت وقُدمت على النمط المصري إلى حد كبير حيث وجد في العراق تنظيم « الضباط الاحرار » بقيادة اللواء قاسم ، وهو الذي قاد الثورة العراقية . وتشبه الخطوات الأولى للثورة العراقية الخطوات الأولى للثورة المصرية .

غير أن نجاحات النضال المعادي للامبريالية لمصر والزيادة الحقيقية الملحوظة لمكانة مصر وجمال عبد الناصر وبصفة خاصة في العالم العربي وفي العالم كله في بداية الستينات ، قد أدت إلى ظهور بعض الاتجاهات السلبية في السياسة الخارجية لمصر . ويجب قبل أي شيء أن نذكر بعضاً من تلك الظواهر مثل الاعلان عن الاستثناء السياسي لمصر ، وخبرتها السياسية التي لا ريب فيها والآراء السياسية لقادتها ورفع شعارات التضامن الاقتصادي والسياسي لجميع البلاد العربية حول مصر والنداءات المتكررة حول وحدة الدول العربية في إطار دولة واحدة مع التلميح بوضوح إلى أن يكون هذا الاتحاد تحت قيادة مصر ويقوم على الشعارات التي يرفعها قادتها .

وكان من الممكن التحدث عن اتحاد البلاد العربية حول مصر كزعيمة معترف بها للعالم العربي لو أن كل البلاد العربية احتفظت على طابعها وعلى شكل الدولة بها مع تعميق الاتجاه المعادي للامبريالية في سياستها الخارجية . لكن الحديث كان عن ضرورة أن تبني البلاد العربية حياتها السياسية الداخلية على نمط مصر - أي القضاء على الأحزاب السياسية والنقابات يعني تقليد عدد من البلاد العربية مصر تقليداً أعمى تملية الظروف ، وتخلي شعوب هذه البلاد عن الانجازات الاقتصادية والاجتماعية ، التي حققتها نتيجة كفاحها .

ولذلك حدث تدريجياً شقاق في نهاية ١٩٥٨ في الجبهة العربية الواحدة التي تكونت في هذا الوقت من الدول العربية التقدمية وظهرت وأخذت تتفاقم التناقضات الحادة بين مصر والجمهورية العراقية . وفي بداية ١٩٥٨ - كما هو معروف - أعلنت الجمهورية العربية المتحدة .

وقد ساعد على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا وبخاصة في ذلك الوقت مجموعة كبيرة من العوامل . وفي مقدمتها يجب أن نضع في الاعتبار أنه خلال ١٩٥٧ زادت بشكل كبير المؤامرات الامبريالية ضد سوريا . ولقد دفع بعض ممثلي القيادة السورية في حبال الدعاية الغربية التي أكدت أن سوريا توشك أن تشهد انقلاباً في الدولة تكون نتيجته (بلشفتها) حتماً ، الوقوع في دائرة النفوذ السوفيتي . . . ولقد قال : شكرى القوتلى - الذى كان رئيساً لجمهورية سوريا أثناء وحدة مصر وسوريا فيما بعد ، في فبراير عام ١٩٦٠ في حديث لمجلة « المصور »

القاهرة : « لقد كان قيام الاتحاد المصري والسوري من الخطوات ، التي
انقذت سوريا من الشيوعية » (١٧) .

وفي فترة ما قبل الوحدة السورية المصرية وبعدها سعت الدعاية
الامبريالية بنشاط الى المضاربة بأن الرئيس عبد الناصر قد وافق على قيام
الجمهورية العربية المتحدة بفرض عدم السماح للنفوذ السوفيتي بالتغلغل
الى سوريا . غير أن التحليل الموضوعي للحقائق يؤكد أن الحديث عن التهديد
الشيوعي لسوريا لم يكن سوى ستار تخفي به الاعداء الحقيقيون
للشعب العربي ، كما تخفي به عملاء الامبريالية الذين قتلوا في تلك
الفترة - كما هو معروف - عدنان المالكي البطل القومي السوري
ولقد سعى الامبرياليون بكل القوى الى عرقلة تضافر العرب ، أما قيام الجمهورية
العربية المتحدة بين مصر وسوريا فقد ساعد على تدعيم الاتجاه الوندوي
في العالم العربي والاكثر من ذلك خلق مثالا جاذبا لمجموعة كاملة من الدول
العربية التي كانت في تلك الفترة في اغلال القهر الامبريالي ونذكر في هذا
المقام اعلان ما يسمى بالاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن والذي كان خطوة
ضرورية من جانب القوى المناصرة للامبريالية للرد على قيام الجمهورية العربية
المتحدة . غير أن هذا الاتحاد قد ولد ميتا منذ البداية واثبت أحداث
العراق (ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨) أن العامل الحاسم في هذه الحالة ليس رغبة
مملكتين في توحيد جهودهما في وجه حركة التحرير النامية العربية ، بل
ارادة الشعب الشائر . . وقد انتهى وجود الاتحاد الهاشمي مع سقوط الملكية
في العراق .

ولقد حمل قيام الجمهورية العربية المتحدة في فبراير ١٩٥٨ طابع
الاستعجال الى حد ما ، ومن هنا كانت تلك التعقيدات ذات الطابع السياسي
الداخلي ، التي اصطدمت بها قيادة هذه الدولة الجديدة في المرحلة الاولى
لوجودها . وقد أدت هذه الصعوبات فيما بعد الى تعقيدات داخل الجمهورية
العربية المتحدة بين الاقليمين الشمالي « السوري » والجنوبي « المصري »
وفي النهاية سهلت مهمة القوى ، التي أدت الى سقوط الجمهورية العربية
المتحدة .

ولقد اشرنا سابقا الى الترويج لاستثنائية التجربة السياسية لمصر ،
ومن هنا جاءت الدعاية عن الاستثناء القومي لمصر والمصريين . وبطبيعة الحال
يؤدي هذا النوع من السياسة الى كبوات ولكنها ساعدت مصر على الاحتفاظ
بدورها القيادي في العالم العربي على أن تبقى راية للقوى التقدمية في الشرق
العربي الى حين . وقد تزعزع هذا الوضع لأول مرة نتيجة ثورة يوليو في

العراق ١٩٥٨. حينما ظهر في الشرق العربي موطن جديد للحركة المعادية للإمبريالية الديمقراطية وحينما أخذ النشاط القوى « المركزية » ، التي كانت تعمل في إطار وحدة القوى الأخرى حول مصر ، وتعمل من أجل التحرر الوطني ضد الإمبريالية والاستعمار ومن أجل التفاف الدول العربية الأخرى حول مصر ، أخذ يضعف بوضوح تحت تأثير القوى (غير المركزية) ، التي أدت إلى إنشاء مراكز أخرى في العالم العربي وأصبحت أيضا عامل جذب ، لسبب أو لآخر وراية للنضال التحرري للشعوب العربية .

وهذا الظرف بالطبع لا يلغى بالطبع بحال من الأحوال الأهمية التاريخية - سواء في الماضي أو الحاضر - لنضال شعب مصر ضد الإمبريالية والاستعمار ، ولا ينفي ذلك الدور الضخم ، الذي لعبته وتلعبه مصر في الشرق العربي . لقد كان القادة المصريون وأولهم ناصر يدركون أن المزج الناجح للإجراءات السياسية الداخلية التقدمية بالخط المعادي للإمبريالية في السياسة الخارجية سيساعد على حيوية واضفاء قوة جذب على السياسة الخارجية لمصر ، وهذا بدوره سيساعد على حفظ وتدعيم الوضع القيادي لمصر في العالم العربي ولقد حدد اجراء التعبيرات الاقتصادية الاجتماعية التي بدأت في مصر بالمبادرة المباشرة لعبد الناصر شخصا ولمدة طويلة لا الاتجاهات الجديدة لتطور السياسة الداخلية لمصر فحسب ، بل خلق مجالا جديدا لقوة جذب مصر كذلك ولاسيما أن قوة الجذب هذه متمثلة في التغييرات الاقتصادية الاجتماعية لصالح الشعب - كانت هامة وخطيرة لان الدول العربية الأخرى ظلت تحتفظ لمدة طويلة بالعلاقات شبه القطاعية في القرية ، وفضلا عن عدم تطور قطاعات الصناعة وسعى بعض حكومات البلاد العربية إلى الإبقاء على وضعها كمصدر للمواد الخام تابع للدول الإمبريالية كما أن جزأ من البلاد العربية كان يعتمد في تخطيطه على محصول واحد فقط ، وعلى سبيل المثال - وجه الانجليز السودان لإنتاج محصول واحد فقط هو القطن ، وفي العراق تطورت صناعة استخراج النفط وحدها ، وهذا كان يضر بفروع الصناعة الأخرى .. الخ .

وهكذا انعكست التغييرات الاجتماعية الاقتصادية ، التي بدأ اجراؤها في مصر في بداية الستينات بصورة كافية وبسرعة ، في أن الدور القيادي لمصر في العالم العربي لم يظل كما هو فحسب ، بل ازداد تدعما كذلك ، وزادت كبوة المصريين بعد عدوان يونيو الاسرائيلي في سنة ١٩٦٧ من نشاط القوى المعادية للمصريين في العالم العربي وترددت أصوات عن أن مصر قد توقفت عن لعب الدور القيادي في العالم العربي . والجدير بالذكر أن أصحاب هذه الاستنتاجات هم أعداء مصر العلنيون وكل من كان التزم الصمت متخفيا بعض الوقت وينتهاز الفرصة المناسبة ، وكل من كان ينتظر أي خلل في سياسة المصريين وأي ثغرة في الخط المعادي للإمبريالية

والتقدمي لجمال عبد الناصر . ومن بين أعداء مصر الحديثة ، أعداء أشد خطورة يرتدون ملابس أصدقاء مصر - ومنهم النظام الملكي في السعودية السعودية ، الذي يسعى منذ زمن إلى أن يلعب دورا قياديا في العالم الاسلامي ويبنى زعامة العالم العربي كله .

ويمكن القول ، بأن الثورة في مصر ، وبالتالي ، فإن تطور العالم العربي ككل قد بدأ منذ لحظة العدوان الاسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ - مرحلة جديدة ، تتميز بالصراع بين اتجاهين : اتجاه نحو التقوية والتدعيم العالمي لعلاقات الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي واتجاه إلى التفاهم مع الامبريالية ونحو التقهقر أمام الضغط الامبريالي ، وحرمان نضال الشعوب العربية المعادي للامبريالية من مضمونه ، ونحو المسائرة وعدم التشدد وفي بعض الاحوال نحو التشجيع المباشر لمعاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت . وفي تلك الفترة بالذات ، ظهر بوضوح بعد نظر الكثيرين من قادة العالم العربي ، الذين قامت سياستهم منذ زمن بعيد على أساس التحالف مع الاتحاد السوفيتي وان الدول العربية لا تستطيع ان تحرز النجاح في صراعها مع اسرائيل وأن تزيل آثار العدوان الاسرائيلي ، وأن تحقق انجازات جديدة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية فيها رغم بقاء جزء من أراضيها تحتله اسرائيل - الا بالاعتماد على الدول الاشتراكية .

ومن هنا أصبح السعي الموضوعي نحو اتباع خط الصداقة مع الاتحاد السوفيتي وتدعيم العلاقات الشاملة معه - أصبح ذلك شعارا لمجموعة كاملة من البلاد العربية بعد عدوان يونيو . ومرة أخرى هنا يجب ان يذكر ان مصر الناصرية ، التي تحملت كثيرا من الصعوبات نتيجة للعدوان الاسرائيلي استطاعت أن تتخطى هذه الصعوبات ، معتمدة على معونة البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ، حيث تمكنت خلال فترة وجيزة لا من اعادة بناء قدراتها العسكرية فحسب ، بل حققت نجاحات جديدة في تنمية الاقتصاد ، وتدعيم قدرتها الدفاعية .

والجدير بالذكر أن القيادة السورية أكدت هي الاخرى صداقتها مع الاتحاد السوفيتي بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ .

وأخيرا ، تعتبر أحداث ١٧ يوليو ١٩٦٨ في العراق ، التي عادت بحزب البعث من جديد إلى السلطة تعتبر أيضا تأكيدا لهذا الاتجاه . لقد استنتج البعثيون العراقيون الذين لم ينسوا الدروس الصعبة لهزيمتهم في نوفمبر ١٩٦٣ ، حين رفضوا التحالف مع القوى الوطنية في العراق ، وحين أدت بهم موجات التنكيل بالقوى التقدمية والديمقراطية إلى العزلة في بلادهم ، وهذا مما اعتبر سببا أساسيا لهزيمتهم وسببا مباشرا لعدم نجاحهم على مستوى العالم العربي - لقد استنتجوا أن التحالف الوثيق مع الاتحاد

السوفيتي باعتباره القوة المعادية للإمبريالية في العالم من شأنه أن يؤدي الى نجاح نضال شعب العراق . ومن هنا نبعت الخطوات ذات الاتجاه الراديكالي في الحياة الداخلية للعراق ، مثل اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ الخاصة بالمسألة الكردية ، التي حسمت أخيراً وهي المسألة الصنعية ، المترتبة عن السيطرة الاستعمارية على مصلحة كل الشعب العراقي . ومن هنا ينبع كذلك اصدار مشروع ميثاق العمل الوطني في العراق عام ١٩٧١ وهو المشروع الذي ايدته كل القوى التقدمية في المجتمع العراقي ، ومن بينها الحزب الشيوعي ، ونبعت أيضاً الخطوات الناجمة لانشاء الجبهة الوطنية في العراق .

والتنوع والتباين في الظروف السياسية الداخلية في البلاد العربية واضحان ولكن يوجد - لدى شعوب هذه البلاد شيء ما ، مشترك ، وهو انها معنية بالقضاء على بقايا الاستعمار وكل آثاره على الارض العربية . ومن المعروف ، أنه لا توجد دولة عربية تدخل في الاحلاف السياسية العسكرية التي تقيمها الدول الامبريالية وأن عدم الانحياز والمعاداة للإمبريالية قد اصبحا المبدأ الرائد في السياسة الخارجية في العالم العربي .

ويدل تقارب الدول العربية ، الذي يعتبر عملية طبيعية تاريخية واتخاذ اتجاه واحد للعمل ، على نمو وعي الشعوب العربية ويتأكد الاتجاه المعادي للإمبريالية لهذه العملية من أن الدول الامبريالية تسعى بكل الوسائل الى عدم السماح بتقارب البلاد العربية والى تشعب صفوفها وتأليب بعضها على بعض ، واستغلال الصعوبات وعدم الفهم فور ظهورهما في التوتر في العلاقات بين الدول العربية وفي نفس الوقت لا يتخلى الامبرياليون عن استغلال سعي العرب نحو الوحدة لمصلحتهم ، فيدافعون عن انماط معينة من « الوحدة العربية » التي يمكن تسميها على الاحرى بخطط انفصالية .

وكانت بريطانيا العظمى قد أيدت عام ١٩٤٣ ما قدمه في ذلك الحين ملك العراق وملك شرق الاردن من مشاريع مثل ما يسمى « سوريا الكبرى » و « لاهلال الخصيب » . وقد تأكدت البلاد العربية أكثر من مرة من الناحية العملية ، أن هذه الخطط - مثلها مثل قيادة الشرق الاوسط وحلف بغداد والحلف المركزي ، وأخيراً الخطط الأخيرة « للحلف الاسلامي » - لا يجمعها شيء مشترك ، مع الوحدة الحقيقية التي لا يمكن أن تصبح عاملاً لتقدم البلاد العربية الا في حالة قيامها على آمال الجماهير الشعبية للرأي العام التقدمي .

أن فكرة العمل المشترك على اساس معاد للإمبريالية تشق طريقها رغم العقبات ذات الطابع الموضوعي والشخصي ، وليس مصادفة أن الدول ذات النظم التقدمية هي التي تقوم بشكل خاص بمبادرات الخطط الحقيقية لتقارب العرب المعادي للإمبريالية .

ورغم اختلاف الظروف السياسية الداخلية ، تقف البلاد العربية التي
وحدتها الهدف المشترك للقضاء على بقايا الاستعمار وآثاره على أراضيها ، بدرجة
أو بأخرى ، - تقف هذه البلاد العربية ضد السياسة الامبريالية في الشرق
العربي . ان المهام العامة للنضال من اجل الاستقلال السياسي وضد عدوان
الامبريالية تقرب الشعوب والدول العربية وتهيء الظروف الموضوعية
الضرورية للعمل الموحد على المسرح العالمي . ولهذا السبب أصبحت المعاداة
للامبريالية المبدأ السائد في السياسة الخارجية للعالم العربي .

الباب الخامس

البدء الامين

لقى المبدأ اللينيني للتعايش السلمى للبلاد ذات نظم الحكم المختلفة اقتصاديا واجتماعيا والذي يشكل أساس السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى وجميع البلدان الاشتراكية - لقى هذا المبدأ اعتراف أغلب شعوب العالم وتحول الى واحد من أهم خصائص التطور العالمى فى الفترة المعاصرة .

وتنعكس بين البلدان قوة وحيوية هذا المبدأ فى تطور وتدعيم علاقات الصداقة الشاملة بين البلدان الاشتراكية والدول الغنية فى العالم العربى التى حصلت على الاستقلال السياسى واتخذت طريق النضال من أجل الاستقلال الاقتصادى والسياسة الخارجية اللينينية للاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الاخرى ازاء الدول النامية الغنية فى الشرق العربى لا تملئها حالة السوق او اعتبارات تكتيكية . بل تنبع من نفس طبيعة نظام الدولة والمجتمع الاشتراكى ، وتعتبر هذه السياسة الأساس المتين ، الذى بنيت عليه الصداقة القوية بين شعوب بلاد المعسكر الاشتراكى والشرق العربى .

وكان ف. لينين قد قال قبل ثورة اكتوبر « سوف نبذل كل جهودنا لى نقرب ونندمج مع المنغوليين والفرس والهنود والمصريين ، ونحن نرى أن واجبنا ومصلحتنا عمل ذلك » (١) .

وقد أعلنت روسيا السوفيتية الفتية فى اولى وثائقها التاريخية « اعلان حقوق الكادحين والشعب المستغل » و « الى جميع الكادحين المسلمين فى روسيا والشرق » نيابة عن العمال والفلاحين المنتصرين ، تخليها بالكامل عن السياسة البربرية للحضارة البورجوازية ، التى حققت الرخاء للمستغلين فى عدد قليل من الامم المختارة على حساب استعباد فئات من ملايين السكان العاملين فى آسيا وفى المستعمرات بصفة عامة وفى البلاد الصغيرة » (٢) . ورفضت اول دولة اشتراكية فى العالم ، بمحض اختيارها

(١) ف. لينين ، المجموعة الكاملة لمؤلفاته المجلد ٣٠ ص ١٢٠ .

(٢) ف. لينين ، المجموعة الكاملة لمؤلفاته المجلد ٣٥ ص ٢٢٢ .

الاتفاقيات والمعاهدات غير المتكافئة ، التي ربطت فيها روسيا القيصرية بعض بلدان الشرق واقامت معها علاقات الصداقة وحسن الجوار .

غير ان علاقات الاتحاد السوفيتى قبل الحرب العالمية الثانية مع البلاد العربية كانت محدودة ، ذلك ان غالبية تلك البلاد كانت فى وضع المستعمرات أو شبه المستعمرات للدول الامبريالية ، التي عرقلت بكل قواها قيام وتطوير علاقات مباشرة بين البلاد العربية والاتحاد السوفيتى . ومن الجانب السياسى ، ظهرت علاقات الاتحاد السوفيتى مع البلاد العربية ، قبل الحرب العالمية الثانية ، وبشكل رئيسى - ظهرت هذه العلاقات فى التأثير المعنوى الفعال للنضال العادل لشعوب البلاد العربية من اجل الاستقلال السياسى ، ومن الناحية الاقتصادية ظهرت هذه العلاقات فى تبادل الصادرات بقدر ليس بذى أهمية . وقد تغير جو العلاقات العربية السوفيتية بشكل حاد بعد الحرب العالمية الثانية . فان الانتصار التاريخى للاتحاد السوفيتى على ألمانيا واليابان انفاشية والنمو الضخم لقوى الاشتراكية وتفاقم أزمة النظام الاستعماري للامبريالية - أدى الى النمو العاصف لحركة التحرر الوطنى المعادية للامبريالية ، وقد أدى هذا الى حصول غالبية بلدان الشرق العربى على استقلالها الوطنى ، وأستبعد الكثير من العقبات التي وجدت من قبل على طريق اقامة علاقات صداقة بين الاتحاد السوفيتى وبين هذه البلاد .

ان ظهور النظام العالمى للاشتراكية ، الذى أصبح عاملا حاسما للتطور الاجتماعى وظهور نمو القدرة الاقتصادية للاتحاد السوفيتى أوجدا عقبات جدية أمام الدول الرأسمالية ، التي سعت الى « فرملة » عملية قيام سياسة واقتصاد مستقلين للبلاد العربية كما خلقا امكانيات واسعة وواقعية لتقدم البلاد العربية الثقافى والاقتصادى والسياسى بفضل التأييد الاقتصادى والسياسى غير المفروض للاتحاد السوفيتى ، وبدأت مرحلة جديدة فى تنمية وتدعيم العلاقات العربية السوفيتية .

والمبادئ اللينينية للسياسة الخارجية هى المساواة والاعتراف المتبادل بحقوق السيادة واحترام سلامة الاراضى وعدم الهجوم وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الاخرى لاي سبب سواء كان ذا طابع ايدىولوجى او اقتصادى او سياسى - وكل ذلك أصبح أساسا للعلاقات السوفيتية العربية المتبادلة .

ان إعادة الموقف فى الشرق الاوسط الى حالته الطبيعية واحتواء البؤرة الحادة للخطر العسكرى واقامة سلام عادل وطيد فى هذه المنطقة وتسوية النزاع الاسرائيلى العربى ، الآخذة بعين الاعتبار للمصالح المشروعة لجميع البلدان والشعوب المشتركة بشكل مباشر فى هذا النزاع ، الى جانب التنمية المتعددة الجوانب ، وتعميق علاقات الصداقة مع البلاد العربية الى أبعد

مدى - هذا هو المضمون الاساسى والى المبادئ والرائدة لسياسة الشرق الاوسط السوفيتية ، التى دعمها برنامج السلام ، الذى اصدره المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى والذى اكدته من جديد قرارات الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى فى ابريل ١٩٧٣ .

لقد كانت سياسة الشرق الاوسط دائما ولا تزال جزءا لا يتجزأ لكل السياسة الخارجية اللينينية المحبة للسلام للدولة السوفيتية . ويحدد هذا الشرط الحاسم مقدما جوهر سياستنا ازاء التسوية الدائمة لمشكلة الشرق الاوسط المعادية للامبريالية وطابع عدم قبول الحلول الوسطى ازاء ما يسمى حماية مصالح جميع شعوب منطقة الشرق الاوسط .

ويعتبر الاتحاد السوفيتى القوة الحقيقية الحاسمة الى حد كبير التى تؤثر مباشرة على نمو حركة التحرر الوطنى للبلايا العربية وتجاحها . وليس هناك أدنى شك فى أن المعونة الشاملة للجوانب لحركة التحرر الوطنى العربية ليست هى الشئ الذى يقدمه بلدنا منذ فترة طويلة لأن بلدنا يساعد أيضا على احباط المخططات المفرضة للدول الامبريالية فى العالم العربى ، وعلى نجاح نضال العرب من أجل تحريرهم الوطنى والاجتماعى ، بل يساعد على هذا كذلك وجود الاتحاد السوفيتى ذاته كحصن امين لكل القوى المعادية للامبريالية . وحينما تسهم السياسة السوفيتية فى الشرق الاوسط فى ازدياد وعى دول الشرق العربى التى اتخذت طريق التحولات الاقتصادية الاجتماعية التقدمية - لمهام نضالها المستقبلية ومهام بناء الدولة ، وتسهم كذلك فى ازدياد ادراك الاهمية الحيوية لتدعيم تحالف القوى الوطنية والديمقراطية فى كل بلد عربى على حدة ، وفى العالم العربى ككل - ذلك لان السياسة السوفيتية تضع فى حساباتها وبصورة متناهية الدقة كل المصالح الحيوية لشعوب ودول هذه المنطقة .

غير أنه كان من الخطأ الاعتقاد بأن الدول العربية قد اتخذت بشكل نهائى وقدم ثابتة طريق التعاون الوثيق مع البلدان الاشتراكية حليفها الطبيعى الامين ، واذا كان تطور التعاون الشامل وعلاقات الصداقة بين الاتحاد السوفيتى والبلدان العربية يحمل فى الكثير طابع عدم العودة فان هذا لا يعنى أن هذه العملية الهامة فى الظروف التاريخية الحالية - التى تشهد على القوة الكامنة فى وحدة الاشتراكية العالمية مع حركة التحرر الوطنى - تمر بطريق مفروش بالورود بدون صعوبات . لأن القوى المناصرة للامبريالية والرجعية فى العالم العربى تعمل كل ما هو ممكن لكى تضعف وتقوض الصداقة السوفيتية العربية وتعزل الشعوب العربية عن الاصدقاء المخلصين لها ولتعوق حركة الدول العربية على طريق التقدم وعلى طريق التغييرات الاقتصادية

الاجتماعية الى اقصى الحدود ، ولتعود بالعرب الى اخضار الفرب ،
وتستخدم هذه القوى السهام المسمومة لمعاداة الشيوعية ومعاداة السوفيت
وتقلب ، عدم ثبات بعض قادة البلاد العربية ، والمستوى المنخفض للوعي
السياسي للجماهير الشعبية وضعف الطبقة العاملة ... الخ - لبلوغ
اهدافها وليس مصادفة ان استخدمت في وقت من الاوقات الافتراءات
المختلفة بان الاتحاد السوفيتي يجد مصلحته في بقاء « حالة عدم الحرب
وعدم السلم » في الشرق الاوسط وانه « تواطأ » مع الولايات المتحدة
الامريكية ، ولذلك لا يسمح « للبلاد العربية بتحرير الاراضي التي احتلتها
اسرائيل بالقوة وما شابه ذلك » ومن المؤسف حقا ان تجد مثل هذه الاتهامات
السخيفة في حق البلد الصديق للعرب ، الذي فعل الكثير لتدعيم الاستقلال
الاقتصادي والسياسي للدول العربية ، صدى على صفحات صحف بعض
البلاد العربية والاكثر من ذلك ، ان بعض القادة العرب يشجعون في الواقع
هذه الحملة الكاذبة .

ومهما كانت الصعوبات فان الاتحاد السوفيتي سيظل يقدم المعونة
العسكرية والاقتصادية الكبيرة للبلاد العربية الصديقة - مصر وسوريا
وجمهورية اليمن الشعبية والعراق والجزائر وليبيا - وهي الدول التي
أختارت طريق التنمية التقدمية . وتعتبر شعوب البلاد العربية الاتحاد
السوفيتي حليفها الامين في النضال ضد مؤامرات الامبريالية والرجعية .
وفي هذا ترى الشعوب السوفيتية واجبها الاممي الذي ستواصل تأديته
بقدرسية . لقد اكسبت سياسة المعونة غير المفروضة الثابتة المبدأ ، لشعوب
الشرق العربي ، التي تناضل من اجل حقها في بناء حياتها وفقا لما ترتضيه
وليس وفقا لارشادات الامبرياليين والمستعمرين ، - اكسبت سياسة المعونة
هذه ، الاتحاد السوفيتي حب واحترام جميع الشرفاء وجميع الوطنيين
والجماهير الشعبية العريضة في البلاد العربية .

ويقدم الاتحاد السوفيتي للبلاد العربية في الوقت الحالي ، حيث بدأ
المرحلة الثانية لثورة التحرر الوطني في غالبية البلاد العربية ، مرحلة بناء
اقتصاد وطني مستقل وتقدم ثقافي ، اي خلق الاسس المتينة لتدعيم
الاستقلال السياسي ، الذي - حصلت عليه - يقدم مساعدة كبيرة في حل
المشاكل المعقدة للبناء الثقافي والعسكري والاقتصادي .

وحينما يقوم الاتحاد السوفيتي بتطوير العلاقات النشيطة الشاملة مع
البلاد العربية بوصفها من اهل 'فصائل حركة التحرر الوطني' ، ينطلق أولا
واخيرا من منطلق ازدياد القوى المعادية للامبريالية في البلاد العربية
ودورها المتزايد في العملية الثورية العالمية .

لقد كان - ولا يزال - دور الاتحاد السوفيتي ودوله الاسيرة الاشتراكية في تطور حركة التحرر الوطني للشعوب العربية الى مدى اوسع وعمق اكثر ، وقيام دولة عربية مستقلة واتخاذ قادة البلاد العربية اجراءات حاسمة لتدعيم الاستقلال السياسي لبلادهم والخطوات الناجحة على طريق الحفاظ على استقلالهم السياسي - تلك العمليات المعقدة ، وفي بعض الاحيان المتناقضة ، والتي تميز المرحلة التاريخية المعاصرة ، التي يعيشها العالم العربي ، - كان دور الاتحاد السوفيتي ولا يزال ينحصر في التأييد العسكري والاقتصادي والايديولوجي والسياسي المباشر ، وفي مختلف انواع التأييد للقوى والاحزاب والجماعات والتنظيمات السياسية والطبقية ، التي جعلت معاداة الاستعمار والامبريالية راية لنضالها وشعارا لنشاطها العملي اليومي . ويعتبر هذا التأييد عامل تعجيل هاما بجميع الظواهر والعمليات والميول التقدمية التي تشكل نباين الوضع الحالي في العالم العربي . ولكن التقدم - كما هو معروف - يبدأ دائما بالنضال ضد التخلّف الموروث من الماضي الاستعماري المرير ، ولا يعتبر العالم العربي استثناء من هذه الناحية . فان الحاجز الذي يقسم شعوب البلاد العربية الممتدة على مساحة ضخمة من المحيط الاطلنطي حتى الخليج الفارسي لا يتجسد في الحدود الدولية ، بل يتجسد في عقول وقلوب عشرات كثيرة من ممثلي مجموعات اجتماعية مختلفة من ملايين العرب الفلاحين والمهندسين والدبلوماسيين والتجار والعسكريين ورجال الدين ويمكن تتبع هذا الحاجز بسهولة ، في نشاط المنظمات والاحزاب السياسية العربية المختلفة ، كما يمكن رؤيته في خط السياسة الخارجية والداخلية للدول العربية ، التي توجد حتى الوقت الحاضر الى حد ما على مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي والاجتماعي .

وهذا الحاجز هو العلاقة نحو الامبريالية ، والعلاقة الفعلية لا المعلنة ، وفهم « او على العكس عدم الفهم » ذلك العنصر الحاسم لمصائر الامة العربية المتمثل في ان الامبريالية ، مهما تسترت باقنعة جذابة ، لم تكن ، ولن تكون ، حليفا ابدا او حتى رفيق طريق للعرب في نضالهم الذي لا يتوقف من اجل التحرر السياسي ومن اجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ومن الطبيعي تماما ، ان الامبريالية تفعل الكثير ، لكن تعرقل عملية ضعف مراكزها المستمر في البلاد العربية . وهي العملية التي تتسم بالحتمية فهي من ناحية - تدافع بشدة عن بقايا الاستعمار ، ومن ناحية اخرى تسعى بوسائل الاستعمار الجديد الى عرقلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول والبلدان النامية ، التي حصلت على سيادتها القومية كما تستخدم كذلك في هذا الرجعية العربية التي تعتمد على القوة الاقتصادية والايديولوجية والسياسة للامبريالية ، ولا تكثرث بشيء في سبيل ان تشوه في اعين العرب

البسطاء كل ما هو مرتبط من بعيد أو قريب بظواهر التقدم والديمقراطية والاشتراكية .

ولهذا خاصة توجه قوى الإمبريالية والرجعية فى العالم العربى ، الضربة الرئيسية ضد الاتحاد السوفيتى وبلدان العالم الاشتراكى الأخرى وضد الصداقة السوفيتية العربية القائمة على وحدة افكار النضال المعادى للإمبريالية . والهدف هنا مزدوج هو اخافة العربى البسيط من « شبح الشيوعية » والترويج للفكرة القديمة حول عدم تطابق مصالح البلاد العربية مع الاتحاد السوفيتى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، الهدف هو الترويج - على مستوى واسع وصريح - لطبيعة علاقات البلاد العربية مع العالم العربى وترويج أن العرب لن يستطيعوا بلوغ أهدافهم القومية ، إلا اذا آمنوا برسالة الغرب أزاء العرب ، هذا الى جانب خداع العرب بأقاصيص عن أن مفتاح حل النزاع العربى - الاسرائيلى يوجد فى أيدي الغرب أو يكاد يكون فى « جيب » الولايات المتحدة الأمريكية .

ولكن العجيب ، أنه كلما بذل أعداء الشيوعية والاتحاد السوفيتى فى العالم العربى جهدا أكبر ، وكلما زادت شراسة كذبتهم ، ازداد عدد العرب البسطاء - الذين كانت السياسة العليا بالنسبة لهم حتى الامس ، قصرا على « الافندية » المتعلمين والمثقفين - الذين يرون فى الشعوب السوفيتية أصدقاءهم الطبيعيين المخلصين .

وقد أصبح التعاون بين الاتحاد السوفيتى والبلاد العربية فى المجالات السياسية والاقتصادية والمجالات الأخرى فى السنوات الأخيرة عاملا هاما فى العلاقات الدولية المعاصرة . وتعتبر العمليات الداخلية الهامة فى البلاد العربية ، التى أدت بعد الحرب العالمية الثانية الى قيام مجموعة كاملة من الدول المستقلة سياسيا فى الشرق الأوسط اتخذ البعض منها مع مرور الوقت طريق التنمية غير الرأسمالية - تعتبر نتيجة سياسية للتطور الناجح لهذا التعاون . ومن الطبيعى تماما أنه كلما أخذ هذا الاتجاه التقدمى لهذه الدول خطا ثابتا أكثر ، ازدادت علاقات الاتحاد السوفيتى معها قوة وعمقا وتعددت جوانبها .

غير أن هذا لايعنى أن هناك افضلية للدولة ما أو لمجموعة دول فى علاقات الاتحاد السوفيتى مع البلاد العربية . ويعتمد اتساع وتنوع علاقات الاتحاد السوفيتى مع مختلف البلاد العربية - فى الواقع - لا على مكانة هذا البلد أو ذاك فى نظام السياسة العربية بل على كيفية بناء علاقاته مع البلاد العربية الأخرى .

وهنا يبرز دور المعيار الأساسى الذى أخذته الناحية العملية ، وهو ان تتخلل معاداة الامبريالية سياسة البلد الخارجية ، هذا اذا كان قاداته يهدفون الى تعميق خط السياسة الخارجية المعادية للامبريالية وبخطى ثابتة ووضوح رؤية ذلك لان هذا النهج رغم عدم استقرار ملامح السياسة الداخلية للقوى الموجودة فى السلطة فى البلاد العربية ، يؤدى دون شك الى تحولات تقدمية فى السياسة الداخلية والى اجراءات اساسية ترمى الى القضاء على التخلف الاقتصادى الذى استمر قرونا كما يؤدى الى انتهاء التبعية للدول الامبريالية .

ويعتبر التعاون الاقتصادى بين الاتحاد السوفيتى والبلاد العربية جزءا صغيرا فقط من ذلك البرنامج الكبير ، الذى ينفذه الجانب السوفيتى فى علاقاته مع دول آسيا وافريقيا اللاتينية الكثيرة . وتستخدم البلاد العربية التعاون مع الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الاخرى كسلاح فعال فى جهودها الخاصة بتنمية الاقتصاد القومى وتدعيم استقلالها . وقد اكد ن.ف. بودجورنى فى خطابه فى ٢٦ مايو ١٩٧١ بالقاهرة ان « التجربة تعطينا أمثلة كثيرة ، على ان الدول النامية لا تستطيع بنجاح ان تحصل على الاستقلال السياسى والاقتصادى الحقيقى وأن تجابه سطوة الامبريالية بالتعاون مع البلدان الاشتراكية وجميع القوى التقدمية فى العالم . ومثال ذلك الواضح هو الانجازات شعب الجمهورية العربية المتحدة فى ظل العلاقات السوفيتية المثمرة والمتنامية فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمجالات الاخرى » (٤) .

ان معونة الاتحاد السوفيتى للاقتصادى للبلاد العربية موجهة الى تطوير قواها الانتاجية فى مجالات الانتاج وعلى راسها مجال الصناعة .

وقد اقيمت بمساعدة الاتحاد السوفيتى فى مصر - على سبيل المثال - مشروعات صناعية هامة فى مجالات الاقتصاد الهامة ، فى صناعة الماكينات وفى الصناعة الكيماوية والمعادن الحديدية وغير الحديدية والطاقة ومن بينها الطاقة النووية . وتشكل القروض السوفيتية طويلة الاجل لأغراض التنمية الاقتصادية بمصر حوالى ٣٠ ٪ من المبلغ الاجمالى للقروض التى حصلت عليها مصر من الخارج للأغراض المشار اليها ، كما أن قروض البلدان الاشتراكية الاخرى تشكل ٤٩ ٪ فى المائة من اجمالى القروض .

والقروض التى حصلت عليها سوريا من الاتحاد السوفيتى تشكل ٥٠ ٪ من اجمالى القروض والمعونات التى حصلت عليها سوريا من الدول

(٣) المؤتمر الدولى للحزب الشيوعية والعمالية وثائق ومواد ص ٢٨٧

(٤) البرافد ٢٧ مايو عام ١٩٧١

الآخري لأغراض التنمية الاقتصادية ، وتم بمساعدة الاتحاد السوفيتي إنجاز المرحلة الأولى لمحطة كهرباء الفرات وحقل إرسال الكهرباء ويجري توسيع نطاق آبار البترول الوطنية ومد السكك الحديدية . . الخ . .

ويتطور التعاون الاقتصادي بنشاط بين الاتحاد السوفيتي والعراق وخاصة في مجال استخراج النفط والري . وتم في العراق بمساعدة الاتحاد السوفيتي مد سكة حديد بغداد - البصرة وأقيم أكبر مصنع في الشرق الأوسط للآلات الزراعية ومجموعة هامة من مشروعات الاقتصاد الوطني ولمساعدة الاتحاد السوفيتي للعراق في قيام صناعة النفط الوطنية - وبالذات - استخراج النفط في منطقة الرميلة الشمالية أهمية كبيرة .

وتعتبر جميع المشروعات الصناعية التي أقيمت بمعونة سوفيتية مجالا هاما جدا لتعاون الاتحاد السوفيتي الاقتصادي مع البلاد العربية في مجال بناء صناعاتها المستقلة ، ذلك لأن جميع هذه المشروعات الصناعية مشروعات ذات فعالية كبيرة من وجهة النظر الاقتصادية ومن حيث اختيار المجال كما أن طاقاتها تقوم على أسس سليمة من الناحية الاقتصادية .

ويعتبر مجمع أسوان للطاقة أوضح مثال على ذلك فقد حصلت مصر ببنائه لا على قاعدة ضخمة للطاقة للصناعة فحسب ، بل على إمكانيات إضافية للري يؤدي إلى زيادة مساحة الأراضي المزروعة ٢٥ ٪ .

ولقد جاء في الإعلان السوفيتي المصري المشترك ، الذي تم توقيعه بمناسبة الاحتفال بافتتاح مجمع أسوان للطاقة في ١٥ يناير ١٩٧١ ، أن « انتهاء بناء مجمع أسوان للطاقة بنجاح يعتبر نصرا كبيرا للشعب المصري ودليلا على عزمه الأكيد على السير على طريق التقدم الاقتصادي الاجتماعي وتدعيم استقلال البلاد » . وأشار الإعلان بصفة خاصة إلى أن « أسوان أصبحت نموذجا حقيقيا للعلاقات الصحية المتكافئة بين الدول ودليلا ساطعا على أن البلدان الفتية النامية تستطيع تحقيق نجاحات كبيرة في تدعيم استقلالها السياسي والاقتصادي بالتعاون مع القوى الاشتراكية (٥) » .

ويعتبر أعداد الإحصائيين ذوي الكفاءة العالية من إعداد المواطنين العرب في الكليات والمعاهد السوفيتية سمة مميزة للتعاون السوفيتي العربي . فتؤكد البيانات الرسمية أنه أول يونيو ١٩٧٢ ، وفي فترة لا تزيد كثيرا على عشر سنوات تم أعداد ٣٩١٠ إحصائي من ذوي التعليم العالي من البلاد العربية في الاتحاد السوفيتي ، من بينهم ما يزيد على ٩٠٠ أنهما دراساتهم العالية . ووفقا لبيانات نفس تلك الفترة ، تواجد في الاتحاد

السوفيتي. للدراسة ١٩٦٢ طالباً وطالبة ، دراسات عليا عزيز ، من جميع الدول العربية عدا بلدين عربيين فقط هما قطر ودولة الامارات العربية المتحدة ، ولكن تغير هذا الوضع بعد بداية العام الدراسي ١٩٧٢/٧٣ .

لقد تكوّنت العلاقات السوفيتية العربية في خضمّ النضال المشترك المعادي للامبريالية ، وهي علاقة لا تتأثر باعتبارات وقتية ولكن بوحدة الهدف . وقد قال ج . ع . الناصر ان الصداقة العربية السوفيتية بالنسبة لشعوبنا ، ليست ظاهرة مؤقتة ، فقد أصبحت عاملاً دائماً ، ينتشر تأثيره على النضال باسم الحرية والسلام . وهي تتأكّد بالثقة المتبادلة ، النابعة من الفهم العميق لمشاكل النضال ، الذي يخوضه كلا الجانبين . ويوافق جميع الوطنيين العرب على هذه الكلمات . والتطبيق القائم للتبادل الصريح الواسع للآراء « ازاء مسائل العلاقات الجانبية والمشاكل الاساسية للوضع العالمي المعاصر والنضال من اجل التسوية العادلة لمشكلة الشرق الاوسط » القائم بين القادة السوفيت وقادة الدول العربية التقدمية - مصر وسوريا ، العراق والجزائر واليمن الجنوبية الشعبية - هذا التطبيق واهمية خاصة ، كذلك الاتصالات العلمية الوثيقة بين الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي والاتحاد الاشتراكي العربي في مصر ، وحزب البعث في سوريا والعراق والجهة القومية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

في ٢٧ مايو ١٩٧٦ وقعت في القاهرة وثيقة ذات اهمية سياسية ضخمة وهي معاهدة الصداقة والتعاون السوفيتية المصرية ، ولا يوجد في تاريخ العلاقات السوفيتية العربية وثيقة ، يمكن ان تقارن مع هذه المعاهدة من حيث اتساع الموضوعات التي تمسها . وقد قال ل . ي . بريجنيف « لقد انعكست في مضمون هذه المعاهدة والصداقة الوثيقة والتأييد والفهم المتبادل ، وهو ما يميز علاقات البلاد السوفيتية مع الدول العربية التقدمية . ونحن نرى في هذه الوثيقة ، دليلاً جديداً على التكاتف المتصاعد لجهة الشعوب المعادية للامبريالية (٧) .

ان نتائج عمل السنوات العديدة الكبيرة في تطوير التعاون السوفيتي المصري أدت الى توقيع الطرفين للمعاهدة . لقد أصبحت علاقات الصداقة المخلصة لكلتا الدولتين - كما تشير مقدمة المعاهدة - تقليدية ، وان مواصلة تطويرها يلبي مصالح شعوب الاتحاد السوفيتي ومصر . الا ان النظرة الى المعاهدة السوفيتية - المصرية للصداقة والتعاون على انها وثيقة ختامية تعتبر نظرة قاصرة وخاطئة ذلك لأنها تستهدف المستقبل وتحدد آفاق العلاقات بين البلدين

بـريجنيف

(٦) ل . ي . بريجنيف ، بالنهج اللينيني ، خطب ومقالات ، المجلد ٢ ص ٢٨٩

وفي الحقيقة هناك أهمية كبرى تتركز على أن المعاهدة تشير بشكل خاص إلى أهمية توسيع التعاون الشامل بين الاتحاد السوفيتي ومصر بهدف الحفاظ على مكاسب شعوب الاتحاد السوفيتي ومصر، الاقتصادية والاجتماعية ومواصلة تنميتها ولقد صادفت هذه النقطة من المعاهدة مقاومة من ناحية جميع « قوى » « الامس »، التي لم يقض ، بعد على مواقعها نهائيا في مصر والشرق العربي .

وتزداد أهمية تركيز المعاهدة على المكاسب الاجتماعية للشعب المصري وأهدافه بالنسبة لإعادة بناء المجتمع اشتراكيا ولا سيما أن الرجعية العربية ، والمصرية المحلية تتآلب منذ زمن على هذه المكاسب .

لقد أكد الاتحاد السوفيتي ومصر بتوقيعهما الاتفاقية إخلاص نواياهما السياسية الخارجية وعدم تغير السياسة الخارجية المحبة للسلام ، مؤكدين بصفة خاصة الإصرار على مواصلة النضال ضد الامبريالية ، ومن أجل القضاء النهائي والكامل على الاستعمار ، والعمل ضد العنصرية والتفرقة .

وترى المعاهدة أن تحقق السلام العادل والمتين في الشرق الاوسط ووفقا لاهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة مهمة لها أولوية حيوية بين مهام السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ومصر ويتأكد من جديد أمام العالم الطريق الذي خبرته الايام لتحقيق تسوية مشكلة الشرق الاوسط بالوسائل السياسية على أساس تنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . وينعكس هذا النهج الذي نسقته الحكومتان في ايمانهما بأن السلام العادل والمتين في الشرق الاوسط لا يمكن أن يتحقق الا بانسحاب إسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . وأكدت المعاهدة التطبيق المتبع بين البلدين والذي أثبت جدارته والممثل في المشاورات المتبادلة على مختلف المستويات بالنسبة لجميع المسائل المهمة ، التي تمس مصالح كلتا الدولتين ولضمان السلام العالمي وأمن الشعبين . هذه المشاورات تعتبر عنصرا ضروريا حيويا لتوافق مواقف حكومتى البلدين ازاء القضايا الدولية الأساسية وعلى رأسها قضايا الوضع في الشرق الاوسط .

ان توقيع معاهدة الصداقة والتعاون السوفيتية - المصرية يعتبر حدثا تاريخيا ضخما في حياة شعوب الاتحاد السوفيتي ومصر ، فقد حدد ووطد لسنوات طويلة مستقبلة الطابع الودي التقليدي للعلاقات السوفيتية المصرية .

ويقول انور السادات رئيس جمهورية مصر ان شعبنا يفهم الاهمية الكبرى ، التي يحويها التعاون مع البلدان الاشتراكية ومع كل القوى التقدمية في العالم . وليس شعبنا وحده هو الذي يفخسر بالصداقة السوفيتية المصرية ، بل كل امتنا تنظر الى هذه الصداقة كواحدة من أهم الاسس في

سيانستنا وخططنا ونشاطنا اليوم (٨) وتعتبر معاهدة الصداقة والتعاون السوفيتية العراقية التي تم توقيعها في بغداد في ٩ أبريل ١٩٧٢ مشابهاً من حيث المضمون للمعاهدة السوفيتية المصرية ولقد أصبحت هذه المعاهدة الرامية أساساً لتطوير العلاقات السوفيتية العراقية الودية عاملاً فعالاً في توطيد هذه العلاقات وأساساً متيناً لواصله تطويرها على مستوى أعلى .

والصداقة والتعاون السوفيتي العربي ، ذو قيمة خاصة لانهما يعتبران درعاً أميناً يقف في طريق المؤامرات الامبريالية التي لا تتوقف ضد البلاد العربية . ولا يشك أحد في أنه لولا التعاون النامي باستمرار بين النظم التقدمية العربية والاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، لاستطاع العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ أن يقوض بجدية مراكز هذه النظم التقدمية .

لقد هب الاتحاد السوفيتي لمساعدة البلاد العربية ساعة المحنة الصعبة ، التي لا تنسى ابداً .

وقد كتب حسين فهمي عضو مجلس السلام العالمي يقول : « اذ صدق المثل القائل بأن « الصديق يعرف وقت الشدة » فان صداقة الاتحاد السوفيتي مع الجمهورية العربية المتحدة - هي اصدق دليل على ذلك » (٩) . ويدركون في العالم العربي جيداً كلمات جمال عبد الناصر الذي قال في خطابه في مجلس الامة في ٢٤ مارس ١٩٧٠ أنه « لولا معسونة الاتحاد السوفيتي لكنا في وضع بالغ الصعوبة » .

« ان كل عربي وطني ينظر نظرة ثاقبة . الى وضع الامور ، لا يمكنه الا أن يشعر بالامتنان العميق نحو الاتحاد السوفيتي لتأييده » (١٠) . وترتبط نجاحات نضال بلدان الشرق العربي من اجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي ومن اجل ازالة مخلفات الاستعمار ومن اجل تدعيم الاستقلال السياسي وتقوية الاستقلال الاقتصادي ، ارتباطاً وثيقاً بتدعيم صداقتها مع البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفيتي . وهذا العامل يعتبر دليلاً واضحاً على زيادة تأثير الاتحاد السوفيتي في العالم العربي ودليلاً على أن جميع محاولات اعداء البلاد العربية أن تضع « أسفيناً » بين بلدان الشرق العربي والاتحاد السوفيتي قد باءت بالفشل . لقد بقي الاتحاد السوفيتي وسيبقى الحليف الطبيعي الموثوق به لزمناً طويلاً للعرب في يضالهم العادل المعادي للامبريالية .

(٨) « البراند » ٢٨ مايو عام ١٩٧١

(٩) « اخبار اليوم » في ٢٦ مايو عام ١٩٧١

(١٠) « الاهرام » في ٢٥ مارس ١٩٧٠

ان جوهر وطبيعة مبادئ سياسة تعاون الاتحاد السوفيتى مع الدول العربية يسهلان الى حد كبير للشعوب العربية النضال من اجل الازالة النهائية لبقايا الاستعمار فى كل مستويات هيكل الدولة ويساعدان الدول العربية فى النجاح فى مواجهة اى شكل من اشكال القرض السياسى والاقتصادى للامبريالية والاستعمار الجديد كما يوجد اساس متين لاستمرار التقدم الاجتماعى فى الدول العربية .

وتؤكد فى مثال الدول العربية نبوءة لينين العظيم انه سيحيين « الوقت الذى تشترك فيه جميع شعوب الشرق فى تقرير مصير العالم اجمع » (١١) .

ان الاشتراك النشط للبلاد العربية فى تقرير مصير الانسانية أصبح ممكنا بدرجة كبيرة فى ظل العلاقات السوفيتية المتصاعدة ، التى تعتبر عائقا قويا وراسخا فى طريق المؤامرات الامبريالية التى لا تتوقف . وفى نفس الوقت لا يفرض الاتحاد السوفيتى صداقته على احد ولكن الشعوب السوفيتية بوصفها « امية » معنية بطبيعة الحال بنمو وتدعيم قوى التقدم فى العالم العربى تدريجيا ويرى اعداء الصداقة السوفيتية - العربية فى هذا خرافة سعى الاتحاد السوفيتى نحو « السيطرة » فى العالم العربى . ولكنهم يقيسون كل شىء بمقاييسهم ، ولن يفهموا ابدا ان الانسان السوفيتى لم يجرى الى الشرق العربى كمستعمر بل كصديق ورفيق نضال .

الباب السادس

النضال من أجل السلام الوطيد العادل في الشرق الاوسط

الطابع الدولي لبعض أوجه النزاع العربي الاسرائيلي

كانت المشاكل المتنازع عليها والمعقدة والحساسة « للعلاقات المتبادلة » بين اسرائيل والبلاد العربية المجاورة ، والتي وجدت منذ لحظة قيام دولة اسرائيل قد اشتعلت بحدة نتيجة للحرب الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، كما اشتعلت أكثر نتيجة للعدوان الثلاثي ١٩٥٦ والصدامات العسكرية التي تلت ذلك . ونتيجة لذلك تعدت بعض المشاكل العربية الاسرائيلية حدود الصدى المحلي ، وأصبحت تكتسب طابع المشاكل ذات المستوى العالمي . وفي مقدمة هذه المشاكل مشكلة الارض ، بمعنى مشكلة تحديد الحدود العربية الاسرائيلية ، وايضا مسائل الملاحة العالمية عبر مضيق تيران وخليج العقبة وقناة السويس ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومشكلة القدس .

واذا تحدثنا عن هذه المشاكل المنفصلة ، فينبغي ان نتذكر دائما انها مشاكل فرعية ، اما المشاكل الاساسية للتسوية والتي تشكل لبها فهي المشاكل المرتبطة بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ وانهاء حالة الحرب واقامة السلام بين اطراف النزاع .

ومن بين أهم مجالات التسوية الى جانب المشاكل الخاصة بالارض ، التي ستوقف عندها فيما بعد . فان مسألة بالغة الاهمية وهي مصير اللاجئين الفلسطينيين .

واهتمت منظمة الامم المتحدة - في شباط - بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين منذ ظهورها ففي ١١ ديسمبر ١٩٤٨ اتخذت الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الثالث رقم ١٩٤ والذي جاء فيه بشكل خاص « تقرر الجمعية العامة انه يجب ان تكفل في اقرب وقت الامكانية للاجئين الذين يرغبون في العودة الى اوطانهم وفي العيش في سلام مع جيرانهم ، مع دفع التعويض عن الممتلكات لهؤلاء الذين لا يرغبون في العودة عن بيع أو تلف الممتلكات ، التي يجب ان تعوضها الحكومات والسلطات المعنية وفقا لمبادئ القانون أو مبادئ العدالة » .

وقد ظهرت أثناء مناقشة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الدورة الخامسة للجمعية العامة الى جانب حق اللاجئين في العودة الى الوطن - نقاط تثبت أن الدول العربية واسرائيل ترغب في تفسير القرار ١٩٤ / ١١١ الواضح الذي لا يحتمل معنيين - ترغب في تفسيره بطريقتها الخاصة . فقد جاء في أحد قرارات الدورة الخامسة للجمعية العامة أن الجمعية العامة تكلف وكالة الشرق الاوسط أن تخصص صندوقا خاصا لتحويل مشروعات توطین اللاجئين في أماكن إقامة دائمة واستثناءهم من المعونات وذلك وفقا لرغبة حكومة اية دولة في الشرق الاوسط على أن تلقى هذه المشروعات موافقة الوكالة وبتعبير آخر ، كانت الدول العربية واسرائيل تهدف الى تحقيق وضع تلقى فيه تلقائيا مشكلة اللاجئين ، أما اللاجئون الذين يعيشون في اراضي البلاد العربية المجاورة لاسرائيل فيمكنهم البقاء في هذه الاراضي والحصول على جنسية البلد الذي يعيشون فيه .

ومنذ ذلك الحين تناقش مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في جميع دورات الجمعية العامة غير أن القرارات التي اتخذتها الجمعية توضح أنه لم يحدث تقدم في مسألة عودة اللاجئين الى الوطن . ويتحصر جوهر موقف الدول العربية ازاء مشكلة اللاجئين في السعي لضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وأن تقدم اسرائيل تعويضا عن الممتلكات المفقودة للاجئين ، الذين لا يرغبون في العودة .

ويعتبر وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتعقيدها وعدم حسم مستقلمهم سلاحا اضافيا طبيعيا للضغط من ناحية الدول العربية على الراى العام العالمى ، كما انه هو عامل هام للضغط على اسرائيل .

فما هو موقف اسرائيل من حسم مشكلة اللاجئين هذه التي خلقتها اسرائيل نفسها ؟ ترفض اسرائيل رفضا قاطعا إعادة توطین اللاجئين العرب في اراضيها . ولا تعترف اسرائيل بالبند الثانى من القرار ١٩٤ / ١١١ . وترى اسرائيل ، أن هذا البند مرتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة التسوية النهائية لجميع المسائل المتنازع عليها بين الدول العربية واسرائيل . وأما حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى اراضيهم فتكره اسرائيل بصفة عامة . ويرى قادة اسرائيل أن تعويض الفلسطينيين عن الممتلكات المفقودة لا يمكن أن يدفع الا بشرط الوصول الى تسوية سياسية نهائية بين البلاد العربية واسرائيل ، وفي حالة توطین اللاجئين في البلاد العربية المجاورة .

ووجهة نظر اسرائيل على هذا النحو تقضى في الواقع بأن افضل حل للمشكلة هو توطین اللاجئين العرب في اراضي الدول العربية ، التي يعيشون فيها الآن .

وينطلق موقف الاتحاد السوفيتي ازاء مسائل حل مشكلة اللاجئين من ان هذه المشكلة تعتبر جزءا لمشكلة سياسية اهم وهي المشكلة الفلسطينية وأن المفتاح لحلها هو تنفيذ القرار ١٩٤ / ١١١ . وقد أكد الجانب السوفيتي اكثر من مرة في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة أن عدم خضوع وعناد اسرائيل لقرار الأمم المتحدة يرجع الى تأييد الدول الغربية لها وأن المسؤولية عن الوضع الحالي ، وخاصة عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين - يقع على اسرائيل وحمايتها .

ويساعد حل مشكلة اللاجئين بلا شك على تصحيح الموقف في الشرق الاوسط وخلق ظروف مناسبة لتنمية جميع دول هذه المنطقة في ظروف السلام . غير أنه يتضح امر آخر هو أن حل جميع أوجه التسوية لا يجب يتوقف لأن مشكلة اللاجئين لا زالت تنتظر الحل . ويمكن افتراض أن حل مشكلة اللاجئين قد يستغرق عدة أعوام ، وفي نفس الوقت يمكن حل المسائل الأساسية للتسوية في الشرق الاوسط مثل انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وانهاء حالة الحرب واقامة السلام بين اطراف النزاع خلال اقصر فترة ممكنة .

وهناك مشكلة هامة ، وهي مشكلة تحمل طابعا دوليا وتعتبر أيضا نتيجة لعدم تسوية النزاع العربي - الاسرائيلي الا وهي مشكلة الملاحة الدولية في خليج العقبة ، ومضائق تيران وقناة السويس .

وتعتبر مسألة الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة مسألة معقدة ومبهمه ، ذلك لأن المياه الإقليمية للدول المطلة على شواطئه تتداخل ، سواء حين يبلغ عرضه ٣ أميال (عرض الجزء الصالح للملاحة لا يزيد على ٥٠٠ مترا) أم حين يبلغ عرضه من ٩ الى ١٥ ميلا (يبلغ عرض المياه الإقليمية لمصر والسعودية ١٢ ميلا ، واسرائيل ٦ أميال والاردن ٣ أميال) .

الى جانب ذلك ، هذه الطرق الدولية المائية ليس لها أهمية كبيرة بالنسبة للملاحة الدولية ولذلك لا تخضع للاتفاقات الدولية الخاصة بذلك ، وتشير اتفاقية جنيف ١٩٥٨ الخاصة بالمياه الإقليمية والمناطق الملاصقة (فيما يتعلق بالطرق المائية الدولية المشابهة لمضيق تيران) الى أن الدول التي تقع على السواحل لا يجب أن توقف المرور السلمي للسفن التجارية الاجنبية في حالة عدم طرق السلام وحسن النظام أو أمن الدولة الساحلية (بند ٤ ص ١٤) ، ولكن في نفس الوقت يمكن أن تتخذ الدولة الساحلية في مياهها الإقليمية الاجراءات الضرورية لعدم السماح بالمرور الذي لا يعتبر سلميا (بند ١ ص ١٦) .

ويؤكد القانون الدولي قرارات منظمة الأمم المتحدة - هذه الهيئة الدولية ذات الهيئة الدولية - ضرورة اعتراف الدول الساحلية بحق المرور السلمي لسفن جميع البلاد من خلال مضائق تيران وخليج العقبة . ويشير تقرير السكرتير العام الخاص بمسألة انسحاب القوات الاسرائيلية من مصر أن « الأهمية الدولية لخليج العقبة تعطى أساسا للاعتراف بحق المرور السلمي خلال مضائق تيران والخليج ، وفقا للاعتراف المعترف بها في القانون الدولي » (٢) . ولقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشرة بأغلبية ٥٦ صوتا وامتناع ٢٢ عن التصويت (لم يصوت ضد أي وفد) قرارا بالموافقة على ما جاء في التقرير المشار إليه . وكانت مصر ترى دائما (انطلاقا من الطابع القائم للعلاقات العربية الاسرائيلية) أن مرور السفن الاسرائيلية في مضائق تيران مثله مثل مرور السفن الأجنبية التي تنقل إلى إسرائيل حمولات ذات طابع استراتيجي - لا يعتبر « مرورا سلميا » . وغوقت مرور سفن إسرائيل والدول الأخرى إلى ميناء إيلات بواسطة سيطرتها على مدخل خليج العقبة ووضعها بطاريات مدفعية في منطقة شرم الشيخ على الطرف الجنوبي لشبه جزيرة سيناء (١) .

وقد (*) اشتعل النزاع على خليج العقبة ومضائق تيران قبيل حرب الأيام الستة ، حينما أغلقت الحكومة المصرية المرور خلال هذه الطرق المائية أمام السفن الاسرائيلية ومنعت بسفنها الحربية مرور السفن الأجنبية إلى الخليج . وقد استخدمت الدول الامبريالية هذه الأفعال في هدف تعبئة الرأي العام العالمي ضد المصريين . وقد أعلن الاسرائيليون على لسان أشكول رئيس وزراءهم أن محاولة مصر إغلاق ميناء إيلات ذي الأهمية الحيوية لإسرائيل في خليج العقبة سينظر إليه باعتبارها « عملا عسكريا » وأستخدموا خطوة حكومة مصر كذريعة مباشرة لبدء العدوان .

وتؤكد الحقائق أن البضربة التي تخطط لها إسرائيل منذ زمن ضد البلاد العربية كانت تحتاج إلى أدنى دفعة من الخارج وأقل صورة من صور التبرير .

(*) لقد اعتبر إغلاق الملاحة في تيران خليج العقبة الذريعة المزجوة للاسرائيليين ، وقد أبرزت في الحال مسائل بدء أو عدم بدء العدوان وليس سرا أن الحكومة الاسرائيلية قد استغلت هذه الذريعة على وجه السرعة . . وهل يمكن في حقيقة الأمر تقدير خطوة المصريين كذريعة ؟ لا بالطبع فأولا مصر في مارس ١٩٥٧ لم توقع اتفاقا عن حرية الملاحة في المضائق . وثانيا : ٥٪ فقط من التجارة الخارجية لإسرائيل تمر خلال إيلات ، الذي يقع على خليج العقبة وثالث : الرئيس ناصر في المؤتمر الصحفي في ٢٨ مايو ١٩٦٧ اقترح تجديد نشاط اللجنة المصرية الاسرائيلية المشتركة وأجراء مناقشة واسعة لحل المشكلة الفلسطينية : زيادة على ذلك وأما في هذه الفترة حكومة الولايات المتحدة الامريكية ومن خلال ممثلها الخاص شارلز بوست وعدت (في الحقيقة خدعت) المصريين بأن إسرائيل لن تهجم مادامت المحادثات مستمرة من خلال القنوات الدبلوماسية .

وقد بين الصراع الدبلوماسي حول تسوية النزاع العربي الاسرائيلي ان اسرائيل تنوى الحفاظ بشكل ما على وجودها في شرم الشيخ ولا يرضيها الاقتراح الخاص بوجود قوات ومراقبي الامم المتحدة في المنطقة ونوايا القيادة الاسرائيلية ازاء شرم الشيخ واضحة بشكل كاف واعلن عنها رسميا اكثر من مرة وهي الحفاظ على « الوجود الاسرائيلي » في هذه المنطقة والسيطرة الكاملة للوصول الى هناك عن طريق البحر ثم الطريق الدولي البري الذي يبدأ في ايلات - هذه هي الشروط الحتمية لاي تسوية يمكن ان توافق عليها اسرائيل . ومن الواضح ان مثل هذه المطالب تجعل طابعا توسعيا صريحا ولا يمكن ان ينظر اليها على انها اعتبارات خاصة بالامن .

ولا شك ان وجود قوات الامم المتحدة في شرم الشيخ ولضمان الملاحة الدولية عبر خليج العقبة ومضائق تيران يمكن ان يوفر الامن لاسرائيل ويكفل المرور الحر لسفن جميع البلاد ، ومن بينها السفن الاسرائيلية . هذا الى جانب تأكيد محكمة العدل الدولية على ان خليج العقبة ومضائق تيران ممرات دولية وهناك بند واضح في القرار ٢٤٢ لمجلس الامن يتحدث عن ضرورة « حل مشكلة الملاحة الحرة خلال الطرق البحرية الدولية » في المنطقة ولا توجد هناك طرق بحرية دولية سوى : العقبة وتيران وقناة السويس ولذلك لا تقوم خطط اسرائيل نحو شرم الشيخ على أي أساس .

وقناة السويس ، التي تربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي تعتبر من اهم الطرق المائية البحرية الدولية والذي يوفر استخدامها ٦٠٪ من مصاريف النقل بالطريق حول افريقية . ففي عام ١٩٦٦ - اي قبل اغلاق قناة السويس ، مرت خلالها حوالي ٢١ ألف سفينة من مختلف بلاد العالم . ولقد تم نقل أكثر من ١٣٣ مليون طن من النفط فقط خلال القناة عام ١٩٦٦ ، ان توقف الملاحة في قناة السويس كان نتيجة لعسودان اسرائيل في يونيو ١٩٦٧ واحتلال الاسرائيليين للشاطئ الشرقي للقناة فضلا عن السفن الاجنبية الفارقة او شبه الفارقة في المجرى المائي . وفي نهاية ١٩٦٨ قامت الحكومة المصرية بمحاولة لمسح الجزء الشمالي لقناة السويس بغرض الاعداد لاجراج السفن التي ذكرناها ، وفي ٢٧ يناير سار اللش المصري من الاسماعيلية الى السويس مختبرا مجرى القناة ، وفي ٣٠ يناير انتهت المحاولة الثانية بالفشل ، وتعرضت اللنشات المصرية المرسله لهذا الغرض لتيران المدافعية الاسرائيلية ، ونتيجة لذلك اضطر الجانب المصري حينئذ الى وقف العمل لاجراج السفن من قناة السويس .

ونعتبر اتفاقية القسطنطينية المشهورة في ١٨٨٨ الاساس القانوني الدولي ، الذي ينظم نشاط قناة السويس . وهذه الاتفاقية قررت حق المرور خلال القناة سواء للسفن التجارية او الحربية لجميع البلاد العربية في وقت الحرب والسلم على قدم المساواة .

وفي مايو ١٩٤٨. حرمت مصر مرور سفن إسرائيل من قناة السويس بغرض عرقلة إرسال الأسلحة والذخيرة إلى إسرائيل . ووضعت السلطات المصرية سفن البلدان الأخرى التي كانت تدخل الموانئ الإسرائيلية في القوائم السوداء ومنعت عنها الخدمات البحرية وحسرتها حتى من المرور في القناة - ولم تلغ هذه القيود حتى بعد عقد اتفاقيات الهدنة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٤٩ ، خاصة أن مشكلة المرور في قناة السويس لم تنعكس بأي شكل فيها .

وفي ٦ فبراير ١٩٥٠ اتخذت مصر قرارا خاصا ، لا يسمح بمرور الشحنات العسكرية والبضائع الاستراتيجية المخصصة لإسرائيل أو المتجهة إليها بقناة السويس . واستخدم القرار مفهوم « التهريب العسكري » ويشمل هذا التهريب الأسلحة والذخيرة والمفرقات والكيماويات والوقود والطائرات العسكرية ومحركات الطيران والسفن الحربية والدبابات وماشابه ذلك . وكانت هذه القيود التي وضعتها مصر فعالة قبل اغلاق القناة نتيجة لعدوان إسرائيل في يونيو ١٩٦٧ .

ومن ناحية معدلات القانون الدولي ، يجب أن ينظر الى مشكلة توقف الملاحة الدولية في قناة السويس في ضوء معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ . وبتعبير آخر - لا ينبغي أن تعتبر الملاحة في قناة السويس موضع مفاوضات واتفاق بين مصر وأي دولة أخرى وإيه يجب أن يسمح بمرور سفن جميع البلاد على أساس نصوص اتفاقية القسطنطينية مع الحفاظ على سيادة مصر الكاملة على القناة .

وقد ولد اغلاق قناة السويس امام الملاحة الدولية مجموعة كاملة من الخطط الموجهة لحل هذه المشكلة الجادة ولا يخفى على احد اقتراح انور السادات رئيس جمهورية مصر في ٤ فبراير ١٩٧١ حول اتخاذ اجراءات سريعة لتطهير القناة بشرط بداية انسحاب القوات الإسرائيلية من شبه جزيرة سيناء (*) وتبذل محاولات كثيرة للدعاية للخطوة الأمريكية المسماة

(*) ١ - احتجرت في قناة السويس ١٥ سفينة اجنية ، بينهما ٤ انجليزية واثنتان بولنديتان واثنتان سويديتان ، واثنتان غربيان وأربع سفن لكل من فرنسا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ٢ - ويشار بشكل خاص في هذه المعاهدة لن تسمح الامبراطورية العثمانية وتمثلها من هذه الناحية - كما هو معروف - مصر اذا اعتبرت طرفا من الاطراف المحاربة (المادة ٤) - بأي اعمال حربية أو أية أعمال معادية تهدف الى خرق حرية الملاحة في القناة أو في الموانئ الواقعة على طرفيها والمعاهدة لا تمرقل اتخاذ مصر للاجراءات الخاصة بضمان الدفاع من مصر بقواتها الذاتية واقرار النظام العام (المادة ١٠) غير ان مصر لا يجب أن تمرقل الاستخدام الحر للقناة (المادة ١١) انظر مجموعة اتفاقيات روسيا مع الدول الأخرى (١٨٥٦ - ١٩١٧) الصادرة في ١٩٥٢ حسب ٢٧١ ، ٢٧٦ .

بالتسوية « الجزئية » . او « المرحلية » ، التي كان هدفها الاساسى فتح قناة السويس للملاحة العالمية . غير أن انفصال التسوية الجزئية عن التسوية الشاملة وعدم وجود العلاقة الوثيقة بين افتتاح القناة وحسم جميع المشاكل الاخرى للتسوية ، وتجاهل مشكلة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة فى ١٩٦٧ الذى بدونه لا يمكن أن يكون هناك سلام وطيد وطويل الأجل فى الشرق الاوسط — كل ذلك كان — نقطة الضعف فى هذه الخطة . وفى بداية ١٩٧٤ انسحبت القوات الاسرائيلية من الشاطئ الشرقى للقناة وبدأت مصر تطهير القناة بمساعدة بعض الدول .

وقد ولد النزاع العربى — الاسرائيلى وعدم تسويته مجموعة من مشاكل الارض . غير أن بنود قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، التى تقضى بأن تنسحب قوات المعتدى من المناطق المحتلة « اثناء النزاع السابق » ، بمعنى نزاع ١٩٦٧ — تشهد بأنه لو كانت التسوية تقوم على بنود قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، لا على اية وثيقة اخرى ، لكان من الممكن أن تتم التسوية الطويلة الان لمشكلة الشرق الاوسط وبطبيعة الحال للتحديدات قد يتطلب الامر أحداث بعض الأمور الطفيفة اى « تصفية شوائب » الحدود العربية — الاسرائيلية ، وعلى وجه الخصوص الحدود بين الاردن واسرائيل فى المناطق المتنازع عليها مثل طولكرم وقلقيلية والطرuf . غير أن مثل هذه التحديدات يجب ألا تأتى نتيجة للتطلعات التوسعية للمعتدى بل يجب أن تكون اتفاق الاطراف ، وبالتالي تحمل طابعا متبادلا .

وفى مقابل ذلك الوضع الدقيق الواضح الذى لا يحتمل معنيين أبدا ، يعمل الاسرائيليون عن عمد بين خلط وتعقيد المسألة الخاصة بمستقبل الحدود « الامنة والمعترف بها » بين اسرائيل والدول العربية المجاورة وذلك بالتصريحات العديدة الشهيرة للقادة الاسرائيليين بأن العودة الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ غير ممكنة وان عودة القوات الاسرائيلية لا يمكن أن تتحقق الا بالحدود الامنة المعترف بها . وفى اكتوبر ١٩٦٧ صرح ا. ايبان وزير خارجية اسرائيل : « ان الحكومات العربية ليس لديها شيء آخر تقترحه سوى العودة الى الوضع ، الذى كان قائما قبيل ٤ يونيو وهذا غير مقبول لنا » (٣) وقد قيل بما فيه الكفاية والوضوح حول ما يمس رفض العودة الى الحدود القديمة ، ولكن لم تذكر كلمة واحدة حول جوهر الموضوع . وقد عبر قادة اسرائيليين آخرون عن خطط مشابهة وبكلمات اخرى حكومة اسرائيل تعلق برفضها عرض موقفها حول الحدود المستقبلية العربية الاسرائيلية — عدم اعترافها الفعلى بمبدأ عدم شرعية الاستيلاء على الاراضى بطريق الحرب وتظهر تطلعاتها لضم كل أو جزء الاراضى العربية التى اغتصبتها اثناء حرب الايام الستة .

(٢) انظر « اخبار اسرائيل » نشرة اعلامية تصدرها سفارة اسرائيل فى باريس عدد

١٥ اكتوبر ١٩٦٧

وتعتبر مشكلة انسحاب قوات المعتدى من جميع الاراضى العربية المحتلة لب تسوية الشرق الاوسط وبدون ذلك الانسحاب لا يمكن اعادة الوضع الى حالته الطبيعية فى هذه المنطقة ، وان اية تسوية لا تضع فى حساباتها هذا الوضع المبدئى ستكون غير حيوية وغير عادلة .

وتوجد ايضا مجموعة كاملة من المشاكل ، تعقد الوصول للتسوية وتزيد من صعوبتها ، وتجعل هذه المشكلة حساسة الى درجة شديدة ومن بين هذه المشاكل مشكلة القدس .

ونذكر فى اختصار انه نتيجة للانتداب الانجليزى على فلسطين ، كانت مسألة القدس موضوع بحث خاص فى هيئة الامم المتحدة . وفى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٧ اصدرت الجمعية العامة القرار رقم ١٨١/١١ الذى اقر خطة تقسيم فلسطين على اساس اتحاد اقتصادى . ويقضى الجزء الثالث من الخطة المشار اليها باعتبار القدس وحدة دولية منفصلة ويقضى وضع القدس بان تكون مدينة محايدة منزوعة السلاح ويحظر فيها نشاط المنظمات العسكرية وشبه العسكرية . غير انه بسبب الحرب الفلسطينية التى بدأت فى ١٤ مايو ١٩٤٨ لم يقدر لقرار الجمعية العامة الخاص بالقدس ان يرى النور .

وفى ٤ ابريل ١٩٥٠ وافق مجلس الوصاية على وضع القدس ، الذى بمقتضاه اعلنت القدس وحدة ادارية منفصلة ، واقعة تحت ادارة الامم المتحدة ، وأكد القرار على حياد ونزع سلاح المدينة وتقرر ان يدير المدينة محافظ يعينه مجلس الوصاية لفترة ثلاث سنوات . غير ان هذا القرار لم يحصل على ثلثى الاصوات الضرورية اثناء التصويت على مشروعه فى اللجنة السياسية الخاصة بمستقبل وضع القدس فى الدورة الخامسة للجمعية العامة للامم المتحدة وبالتالى لم يصدر . وبعد ١٩٥٠ وحتى العدوان الاسرائيلى ١٩٦٧ لم تناقش مسألة القدس خصيصا فى اجهزة الامم المتحدة .

وحينما احتلت القوات الاسرائيلية القدس بالكامل نتيجة حرب يونيو ١٩٦٧ « كل الجزء الشرقى وما يسمى بالمدينة القديمة التى كانت تتبع الاردن ، لان خط الهدنة الذى تقرر بعد حرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ كان يمر بوسطها » قامت السلطات الاسرائيلية فى الحال باتخاذ الاجراءات ، التى تؤدى الى فرض السيادة الاسرائيلية على كل اراضى المدينة وقد صدر قرار رسمى بضم الجزء الاوردنى من القدس لاسرائيل وتقييد حدود بلدية القدس ومنع تداول العملة الاردنية فيها ووضع نظام لمبادلة الدينارات الاردنية بجنيهات اسرائيلية . واتخذت السلطات الاسرائيلية اجراءات نشيطة لبناء احياء جديدة للقدس ، بحيث تصبح « المدينة القديمة » كجزيرة وسط القدس اليهودية الحديثة .

وبعد العدوان الاسرائيلي مباشرة اذانت الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة « ٤ - ١٤ يوليو ١٩٦٧ » اسرائيل على الاجراءات التي تتخذها من جانب واحد في القدس ودعت الحكومة الاسرائيلية الى الفاء الاجراءات المتخذة ورفض القيام بأعمال من شأنها تغيير وضع القدس وقد اتخذ مجلس الأمن قرارات مشابهة في ٢ و ٢١ مايو ١٩٦٨ ، ولكن السلطات الاسرائيلية تجاهلت هذه القرارات .

وحتى الوقت الحاضر ، تبقى مشكلة القدس واحدة من أكثر مشاكل الشرق الاوسط تشابكا . ومما يزيد هذه المشكلة تعقيدا ان اسرائيل أعلنت أكثر من مرة عن تطلعاتها في السيطرة على المدينة كلها ، في حين أن الاردن لا ينوي التنازل عن حقوقه في الجزء الشرقي للمدينة كما أن البلاد العربية والاسلامية الاخرى لا تنوي التخلي عن حقوقها في الأماكن المقدسة الاسلامية الواقعة في المدينة القديمة .

موقف الدول العربية بالنسبة لمسائل

التسوية

من الطبيعي جدا ان البحث عن التسوية العادلة للنزاع العربي الاسرائيلي ، والنضال من أجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي من الامور التي لا تزال - لفترة طويلة، في بؤرة النشاط السياسي الخارجي ، لدى غالبية الدول العربية .

ان تحليل تطور الموقف العربي في مسائل التسوية ذو أهمية كبيرة ، خاصة ، أن الدعاية الصهيونية والدعاية الموالية للامبريالية والمعادية للعرب قد كدست حول هذا الموضوع اختلافات شرسة ونسجت مختلف الامال الباطلة التي لا تزال حتى يومنا هذا تضلل البسطاء في الغرب والتي يتمسك بها المدافعون عن العدوان الاسرائيلي بقوة .

واذا ما طالعنا بالفعل أي بحث من تلك الابحاث التي تدعى « الموضوعية » والتي تصدر في الغرب وتبحث في مشاكل النزاع العربي - الاسرائيلي ، فان أول ما يلفت النظر هو أن هذه الدراسات تؤكد على « حتمية » العدوان الاسرائيلي الذي حدث عام ١٩٦٧ وعلى « فدائية » الامة اليهودية التي لا يتزكها « العرب الاوغاد » في امان، وهكذا . غير أن الحقائق تدل بلا جدال على أن الكلام الكثير عن الطابع « الوقائي » للعدوان الاسرائيلي وعن « عدم شرعية » اجراءات الحكومة المصرية ازاء الملاحقة في مضيق تيران وخليج العقبة وخطوات الجانب المصري الخاصة بإبعاد القوات العسكرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة من منطقة الشرق الاوسط كلام باطل من اساسه .

وتنتشر في الدعاية الغربية على نطاق واسع ، : الرواية القائلة بأن عبد الناصر كان يدعو دائما الى القضاء على اسرائيل كدولة ولم يبحث عن حل وتنط لمسألة الوضع في الشرق الاوسط المعقدة والمبهمة ، وكان يسعى بصفة نهائية الى حل النزاع العربي الاسرائيلي بقوة السلاح . فما مدى صحة بصفة نهائية الى حل النزاع العربي الاسرائيلي بقوة السلاح . فما مدى صحة الراحل أم انها متأثرة بأقوال عبد الناصر التي استطاعت الدعاية المعادية ذات النوايا الخبيثة ان تجرفها بالشكل المطلوب وتدسها على الرأي العام العالمي ؟

نقول صراحة : ان جمال عبد الناصر المدرك تماما للمسؤولية الضخمة التي وضعها على كاهله تاريخ ومصير الامة العربية لم يكن يعتبر ابدا الحرب مع اسرائيل الاسلوب الوحيد كحل للنزاع العربي - الاسرائيلي . نعم فعبد الناصر كان يدرك تماما ان اسرائيل لن تغير الطابع الإغتصابي والتوسعي السافر في سياستها الخارجية والنظرة العدوانية الدائمة تجاه جيرانها العرب الا اذا احس بقدرة الدول العربية لا على المقاومة فقط ، بل على المجابهة الناجحة للادعاءات المتطرفة ايضا ان معرفة وفهم هذه الحقيقة بالذات وكذلك التجربة المرة التي خاضها ناصر الذي اشترك في حرب فلسطين عامي ١٩٤٨ - ١٩٤٩ من الامور التي اهتمت به « ناصر » الفكرة القائلة ان سياسة الاجراءات المنتظمة للتحويلات الاجتماعية الاقتصادية الواسعة لما فيه صالح الغالبية الساحقة من جماهير الشعب وان السياسة الخارجية النشطة الثابتة والمعنادية للامبريالية وسياسة تنمية علاقات الصداقة مع البلدان الاشتراكية وخاصة مع الاتحاد السوفيتي - امور من الممكن بل من الواجب ان تؤدي الى التغيير الجذري في توازن القوى في الشرق الاوسط . واجبار حكام اسرائيل على رفض السياسة المتهورة قصيرة النظر التي ينتهجونها مع الدول العربية والتي تملئها المصالح الوطنية لشعب اسرائيل .

نعم فهناك اقوال معروفة على نطاق واسع جاءت على لسان عبد الناصر : « الحرب مع اسرائيل - هي الحل الوحيد » (للنزاع) او « ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة » ولكن أنصار العدوان الاسرائيلي - كالعادة ينسون متى قيلت هذه الاقوال . فهذه التصريحات تتوافق زمنيا مع تشديد العمليات العدوانية التي تمارسها اسرائيل ضد البلدان العربية ومع حقائق الاظهار السافر للنوايا التوسعية لدى القيادة الاسرائيلية . وعندئذ يحاول الكثيرون ان يتناسوا ما قاله ناصر في نوفمبر عام ١٩٦٧ أي بعد مرور شهور معدودة على العدوان الاسرائيلي ، اذ قال ما يلي بالحرف الواحد : « اليهود - اولاد عمنا . ولقد

تعايشنا سويا على مدار القرون . وطرحنا الصهيونية المشكلة وأصبح كل شيء غير ممكن بين اليهود والعرب والمسيحيين . يمكننا أن نعيش سويا في بيت واحد ولكن لا يمكن لاحدنا أن يستولى على البيت كله ويطرد الآخرين منه » .

لقد تمخض عدوان إسرائيل عام ١٩٦٧ عن تأجيج النظرة السلبية للدول العربية بلا استثناء تجاه وجود إسرائيل كدولة كما تسبب هذا العدوان في توهج التفرغ في العالم العربي وادى الى نمو الاتجاهات المعادية للامبريالية نموا سريعا .

وفي هذه الظروف، وبالتحديد بعد عدة أيام من العدوان انعقدت الدورة الطارئة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بمبادرة من الاتحاد السوفيتي وانحصرت الصعوبة الرئيسية التي ظهرت عند مناقشة الوضع في الشرق الاوسط ، في أن البلدان العربية وقفت بشدة ضد ربط مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية بمسألة وقف حالة الحرب بين العرب واسرائيل في الوقت الذي طرحت فيه الولايات المتحدة وكل الدول الغربية ودول افريقيا اللاتينية ومعظم الدول الافريقية مشكلة انتهاء حالة الحرب بالذات بين الدول العربية واسرائيل كشرط اساسي لانسحاب القوات الاسرائيلية . وجاء هذا الشرط ضمن احد اشكال المشروع الامريكي اللاتيني لقرار الجمعية العامة « ولم يحصل هذا المشروع على العدد الضروري من الاصوات وبالتالي لم تتم الموافقة عليه » وجاء بالبندين الثاني والثالث من المشروع ما يلي :

٢ - تؤكد الجمعية العامة مبدأ عدم السماح بالاستيلاء على الاراضي نتيجة للحرب وذلك طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة وبالتالي : فإن القوات الاسرائيلية مطالبة بالانسحاب الى مواقعها الاولى .

٣ - وتؤكد الجمعية العامة لذلك ان السيادة السياسية والوحدة الإقليمية للدول الاعضاء في هيئة الأمم المتحدة بالشرق الاوسط من الامور التي تعطى هذه الدول الحق في التخلص من خطر الحرب وبالتالي من المتوقع انتهاء حالة الحرب أو رفض الادعاءات المرتبطة بذلك من قبل هذه الدول .

ولم توافق الدول العربية - رغم جهود الجانب السوفيتي في تلك الفترة - على قبول أي مشروع لقرار يمكن ان يتضمن « بأي شكل من الاشكال » مبدأ انتهاء وقف حالة الحرب بين العرب واسرائيل .

(٥) وثيقة هيئة الأمم المتحدة د/١/٢٥٣ في ١٢ يولية عام ١٩٦٧

(٢٦) انظر « نيويورك تايمز » في ٢٢ يونية عام ١٩٦٧

وفي هذه الفترة كان الفهم الانفعالي للاحداث المرتبطة بالعدوان الاسرائيلي لدى القادة العرب اقوى من الحسابات الرشيدة كما ان فكرة الثأر الفوري « الذي لم يكن من الممكن تحقيقه في هذه الظروف » - لم تمكن الدول العربية من الموافقة على مشروع القرار الذي كان من الممكن استخدامه فيما بعد في النضال السياسي ، والذي كان سيهيء الظروف لهذا النضال في المستقبل بشكل افضل بالنسبة للدول العربية بالمقارنة بما حدث فيم بعد .

وكان قرار مجموعة الدول العربية « العراق والكويت وليبيا والجزائر والسعودية والبحرين وقطر و ابو ظبي وسوريا ولبنان » الخاص بوقف ضخ البترول ووقف تصديره الى أية دولة تشترك بشكل مباشر أو غير مباشر في العدوان الاسرائيلي أو تقدم المساعدة لاسرائيل ، كان هذا القرار أحد الاجراءات المتخذة تجاه الدول العربية . ولقد لجأت الدول العربية لهذا القرار بعد العدوان الاسرائيلي مباشرة ولقد سبق أن جربت الدول العربية تأثير هذا الاجراء أثناء العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ .

وفي ٤ - ٥ يونية ١٩٦٧ انعقد في بغداد بناء على مبادرة من العراق مؤتمر الدول العربية - المنتجة للبترول : مصر والجزائر والكويت والسعودية وقطر والبحرين و ابو ظبي . واشتركت في المؤتمر سوريا ولبنان وهما من الدول غير المنتجة للبترول ولكن أنابيب بترول الاحتكارات البترولية الاجنبية تمر بأراضيها . وانحصرت مهمة المؤتمر في « اعداد سياسة موحدة لجميع الدول العربية تقضي بوقف ضخ وتصدير البترول لاية دولة تشترك في العدوان ضد أى دولة عربية » وفي القرارات المتحدة تم حظر ضخ البترول العربى او تصديره لاية دولة تشترك في الحرب او تؤيد اسرائيل .

كما اعلنت الدول الاعضاء انها سوف تفرض حصارا جماعيا على اية شركة بترول تقدم البترول لاسرائيل « من أى مصدر وبأى شكل » .

وفي ٦ يونية أى فى اليوم التالى لبداية العدوان الاسرائيلي اتخذت الجزائر والكويت قرارا بوقف تصدير البترول كلية الى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى . وقبل ذلك اعلنت العراق اتخذها لاجراءات مماثلة . وفي ٦ يونية عطلت سوريا ولبنان أنابيب البترول التى تمر بأراضيها والتي تتبع شركتى « ايراك بترولسيوم » و « أرامكو » . وفي ٧ يونية اوقفت السعودية وليبيا والبحرين وقطر ضخ البترول ونقله الى الولايات المتحدة وانجلترا . غير ان هذا القرار لم يستمر طويلا . ولم يكن من الممكن الحديث في هذه الفترة الا عن المحاولات الاولى لاعداد الخط العام للدول العربية بالنسبة للعدوان الاسرائيلي . وبالإضافة الى ذلك كانت هذه الدول تعتمد على الإيرادات المالية التى تأتى من شركات البترول الغربية التى تقدم بضخ

البتترول في أراضي البلدان العربية والتي تقوم باستغلاله . وهكذا لقد حصلت السعودية من تصدير البترول في عام ١٩٦٦ على ٧٢٠ مليون دولار « ٧٥ ٪ من إيرادات ميزانية الدولة » وحصلت ليبيا على ٣٩٠ مليون « ٧٥ ٪ » والكويت - ٦٨٠ مليون « ٩٠ ٪ » والعراق - ٣٩٤ مليون دولار « ٤٢ ٪ » . وبكل صراحة نبهت الصحافة الامريكية الدول العربية التي تضخ البترول الى ان استراتيجية العرب الموحدة بالنسبة لاحتكارات البترول الغربية : « من الممكن ان تؤدي الى خسارة العرب لاموال طائلة والى ان تحول هذه الاحتكارات الى بترول ايران وامريكا اللاتينية وآلاسكا » .

وعند مناقشة مسألة فرض الحصار البترولي على الدول الغربية من جانب الدول العربية وكان ذلك في مؤتمر يونية الذي ضم وزراء خارجية الدول العربية المنعقدة في الكويت ، تقرر بعد مناقشات مستفيضة ، وضع هذا الموضوع على بساط بحث مؤتمر رؤساء الدول العربية .

وانعقد هذا المؤتمر في اواخر اغسطس عام ١٩٦٧ في الخرطوم وسجل في قراراته المتخذة مبدأ « اللاتات الثلاث » :

١ - للاعتراف باسرائيل ، لا - للمحادثات معها ، لا - لابرام معاهدة سلام او اتفاقية معها . بالاضافة الى ذلك وبعد ان اعترف المؤتمر بانه يستحيل ان يكون طريق انتهاء احتلال الاراضي العربية هو النضال المسلح من جانب الدول العربية نادى بالاستخدام النشط لوسائل النضال السياسية والدبلوماسية . وفي هذا الخصوص قال الرئيس عبد الناصر في المؤتمر القومي بمصر في ٢٣ نوفمبر عام ١٩٦٧ : « اذا كان العمل السياسي قادرا على الدفاع عن مبادئنا وتحرير اراضيها واستعادة حقوقنا قلن نرفض هذا العمل السياسي » وفي الوقت نفسه قرر مؤتمر رؤساء الدول العربية بالخرطوم « استئناف ضخ البترول بوصفه طاقة عربية ايجابية يمكن استخدامها لبلوغ الاهداف العربية وبلا عطاء الدول العربية التي تعرضت للعدوان والتي فقدت بعض مصادرها الاقتصادية من الدخل امكانية مواصلة جهودها بهدف ازالة آثار العدوان (٨) » .

واتخذ في المؤتمر قرار تقوم بمقتضاه الدول الثلاث المنتجة للبترول - الكويت والسعودية وليبيا - بتخصيص جزء من إيراداتها سنويا لمصر والاردن بوصفهما - ضحايا للعدوان الاسرائيلي « لم تشترك سوريا في مؤتمر الخرطوم » وتفاصيل المبالغ كما يلي :

الكويت تعطي لمصر - ٣٨٧ مليون جنيه استرليني ، والاردن - ١٦٣ مليون جنيه استرليني ، السعودية : لمصر - ٣٥ مليون جنيه استرليني للاردن - ١٥ مليون جنيه استرليني ، ليبيا : لمصر اكثر من ٢١ مليون جنيه استرليني والاردن - حوالي ٩ ملايين جنيه استرليني وساهمت هذه الاموال

ما ، في تعويض خسائر الإيرادات في ميزانيات مصر والأردن بسبب إغلاق قناة السويس واحتلال إسرائيل للضفة الغربية لنهر الأردن - وهي المصدر الأساسي للمنتجات الزراعية والمواد الخام الصناعية بالنسبة للأردن .

تدل حقيقة أن مؤتمر الخرطوم أقر استحالة حل مشكلة إزالة آثار العدوان الإسرائيلي بالطريق العسكري على ظهور واشتداد النظرة الواقعة للأوضاع في الشرق الأوسط لدى غالبية قادة الدول العربية . ويرجع الفضل في ذلك إلى الحكومة المصرية التي قامت بإجراء سلسلة كاملة من التدابير السياسية التي تهدف إلى تحييد الضغط الإمبريالي على البلدان العربية .

وكان الاعتراف الرسمي بقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ خطوة هامة من الجانب المصري على هذا الطريق . وكان هذا القرار - الذي يعتبر أساساً معترفاً به ويتفق مع التسوية وفقاً للقوانين الدولية - كان في الوقت نفسه « امتحاناً فريداً في نوعه للنضج السياسي » بالنسبة لجميع الدول العربية بالفعل . وكان الجانب المصري من أوائل الذين أعلنوا موافقتهم على أحكام القرار المشار إليه ، ولقد اعترفت مصر بقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بهدف استغلال هذا القرار كخطة لنضالها السياسي المقبل من أجل التسوية .

وفي الفترة التي تلت العدوان الإسرائيلي مباشرة فكر الجانب المصري في التصور العام للحل الممكن للمشكلة على النحو التالي تقريباً : ربط انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلت في فترة العدوان بانتهاء حالة الحرب بين البلدان العربية وإسرائيل ، الربط المباشر بين السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في قناة السويس طبقاً لاتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ وبين حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

وفي الوقت نفسه عارضت القيادة المصرية جميع محاولات ربط البلدان العربية بمحادثات مباشرة مع إسرائيل . وكانت هذه المحاولات نشيطة جداً سواء من الجانب الإسرائيلي أو الأمريكي وهذا وقد أعلن أ. إيبان وزير خارجية إسرائيل في ٢١ ديسمبر عام ١٩٦٧ أن « الشروط التي توافق عليها إسرائيل لإبرام السلام لن تعلن قبل أن تبدأ المحادثات العربية الإسرائيلية المباشرة » .

لقد احتفظت مصر - الدولة التي تحملت ضربة العدوان الأساسية في صباح ٥ يونيو والتي منيت بخسائر فادحة بشرية وعسكرية واقتصادية

(٧) « الامرام » في ٢٤ - سبتمبر عام ١٩٦٧

(٨) « الامرام » في ٢ سبتمبر عام ١٩٦٧

وفقدت جزءا كبيرا من أراضيها « شبه جزيرة سيناء » وموارد البترول الهامة فضلا عما تعانيه من متاعب اقتصادية خطيرة بسبب تعلق قناة السويس - جافزت على وضعها في طبيعة العالم العربي حتى بعد العدوان الإسرائيلي . رغم أن العدوان كان يهدف الى الإخاطة بنظام الحكم المصري التقدمي أو إضعافه على أقل تقدير ولقد ساعد على ذلك أن القيادة المصرية تناولت إزالة آثار العدوان الإسرائيلي من موقف الواقعية السياسية .

ففي مايو عام ١٩٦٨ اقترحت القيادة المصرية على السفير ج. يارنج الممثل الشخصي لسكرتير عام هيئة الأمم المتحدة بالشرق الأوسط أعداد « جدول زمني » لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وقبل ذلك أي في مارس من العام ذاته أكد المندوب الدائم لمصر لدى هيئة الأمم المتحدة في رسالة بعث بها إلى سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة استعداد حكومة بلاده لتنفيذ جميع بنود هذا القرار .

ولم يستطع قادة الدول العربية الأخرى تأييد الموقف المصري التأييد الكامل . وذلك لأسباب عديدة أهمها اختلاف مستوى التطور الاجتماعي والسياسي الكائن في الكثير من الدول العربية وكذلك لأسباب مختلفة متعلقة بالطابع السياسي الداخلي الأمر الذي سبب بدوره اختلاف الأساليب ، في حل مشكلة التسوية لدى بعض الزعماء العرب ، وإلى جانب ذلك ترددت أصوات تقول أن البلاد التي تعرضت للعدوان والتي أصبحت نتيجة له ضحيمة من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية لا يمكنها أن تدعى بقاء وضعها القيادي السابق في العالم العربي . وكان النقد يخفى اتجاهها واضحا جدا - وهو الاتجاه المعادي لمصر وصدر هذا الاتجاه كقاعدة من ممثلي ما يسمى بالدول العربية « المحافظة » التي كانت تسعى لاستغلال ضعف مواقف مصر السياسية الخارجية .

غير أن الدور البارز للجانب المصري ظهر في النضال من أجل التسوية بشكل ملموس جدا وبعد أن قدرت حكومة مصر قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ حق تقديره بشكل ايجابي بوجه عام بذلت الجهود النشيطة لتوحيد وتنسيق جهود الدول في النضال من أجل إزالة آثار العدوان الإسرائيلي . كما بذلت جهودا مضيئة كي يعترف أكبر عددا من الدول العربية بالقرار رقم ٢٤٢ ومن الأمور التي خدمت هذه الأهداف الاتصالات النشيطة جدا والعديدة التي جرت بين قادة مصر والدول العربية الأخرى وكذلك مؤتمر الرباط « ١٩٦٩ » الذي ضم رؤساء الدول العربية وتنشيط أعمال جامعة الدول العربية ومؤسساتها التقليدية وتأييد المصريين لحركة المقاومة الفلسطينية .

والجدير بالذكر ان رفض اسرائيل سحب قواتها من الاراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ أدى الى ظهور اتجاهات عدم الثقة في الطرق السياسية لحل النزاع وذلك في أكثر الدوائر العربية هيبة ونفوذا . وحتى آخر لحظة كانت البلدان العربية التقدمية من أمثال الجزائر والعراق وسوريا ترى أن تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر لا يمكن ان يؤدي الى حل ازمة الشرق الاوسط وان هذا القرار « من حيث الجوهر » يستبعد المشكلة الفلسطينية . وعلن الرئيس الاسد في كلمته عن افتتاح الدورة الاولى لمجلس الشعب بسوريا في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٧١ ان القرار رقم ٢٤٢ « لا يعبر عن مصالح الشعب العربي الفلسطيني او مصالح الامة العربية » . ولقد قومت القيادة السورية النضال السياسي من أجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي على أمة « مجرد عامل هام من العوامل المساعدة في النضال المسلح » غير ان في موقف سوريا حاليا يشهد تحولا نحو الواقعية والاعتراف بالاساليب السياسية في حل النزاع .

وتسعى القيادة العراقية بشكل أكثر عنفا وحدة الى ربط ضرورة حل المشكلة الفلسطينية بالحل العام لمسألة ازالة آثار العدوان الاسرائيلي . ومن الطبيعي ان حزب البعث الذي وصل الى الحكم في ١٧ يولية عام ١٩٦٨ غير قادر على ضمان التأييد الواسع في أيامه الاولى لاجراءاته السياسية الداخلية من جانب غالبية سكان العراق . ولذلك طرحت في المقام الاول شعارات ذات طابع سياسي خارجي . وهكذا اعلنت قيادة حزب البعث ان العراق سوف تقيم علاقاتها مع جميع دول العالم من الان فصاعدا طبقا لموقف كل دولة من المسألة الفلسطينية . وتنقل القيادة العراقية علاقاتها المتطرفة بمشاكل التسوية السياسية للنزاع الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ولقد أشار عبد الكريم الشيخلي وزير خارجية العراق السابق بوجه خاص قائلا : « نحن نرى أن هذا القرار لا يتضمن حلا واضحا لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين » . وهكذا يناقض هذا القرار موقف العراق الذي يطالب العراق بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير » .

كما اتخذت قيادة الجزائر ، ولفترة طويلة ، مواقف مشابهة تقريبا بالنسبة لمسائل التسوية ويضاف الى ذلك أن اعطى الانتصار في النضال الطويل والمضني مع المستعمرين ، جعل القيادة الجزائرية تشيد بأسبقية الحل العسكري للنزاع العربي الاسرائيلي على الحلول السياسية . كما ان بعد الجزائر المعروف عن منطقة المواجهة العربية الاسرائيلية المسلحة المباشرة

يؤدي الى سوء فهم لطابع العمليات التي تحدث في البلاد التي تواجه إسرائيل مباشرة . وتؤدي كل هذه الاسباب جملة الى سوء تقدير القيادة الجزائرية للاساليب السياسية في النضال من اجل تسوية ازمة الشرق الاوسط . ولذا فقد كانت الجزائر فترة ١٩٦٧ - ١٩٧٠ : تعتبران الاسلوب العسكري في حل النزاع العربي - الاسرائيلي هو الاسلوب الممكن الوحيد . فلقد قال هـ . بومدين : « لقد اكيدنا منذ الايام الاولى من معركة الشرق الاوسط ان الحل الممكن الوحيد ينحصر في مواصلة النضال والقضاء حتى يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه وحتى ياتي ذلك اليوم الذي يسترد فيه العرب كرامتهم من جديد » . غير ان الجزائر غيرت منهجها فيما بعد ، ووافقت قيادتها من حيث المبدأ على امكانية التسوية السياسية للنزاع . وقال بومدين موضحا سبب ذلك التغير في موقف بلاده ، ان الجزائر انبثاقا من المصالح المشتركة « لا تريد وضع العقبات امام مسألة التسوية بالنسبة » لبعض اشقائها العرب » .

وبالرغم من سوء تقدير الاساليب السياسية لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي من جانب القيادة السورية والعراقية والجزائرية امتزج هذا الموقف بمدى هذه القيادة دائما بالعرفان والتقدير لخدمات الاتحاد السوفيتي في النضال من اجل السلام العادل والوطيد في الشرق الاوسط .

ولقد ساعد التغير المحدود في موقف الدول العربية التقدمية الثلاث - الجزائر والعراق وسوريا - بالنسبة للنضال السياسي من اجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي ذلك التغير الذي جاء نتيجة ادراك ان حقيقة سياسة عدم الاعتراف بالجهود السلمية في التسوية تلتقي في الواقع بالسياسة الاسرائيلية الرامية الى احباط هذا النوع من الجهود هذا التغير المحدود ساعد على تهيئة الظروف المناسبة في العالم العربي لتنشيط النضال من اجل الوسائل السياسية لتسوية النزاع . وكان قرار الدورة الحادية عشرة لمجلس الدفاع المشترك للدول العربية « ٨ - ١١ نوفمبر عام ١٩٦٩ بالقاهرة » اول تعبير عن الظروف المتغيرة . ولقد تم التفاهم حول جميع المسائل التي طرحت للنقاش .

وكان موقف حكومة مصر ازاء هذه المسائل - وهو الموقف المناقض لسياسة اسرائيل الاستفزازية عاملا ساعد الى حد كبير على اعداد الاسلوب الموحد للدول العربية بالنسبة لمسائل التسوية : وتخوض الدول العربية المتقدمة نضالا حاسما ضد الامبريالية وشركائها الاسرائيليين وهي بذلك تساعد على تعزيز مواقف حركة التحرر الوطني العربية وتنشيط النضال من اجل

القضاء الكامل على الاستعمار بشكليه القديم والجديد . واتخذت حكومة مصر خطوات مختلفة تهدف الى التوصل الى تهيئة الظروف المناسبة للتسوية الفعالة والنهائية للنزاع العربي الاسرائيلي . دافعت الوفود المصرية في صلابه وثبات ومن منطلق الواقعيه في المؤتمرات والاجتماعات الدوليه وفي هيئه الامم المتحده عن مصالح العرب الوطنيه ، فاضحه محاولات اعداد السلام في فرض شروط التسويه على الشعوب العربيه « من موقف القوة » .

وكانت مناقشة الوضع الخطير في هذه المنطقه بالدورتين الخامسة والعشرين والسادسه والعشرين للجمعية العامه لهيئه الامم المتحده قد نجح نجاحا عظيما للغاية وملحوظا للسياسه الخارجيه المصريه في مجال النضال من اجل السلام في الشرق الاوسط ، وبفضل التأييد النشط من جانب بلدان المجموعه الاشتراكيه تم في هاتين الدورتين اتخاذ قرارات فعاله للغاية تدين بصراحه ودقه المعتدين الاسرائيليين وتتضمن هذه الوثائق المطالبه بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ الذي يقضى بانسحاب القوات الاسرائيليه من جميع الاراضى العربيه المحتله في عام ١٩٦٧ وضمان حقوق ومصالح كل بلدان وشعوب الشرق الاوسط بما في ذلك شعب فلسطين العربي .

ويظهر الاسلوب البناء الذي تنتهجه مصر والدول العربيه الاخرى بالنسبه لتسويه ازمة الشرق الاوسط بصفه خاصه في الاستعداد للاستجابة بشكل ايجابي لاي مبادره تساعد على تحقيق اى تقدم في قضيه ازالة آثار العدوان الاسرائيلي . وقد ادلت حكومة مصر بسرعة برأيها في تأييد مذكرة ج . يارنج الصادرة في ٨ فبراير عام ١٩٧١ التي تتضمن اقتراحا لحكومتى مصر واسرائيل لقبول الالتزامات المصاغة بدقه حول موضوع التسويه الاساسيين ب انسحاب القوات الاسرائيليه وقرار السلام . واعلنت الحكومة المصريه ردا على يارنج موافقتها على ابرام معاهده سلام مع اسرائيل اذا ما التزمت اسرائيل بالجلء عن جميع الاراضى العربيه المحتله وتنفيذ قرارات هيئه الامم المتحده الخاصه باللاجئين الفلسطينيين . واسقط رد الجانب المصرى هذا في يد حكام اسرائيل حجتهم الاساسيه التي تزعم أن مصر ترفض الاعتراف بسياده اسرائيل ووحدتها الاقليميه واستقلالها السياسى وان مصر ترفض ابرام اتفاقية سلام معها .

وكما هو معروف لم ترد اسرائيل على مذكرة السفير يارنج .

وينبغى في سياق الحديث عن الخطوات الاخرى التي تتخذها القيادة المصريه - حول مسائل تسويه ازمة الشرق الاوسط التطلع الى بيان الرئيس

السيادات الصادر في ٤ فبراير عام ١٩٧١ بخصوص استعداد الجانب
المصرى فى حالة تنفيذ اسرائيل الانسحاب الجزئى من الشاطئ - الشرقى
لقناة السويس - أن يبدأ فى اعداد القناة واستئناف الملاحة الطبيعية فى
اهم طريق مائى عالمى الامر الذى قد يصبح خطوة أولى فى طريق تنفيذ
قرار مجلس الامن المعروف . غير أن اسرائيل رفضت الرد بشكل ايجابى على
مبادرة الرئيس المصرى . وفى ٩ فبراير عام ١٩٧١ أكدت جولدا مائير -
وكانها ترد على الرئيس المصرى السادات - الموقف الاسرائيلى المنحصر فى
انه « لا يمكن أن يدور أى حديث عن انسحاب القوات الاسرائيلية بدون
ابرام معاهدة سلام حول حدود آمنة ومعترف بها .. » (١٤) .

وكان ١. ايبان أكثر صراحة ، فقد أعلن فى ١٧ فبراير عام ١٩٧١ فى
الكنيست أن « منهج رفض انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى
المحتلة كان ولا يزال سياسة الحكومة الاسرائيلية » (١٥) .

وقدمت الدول العربية من جانبها طائفة كاملة من التنازلات التى املتها
الرغبة فى التوصل الى شروط مقبولة للسلام المقبل فى الشرق الاوسط .
والموافقة الفعلية من جانب بعض الدول العربية على اعتبار حدود اسرائيل
محصورة بين الخطوط التى كانت موجودة فى ٤ يونية عام ١٩٦٧ ، واستعداد
هذه الدول لضمان سيادة اسرائيل وذلك فى حالة اظهار اسرائيل استعدادا
مماثلا لذلك وامتناعها عن سياسة التوسعات الاقليمية على حساب الدول
العربية المجاورة ، هذه كلها أمور تحتم امكانية اقامة السلام العادل والوطيد
بين البلدان العربية واسرائيل . غير أن النهج المتعنت الذى تنتهجه القيادة
الاسرائيلية نحو التمسك بجميع الاراضى العربية المحتلة يشكل عقبات خطيرة
على طريق السلام فى الشرق الاوسط ويزيد تعقيد قضية تنفيذ المبادرات
والمقترحات الخاصة بالتسوية المنبثقة عن الجانب العربى .

وكان تصريح السادات فى مثل هذه الظروف منطقيا جدا ، وهو
التصريح الذى يقول فيه ان مصر لن تعتبر نفسها من الان فصاعدا مرتبطة باى
اتفاقيات خاصة بوقف اطلاق النار وسوف تواصل فى الوقت نفسه بذل
الجهود للتسوية السلمية لازمة الشرق الاوسط . ولقد صدق البرلمان
المصرى على هذا التصريح الذى أدلى به السادات فى ١٦ مارس عام
١٩٧١ (١٦) .

(١٤) م « التايمز » فى ١١ مارس عام ١٩٧١

(١٥) « الموند » فى ٢٧ مارس عام ١٩٧١

(١٦) انظر « الاهرام » فى ١٧ مارس عام ١٩٧١

ويؤدي التخريب المكثوف الذي تقوم به إسرائيل لجميع الجهود الموجهة نحو تسوية أزمة الشرق الأوسط إلى أن فرض العقوبات السياسية والاقتصادية على إسرائيل - بوصفها دولة تنتهك عن عمد وبصفة منتظمة الأحكام الأساسية لميثاق هيئة الأمم المتحدة ولا ترغب في التسليم بقرارات هذه المنظمة الدولية الرفيعة أمر له ما يبرره في هذه الظروف . وتشير إلى ذلك بشكل مباشر الأحكام الواردة في البندين ٤١ و ٤٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة . والعجيب بالذكر أن البند السادس من ميثاق هيئة الأمم المتحدة يقول صراحة كذلك « يمكن فصل العضو الذي ينتهك بشكل منتظم المبادئ التي جاءت بالميثاق الحالي من المنظمة » .

تعنت الموقف الاسرائيلي

إذا كان التطور الايجابي المحدود ينعكس بدقة تامة في موقف الدول العربية بالنسبة لعلاقتها بالجهود الرامية إلى بلوغ التسوية السياسية العادلة على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ بكل أحكامه ، فإن موقف صاحب مبادرة حرب يونيو عام ١٩٦٧ يبدو مختلفا . ويسدل جمود الموقف على اهتمام الدولة الصهيونية بأزالة بؤرة التوتر الناتجة عن أفعال هذه الدولة .

وهكذا لم تنضم القيادة الاسرائيلية إلى النضال من أجل تسوية أزمة الشرق الأوسط بأي شكل ايجابي وبناء . كما أن هذه القيادة لم تتمكن من تزييف مضمون القرار رقم ٢٤٢ ورفضت الاعتراف به كدليل للعمل السياسي في إعادة الحقوق الدولية في الشرق الأوسط إذ أن سياسة هذه القيادة قائمة على عدم الاعتراف بالقوانين فانها تتجاهل قرارات هيئة الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بالوضع في هذه المنطقة . وكان هذا هو الوضع حتى عام ١٩٦٧ ولم يتغير في الأمر شيء حتى بعد قيام إسرائيل بالهجوم الأثم على الدول العربية عام ١٩٦٧ . كما أن إسرائيل لم تنفذ أي قرار من القرارات الخمسين التي اتخذتها مختلف منظمات هيئة الأمم المتحدة منذ يونيو عام ١٩٦٧ بخصوص قضايا الشرق الأوسط .

ولم تتعاون إسرائيل بشكل جدي مع مهمة يارنج وطرحت شروطاً متطرفة للغاية ولجأت إلى كل ما هو ممكن من حيل واعداد رافضة بشكل منتظم كل مبادرة بناءة . ولا يخفى على أحد موقف إسرائيل السلبي من المشاورات القائمة بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين الأربعة ، التي تمت بهدف المعاونة في إيجاد التسوية المتوازنة التي تأخذ في اعتبارها المصالح الشرعية لجميع الأطراف المشتركة في النزاع . . . كل الأطراف وليس إسرائيل وحدها . . . ولذلك كانت إسرائيل ضد هذه المشاورات . فإسرائيل لا تهتمها

المصالح الشرعية بما في ذلك المصالح الشرعية لشعب فلسطين العربي الامر الذي لا يدخل في نطاق مخططات الصهاينة المتجاهلين لوجود هذا الشعب وكذلك الصهاينة الذين يبذلون كل ما في وسعهم لكي ينتهى هذا الوجود بالفعل .

وسبب سياسة التعتت التي تنتهجها اسرائيل اندلاعا جديدا للعمليات العسكرية في اكتوبر عام ١٩٧٣ وقد حاولت اسرائيل هنا استخدام التكتيك المجيب لها اي تكتيك التسويق والمطالب المتطرفة المخالفة تماما لقرارات مجلس الامن الجديدة ارقام ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

ان التهرب من الالتزامات الدولية الاولية - مبدأ رئيسي في سياسة اسرائيل الخارجية ومع ذلك لا تنسى الاصرار على حقوقها . التي لا تبدو واقعية ومكتسبة بقدر كونها مختلفة ومفتصبة في تصف ودون شرعية . وكلما بدأت تنهيا ضد ارادة اسرائيل الظروف التي تساعد على خروج قضية التسوية من الطريق المسدود والتي تتوج بالسلام جهود اولئك الذين يريدون السلام بالفعل ، لجأ الصهاينة الى مختلف استفزازات ، حتى لا يحل السلام في الشرق الاوسط وحتى يظل الوضع الراهن مهددا بالانفجار . وهذا امر ضروري بالنسبة للدولة الصهيونية وانصارها اذ ان تكتيك التعويق يعرقل استعادة الشرعية ويسمح لاسرائيل باستغلال ثمار العدوان والابقاء بصفة دائمة على ربط منطقة الشرق الاوسط بالاستراتيجية العالمية للامبريالية . وكل هذا يتطابق كلية مع مخططات الصهيونية في الشرق الاوسط .

ولا يتميز موقف اسرائيل من قضية تسوية أزمة الشرق الاوسط بالجمود فقط . فموقف اسرائيل له سمة مميزة أخرى تعزز خاصيتها الوطيدة ، وتكون مظهر ارتقائها . والحديث يدور هنا حول المظهر الخارجى لاعراض المرض الفطرى الذى يضاعف الجمود السياسى الخارجى للدولة الصهيونية . هذا المرض هو سياسة ضم الاراضى قهرا وهذه السياسة لا تنفصل عن مخططات « اعادة تكوين » ما تسمى بالامبراطورية الصهيونية ، التي يختلف الصهاينة في تحديد حدودها وان كانوا متفقين جميعا على انها لا تتفق ابدا مع قرارات هيئة الامم المتحدة المعروفة التي رسمت الحدود الشرعية الوحيدة حتى الان « للمؤسسة الصهيونية كما انها لا تتفق ايضا مع « الحدود التي كسبتها اسرائيل اثناء الحرب الاولى مع العرب » . واصبحت اعراض هذا المرض واضحة وملحوظة بصفة خاصة بعد حرب يونية عام ١٩٦٧ . وهذا كله يؤدي الى تأكيد بأن السياسة الاسرائيلية تتميز بضوابط لا ينقصها المنطق الداخلى وهى « الافلات من القصاص يولد الوقاحة » .

وطبقا لقانون « الوقاحة المتزايدة » هكذا يكشف القادة الاسرائيليون كثيرا عن انفسهم امام العالم بوصفهم يؤمنون بضم الاراضى قهرا . وحتى

رجال الدولة وساسة إسرائيل الذين كانوا إلى عهد قريب لا يعارضون المحافظة على سمعة « الخصائم » بدأوا يكشفون أكثر فأكثر انتماءهم إلى سرب الصقور التي لا تود ترك ممتلكات الغير وترك الإيرادات التي تأتي من الامتلاك غير الشرعى لهذه الممتلكات .

والصهاينة على اختلاف ألوانهم أحيوا منذ بداية نشاطهم الفعلى حلمهم الجنونى الخاص بإقامة « إسرائيل الكبرى فوق أكبر قدر ممكن من الأراضى الواسعة التي كانت فى حوزة ممالك داود وسليمان اليهودية القديمة . التي أعلن انها « ضرورية بشكل حيوى » لإسرائيل الكبرى . وفى الماضى ، وقبل أن يستقر الصهاينة فى فلسطين أخفى قادتهم « المسئولون أهداف مطامعهم حول إسرائيل الكبرى وعندما كان يصل الأمر إلى المحادثات الفعلية كانوا يظهرن « اعتدالهم » ويسحبون ادعائاتهم على فلسطين كلها مؤكدين اكتفاءهم « بقطعة صغيرة من الأرض » .

ولم يتجاسر الصهاينة إلا بعد أن استقروا فى الأرض الفلسطينية . وراح بن جوريون يقول فى سفور أن إسرائيل لا تشغل سوى « الجزء الأصفر (من الأراضى المستحقة لها وذلك دون أن يكشف عن المدى الحقيقى للمطامع الإقليمية الإسرائيلية . والتزم بهذه الادعاءات اتباع الفاشى الصهيونى جابوتينسكى الذين تبرأت منهم إسرائيل الرسمية على اعتبار أنهم « متطرفون (رغم انها تشاركهم وجهات نظرهم التوسعية سرا . ولقد أعرب عن وجهات النظر هذه بشكل اكمل مناحيم بيجيين زعيم عصابات ايرجون ومؤسس حزب « خيروت » الصهيونى اليمينى بوصفها الحالى تمثل خمس « ١/٥ » ما ينبغى أن تكون عليه بلاد آبائنا . وبالتالي ينبغى علينا أن نعمل من أجل تحرير الأربعة الاخماس « ٤/٥ » الباقية (١٧) .

ومن البديهي أن حكومة ليفى أشكول عندما خططت للهجوم على الدول العربية وقامت به لم تعلن عن نواياها الحقيقية التوسعية . فلقد استغلت « الخطر العربى » لأهداف مغرضة واشتكت أمام العالم كله من أن إسرائيل الصغيرة المسكينة تتعرض لمختلف الإهانات من جيرانها . وفى ١٢ يونيه عام ١٩٦٧ أعلن ليفى أشكول للكنيست قائلاً « لقد كان وجود دولة إسرائيل على قيد شعرة ولكن آمال القادة العرب فى إبادة إسرائيل تحطمت » . وقال آمنون كابيلىول الكاتب الإسرائيلى المعروف - مذكرا بذلك التصريح الكاذب كلية - أن تأكيد أشكول سالف الذكر تلاافته من آلاف الخطب والاحاديث والمقالات الخاصة بالشخصيات الرسمية الإسرائيلية « ولا تزال هذه النعمة

(١٧ م « ريماركيس افريكاني » ٢٤ اغسطس عام ١٩٦٧ ص ٤٠٠ ، سبتمبر عام ١٩٦٧

تدوى حتى يومنا هذا ، ونمت هذه النعمة بقوة على ايدي جولدا مائير واتباعها الذين يتشبثون في عناد بهذه الخدعة المكشوفة .

غير أن السياسة الرسمية للدولة الصهيونية تظهر أكثر فأكثر ما كان مقررا في « المؤسسة » الصهيونية منذ البداية أي جوهرها الاحتلالي المتعلق بضم الاراضى قهرا .

ولقد أعلنت إسرائيل « ملكيتها » للقدس العربية فور احتلالها لها في يونية عام ١٩٦٧ . ومنذ ذلك الحين تقوم إسرائيل بتعريض المدينة للتهويد المنتظم وتقرر في سفور عدم رغبتها في الانسحاب منها متجاهلة بذلك قرارات هيئة الامم المتحدة التي تدين هذا العمل غير المشروع .

وفي يوليه ١٩٦٧ ظهر المخطط الاسرائيلي بالنسبة للضفة الغربية لنهر الاردن ، هذه المنطقة يطلق عليها القاموس الصهيوني اسمى : السامرة ويهودا ، ولقد طرح هذا المخطط الجنرال ايجال آلون الذي كان يشغل منصب وزير العمل في حكومة ليفى أشكول . وبعد أن أصبح الجنرال نائبا لرئيس الوزراء في حكومة جولدا مائير وهو من ضمن أولئك الذين يطلقون على أنفسهم « المعتدلين » ، بذل جهده لتنفيذ المخطط مشروطا الا يحمل المخطط الطابع « الرسمي » . أما السبب الذي دفعه لوضع هذا الشرط ، فسوف نتحدث عنه بعد أن نوجز « مخطط آلون (طبقا لما جاء على لسان صاحب المخطط نفسه عام ١٩٧٢ وليس ١٩٦٧ وهذا يدل على اهمية هذا النوع من المخططات .

فقد اكمل ايجال آلون في حديث مع مراسلة صحيفة « معاريف » الاسرائيلية في مارس عام ١٩٧٢ من جديد وجهة نظره القائلة بأن نهر الاردن يجب ان يصبح « حدودا سياسية (اسرائيلية ويجب ان يقام على طول هذه « الحدود » حزام امان « عرضه ١٤ - ٢٤ كيلو مترا على ان يعتبر هذا الحزام ضمن الاراضى الاسرائيلية ذات السيادة . وايجال آلون مستعد لان يقدم للسكان العرب « امكانية الحصول على الوجود الوطنى الخاص بهم » فى قطعة الارض المتبقية بعد هذا الاجراء ، الامر الذى يشبه بعض الشئ وضع شعوب البنتو المعروفة فى جنوب افريقيا . ولم يحصل مصير الارض الداخلة فى مخطط آلون على ترخيصه النهائى ، بعد ، فى أى وثيقة قانونية ويقول نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي انه ينبغي الاثنان « بالحقائق الجديدة » التى تخدم مستقبل خريطة اسرائيل أى تهويد ما ينك يهوده من الاراضى عن طريق اقامة المستوطنات اليهودية الجديدة على الاراضى العربية (١٨) . والحقيقة ان هذا هو ما يحدث بالفعل .

ففى غرب الاردن وليس فى وادى نهر الاردن فقط يوجد بالفعل ١٦
كيوبتز « اى مستوطنة للجنود المزارعين من ٤٥ تقرر بناؤها وهكذا ينفذ
المخطط « غير الرسمي » بشكل رسمى تماما ولا ينحصر اهتمام صاحب
المخطط الا فى الاسراع فى احداث « امر واقع جديد » .

والآن نتحدث بعض الشيء عن « شروط » آلون الخاص بخمّل مخططة
الطابع غير الرسمي . فهذا الشرط ليس مخصصا لتهدة أولئك الذين
يعارضون ضم الاراضى قهرا . فهو موجه الى انصار ضى الاراضى قهرا الذين
لا يودون ان يسمعوا شيئا حتى عن شعوب البنتو والذين يعربون عن استيائهم
تجاه الطابع غير الرسمي وحده ، ولكنهم « يوافقون على جميع وجهات
المخطط العملية ، ومن المنطلق نفهم « النقد » الذى وجهه « اسحق رافائيل
زعيم الحزب الوطنى الدينى لنائب رئيس الوزراء . ومن هذا المنطلق بالذات
يدين « أحد زعماء « حيروت » هو الجنرال عازر وايزمان « ابن أخ حاييم
وايزمان أول رئيس لاسرائيل » الذى يعلن صراحة : « انا نقول بصراحة ان
السامرة ويهودا من الاراضى التابعة لنا » ومن هذا المنطلق بالذات قامت
« جبهة الانتخابات » التى شكلها أ. شارون فى ١٣ سبتمبر عام ١٩٧٣
بمعارضة الحكومة ، بل الاعضاء « المعتدلين » فيها والى هذه الجبهة « اليمينية
المتطرفة التى اشتهرت باسم « ليكود » انضمت كتلة جحال حيث يلعب الدور
الرئيسى فيها حزب « حيروت » بيجين ووايزمان والتجمع البرلمانى « الوسط
الحر » و « القائمة القومية » المتكونة من الاعضاء السابقين بحزب العمل
وكذلك « الحركة من أجل اسرائيل الكبرى » .

وفضلا عن ذلك من الممكن الا يقلق « المتطرفون » قلق اكثرت لهم جولدا
مائير شخصا فى مارس عام ١٩٧١ ان أحدا لاينوى الخروج من السامرة
ويهودا كما أن موسى ديان اوضح فى حديث ادلى به لمراسل شركة تليفزيون
سى . بى . اس الامريكية فى فبراير عام ١٩٧٢ قائلا :

« انى اعتبر الضفة الغربية لنهر الاردن بمثابة وطن لنا ولا يوجد اى
فارق بالنسبة لى بين تل ابيب ومنطقة الخليل . هذا هو وطننا . ولا اعتقد
انه يجب أن تصبح اسرائيل دولة عربية . » وحتى لا يغضب ديان زميله فى
الحكومة الذى يتحدث عن الكيان الوطنى « لعرب الضفة الغربية لنهر الاردن
يتجنب « ديان » مسألة السيادة مفضلا الحديث عن « حق اسرائيل فى

(١٦) « جيروساليم بوست » فى ٢٠ يولية عام ١٩٧٢ ، « لوموند » ٣٠ مارس عام
١٩٧٢

(٢٠) « جيروساليم بوست » ، ٢٣ مارس عام ١٩٧٢ و ٢٨ ابريل عام ١٩٧٢

(٢١) انظر « لوموند » ١٦ مارس عام ١٩٧١

تهويد هذه الارض والقاء جنوده على نهر الاردن (٢٢) . والجدير بالذكر ان رئيس الوزراء الراحل ليفى اشكول أحجم في خطبه العامة عن تفسير الضم بهذا القدر من الصراحة بالنسبة لمشكلة « الحدود الآمنة » وعلى أقل تقدير بالنسبة لهذه المنطقة حيث حدد مطامعه بالقدس العربية ومرتفعات الجولان .

وفي الوقت الحالي يتحدث الزعماء الصهاينة بإسرائيل علانية عن رغبتهم في ضم الجولان السورية وكذلك شرم الشيخ والممرات المؤدية الى النقط المصرية المأهولة في شبه جزيرة سيناء . وتجري اقلية « الاراضي السورية والمصرية المحتلة في عام ١٩٦٧ بشكل سافر ويجري « تهويدها » على قدم وساق والكثيرون من القادة الاسرائيليين يعلنون كثيرا وبلا تحفظ « ضم هذه الاراضي » الى ارض اسرائيل ويوظفون رأس المال فيها كأن هذه الاراضي تابعة لهم بالفعل . وهكذا أقيمت فوق مرتفعات الجولان ١٨ مبيتوطنة ومن المقرر زيادة تعداد السكان اليهود الى ١١ الفا وخلال خمس سنوات أي من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٢ استثمرت اسرائيل ١٠٠ مليون جنيه اسرائيلي في « استصلاح » هذه المنطقة وتقام هنا شبكة للمواصلات تبلغ قيمتها ١٦ مليون جنيه اسرائيلي ومن المقرر اقامة بعض الاستثمارات الصناعية في هذه المنطقة . وتغير اسم شرم الشيخ واصبح اوفير ، كما يجري تعمير الشريط الساحلي من هذه المنطقة حتى ايلات وكذلك ساحل سيناء المطل على البحر الابيض المتوسط .

وكما مر الوقت زادت تصريحات وافعال المحتلين الصهاينة وقاحة . ففي عام ١٩٧٢ حل الدور على قطاع غزة - وهو ارض فلسطينية - فقد كان من المفروض ان يدخل في نطاق الدولة العربية طبقا لقرار هيئة الامم المتحدة الصادر عام ١٩٤٧ .

ولما لم تتكون هذه الدولة اصبحت الارض « قطاع غزة » تحت ادارة مصر مؤقتا حتى احتلت اسرائيل القطاع وكما هو الحال بالنسبة للاراضي العربية الاخرى التي « هودت » او يجري تهويدها في فلسطين ، لجأت القوات الاسرائيلية في قطاع غزة الى أسلوب تهجير سكان القطاع الاصليين بالقوة . وقد قال اندريه سيماما مراسل صحيفة « موند » في اسرائيل : « لقد طرد البدو الذين كانوا يعيشون في ٢٠٠٠ هيكثار من الارض المخصصة

(٢٢) انظر « جيروساليم بوست » ٢٠ فبراير عام ١٩٧٢

(٢٣) انظر « جيروساليم بوست » ٢٨ يولية عام ١٩٧٢

(٢٤) انظر « جيروساليم بوست » ٢٠ يولية عام ١٩٧٢ ، « لوموند » في ٢١ اكتوبر اكتوبر عام ١٩٧١

للمستعمرات اليهودية دون حرج وعندما حاول بعضهم العودة استخدمت القوات الإسرائيلية القوة ضدهم ودمرت « عششهم » وزدمت الآبار (٢٥) .

وظهر في إسرائيل أناس شرفاء احتجوا على هذه الإجراءات غير المشروعة ولكن الوزير جابالي رد بتصريح وقح قال فيه ان الحكومة تعتبر غزة « جزءا من إسرائيل وزيادة على ذلك تسرعت مسر مائير في التصديق على اقوال ممثل حكومتها بالاستحسان الشخصى من جانبها ، غير انه لا يرجد من بين وزرائها - وفيهم أولئك الذين ينتمون الى حزب ما بام الصهيونى اليسارى والذين يعتبرون انفسهم اشتراكيين - لا يوجد بينهم من كان يرى ضرورة مناقشة هذه الادعاءات المرتبطة بضم الاراضى قهرا .

وهكذا نرى ان سياسة ضم الاراضى قهرا التى تنتجها إسرائيل - ظاهرة ليست جديدة بالمرة . و « الحداثة » هنا لا تنحصر الا فى اكتساب هذه الظاهرة الطابع الاستعراضى وهذا لا يدل فقط على التقليل الكبير للمسافة بين المتطرفين من امثال بيجين - وايزمان وبين إسرائيل الرسمية من حيث الجوهر ، بل يدل كذلك على زوال الخلافات الخارجية البحتة بينهم . وبالحكم على ذلك كله أدى « قانون الوقاحة المتزايدة » الذى تشرشد به الحكومة الاسرائيلية ، بالفعل ، الى تميز لسياسة الدولة بالتطرف وينظر الى المبشرين بهذه السياسة من امثال جابوتينسكى « كأبطال وطنيين » . ولقد كان هؤلاء « الأبطال » فى ابتهاج شديد عندما علموا ان الكنيسة اتخذت فى ١٦ مارس عام ١٩٧٢ قرارا خاصا اعتبر فيه « الحق التاريخى للشعب اليهودى فى ارض إسرائيل امرا واقعا لا جدال فيه (٢٦) » . وعندما شرح مراسل وكالة انباء يوتيتدبرس انترناشيونال فى إسرائيل هذا القرار ، قال ان « ارض إسرائيل » تمتد بعمق الى الاردن وتصل حتى نهر القرات فى سوريا الامر الذى يحتاج الى استيلاء جديد على بعض الاراضى العربية « لتحقيق » « الحقوق التاريخية » التى منحها الصهاينة لانفسهم . واثبتت الاحداث الاخيرة ان جنوب لبنان ينتمى الى عداد الاراضى العربية التى يتطلع اليها الصهاينة .

ان قرار الكنيسة سالف الذكر ليس من صنع المتطرفين على الاطلاق ولو كان ذلك فمن أين لهم بالعدد الضرورى من الاصوات ؟ انه تعبير عن النوج الرسمى . وقد أشار حاييم تسادوق رئيس اللجنة البرلمانية للدفاع والخارجية فى المناقشات التى سبقت اتخاذ هذا القرار ، أشار الى أن الملاحظ أن هناك خلافات قليلة جدا فى الاراء بخصوص الحق التاريخى

(٢٥) انظر « لوموند » فى ٢٦ مارس عام ١٩٧٢ .

(٢٦) « جيروساليم بوست » فى ١٧ مارس عام ١٩٧٢ .

لشعب اليهودي في أرض إسرائيل ، أن ما يشير الخلافات هو امكان تنفيذ هذا الحق في الوقت الحالي » .

ان القادة الاسرائيليين يثرثرون في نفاق وكأنهم مستعدون للمحادثات بلا شروط تمهيدية وفي الوقت نفسه لا ينشغلون الا بما يحرك شروطهم التمهيدية المتعلقة بضم الاراضي والقائمة على « الامر الواقع » وعلى الاستيلاء على أرض الغير . ومن الطبيعي جدا ان يطفو على السطح الرأي القائل بانهم يفضلون المكتسبات الاقليمية على السلام . وتؤكد بياناتهم الاخيرة صحة هذا الرأي .

« عندما يعلن اسرائيل جاليلي رسميا ان غزة من الان فصاعدا « جزء لا يتجزأ عن اسرائيل » وعندما تعلن مسز جولدا مائير ان ضم الاراضي في غرب الاردن طبقا « لمخطط الون » يجب ان ينظر اليه على اعتبار انه الحد الأدنى من المطلوب يطفو على السطح سؤال قانوني : اين يتوقف « الامر الواقع » ومن اين تبدأ الحدود المقبلة لاسرائيل وهي الحدود التي يستطيع حكام القدس حتى الان تحديدها » .

هيئة الامم المتحدة ودورها في

النضال من اجل تسوية ازمة الشرق الاوسط

هيئة الامم المتحدة وجمعيتها العامة ومجلس الامن - منظمات دولية طرحت فيها ونوقشت مرارا مشكلة تسوية ازمة الشرق الاوسط . ومع تشديد المجموعة الافرو - آسيوية في هيئة الامم المتحدة ومع زيادة ادراك دول « العالم الثالث » لحقيقة ان عدوان اسرائيل يعد مظهرا سافرا من مظاهر التوسع الامبريالي الذي يهدد في الحقيقة كل دول آسيا وافريقيا ، فضاغت بشكل ملحوظ فرص اتخاذ تلك القرارات التي لا تتضمن فقط المفهوم المجرد لضرورة التسوية بل تشير الى الخطوط الملموسة الخاصة بالتوصل الى هذه التسوية . وساعد على هذا التغير بالدرجة الاولى العمل الثابت الخطي لوفود الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى وكذلك مضر لتوضيح وكشف الجوهر الحقيقي للعدوان الاسرائيلي الامبريالي ضد البلدان العربية .

ومن الطبيعي جدا وجود وجهات نظر كثيرة ومختلفة في هيئة الامم المتحدة بخصوص جوهر حل المشاكل التي ظهرت او تفاقت نتيجة للعدوان الاسرائيلي الذي حدث عام ١٩٦٧ ان طابع الجدل الوسيط والتفسيرات المتنوعة جدا للقرارات والتوصيات المتحدة ظابع يميز قرارات هيئة الامم المتحدة وخاصة ما يتعلق بمسائل تسوية ازمة الشرق الاوسط - ويعتبر قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ مثالا مميزا في هذا المجال .

لقد اهتمت هيئة الأمم المتحدة الى الوضع في الشرق الاوسط منذ لحظة قيام دولة اسرائيل وظهور المشكلة الفلسطينية وبعبارة اديق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين . وبصفة اجمالية من الممكن تسمية اكثر من عشر وكالات ولجان وهيئات تابعة لهيئة الأمم المتحدة ترتبط ببحث مختلف وجهات الوضع في الشرق الاوسط .

وتقضى المقترحات السوفيتية المعروفة يستدرك باشتراك هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حل أو تأمين بغض المسائل الملموسة المتعلقة بتسوية أزمة الشرق الاوسط : ضمان انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة وتوفير النظام الاساسي للمناطق المنزوعة السلاح وضمان الحدود العربية الاسرائيلية الآمنة والمعترف بها .

وكانت الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التي عقدت بمبادرة من الاتحاد السوفيتي ، مرحلة هامة في النضال من اجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي الذي حدث في عام ١٩٦٧ . ان مناقشة الوضع في الشرق الاوسط اثناء الدورة سألقة الذكر التي حملت طابعا حادا جدا - اثبتت أن الغالبية الساحقة من الدول الاعضاء في هيئة الأمم المتحدة تؤيد انسحاب قوات المعتدي من الاراضي العربية المحتلة . وبالإضافة الى ذلك اتخذ في الدورة الطارئة الخامسة قراران طالبا اسرائيل بعدم اجراء اي تعديل في نظام القدس الداخلي وهكذا من الممكن ان نقول بكل ثقة ان غالبية الوفود رفضت محاولات اسرائيل في الاحتفاظ بالاراضي العربية التي حصلت عليها نتيجة للعدوان ولقد اكدت الجمعية العامة مبدأ عدم السماح باستخدام القوة في اغراض الاستيلاء على الاراضي . وبالرغم من ان الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة لم تتخذ اي قرار ، الا ان رئيس الجمعية أعلن في مجال عرضه لنتائج الدورة : لقد كان هناك اجماع للاراء بالفعل حول مبدأ عدم السماح بالاستيلاء على الاراضي بطريق الحرب « وان » الجميع توصلوا بالفعل الى ضرورة انسحاب القوات الى مواقعها الاساسية « اي العودة الى ما كان عليه الوضع في ٤ يونيو عام ١٩٦٧ .

وأصبح مبدأ عدم السماح باستخدام القوة في اغراض الاستيلاء على الاراضي ، اساسا في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي تمت الموافقة عليه بالاجماع في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . ولقد نصت الفقرة الثالثة من القرار على مطالبة السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة « بتعيين مبعوث خاص يتوجه الى الشرق الاوسط لاجراء اتصالات بالدول المعنية بهدف المعاونة في التوصل الى اتفاق واجراء اتصالات بالدول المعنية بهدف تعزيز الجهود الموجهة نحو

بلوغ التسوية السلمية والشاملة طبقا لاجكام ومبادئ القرار الحالي » (اى القرار رقم ٢٤٢) . وفى ديسمبر عام ١٩٦٧ قام اوثانت سكرتير عام هيئة الامم المتحدة بتعيين جسونار يارنج سفير السويد لدى موسكو فى ذلك الوقت مبعوثا شخصيا له فى الشرق الاوسط .

وكان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وثيقة انطلاق للمناقشة المقبلة لمشكلة الشرق الاوسط فى اطار مجلس الامن والجمعية العامة وكذلك اثناء مشاورات المندوبين الدائمين للدول العظمى . وكان اعلان مبدأ عدم السماح بالاستيلاء على الاراضى عن طريق الحرب ، والتأكيد على ضرورة التوصل الى السلام العادل والوطيد فى منطقة الشرق الاوسط ، والاشارة الى ضرورة انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضى العربية التى احتلتها اسرائيل فى عام ١٩٦٧ ، وكذلك وقف جميع ادعاءات وحالات الحرب واحترام السيادة والاعتراف بها وكذلك الوحدة الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى منطقة الشرق الاوسط وحقوق هذه الدول فى الحياة فى سلام وفى حدود آمنة ومعترف بها دون اللجوء الى التهديد بالقوة أو استخدامها ، كانت هذه كلها احكاما اساسية فى ذلك القرار ، وتتطابق جميعها تماما مع ميثاق هيئة الامم المتحدة .

وكان صدور قرار هيئة الامم المتحدة فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ مرحلة هامة وجديدة فى النضال من اجل السلام العادل فى الشرق الاوسط . والى جانب ان هذا القرار اثار فى شكل مختصر وعلى هيئة حل وسط « وفى غموض الى حد كبير » - الى الاتجاهات الاساسية للتسوية ، فان هذا القرار احبط المخططات الاسرائيلية الخاصة بتخليد احتلال الاراضى العربية ، وحرم اسرائيل من أى أساس للاصرار على المحادثات العربية الاسرائيلية المباشرة .

ومع قبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بدأت مرحلة النضال من اجل ايجاد الطرق المقبولة من جميع الاطراف لتنفيذه مما يؤدى للوصول الى تسوية الوضع فى الشرق الاوسط وكان مؤتمر وزراء خارجية الدول الاوروبية الاشتراكية فى وارسو الذى حدد بعض الخطوات للموسسة فى مجال المعاونة على تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ - كان هذا المؤتمر اول ندوة عالمية كبيرة فى هذا المجال .

وعلق الرأى العام العالمى آمالا بعيدة على مهمة ج. يارنج حيث كان يرى فى حيوية هذه المهمة وسيلة هامة للتسوية .

وكان لاعتماد المهمة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ أمر له أهمية كبيرة فى هذا الصدد وكانت المرحلة الاولى من مهمة الوساطة التى يقوم بها يارنج مرتبطة بتفسير بعض التفاصيل فى مواقف الجانبين المتنازعين ولا يمكن

اعتبار أن هذه المرحلة كانت ناجحة ، ولقد اصطلحت محاولات يارنج في الحصول من إسرائيل على بيان واضح بقبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، اصطدمت بتعنت جاد من جانب إسرائيل لاصدار مثل هذا البيان . وعندئذ حوّل المندوبون الإسرائيليون انتباه الرأي العام العالمي الى رغبتهم في عقد معاهدة سلام مع الدول العربية . « متجاهلين » مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية ، ابداء رأيهم صراحة في اكثر مسائل التسوية حيوية وهي المسألة الاقليمية .

وظهر هذا الخط المتعنت بشكل اكثر صراحة في كلمة ا . ايبان وزير خارجية إسرائيل التي القاها في ٨ اكتوبر عام ١٩٦٨ اثناء النقاش في الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة . فلقد طرح ايبان في كلمته ما تسمى « بالنقاط التسع » للتسوية ، مكرزا التقويم الاسرائيلي لقرار مجلس الأمن الصادر في نوفمبر ، على اعتبار أن هذا القرار « قائمة للمبادئ التي يمكن للجانبين وضعها في اساس الاتفاقية » . وفي هذه الحالة يطرح ايبان التصور الاسرائيلي للشروط المسبقة لاي تسوية والتي تنص على ضرورة « اقامة السلام الدائم . والاتفاق حول تحديد الحدود الآمنة والمعترف بها » وهو بذلك يربط بين كل شروط التسوية السلمية في الشرق الاوسط - وخاصة مشكلة انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ - وبين تحقيق « الشروط المسبقة » ، السالفة الذكر ، بما يتفق ومصالح إسرائيل بالفعل . ان طريقة ايبان في حل مشكلة التسوية طبقا لما جاء على لسانه - « منهج غير معقول لا يقره انسان ولم يسبق له مثيل من قبل (٢٩) » .

ولاقت « نقاط » ايبان « التسع » - وهي محاولة صريحة لفرض شروط التسوية السلمية على الجانب الاخر مع استمرار احتلال إسرائيل لاراضي الدول العربية - هذه النقاط لاقى مقاومة جادة من جانب الحكومات العربية وفي الوقت نفسه لجأت القيادة الاسرائيلية الى مناوبات جديدة محاولة في هذه المرة استغلال مهمة جوتار يارنج . ففي ١٥ اكتوبر عام ١٩٧٨ بعث ابا ايبان بمذكرة الى السفير يارنج حاول فيها اخفاء الاهداف الحقيقية للقيادة الاسرائيلية من الاشارة الى ضرورة ايجاد « امكانية العون في التوصل الى اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل فيما يختص باقامة السلام العادل والوطيد » . وكانت الركيزة الرئيسية في هذه المذكرة على ضرورة اقامة السلام بين أطراف النزاع ولم تذكر اية كلمة عن استعداد إسرائيل

(٢٨) . « لوموند » ٣ مارس عام ١٩٧٤ .

(٢٩) انظر « النيويورك تايمز » ٩ اكتوبر عام ١٩٦٨ .

لشطب قواتها من الاراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ او عن موافقتها على تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في نوفمبر من نفس العام « ١٩٦٧ » ان بمضمون مذكرة ايبان الصادرة في ١٥ اكتوبر هو نفس مضمون المذكرتين اللتين بعث بهما فيما بعد وهذا المضمون قاصر على تلخيص « النقاط التسع » .

وتصدق مذكرة الرد التي سلمها محمود رياض وزير خارجية مصر الى يارنج في ١٩ اكتوبر عام ١٩٦٨ حين تشير الى ان نهج اسرائيل في مسائل التسوية يتناقض تماما مع قرار مجلس الامن الصادر في نوفمبر . وأشار الوزير المصري في مقدمة مذكرته ، عن طريق حق ، الى ان قيادة اسرائيل حاولت ان تتظاهر بانها تبحث عن تسوية سلمية طبقا لقرار مجلس الامن الصادر في نوفمبر رغم انها ترفض الاعتراف به كما ترفض التصريح باستعدادها لتنفيذ هذا القرار .

واصبح واضحا ان مهمة يارنج لن تستطيع التحرك من مكانها اذا لم تقدم لها الاتجاهات للعمل في جميع الواجه الاساسية في التسوية . وكما كانت مهمة يارنج قد تحددت بقرار من مجلس الامن ظهرت ضرورة صياغة بعض توصيات المجلس بشأن التسوية . وبهدف صياغة هذه التوصيات وبدأت في ابريل عام ١٩٦٩ في نيويورك حسب اقتراح فرنسا ، لقاءات المشاورات بين مندوبي الدول العظمى الاربعة الدائمين في اطار مجلس الامن . وفي تلك الفترة اشتهر « برنامج - جدول » تسوية النزاع العربي الاسرائيلي الذي تقدم به الاتحاد السوفيتي في ديسمبر عام ١٩٦٧ ، هو البرنامج الذي كان يصلح اساسا لمناقشات «الدول الاربعة» مما كان له اهمية ايجابية كبيرة .

واستمرت المشاورات الرباعية في اطار مجلس الامن حتى سبتمبر عام ١٩٧١ عندما توقفت بسبب موقف الجانب الامريكي . وقبل ذلك وتحت ضغط الامريكيين توقفت مجموعة الخبراء التي كانت تقوم بتنسيق بعض الصياغات لاجتماعات « الدول الاربعة » وتوقفت هذه المجموعة عن اعمالها .

وفي اثناء المشاورات الرباعية ظهرت تفاصيل ممتعة لدرجة ما ، في سلوك مندوبي الولايات المتحدة الامريكية وهي تفاصيل تلقى ضوءا اضافيا الى جوهر الاسلوب الامريكي في حل مشكلة التسوية في الشرق الاوسط . ورغم ان جميع المشتركين في المشاورات الرباعية « وفيهم الامريكيون » اعترفوا رسميا بان قرار مجلس الامن الصادر في اكتوبر يجب ان يتم تنفيذه بجميع بنوده ، عمل مندوبو الولايات المتحدة وانجلترا في عناد على ربط تنفيذ البند الاساسي في القرار والخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية ، باقامة « الحدود الآمنة والمعترف بها » مبتعدين في الوقت نفسه عن التحديد الدقيق لمفهوم الحدود هذه . وعند مناقشة هذا الموضوع اوضح الامريكيون الامر بتأييد

من الانجليز الى الاعتراف بمبدأ ضرورة إجراء بعض التغييرات فى التخطيط
المقبل للحدود العربية الاسرائيلية وقد كان من الممكن تقويم هذا الاقتراح
بطريقتين : اذا ما اخذنا فى الاعتبار تأكيدات الجانب الأمريكى بأن الخطوط
التي كانت قائمة فى ٤ يونية عام ١٩٦٧ يجب أن تظل « أساسا » للحدود
المقبلة فان مسألة إجراء بعض التعديلات فى الحدود العربية الاسرائيلية على
أساس متبادل يمكن تفهمها ، غير أن نية الأمريكيين الابتعاد عن مناقشة
مسألة حجم هذه التعديلات كانت واضحة جدا ، الأمر الذى جعلنا نفهم
ذلك على أنه سعى لتقديم مكافأة للمعتدى على عدوانه ولقد كشف الجنرال
م. ديان الجوهر الحقيقى للمناقشات الأمريكية الاسرائيلية . ففي حديث
شحنى أدلى به لصحيفة « نيويورك تايمز » أعلن « بصراحة الجندى » أن
اسرائيل « لا يجب أن تعود الى الخريطة القديمة مع تعديلات طفيفة . بل
يجب إجراء تعديلات ضخمة (٣٠) » .

بالإضافة الى ذلك اصر الجانب الأمريكى اثناء المشاورات على نقل مركز
ثقل التسوية الى « محادثات أكثر مباشرة » بين الأطراف مشيرا الى أن
التسوية السلمية فى الشرق الأوسط يجب أن يتم التوصل اليها عن طريق
الاتفاق بين الأطراف المعنية فى النزاع بشكل مباشر .

وانعكس بدرجة كبيرة فى موقف الجانب الأمريكى اثناء المشاورات
الرابعة الضغط المتزايد على الحكومة الأمريكية من جانب الدوائر الصهيونية
وذوى النفوذ الموالين لاسرائيل . والجدير بالذكر أن نشير هنا الى البيان
الذى أصدرته مجموعة أعضاء مجلس الشيوخ والنواب والذى وقع عليه
٢٦ من أعضاء الكونجرس . وجاء بهذا البيان أن « الطريق الوحيد للسلام
العادل فى الشرق الأوسط يكمن فى المحادثات المباشرة بين اسرائيل والدول العربية
» وان « أى اتفاق يتم بين الدول الأربع العظمى لا يمكن أن يكفل السلام
فى الشرق الأوسط (٣١) » .

وعلى مدار كل مشاورات « الدول الأربع » تقدم الجانب السوفيتى
بمجموعة كاملة من المقترحات البناءة تقوم على أسس سليمة . وبمبادرة من
الجانب السوفيتى بالذات تم التوصل الى اتفاق يتم بمقتضاه تبادل الآراء
حول مسائل التسوية وفقا للترتيب الوارد فى قرار مجلس الأمن الصادر
فى نوفمبر . وبمبادرة من الجانب السوفيتى ايضا أكد كل المشتركين فى
المشاورات الرباعية تأييدهم يارنج . غير أن « الدول الأربع » لم توفق فى
صبغة التوصيات لهذه المهمة .

(٣٠) « نيويورك تايمز » ٥ يونية عام ١٩٦٩

(٣١) « نيويورك تايمز » ٢٦ أبريل ١٩٦٩

واتخذ مندوبو فرنسا موقفا بناء اثناء المشاورات الرباعية . ولقد تقدم الجانب الفرنسي باقتراح هام يقضى بأن يتقدم اطراف النزاع « بأعلانات للنوايا » بحيث يتضمن احد بنودها تصريحا واضحا بضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في نوفمبر بجميع بنوده واحكامه . وبالإضافة الى ذلك اتخذ الجانب الفرنسي موقفا مشابها تقريبا مع الجانب السوفيتي حول مسألة الحدود العربية الاسرائيلية المقبلة . وبالإضافة الى ذلك تقدم الجانب الفرنسي في ٩ ديسمبر ١٩٦٩ بمقترحات صريحة حول التسوية بين الاردن واسرائيل . ولقد تجاوبت هذه المقترحات في الكثير مع البرامج السوفيتية الخاصة بالتسوية . وكان من الممكن لو وافق الاعضاء الآخرون في المشاورات الرباعية على هذه المقترحات يمكن الاسراع في البحث عن طرق تسوية أزمة الشرق الاوسط . وبالإضافة الى ذلك خصصت الوثيقة الفرنسية جانبا لمشكلة ضمانات تسوية الشرق الاوسط المقبلة التي تمت مناقشة كل جوانبها في اللقاءات الرباعية الكثيرة التي جرت خلال عامي ١٩٧٠ - ١٩٧١ . وينطلق الجانبان السوفيتي والفرنسي من ان هذه الضمانات - مع استخدام المراقبين والسلك العسكري التابع لهيئة الامم المتحدة - يمكنها بل يجب ان تصبح جزءا لا يتجزأ من التسوية السياسية في الشرق الاوسط . غير ان مسألة الضمانات لم تحل اثناء المشاورات الرباعية نتيجة لموقف الجانب الأمريكي الذي نقل الامر كله الى بساط البحث دون ان يقدم أية مقترحات واضحة .

وفي مارس عام ١٩٧١ اشار بوشى المندوب الأمريكي في المشاورات الرباعية بشكل مباشر الى ان الولايات المتحدة الامريكية غير مستعدة لمناقشة ضمانات التسوية بشكل صريح . وأصبح التقدم المقبل في البحث عن حل بناء لمسألة الضمانات أمرا غير ممكن بالفعل رغم ان التقدم استمر بعض الوقت . واثارت المشاورات الرباعية معارضة شديدة من قبل الجانب الاسرائيلي الذي وجد في احتمال توصل الدول العظمى الى اتفاق تهديدا واقعا لمخططاته التوسعية .

واتصفت فترة مهمة يارنج كلها بالجمود رغم ان المبعوث الشخصي للسكرتير العام كان يلتقي من وقت لآخر بالمندوبين الرسميين لاطراف النزاع . وكان يستمع الى وجهات نظرهم بخصوص بعض جوانب مشكلة التسوية .

وفي ٢٣ يونية عام ١٩٧٠ اعلن و. روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة ان الولايات المتحدة تقدمت « بمبادرة سلام » مقترحا فيها على العرب واسرائيل « وقف اطلاق النار واللجوء الى المحادثات » عن طريق وساطة السفير يارنج . ومن الطبيعي ان يطفو التساؤل التالي على السطح : لماذا اعتبرت حكومة الولايات المتحدة في هذه المرحلة بالذات انه في الامكان العودة

الى مسألة تنشيط مهمة يارنج ؟ وجاء في رسالة وزير الخارجية التي بعث بها في ١٩ يونية عام ١٩٧٠ الى مخمود رياض وزير الخارجية المصري : انى ارى ان محافظة الولايات المتحدة وتعزيزها لروابط الصداقة مع كل شعوب ودول هذه المنطقة (الشرق الاوسط) امر يستجيب لمصالحنا المشتركة (٣٢) .

واذا ترجمنا هذا الى لغة مفهومة لجميع الاطراف كان هذا معناه ان الحكومة الامريكية قد سيطر عليها القلق بشكل جدى خشية ان تؤدي سياستها قصيرة النظر وعديمة الافاق فى تأييدها للشامل لاسرائيل الى حرمان الولايات المتحدة من بقايا احترامها فى بعض الدول العربية فضلا عن تهديد مصالح شركات البترول الامريكية فى الشرق الاوسط .

وفى الوقت نفسه لم تستطع حكومة الولايات المتحدة مع هذه المخاوف الا ان تأخذ فى اعتبارها المقاومة المتزايدة من جانب الدول العربية لعدوان اسرائيل واصرار هذه الدول على التوصل الى ازالة آثار هذا العدوان . واخيرا كان التأييد الاقتصادى والدبلوماسى والسياسى المتسنع بشكل دائم والثابت من جانب الاتحاد السوفيتى للنضال العادل الذى تخوضه الشعوب العربية ضد العدوان الاسرائيلى الامبريالى ، كان هذا التأييد عاملا هاما جدا دفع الولايات المتحدة الى اتخاذ هذه الخطوة .

وتتلخص المقترحات الامريكية فى النقاط التالية :

— دعوة اسرائيل ومصر الى تجديد وقف اطلاق النار ولو لفترة محدودة .

— الاقتراح على اسرائيل ومصر « وكذلك اسرائيل والاردن » بالموافقة على النص التالى من تقرير السفير يارنج المقدم لاورثانت سكرتير عام هيئة الامم المتحدة : لقد اخبرتنى الجمهورية العربية المتحدة « الاردن واسرائيل » بأنهما متفقان على مايلى :

(ا) بعد ان قبلت الدولتان القرار رقم ٢٤٢ واعربتا عن استعدادهما لتنفيذه كاملا تقومان بتعيين المنسوين لاجراء المناقشات تحت رعايتى فى الوقت الذى أحده والكان الذى أعينه أخذا فى الاعتبار ما يراه كل جانب فى شكل اللقاءات .

(ب) ينحصر هدف المناقشات سالفه الذكر فى التوصل الى اتفاق حول اقرار السلام العادل والوطيد بينهما وهو السلام القائم على الاعتراف المتبادل من جانب الجمهورية العربية المتحدة « الاردن واسرائيل »

بالوحدة الإقليمية والسيادة السياسية لكل منهما وكذلك الاتفاق حول الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى المحتلة اثناء نزاع عام ١٩٦٧ - وهذا كله طبقا للقرار رقم ٢٤٢ .

(ج) وللمساعدة فى مهمتى الخاصة بالتوصل الى اتفاق طبقا لما جاء بالقرار رقم ٢٤٢ فان الجانبين سوف يلتزمان التزاما كاملا ابتداء من اول يولية حتى اول اكتوبر على الاقل بقرار مجلس الامن الخاص بوقف اطلاق النار (٣٣) » .

ولقد قبلت حكومة مصر فى ايجابية فكرة تنشيط مهمة يارنج . وجاء برد محمود رياض وزير الخارجية الذى يعث به الى د. روجرز وزير الخارجية الأمريكى فى ٢٢ يولية عام ١٩٧٠ ان مصر واصداقائها جميعهم وخاصة الاتحاد السوفيتى كانوا ينادون دائما بضرورة بذل الجهود التى قد تساعد على نجاح مهمة يارنج . كما تضمن رد رياض الاشارة الى أن الجانب المصرى ابلغ فى أوائل عام ١٩٦٨ بما يسمى « بصيغة يارنج » * التى وافقت عليها الحكومة المصرية . غير ان رياض أكد فى رسالته ان الحكومة الاسرائيلية رفضت فى ذلك الوقت البلاغ السفير يارنج باستعدادها لتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر فى نوفمبر عام ١٩٦٧ وهو الأمر الذى شكل صعوبات خطيرة فى جهود المبعوث الشخصى للسكرتير العام ولم يسمح فى هذه الفترة بالتوصل الى اتفاق حول اتصالات اطراف النزاع عن طريق وساطة يارنج حسب « الصيغة » التى اقترحها . وتضمنت رسالة رياض الموافقة على

(٣٣) نفس المرجع

(*) ان صيغة يارنج « التى ضمنها ج . يارنج تقريره لسكرتير عام هيئة الامم المتحدة عرضها على حكومات مصر والاردن واسرائيل فى ربيع عام ١٩٦٨ وذلك بعد جولة المشاورات الاولى التى قام بها فى القاهرة وعمان وتل ابيب . وكانت « صيغة يارنج » تنص على مايلى : ابلغتنى حكومات اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة والاردن بموافقتها على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بهدف التوصل الى التسوية السلمية والمقبولة لمشكلة الشرق الاوسط وانها تنوى تنفيذ احكام ١٩٦٧ التسوية السلمية والمقبولة لمشكلة الشرق الاوسط وانها تنوى تنفيذ احكام هذا القرار تحت رعايتى . وأعرب حكومتا اسرائيل ومصر عن الاستعداد للتعاون معى بصفتى المبعوث الخاص للتوصل الى هذه التسوية بعد ان اخذت فى اعتبارى الطابع العاجل للمشكلة فى الوضع المتكون وبهدف الاسراع بالجهود الموجهة نحو بلوغ التسوية قمت بدعوة الحكومتين للقاء فى مؤتمر فى اطار مجلس الامن . وانى أقول بارتياح أن الحكومتين رحبتا بهذه الدعوة ن . فى الكنيست قائلة « فى البداية رفضت الحكومة الاسرائيلية مقترحات الولايات المتحدة الامريكية ولكن بعد ذلك حصلت اسرائيل على تفسير هام حول تعزيز معذرة اسرائيل الدفاعية والتأييد على مبدأ العدالة فيما يختص بالمسائل السياسية ، وبعد ان حلت رئيسة الحكومة الاسرائيلية رموز ما تعنيه القيادة الاسرائيلية بمبادوة « المسائل السياسية » اوضحت أن الولايات المتحدة ترى انه لا يجب على اسرائيل العودة الى حدود عام ١٩٦٧ ولا أنه - ظالما لم يتم التوصل الى التسوية السلمية - لا يجب على أى جندي .

استئناف مهمة يارنج وعلى الشروط التي وضعها الجانب الأمريكي لموافقة روجرز على نص تقرير يارنج الموجه الى اوثانيت . وفي ٢٦ يوليه تلقى روجرز ردا ايجابيا من عطا الله وزير خارجية الاردن الذي اشار في رسالته بصفة خاصة الى ان حكومة الاردن « لا ترى اى جديد » في مقترحات وزير الخارجية ، اذ ان مضمونها « يتلخص في تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وفي استئناف مهمة السفير يارنج بهدف اجراء الاتصالات مع الاطراف من اجل تنفيذ القرار سالف الذكر » .

والواقع ان مقترحات روجرز لا تتضمن اى جديد من الناحية المبدئية او لا تتضمن ما يستجيب لمواقف مصر والاردن آرائهما الرسمية . ولقد اعترفت هاتان الدولتان بأهمية مهمة يارنج واعربتا عن استعدادهما للتعاون بشكل بناء وبالفعل تعاوننا معه وكانتا دائمتا على استعداد للاستعداد للصفا الى التوصيات المتفق عليها من جانب الدول العظمى الاربعة وهي التوصيات التي رفضتها اسرائيل مقدما .

ولم يتضح موقف اسرائيل بالنسبة « لمبادرة روجرز » الا في اوائل اغسطس ففي ١ اغسطس اعلنت جولدا مائير في الكنيست قائلة « في البداية رفضت الحكومة الاسرائيلية ، مقترحات الولايات المتحدة الامريكية ولكن بعد ذلك حصلت اسرائيل على تفسير هام حول تعزيز مقدرة اسرائيل الدفاعية والتأكيد على مبدأ العدالة فيما يختص بالمسائل السياسية » وبعد ان حلت رئيسة الحكومة الاسرائيلية رموز ما تعنيه القيادة الاسرائيلية بعبارة « المسائل السياسية » اوضحت ان الولايات المتحدة ترى انه لا يجب على اسرائيل العودة الى حدود عام ١٩٦٧ وانه - طالما لم يتوصل الى التسوية السلمية - لا يجب على اى جندي اسرائيلي ان ينسحب من الاراضي المحتلة (٣٤) « ، وذلك سعيا الى « اجبار » حكومة الولايات المتحدة على ضرورة مواصلة نهج التأييد التام للسياسة الاسرائيلية في مسائل التسوية .

واصبحت اتفاقية « وقف اطلاق النار مع تجميد الموقف » نافذة المفعول في ٧ اغسطس عام ٧٠ في تمام الساعة ٢٢ بتوقيت جرينتش . وفي هذه الفترة بالذات اى في الفترة التي ظهرت فيها البوادر المشجعة للانفراج المحتمل لتوتر الشرق الاوسط بدأ المدافعون عن المعتمدين في اسرائيل ذاتها وفي خارجها في البحث المحموم عن حجج جديدة لاعاقة التسوية . فاختلفوا على عمل رواية خرق الجانب المصرى لشروط وقف اطلاق النار . وظهرت على صفحات الجرائد الاسرائيلية والغربية وخاصة الامريكية عناوين صاخبة عن وجود وحدات صاروخية مصرية جديدة على بعد ٥٠ كيلومترا غربى قناة السويس وعن « خرق توازن القوى » في الشرق الاوسط وهكذا .

... وعرضت حكومة مصر مراراً وبالتفصيل موقفها الرسمي من هذه المسائل . وقالت صحيفة «الاهرام القاهرية» أنه - كما أصبح معروفاً لمراسلها - لم تكن القاهرة موافقة على أن تقوم الاقمار الصناعية الامريكية وطائرات التجسس من طراز أو - ٢ التى تحلق على ارتفاعات كبيرة بمراقبة خط وقف إطلاق النار (٣٥) وقالت الصحيفة ذاتها أن محمود رياض وزير الخارجية أوضح في رده الذى بعث به الى ممثل المصالح الامريكية فى القاهرة وجهة نظر مصر بالنسبة للاتهامات الامريكية والاسرائيلية . ولقد جاء بهذا الرد ما يلى على وجه الخصوص :

١ - أن ما يدهش الجمهورية العربية المتحدة ان الولايات المتحدة صدقت بشكل بسيط قول اسرائيل أن الجانب المصرى خرق شروط وقف إطلاق النار .

٢ - أن الجمهورية العربية المتحدة لم تفعل شيئاً يؤثر على التزاماتها تجاه شروط وقف إطلاق النار .

٣ - أن الجمهورية العربية المتحدة تلفت النظر الى انها ابلغت الولايات المتحدة بان اسرائيل اقامت تحصينات خرقاً لشروط وقف إطلاق النار على الساحل الشرقى المحتل « لقناة السويس » .

٤ - أن الجمهورية العربية المتحدة تلفت النظر الى ان الولايات المتحدة قد خرقت بنفسها شروط وقف إطلاق النار طبقاً لما أعلن عن قيام واشنطن بمد اسرائيل بطائرات من طراز « فانتوم (٣٦) » .

وعلى ما يبدو وبهدف اعطاء صفة اللياقة لحياد وعدم تحيز الحكومة الامريكية للسياسة الاسرائيلية أصدرت وزارة الخارجية بياناً اشارت فيه فى تحفظ شديد الى وجود بعض حالات خرق شروط وقف إطلاق النار من جانب اسرائيل .

وفى الواقع كما حرصت الصحف العالمية - أن الحديث كان يدور حول الحالات المتعددة والمتكررة لدخول العسكريين الاسرائيليين منطقة القناة واقامة مواقع للمدفعية والدبابات وغيرها فى هذه المنطقة وحول الحالات المتكررة لعمليات انتهاك الطائرات الاسرائيلية للمجال الجوى المصرى . وقال ل. بريجنيف فى خطابه الذى ألقاه فى باكو يوم ٢ أكتوبر عام ١٩٧٠ : « أن القيادة الاسرائيلية تسعى بكل السبل الى تعزيز مواقعها فى الاراضى العربية المحتلة وخاصة فى الساحل الشرقى لقناة السويس كما تزيد القوات

(٣٥) « الاهرام » فى ٢١ أغسطس عام ١٩٧٠

(٣٦) « الاهرام » فى ٥ سبتمبر عام ١٩٧٠

لتوجيه ضربات إجرامية جديدة ضد البلدان العربية. وذلك كله خلف ستار من دخان الاتهامات المختلفة ضد الجمهورية العربية المتحدة (٣٧) » .

وفي جو عدم الاستقرار الخطر القائم في الشرق الأوسط الناتج عن موقف إسرائيل افتتحت الدورة اليوبيلية الخامسة والعشرون للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وكانت الفقرة الثانية والعشرون من جدول الأعمال مخصصة لمبحث « الوضع في الشرق الأوسط » .

أن مناقشة تسوية أزمة الشرق الأوسط سواء في الدورة الخامسة والعشرين أو السادسة والعشرين للجمعية العامة أظهرت الاهتمام الحقيقي من جانب غالبية الوفود بسرعة إنهاء النزاع وإقرار السلام في الشرق الأوسط . وفي أثناء المناقشة قيل أن المتسببين الحقيقيين في توتر الوضع هم - إسرائيل والولايات المتحدة المناصرة لها . وذكر أثناء المناقشة بوجه خاص أن الجانب الإسرائيلي في الحقيقة ، عطل نشاط مهمة يارنج وأن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية ليس فقط خرقاً لمبادئ هيئة الأمم المتحدة ولكنه كذلك تهديد مباشر للسلام العالمي والأمن . وأكد غالبية أعضاء الوفود أنه لا يمكن أن يوجد أي تبرير للعدوان على الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة وأن الاستيلاء على الأراضي بالقوة أمر غير مسموح به .

وفي الدورتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين للجمعية العامة استمرت المحاولات الأمريكية - الإسرائيلية لإغراق مناقشة النزاع في متاهات الكلام . ووصل الأمر في الدورة الخامسة والعشرين إلى أن أ. إيبان وزير خارجية إسرائيل بدأ - بعد أن استنفد كل الحجج الانتقادية والاستفزازية بشكل سافر فيما يختص بمشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة دول عدم الانحياز ، بدأ يؤكد أن قبول هذا القرار « يضاعف العقبات أمام استئناف مهمة يارنج » « وأن هذا القرار يتضمن » خرقاً وتزييفاً للتوازن بين انسحاب القوات الإسرائيلية وإقامة السلام في ظل الحدود الآمنة والمعترف بها ، التي تعتبر في رأي الجانب الإسرائيلي « أساساً » للقرار (٣٨) .

وفي الجمعية العامة لم يؤخذ صراح إيبان الهستيري في الاعتبار . فلقد صوت ٥٧ وفداً لصالح مشروع القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي وافقت عليه الدورة السادسة والعشرون للجمعية العامة « فلقد تضمن البند التاسع من القرار مثلاً إيماء واضحاً إلى إمكانية فرض عقوبات على إسرائيل

(٣٧) ل . بريجينيف . بالنهج اللينيني . خطب ومقالات المجلد ص ١٤٣

(٣٨) وثيقة هيئة الأمم المتحدة أ/ب، ط ١٨٩٦ في نوفمبر عام ١٩٧٠ ص ١٣ ، ١٧

ودعوة لحل المشكلة الفلسطينية» ولقد وافق على القرار ٧٩ وقد اعترض
٧ وامتنع عن التصويت ٣٦ وقد ا.

وتضمنت بنود قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٨ « الدورة السادسة
والعشرون » دعوة لاستئناف اتصالات الاطراف عن طريق وساطة يارنج ومد
فترة وقف اطلاق النار « التي بدأت في ٧ أغسطس عام ١٩٧٠ كما يذكر
القراء » لمدة ثلاثة اشهر . وخلال هذه الاشهر الثلاثة توقع الراى العام
العالمى ان تبعث اسرائيل بمندوبيها للاتصال بالسفير يارنج الا أن اسرائيل
لم تتقدم الا فى اوائل يناير عام ١٩٧١ باقتراح أطلقت عليه اسم « اساس
السلام » بين اسرائيل والدول العربية - المشتركة فى النزاع والمعرفة بقرار
مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ولم « تتجرا » القيادة الاسرائيلية على هذه الخطوة
الا بعد أن حصلت على تأكيدات من حكومة الولايات المتحدة بأنها سوف تسعى
كما سبق ، الى ضمان التفوق العسكرى لاسرائيل على الدول العربية . وأكدت
جولدا مائير فى كلمتها التى ألقته فى الكنيسة يوم ٢٩ ديسمبر عام ١٩٧٠
أن حكومة اسرائيل حصلت ما الولايات المتحدة على « التحديدات » التالية
للموقف الأمريكى :

— ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية لا ترى أنه يجب على اسرائيل
أن تدخل فى المحادثات أو تجريها وهى فى موقف الضعف .

— والولايات المتحدة الامريكية لا توافق على البرنامج العربى فى حل
مشكلة اللاجئين القائم على ضرورة تنفيذ القرار رقم ١٩٤ للجمعية العامة
الدورة الثالثة الذى يقضى للاجئين بحق الخيار بين العودة الى الوطن
والاستيطان فى الدول الاخرى مع أخذ التعويضات اللازمة .

— يجب أن يتم حل النزاع العربى الاسرائيلى على اساس اتفاقية سلام .
وما دامت الحدود العربية الاسرائيلية المحددة التى تقوم عليها اتفاقية السلام .
لا توجد ، فان « اسرائيل تنوى الحفاظ على خطوط وقف اطلاق النار دون
سحب قواتها من الاراضى الواقعة تحت ادارتها » (٣٩) .

غير أن المقترحات الاسرائيلية التى سلمت ليانج والتى نشرت فيما بعد
فى « نيو يورك تايمس » لم تتضمن الشئ الرئيسى كما انها لم تكشف موقف
اسرائيل من مسألة انسحاب قواتها وتجاهلت مبدأ عدم السماح بالاستيلاء على
الاراضى بطريق الحرب » . وشملت المقترحات المقابلة المضرة بهم احكام قرار
مجلس الامن الضرورية لاقامة وتعزيز السلام العادل والوطيد فى الشرق
الاولى .

وفي ظروف بعض الحماس الظاهري في مناقشات مشكلة التسوية وزيادة اهتمام الرأي العام العالمي بهذه المشكلة تقدم السفير يارنج في ٨ فبراير عام ١٩٧١ بمذكرة « خاصة موجهة الى حكومتى مصر واسرائيل . واقترح فيها ان يلتزم الجانبان بالالتزامات التى تمت صياغتها بدقة حول المسألتين الاساسيتين فى التسوية : - انسحاب القوات الاسرائيلية واقامة السلام .

وقدمت الحكومة المصرية ردا ايجابيا ودقيقا وسريعا . فقد اعلنت بشكل خاص موافقتها على عقد معاهدة سلام مع اسرائيل اذا ما اخذت اسرائيل على عاتقها الالتزام بالانسحاب من جميع الاراضى العربية التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ وتنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة الخاص باللاجئين الفلسطينيين ان الخطوة البناءة التى قامت بها حكومة الجمهورية العربية المتحدة حرمت حكومة اسرائيل من امكانية التهرب من الرد على مبادرة السفير يارنج بحجة ان مصر ترفض الاعتراف بسيادة اسرائيل ووحدتها الاقليمية واستقلالها السياسى وترفض الابرار معاهدة سلام معها .

فماذا كان رد فعل اللوائح الحاكمة باسرائيل على مذكرة يارنج سالفة الذكر ؟ فى ١٧ فبراير أى بعد يومين من نشر رد مصر ، نصح ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل فى الكنيست بان منهج رفض انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧ « كان وسيظل سياسة الحكومة الاسرائيلية (٤٠) . وفى ٢١ فبراير اذيع بيان حول اجتماع الحكومة الاسرائيلية لمناقشة مذكرة يارنج وجاء بالبيان مباشرة ان « اسرائيل لن تنسحب من خط الهدنة طبقا لما كان عليه الوضع فى ٤ يونيه عام ١٩٦٧ (٤١) » .

واثار رد اسرائيل الوقح ، الاستياء والغضب فى جميع انحاء العالم . وظل سبب عناد اسرائيل كما هو فى الماضى - التأييد والتشجيع العلنى لطبيعتها التوسعية من جانب حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

ونذكر ان ↑ . ايبان ، طبقا لما جاء بصحيفة « فيجارو » الفرنسية ، قال فى ٢١ فبراير فى حديث صحفى قصير ادلى به الى اذاعة القدس ان « الولايات المتحدة لم تمارس أى ضغط على اسرائيل » فيما يختص بالرد المحتمل على مذكرة يارنج .

وحتى صحيفة « نيويورك تايمس » التى لا يمكن الشك فى تعاطفها مع العرب كتبت تقول فى هذه الفترة : « ان بيان الوزير الاسرائيلى (تقصد بيان ايبان حول رفض مذكرة يارنج) بالاضافة الى رد الفعل السلبي من جانب الشخصيات الرسمية الاسرائيلية على محاولات يارنج التوصل الى الحصول

(٤٠) « جيروساليم بوست » ١٨ فبراير عام ١٩٧١

(٤١) « جيروساليم بوست » ٢١ فبراير عام ١٩٧١

على التزامات صريحة من إسرائيل بخصوص انسحاب قواتها من الامور التي ادت الى ظهور مسائل خطيرة متعلقة باستعداد إسرائيل للتحرك نحو بلوغ السلام طبقا للمبادئ التي جاءت بقرار مجلس الامن » .

وكان لمناقشة تقرير السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة في يونية عام ١٩٧٣ مجلس الامن حول نشاط هيئة الامم المتحدة في تسوية النزاع العربي الاسرائيلي اعتبارا من يونية عام ١٩٦٧ ، كان لهذه المناقشة أهمية كبيرة في خطة الكشف المطرد لسياسة إسرائيل العدوانية ان الحقائق العديدة والصريحة التي جاءت في تقرير السكرتير العام اظهرت - في اقناع واكدت في وضوح - ان إسرائيل كانت ولا تزال السبب الرئيسي في الوضع الخطير المستمر في الشرق الاوسط .

والحق ان تقرير ، ك . فالدهايم لمجلس الامن والمناقشة التي تلت هذا التقرير - قرار اتهام خطير ضد إسرائيل اما « الفيتو » الامريكي الخاص بالمشروع الختامي لقرار المجلس فقد ساعد على تعقيد وضع لولايات المتحدة ذاتها وزيادة النقد الموجه الى خطها السياسي في مسائل تسوية أزمة الشرق الاوسط .

سياسة الولايات المتحدة في مسائل تسوية

أزمة الشرق الاوسط

في ١٤ مايو عام ١٩٤٨ كان البيت الابيض يدندن مثل خلية النحل المنزعجة . وكان المستشارون والموظفون الكثيرون في حيرة : فمنذ الصباح انفرد الرئيس هاري ترومان باقرب مستشاريه واصدر اوامره بالا يزعجه أحد . وفي تمام الساعة الخادية عشرة والدقيقة الثلاثين استدعى الى البيت الابيض شخص يدعى ابشتين وهو مدير الوكالة اليهودية في واشنطن وفيما يتعلق اصبح سفيراً لإسرائيل لدى الولايات المتحدة الامريكية « ١٩٤٨ - ١٩٥٠ » . وقيل له ان الولايات المتحدة الامريكية مستعدة للاعتراف بالفعل باستقلال إسرائيل . ولكن ينبغي أولا الحصول على طلب بهذا الاعتراف . وأشار ابشتين بشكل معقول جدا الى انه ينبغي أولا ايجاد الدولة لتقديم مثل هذا الطلب وظهرت دولة إسرائيل كما كان متوقعا قبل منذ منتصف الليل أي في تمام السادسة مساء حسب توقيت واشنطن . ووجد ابشتين ببلاغ تل ابيب برغبة الرئيس ترومان والاشارة الى ان الرئيس في عجلة من امره .

وفي غضون ثلاث او أربع ساعات أبلغوا مارشال وزير الخارجية بأن الرئيس سوف يذيع بعد السادسة مساء بيان الاعتراف بإسرائيل . وحذروا

وزير الخارجية بالآي يخبر احدا بذلك او يخطر اوستين سفيراً للولايات المتحدة لدى هيئة الامم المتحدة بأي شكل من الاشكال حيث كان موجوداً في ذلك الوقت بنيويورك وفي تلك اللحظة كان يناقش مسألة الوصاية على فلسطين :

وفي ١٤ مايو عام ١٩٤٨ وفي تمام السادسة بتوقيت واشنطن انتهت فترة الانتداب الانجليزي على فلسطين ، وفي السادسة ودقيقة واحدة ظهرت في العالم دولة اسرائيل . وفي الساعة السادسة و ١١ دقيقة قام تشارلز روس سكرتير رئيس الولايات المتحدة لشئون الصحافة باستدعاء المراسلين الى مكتبه وقرا عليهم بيان الرئيس ترومان حول الاعتراف بالدولة الجديد فعليا .

وتفسير هذا التسرع الذي لم يسبق له مثيل في منتهى البساطة : فلقد لاحتمن بعيد وبشكل واقعي امام الولايات المتحدة الامريكية اتفاق استغلال الدولة الجديدة وايدولوجية دواثرها الحاكمة المتطرفة في اعاقه حركة العرب الوطنية التحررية وفي نفس الجبهة الاستعمارية الانجلو فرنسية في هذه المنطقة وكذلك في تعزيز مواقعها هناك . ولذلك يستنتج غالبية من يبحثون في اسباب قيام اسرائيل ان هذه الدولة ما كانت لتظهر في الشرق الاوسط لولا الدور النشط الذي لعبه البيت الابيض في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ لاقامة اسرائيل وهو استنتاج سليم جداً .

ولقد اصبحت كل السياسات المتوالية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط تأكيداً مقنعاً على السعي الثابت للجانب الامريكي لاستغلال اسرائيل في محاربة حركة الشعوب العربية الوطنية التحررية .

وفي ذلك بالذات ينبغي البحث عن السبب الرئيسي لتلك العلاقات الامريكية - الاسرائيلية « الخاصة » ، التي لم تحدث - على حد قول دافيد نيس الذي كان قائماً باعمال الولايات المتحدة في القاهرة اثناء حرب يونيو عام ١٩٦٧ ، لم تحدث أبداً مع أي دولة أخرى بالنسبة للولايات المتحدة .

ان سياسة التوسع التي ينتهجها الزعماء الاسرائيليون وسعيهم الى الاستيلاء على الاراضي العربية ، بالإضافة الى نشاطهم في محاربة حركة الشعوب العربية الوطنية التحررية - هذه الامور هي التي استرعت الانتباه المتزايد من جانب الولايات المتحدة نحو الدولة الجديدة . ان اسرائيل القوية - حسب تقدير الساسة الامريكيين - ضرورية في الشرق الاوسط كعامل حاسم يحد من نمو تطور الحركة الوطنية التحررية في هذه المنطقة . وفي عام ١٩٥١ حدد مجلس النواب الامريكي أهمية اسرائيل بقوله : « ان اسرائيل تعتبر حصناً في هذه المنطقة من العالم للديمقراطية العالمية وعلى ضوء مصالح امريكا الشخصية لا يمكننا ان نتجاهل الوضع القائم في هذه البلاد « دول الشرق

الايوسط « (٤٤) . وفى هذا الخصوص كتبت « التايمس » اللندنية : تقول فى اكتوبر عام ١٩٤٨ أعلن الرئيس ترومان : « لقد التزمنا بالعمل على ان تصبح اسرائيل كبيرة بالقدر الكافى وخرة بالقدر الكافى وقوية بالقدر الكافى لضمان استقلال وامن شعبها . واندالك وضعت الاسس لكى تقوم بين الولايات المتحدة ودولة اخرى « اسرائيل » علاقات لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الأمريكى . واليوم اصبحت هذه الروابط فى جميع المجالات - الدفاع والتعاون الاقتصادى وتبادل المعلومات الاستخبارية والجنسية المزدوجة والتايسند الدبلوماسى المتبادل - اصبحت اكثر توثقا من علاقات الولايات المتحدة مع بريطانيا العظمى مثلا (٤٥) » .

وتتطلع الاحتكارات الامريكية الى دولة اسرائيل بوصفها المنفذ المخلص لافكارها التوسعية . والدوائر الحاكمة باسرائيل من ناحيتها لم تخف ، ولا تخفى منذ الايام الاولى لوجود هذه الدولة وحتى الوقت الحاضر - اهدافها العدوانية بالنسبة للدول العربية . وتضافرت هنا بالذات مصالح الامبريالية الامريكية والصهيونية وفى ذلك يوجد احد الاسباب الاساسية للعلاقات « الخاصة » القائمة بين الولايات المتحدة واسرائيل .

وفى يولية عام ١٩٥٢ تم توقيع الاتفاقية الامريكية - الاسرائيلية الخاصة بالمساعدة فى ضمان الامن المتبادل . وطبقا لهذه الاتفاقية التزمت اسرائيل مع الولايات المتحدة الامريكية بالاشتراك فى « الدفاع » عن منطقة الشرق الاوسط . ولم يعتبر الجانب الأمريكى ان فى الامكان اعلان الاتفاقية سالفة الذكر اذ ان الولايات المتحدة فى تلك الفترة كانت تأمل فى استغلال ضعف مواقف حلفائها الغربيين « المستعمرين التقليديين » فى هذه المنطقة من أجل تقوية تغفلها وتعزيز نفوذها هناك . ولكن الحياة قلبت هذه الحسابات وسار تطور الدولة العربية فى طريق آخر تماما وعندئذ اعلنت حكومة الولايات المتحدة الامريكية « فى عام ١٩٦١ » عن وجود الاتفاقية الامريكية الاسرائيلية سالفة الذكر املا فى التأثير على الدولة العربية ومع ذلك كان التأثير عكسيا .

ان العلاقات « الخاصة » القائمة بين الولايات المتحدة واسرائيل لا ترجع فقط الى التلاقى الدائم لمصالحهما فى الشرق الاوسط . فينبغى البحث عن اسباب هذه العلاقات فى بعض جوانب الحياة السياسية الداخلية بالولايات المتحدة الامريكية ذاتها وفى دور واهمية مجموعة الضغط الصهيونية وفى الوضع الاجتماعى والسياسى للمواطنين الامريكيين المتحررين من اصل .

(٤٤) انظر محاضرات جالسات لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس الأمريكى ، واشنطن

١٩٥١

(٤٥) « التايمز » ٥ فبراير ١٩٧١

أوروبي . ويعترف الكتاب الأمريكيون « ايلي ويريل مثلاً » : بأن ما يحدث في إسرائيل ، أو ما هو مرتبط بشكل ما بإسرائيل ، له أصداء سريعة في الولايات . ومن ناحية أخرى تسعى مجموعة الضغط الصهيونية بكل قواها إلى إيهام الأمريكيين البسطاء « ناهيك عن أولئك الذين يشغلون المناصب الحكومية ، والاجتماعية البارزة ، بأن إسرائيل - « قلعة حصينة ضد الشيوعية في الشرق الأوسط ولذلك فإن تأييد الولايات المتحدة لها يتفق والمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ذاتها .

والواقع أن اليهود في الولايات المتحدة يشرفون على الإذاعة والتلفزيون ويرأسون غالبية هيئات تحرير الصحف البارزة . وعن طريق وسائل الاعلام الجماهيرية هذه ، وبمساعدة المنظمات الصهيونية العديدة في الولايات المتحدة الأمريكية (الدعوة اليهودية المتحدة » ، المؤتمر اليهودي الأمريكي ») ومنظمات أخرى) يقوم اليهود بالتأثير على الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية ويستفيدون بنشاط من التكتلات المالية الاقتصادية التي يسيطر عليها رأس المال اليهودي وهذا بدوره يؤدي إلى وجود كل الاسس التي تطابق الاهداف ووسائل تعقيبها والتي ينفذها واضعو ومنفذو سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، بالاضافة إلى الاساليب التي يستخدمها زملاؤهم الاسرائيليون .

وفي هذا الخصوص كتب رايزمان الاستاذ بجامعة هارفارد يقول : ان قدرة الصهاينة ليست فقط في سيطرتهم على أصوات النخبين اليهود ذات الوزن وعلى موارد اليهود المالية والتنظيمية الهامة بل انها تمتد إلى تخويف أي شخص يعارض أهدافهم السياسية المرتبطة بإسرائيل .
ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد انه في خريف عام ١٩٦٩ قدمت جولدا مائير في زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وقامت مجالس الطوائف اليهودية الموجودة بالمعابد اليهودية بالزام كل يهود نيويورك ومنهم صفار اصحاب المحلات في حي داون تاون « حي في نيويورك يعيش فيه فقراء اليهود » بأن يدفع كل منهم مبلغ ١٠٠٠ دولار خلال يومين أو ثلاثة إلى « صندوق استقبال جولدا مائير » بصرف النظر عن مقدار دخل كل فرد . وتم تسليم المبلغ الذي يقدر بعشرات الملايين من الدولارات إلى ج. مائير « كتبرع من اليهود الأمريكيين لمساعدة أشقائهم في إسرائيل » .

وينحصر التعبير الأكثر دقة للعلاقات « الخاصة » في المساعدة المادية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل . ومنذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ بلغت المساعدة الاقتصادية التي قدمتها الحكومة الأمريكية « عدا حساب

(٢٦) انظر استعراض للعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية « بقلم ليلى قاضي بيروت - ١٩٦٩ ص ٢٠٨

الحولات التي تأتي من المصادر الشخصية والمساعدات العسكرية» حوالى « ٢٥ » مليار من الدولارات ونصف مليار علما بأن تعداد سكان إسرائيل لا يزيد على ٣٣ ملايين نسمة . وهذا يفوق كثيرا حجم المساعدات الأمريكية لاي حليف من حلفائها .

ومنذ عام ١٩٦٨ زادت المساعدة الأمريكية التي تقدم لإسرائيل حيث بلغت عام ١٩٧٠ - ٨٠٠ مليون وعام ١٩٧١ - ١٥ مليار من الدولارات .

وحتى عام ١٩٦٧ كانت الولايات المتحدة تضمن لإسرائيل توريدات مستمرة من المعدات العسكرية الحديثة التي كانت تصل اليها عن طريق ألمانيا الغربية وفرنسا . ومنذ عام ١٩٦٧ أصبحت الولايات المتحدة المورد الوحيد للسلاح إلى إسرائيل .

وفي أواخر يناير عام ١٩٧١ قام مجلس النواب فى الولايات المتحدة الأمريكية بعمل تعديل على مشروع القانون الخاص باعتمادات الدفاع وهذا التعديل يعطى للرئيس صلاحيات غير محددة بالنسبة لتقديم المعدات العسكرية لإسرائيل بدون تحديد لأسعارها .

وفى هذا الخصوص أعلن ما كورماك رئيس مجلس النواب قائلا : « لم اسمع عن شيء مثل هذا أبدا طوال فترة وجودى فى المجلس خلال ٤٢ عاما » (٤٧)

وبعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بمد دولة إسرائيل بأسلحة تبلغ قيمتها ٢٢ مليار من الدولارات .

وتحتل مسألة الجنسية المزدوجة مكانا خاصا فى العلاقات الأمريكية فطبقا لمجموعة القوانين الأمريكية يفقد الأمريكى الذى يشترك فى انتخابات دولة أجنبية أو فى قواتها المسلحة أو جهازها الحكومى - يفقد جنسيته الأمريكية . غير أن المحكمة العليا بالولايات المتحدة الأمريكية اتخذت قرارا فى خريف عام ١٩٦٩ يعطى للأمريكيين الحق فى بلخداة بإسرائيل بنفس المواصفات سالفة الذكر دون فقد الجنسية الأمريكية . وطبقا لقانون الجنسية الاسرائيلى يحصل اليهودى الأمريكى القادم إلى إسرائيل على الجنسية الاسرائيلية تلقائيا .

وبعبارة أخرى بلغت العلاقات « الخاصة » القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل - حدا لا يعتبر فيه أمن وسلامة إسرائيل من الامور الحيوية بالنسبة للامن القومى الأمريكى وسلامته فقط ، بل يصبح فيه رد الفعل الأمريكى على الخطر المحتمل الذى قد تتعرض له إسرائيل أكثر شدة من

رد فعل أمريكا على نفس الخطر لو كان ينس أي حليف لها في حلف شمال
الاطلنطي أو حلف جنوب شرق آسيا (٤٨) » .

وبالإضافة الى ذلك فهم يحاولون بنشاط في الولايات المتحدة الأمريكية
اثبات ان إسرائيل والعلاقات الأمريكية الإسرائيلية من الأمور التي أصبحت
مشكلة خطيرة للغاية بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية إذ ان
إسرائيل « خرجت من تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وهي بالتالي
لا تنسق أعمالها » مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وما الى ذلك ومثل
هذا البيان له هدف مزدوج : فهو من ناحية موجه نحو إبعاد مسؤولية الوضع
المتأزم في الشرق الأوسط عن كاهل الولايات المتحدة الأمريكية واثبات عدم
ارتباط الولايات المتحدة بسياسة العدوان والتوسع التي تنتهجها إسرائيل ،
ومن ناحية أخرى هو تشجيع للقادة الإسرائيليين على أن يتخذوا عن
عمد موقفا غير مرن وبعيدا عن حل الوسط ويتصرف بالتعويض فيما يختص
بكل المبادرات المرتبطة بالبحث عن طريق حل النزاع العربي الإسرائيلي ولا يمكن
أن نختلف في الرأي مع السناتور الأمريكي فولبرايت الذي أعلن أثناء مناقشة
مع زميله جافيتش الموالى لإسرائيل والمعادي للاتحاد السوفيتي أن « السبب
الرئيسي في عدم حدوث أي تقدم في مسألة تسوية أزمة الشرق الأوسط
عن طريق المحادثات هو اقناع إسرائيل بأن حكومة الولايات المتحدة ومجلس
الشيوخ يؤيدان إسرائيل مهما اتخذت من مواقف » .

ولقد وضع ان حكومة الولايات المتحدة التي وافق مندوبيها على قرار
مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا ترى ما يستحق اللوم في الخط المتعنّت الذي تنتهجه
القيادة الإسرائيلية بشكل سافر كما انها تغمض عينيها عن عدم شرعية ما يفعله
المحتلون الإسرائيليون في الأراضي العربية الأصلية وتشجع ، في صمت ،
الفارات التي تقوم بها القوات الإسرائيلية في اعماق اراضي الدول العربية .

ولكن الأيام تتغير وسرعان ما تتحول عدم شرعية أعمال إسرائيل
العدوانية - عن طريق الخسائر الملموسة في قواتها المسلحة وعن طريق نمو
الاتجاهات المعادية للنزعة العسكرية في البلاد - سرعان ما تتحول عدم
شرعية أعمال إسرائيل العدوانية الى سعي القطاع التقدمي بالاعتماد
الاجتماعية الإسرائيلية لايجاد مخرج من المأزق الذي وصل اليه الشعب
الإسرائيلي عن طريق حكامه الذين يفقدون البصيرة ان الاجراءات التي
اتخذتها مصر والدول العربية الأخرى في نهاية عام ١٩٦٩ وبداية عام ١٩٧٠
لتعزيز مقنطرة الدول العربية الدفاعية أثرت تأثيرا سريعا على الوضع
السياسي في الشرق الأوسط » . وحاليا بتظاهر حكومة الولايات المتحدة

بان ما يقلقها جدا هو عدم تسوية النزاع العربي الاسرائيلي. أما اقامة السلام في الشرق الاوسط فقد اعلن على الملأ ضمن المهام الحيوية بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية .

ولنذكر بصفة مبدئية - ولو قئ ايجازا - الرواية التي حدثت مؤخرا . ففي ١٩ يونية ١٩٦٧ أوجز ل. جونسون رئيس الولايات المتحدة الامريكية المبادئ الاساسية التي يجب أن توضع ، حسب رأى الجانب الامريكى ، ضمن اساس تسوية أزمة الشرق الاوسط . وتنحصر هذه المبادئ التي أطلق عليها اسم « نقاط جونسون الخمس » فيما يلى ؟

١ - لكل ادولة فى الشرق الاوسط حق الوجود وهذا الحق يجب ان يحترمه الجيران .

٢ - تعاون العرب واسرائيل فى ايجاد الحل العادل لمشكلة اللاجئين .

٣ - حق حرية الملاحة فى الطرق المائية الدولية بالنسبة لجميع الدول .

٤ - يجب على كل الامم ان تأخذ على عاتقها المسؤولية لوضع نهاية لسباق التسلح فى الشرق الاوسط . ويجب على هيئة الامم المتحدة ان تطالب بتقارير عن جميع توريدات الاسلحة .

٥ - احترام الاستقلال السياسى والوحدة الاقليمية لدول الشرق الاوسط والاعتراف بالمصالح الخاصة بالديانات الثلاث فى الاماكن المقدسة بالقدس .

والوثيقة كما هو واضح بليغة بالقدر الكافى وفى بعض اجزائها مقبولة من جانب غالبية الدول العربية ، اذا ما قومناها بمقاييس اليوم . غير ان المسألة الرئيسية - الخاصة بانسحاب القوات الاسرائيلية الى خطوط ٤ يونية عام ١٩٦٧ وبعدم السماح بالاستيلاء على الاراضى عن طريق الحرب والعدوان - لم تذكر عنها شئ « النقاط الخمس » . وبدأ الجانب الامريكى واسرائيل فى استغلال حقيقة احتلال اسرائيل للاراضى العربية فور انتهاء « حرب الايام الستة » كورقة رابحة فى المتاجرة السياسية بمسائل التسوية . وهذا ما اكده التطور المتعاقب للاحداث .

وحارت الحكومة الامريكية فى ردها على المقترحات السوفيتية المقدمة فى ٣١ ديسمبر عام ٦٨ « وسوف نتحدث عن ذلك بالتفصيل فيما بعد » خطوط الحكومة الاسرائيلية كلية . وبرزت مسألة « محاربة الارهاب » اى نشاط حركة المقاومة الفلسطينية - وهكذا ما اعتبره الجانب الامريكى رئيسية فى طريق اقامة السلام فى الشرق الاوسط . اما فيما يتعلق بمسألة مستقبل

الحدود العربية الإسرائيلية وهي المسألة التي تعتبر في حقيقة الأمر انعكاساً لاهم مسائل التسوية - انسحاب القوات الإسرائيلية فلقد أصبح واضحاً من الرد الأمريكي أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد بالفعل المطلب الإسرائيلي الخاص بإعادة النظر في الحدود حيث تطفو على السطح فكرة إقامة الحدود العربية الإسرائيلية الآمنة والمعترف بها عن طريق التوصل إلى « اتفاق الأطراف » (في النزاع) . والمميز جداً بالنسبة للموقف الأمريكي من مسائل التسوية أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حتى وقتنا هذا لم تحدد أو تعرب عن وجهة نظرها في تلك المسائل الهامة بشكل حيوي بالنسبة للدول العربية مثل موعد انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة ومستقبل الحدود العربية الإسرائيلية بعد تحقيق التسوية .

وظهر بوضوح طابع الجانب الواحد للأفعال الأساسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فيما يختص بتسوية النزاع العربي الإسرائيلي وذلك أثناء المشاورات السوفيتية الأمريكية حول الشرق الأوسط التي جرت على فترات في ربيع وخريف عام ١٩٦٩؛ وكذلك في المقترحات الأمريكية الجديدة التي طرحت في ٢٤ مارس و ١٢ مايو و ١٥ يولية و ٢٨ أكتوبر عام ١٩٦٩ . والجدير بالذكر أن كل اقتراح من هذه الاقتراحات التي يحل كل منها محل الآخر في تعاقب ، كان يدل على الانحدار التدريجي والمتعاقب في الوقت نفسه للأمريكيين تجاه المواقف الموالية لإسرائيل صراحة .

ومن بين « المبادرات » الأمريكية العديدة حول مسائل تسوية أزمة الشرق الأوسط التي تميزت بطابع دعائي كبير . ما يسمى بـ « مشروع روجرز » الذي صاحبه ضجة دعائية عريضة . وعندما تحدث وزير الخارجية روجرز في ٩ ديسمبر عام ١٩٦٩ بفندق « شيراتون ريسرك » بواشنطن أوجز بعض تصورات حكومة الولايات المتحدة حول مسائل التسوية وبعد أن قرر روجرز أن « الدعوة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية كما جاء بقرار هيئة الأمم المتحدة دون التوصل إلى اتفاق للسلام قد تعني الوقوف إلى جانب العرب كما أن دعوة العرب إلى السلام بدون انسحاب القوات الإسرائيلية قد تعني الوقوف إلى جانب إسرائيل » حاول صياغة بعض المبادئ العامة لتسوية أزمة الشرق الأوسط حسب المفهوم الأمريكي وخاصة مسائل سلام وأمن الأطراف بعد التوصل إلى التسوية وانسحاب القوات .

والجدير بالذكر أنه قد يبدو أن روجرز أشار بحق وبوجه عام في المسألة المتعلقة بإقامة السلام بين الأطراف إلى أن « اتفاقية السلام المحتملة

فى المستقبل بين الاطراف يجب ان تقوم على النوايا الواضحة التى يعلنونها وعلى الاستعداد للقيام بتغييرات جهرية فى الموقف والظروف المميزة للشرق الاوسط اليوم » . ولكن هذا يعتبر شبه حقيقة بالفعل . فحقيقة الامر ان اسرائيل ترفض الاعلان عن نواياها فيما يختص بشروط السلام المقبل مبيع الجيران العرب . وفى الحقيقة تظهر اسرائيل الوضوح الذى دعا اليه وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية فى شىء واحد فقط وهو الرغبة السافرة فى التوسع . وقيل بشكل كاف ودقيق فى بيان روجرز ان الولايات المتحدة الامريكية - ليست نصيرة لسياسة التوسع . وأشار وزير الخارجية الى ذلك بشكل خاص ، قائلا : « ورغم ان الحدود السياسية المعترف بها يجب ان تقام ويتم الاتفاق عليها بين الاطراف الا ان أى تغييرات فى الخطوط التى كانت قائمة لا يجب ان تعكس نتائج الاستيلاء بل يجب ان تتحدد بالتغييرات الطفيفة التى تلبى مصالح أمن جميع الاطراف (٥٠) » .

وأثار هذا البيان عاصفة من السخط فى الدوائر الحاكمة باسرائيل . وقوم هذا البيان على انه يكاد يكون « ابتعادا من الولايات المتحدة عن نهج تأييد القيادة الاسرائيلية » .

غير ان الزمن اظهر بسرعة ان كلمة روجرز التى تضمنت موجزا للاستلوب الامريكى « الجديد » بالنسبة لمختلف وجهات التسوية كانت مناورة دورية . ورغم ان وزير الخارجية أعلن ان الولايات المتحدة الامريكية « مستعدة للعمل بالاشتراك مع الآخرين فى هذه المنطقة (منطقة الشرق الاوسط) وفى جميع أنحاء العالم مادام هؤلاء الآخرون يسعون بالفعل الى نفس الهدف الذى نسعى اليه : السلام العادل الوطيد » (٥١) - رغم هذا لم يزد الامر عن ترديد « بعض الكلمات البراقة » .

بالاضافة الى ذلك فقد كان تقديم « مشروع روجرز » ظاهرة عرضية فى سياسة الولايات المتحدة بالشرق الاوسط . ولقد دل هذا على ان الدوائر الرسمية فى واشنطن تلجأ بنشاط الى المناورة السياسية وهى تسعى الى المحافظة على مواقفها الاخذة فى الضعف فى الشرق الاوسط محاولة الاعزاز لبعض الزعماء العرب ان « مفتاح التسوية » يكاد يكون « فى جيب » السياسة الامريكىين . وتحاول واشنطن ان تتركب بشبهة بهذا الخط فى الوقت الحالى .

وعندما توقف اطلاق النار فى الشرق الاوسط فى منتصف عام ١٩٧٠ تقريبا بدأ الجهاز الدعائى لواشنطن والممثلون الرسميون للحكومة الامريكية

(٥٠) المصدر السابق ، العدد ١٥٦٢ ، ٥ يناير ١٩٧٠ ص ٨ ، ١

(٥١) نفس المرجع ص ١١

في الجزء الى الاصطلاح السياسي الجديد « الدبلوماسية الهادئة »
والكلام في هذه الحالة يدور حول الاتصالات السرية للممثلين الرسميين
للحكومة الامريكية مع الممثلين الرسميين للطرف في النزاع وهي الاتصالات
التي قد يمكن التوصل من خلالها الى اتفاق تقره جميع الأطراف حول طرق
حل مختلف مشاكل تسوية أزمة الشرق الاوسط على أساس المقترحات
التي تقدم بها الجانب الامريكي ، وحاولت حكومة الولايات المتحدة الامريكية
أن توحى للرأي العام العالمي بفكرة فحسوها أن الممثلين الرسميين للولايات
المتحدة يمكنهم أثناء الاتصالات السرية مع ممثلي الأطراف في النزاع ليس
فقط طرح المقترحات الصريحة التي من الممكن أن توافق عليها الدول العربية
ولكن كذلك التأثير على الجانب الاسرائيلي لجعل الاسرائيليين أكثر « مرونة »
والتوصل في النهاية الى السلام الذي طال انتظاره في الشرق الاوسط
وفي الوقت نفسه أوجت واشنطن الى الدول العربية بأساليب
« الدبلوماسية الهادئة » التي تدافع عنها وتكاد تدل على « إعادة تقييم سياسة
الشرق الاوسط التي تنتهجها الولايات المتحدة » وتفهم « الجانب الامريكي
لمصالح العرب الحقيقية » .

وعندما لجأت وزارة الخارجية الامريكية الى « الدبلوماسية الهادئة »
أخذت في اعتبارها منذ البداية امكانية لقاء ظلال الشك على سياسة الاتحاد
السوفيتي في الشرق الاوسط ومحاولة إبعاد الدول العربية عن حليفها
الطبيعي والمضمون - دول الاسرة الاشتراكية ، والعمل « عن غير عمد » على
دس تصورات للعرب عن أن الاتحاد السوفيتي ليس فقط موافقاً على
« المبادرات » الامريكية (ومن الطبيعي ألا يذكروا شيئاً عن مضمونها) بل
انه يكاد يكون قد وكل حكومة الولايات المتحدة في العمل بنحشاً عن حل للنزاع
العربي الاسرائيلي . ومن هذه الاختلافات نصل الى القضية المتدلة الوهلة
التي أثارها دعاية بكين حول « تواطؤ » الدولتين العظميين وحول « الامبريالية
الاشتراكية » وغير ذلك من الكلام الفارغ المعادي للاتحاد السوفيتي .

وتجدر الإشارة الى أن الاشاعات الجديدة حول « التواطؤ » السوفيتي
الامريكي بخصوص الشرق الاوسط بدأت تنتشر بشدة في الصحافة الغربية
وبعض صحف الدول العربية أثناء وبعد زيارة الرئيس الامريكي نيكسون
لاتحاد السوفيتي وبعد زيارة ل . بريجنيف للولايات المتحدة رغم أن الجميع
يعرفون جيداً أنه لا يوجد ولا يمكن أن يوجد أي « تواطؤ » سرى أو علني
بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية .

وبعد أن بث المندوبون الامريكيون الرسميون الاوهام بالنسبة لامكانيات
« الدبلوماسية الهادئة » شككوا بل تجاهلوا امكانيات تسوية أزمة الشرق
الاوسط وهي الامكانيات الموجودة في الاستغلال الفعال والبناء لتلك الوسائل

الهامة والحياسمة مثل المشاورات الرباعية بين المندوبين الدائمين للدول
العظمى الأربع في إطار مجلس الأمن ونشاط ج. يارنج المبعوث الشخصي
للسكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة الذي تحدت مهامه في قرار مجلس الأمن
الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ ، مثل إجراء الاتصالات مع الدول المعنية
والمحافظة عليها بهدف المعاونة في التوصل الى اتفاق ، وتأييد الجهود الموجهة
نحو بلوغ التسوية السليمة الشاملة طبقا لاحكام ومبادئ القرار الحالي « ،
ومثل المشاورات الثانية السوفيتية - الامريكية ، والسوفيتية - الفرنسية ،
والسوفيتية - الانجليزية بالنسبة للبحث عن طريق تسوية أزمة الشرق
الاطوسط وتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في نوفمبر .

وفي النهاية ، « الدبلوماسية الهادئة » عبارة عن متسع عريض لمواصلة
الاعمال الاستفزازية والمثيرة التي تقوم بها الدوائر الاسرائيلية الحاكمة التي
تتحدى الرأي العام العالمي في سفور . ان الدبلوماسية الهادئة التي تنتهجها
حكومة الولايات المتحدة لا تؤدي الى نوع من القلق في تل ابيب كما كان من
الممكن ان يحدث اذا ما استخدم الجانب الامريكي أساليب « الدبلوماسية
الهادئة » في البحث عن حل مقبول من جميع الاطراف للنزاع - بل انها
بالعكس تؤدي الى زيادة تعسف الموقف الاسرائيلي وهذا ناجم عن الخبرة
العملية للدوائر الحاكمة باسرائيل بأن كل شيء « يمر دون حساب » .

وتؤكد حقائق الحياة اليومية وتطور الوضع في الشرق الاوسط أن
تنفيذ جميع احكام قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧
يهيئ وحدة الظروف الملائمة لاقامة السلام الوطيد والمستمر والصادق في
هذه المنطقة . وهذا معناه أنه لا يمكن أن يوجد رأيان حول ضرورة انسحاب
القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . وهذا
معناه أن أي حل وسط للنزاع يجب وأن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا جدا
بالحل النهائي جزءا لا يتجزأ منه . وهذا معناه أنه لا يمكن أن يوجد للنزاع
العربي - الاسرائيلي أي حل امريكي أو اسرائيلي يفرض بالقوة ويلحق الاضرار
بالمصالح الشرعية والامبال العادلة للبلدان والشعوب العربية . وهذا معناه في
النهاية أن السلام الذي طال أنتظاره والهستدوء في الشرق الاوسط أمور
لا تتحققها أساليب « الدبلوماسية الهادئة » بل التنفيذ الامين لكل قرارات
مجلس الأمن والجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة .

ولا ريب في أن حكومة الولايات المتحدة الامريكية لديها الامكانيات
الضرورية للتأثير على سياسة القادة الاسرائيليين العنيدة وقصيرة النظر .
وليس سرا على أحد أن حكومة الولايات المتحدة الامريكية لو مارست الضغط
الضروري على اسرائيل لاضطرت اسرائيل فورا « إلى قبول وجهة نظر امريكا

متهما كانت وجهة النظر هذه (٥٢) « والواقع ان الموقف المهدد بالانفجار في الشرق الاوسط والمفعم بأخطار العواقب على قضية السلام العام كان من الممكن ان تخف حدة منذ امد بعيد وان تصبح خطوات تسويته واقعا ، لولا رغبة حكومة الولايات المتحدة في ذلك الوقت في مواصلة - كما قال الرئيس المصري السادات - « تنفيذ السياسة التي تهدف الى ضمان التفوق العسكري لاسرائيل واعطائها امكانية الاستمرار في احتلال الاراضي العربية وتنفيذ مخططاتها التوسعية على حساب العرب وارضهم » (٥٣) وصدق هذه الكلمات واضح للعيان .

دول غرب أوروبا وتسوية أزمة الشرق الأوسط

ان القرب الجغرافي لمسرح الشرق الاوسط من غرب أوروبا ، والروابط الوطيدة جدا والقديمة القائمة بين دول غرب أوروبا والدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والمجالات الاخرى ، والارتباط المتزايد لميزان الطاقة في غرب أوروبا بتوريدات البترول والغاز من منطقة الشرق الاوسط - كل هذه الامور تحدد الاهتمام المتزايد من جانب دول غرب أوروبا بالتمسك بالعلاقات مع الدول العربية وتطويرها النشط وكذلك بالحالة العامة للوضع في الشرق الاوسط وآفاقه .

وبصفة مستمرة يزداد دور البترول في ميزان الطاقة بدول غرب أوروبا ، واذا كان البترول - حسب المصادر الامريكية - قد بلغ عام ١٩٧٠ نسبة ٦٠.٩٪ من مصادر الطاقة بدول غرب أوروبا (الفحم ٢٩.٦٪ ، الغاز الطبيعي ٦.٢٪ ، الطاقة المائية ٢.٩٪ ، الطاقة النووية ٠.٤٪) ، ففي عام ١٩٨٠ سوف يشكل البترول ٧١.٧٪ من مصادر الطاقة بدول غرب أوروبا ، الغاز ١١.١٪ في ظل التقليل المناسب لدور الفحم الذي يصل الى ١٣.٤٪ .

وهكذا ليس من الصعب ان نرى الوضع الذي سستصير اليه دول غرب أوروبا اذا ما توقف فجأة او تعقدت بشكل خطير امدادات أسواق هذه البلاد ببترول الشرق الاوسط خاصة ان الاحتياطي الاستراتيجي من البترول ومنتهجاته في دول ما تسمى بالدول الست الاعضاء في السوق المشتركة لا يكفي الا لمدة ٦٥ يوما وهذه الدول هي : فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبرج ، ايطاليا ، ألمانيا الاتحادية .

(٥٢) ج. كامبيل ، النزاع العربي الاسرائيلي ، « نورين افابرز » أكتوبر عام ١٩٧٠

(٥٣) « البراند » في ١٢ أكتوبر عام ١٩٧١

ولقد أدى قرار الدول العربية المتخذ بعد الاندلاع الجديد للعمليات الحربية بين الدول العربية واسرائيل في اكتوبر عام ١٩٧٣ - وهو القرار الخاص باستخدام البترول كوسيلة للضغط السياسى على الغرب - الى جانب عدم استقرار ميزان الطاقة في الكثير من الدول الرأسمالية ، ادى هذا القرار الى تفاقم لا نظير له من حيث المدى فى أزمة الطاقة القائمة بشكل دائم والتي تشمل العالم الرأسمالى كله فى الواقع . ان زيادة أسعار الوقود والحد من استهلاك البترول ومنتجاته فى العديد من دول غرب أوروبا - من المظاهر الملموسة لهذه الازمة المنعكسة لا على حالة الاسواق الاقتصادية العالمية فقط بل كذلك ، بدرجة كبيرة على الوضع السياسى العالمى .

كما ان التهديد بتخفيض توريدات البترول ، والتخفيض الحقيقى فى هذه التوزيدات بعد ضربة شديدة وجهت الى اقتصاد عدد كبير من دول غرب أوروبا (بما فيها الدول الواقعة خارج مجال نفوذ « سلاح البترول » العربى) وكذلك اليابان . وبدأ تخفيض الانتاج فى العديد من مجالات الصناعة وزادت البطالة بشكل فاحش .

واظهرت أزمة الطاقة الخلافات الكبيرة بين دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الامريكية . وتدل على ذلك بصفة خاصة النتائج المؤسفة لمؤتمر واشنطن الذى ضم الدول المستهلكة للبترول وهى ١٣ دولة وكان هذا المؤتمر قد عقد فى فبراير عام ١٩٧٤ .

والجدير بالذكر فى الوقت نفسه ان حكومات عدد كبير من دول غرب أوروبا واليابان قامت فى مجال التوصل الى تسوية لازمة الشرق الاوسط - باصدار مجموعة كاملة من البيانات الفعالة جدا تدور فكرتها الرئيسية حول ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة ، وذلك بعد ان أدركت هذه الدول الارتباط الكبير والمتزايد لاقتصاد بلادها بتوريدات البترول العربى .

غير ان عملية تغير علاقات مختلف دول غرب أوروبا بنزاع الشرق الاوسط بدأت قبل ذلك بكثير فالعدوان الاسرائيلى الذى حدث عام ١٩٦٧ قدم تعديلات خطيرة فى هذا الموضوع وحدد نوعا ما ، طابع موقف دول غرب أوروبا من اقامة بلوغ تسوية أزمة الشرق الاوسط ومن أسباب بلوغ هذه التسوية . وبوجه عام كان موقف دول غرب أوروبا (باستثناء فرنسا وايطاليا الى حد ما) من العدوان الاسرائيلى - « محايدا » فى البداية ، ولذا كان من الممكن تقويمه على انه تأييد وعون للعدوان الاسرائيلى وذلك تمشيا

(٥٤) انظر محاضر جلسات لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس الأمريكى واشنطن

١٩٧١ - ١٧٠

مع الحملة الدعائية الواسعة المعادية للعرب والمعادية للاتحاد السوفيتي التي تشنها الدوائر الصهيونية .

وبعد ان اتخذت حكومة العمال في بريطانيا العظمى موقفا « محايدا » من العدوان الاسرائيلي الذي حدث عام ١٩٦٧ انخرطت في تأييد اسرائيل مظهرة في الوقت نفسه الاهتمام بالتوصل الى تسوية « مشرفة » سواء بالنسبة للعرب او اسرائيل . وأشار هـ. ولسن رئيس الوزراء في خطابه الذي ألقاه في وركينجتون الى انه « يجب على الجميع ان يعملوا في الوقت الحالي من اجل التوصل الى التسوية المشرفة والوطيدة في الشرق الاوسط » (٥٥) . وهناك نقاط كثيرة في خطاب ولسن تشير الى حد ما الى المشروع الانجليزى المقبل لقرار مجلس الامن حول الشرق الاوسط . كما ان ج. براون وزير الخارجية الذي أعلن في البرلمان ضرورة حل نزاع الشرق الاوسط في اطار هيئة الامم المتحدة على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى المحتلة ووقف حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل وضمان حرية الملاحة بالنسبة لسفن جميع الدول في قناة السويس وخليج العقبة وضرورة وقف سباق التسلح بين دول الشرق الاوسط - زكى بعض النقاط التي جاءت في خطاب ولسن .

وفي خريف عام ١٩٦٧ قامت الدبلوماسية الانجليزية بعمل نشيط للغاية في اطار مجلس الامن . فلقد قام الجانب الانجليزى باعداد القرار رقم ٢٤٢ الذى وافق عليه مجلس الامن في ٢٢ نوفمبر .

وقد يبدو ان بعض الافكار البناءة التي طرحها المندوبون الانجليز الرسميون الى جانب ذلك الاهتمام الواضح باستقرار الوضع في الشرق الاوسط - وهو الاستقرار الذي كان يجب ان ينعكس على بريطانيا العظمى بسبب الآثار الاقتصادية لاغلاق قناة السويس نتيجة للعدوان الاسرائيلي - قد يبدو ان هذه الافكار تستطيع تحديد الأسلوب الأكثر جسما الذي تتبعه الحكومة الانجليزية في حل مسألة ازالة آثار العدوان الاسرائيلي غير ان خط حكومة العمال ببريطانيا العظمى اقتصر على محاولات رد الاعتبار لاسرائيل وعرقلة اتخاذ تلك القرارات التي كانت تطالب بانسحاب قواتها المسلحة الى خطوط ٤ يونية عام ١٩٦٧ ، كما ان وفد بريطانيا العظمى بالدورة الخامسة الطارئة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة صوت ضد جميع بنود مشروع القرار السوفيتي الذي تضمن المطالبة بادانة العدوان الاسرائيلي والانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية وقيام

(٥٥) « التايمز » ١٠ يونية عام ١٩٦٧ . . .

(٥٦) انظر « التايمز » ٧ يولية عام ١٩٦٧

اسرائيل يستعويض الخسائر التي منيت بها الدول العربية المجاورة نتيجة لاعمال اسرائيل العدوانية كما عارض الوفد مشروع قرار دول عدم الانحياز .

والى حد ما تغير الوضع الموالي في سفور والذي جاء نتيجة لنفوذ الدوائر الصهيونية الانجليزية في حزب العمال وكذلك تحت تأثير اشتداد التوتر في الشرق الاوسط والسعي الصريح من جانب اسرائيل لتعقيد قضية التسوية والابقاء بأي شكل من الاشكال على الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، ولقد ذكر ج. براون وزير الخارجية في كلمته بالدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، أن « بريطانيا العظمى لا تعتبر الحرب وسيلة لتسوية الخلافات وترى انه لا يجب على أى دولة ان توسع حدودها نتيجة للحرب (٥٧) » وفي تلك الفترة فسر هذا الازدواج في موقف إنجلترا برغبتها في تحسين علاقاتها بالدول العربية والمحافظة في الوقت نفسه على العلاقات السابقة مع اسرائيل . ولقد أدت المبادرة الانجليزية في مسألة قبول قرار نوفمبر السياسي لمجلس الامن ، أدت الى عودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، وكانت قد قطعت عام ١٩٦٥ .

ولكن بعد قبول قرار نوفمبر الصادر عن مجلس الامن بدأ نشاط حكومة العمال الانجليزية في التراخي بوضوح بالنسبة لمسائل التسوية .

وظهرت عناصر المناورة في الموقف الانجليزي من المقترحات السوفيتية الخاصة بالتسوية وكانت هذه المقترحات قد طرحت في ديسمبر عام ١٩٦٨ فبعد أن ذكرت الحكومة الانجليزية أن الجانب الانجليزي يشاطر الحكومة السوفيتية القلق فيما يختص بعدم وجود تقدم ملموس في قضية التسوية حاولت القاء مسئولية عدم تسوية النزاع على عاتق الدول العربية واسرائيل بالتساوي .

ومع وصول حكومة المحافظين الى السلطة في إنجلترا لم تحدث تغييرات تذكر في النهج المتعلق بتسوية أزمة الشرق الاوسط ، رغم أن بعض تصريحات الوزراء المحافظين بدت وكأنها أعطت انطباعاً بأن بريطانيا العظمى تنوى أن تلعب دوراً أكثر استقلالاً في هذه المسائل وأنها تتحول بدرجة كبيرة الى تفهم وتأييد موقف الدول العربية . ومن بين هذه التصريحات يحظى بشهرة واسعة النطاق تصريح ا. دوجلاس هيوم وزير خارجية حكومة المحافظين ، وكان قد أدلى به في ٣١ ديسمبر عام ١٩٧٠ في هاروجيت .

والجدير بالذكر ان هذا التصريح كان بمثابة عرض لوجهة نظر المحافظين في مشكلة الشرق الاوسط ولقد صدر هذا التصريح قبيل الزيارة الرسمية التي قامت بها جولدا مائير للولايات المتحدة الامريكية .

وقد ذكر أ. دو جلاس هيوم في تصريحه ان تسوية ازمة الشرق الاوسط « يجب ان تقوم على قاعدتين اساسيتين ، عدم السماح بالاستيلاء على الاراضى عن طريق الحرب وضرورة اقامة السلام العادل والوطيد الذى يمكن ان تعيش في ظله كل دول المنطقة في امان » وأشار هيوم بصفة خاصة الى ان تسوية مشكلة الارض يجب ان تكون نهائية . وايد الإبقاء على الحدود الدولية بين مصر وأرض فلسطين السابقة بوصفها الحدود المصرية الاسرائيلية المقبلة وكذلك الإبقاء على الحدود السورية الاسرائيلية مشروطاً بضرورة قبول سوريا لقرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ . وأشار الوزير الانجليزى بصفة خاصة الى ضرورة ضياغة تعهدات السلام التى قد تتعهد بها الدول العربية واسرائيل في حالة بلوغ التسوية النهائية وأشار كذلك الى أهمية تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والى ضرورة احترام مصالح العرب الفلسطينيين السياسية ، وكذلك رغبتهم في اقتناء وسيلة « التعبير الذاتى » والجهود المتضافرة من جانب كل الاطراف المعنية والاصرار على انتهاز امكانية بلوغ السلام ... امور قد تسمح - حسب تقدير دو جلاس هيوم - بتحقيق التقدم في هذا المجال (٥٨) .

وبالحكم على بيان دو جلاس هيوم نجد ان المحافظين ادركوا ان التأييد المطلق لموقف اسرائيل يؤدى الى اضعاف مواقف بريطانيا العظمى في الدول العربية رغم ان هذه المواقف غير وطيدة بالمرّة . ان تأميم ممتلكات شركات البترول الانجليزية « ايراك بتروليوم » الذى قامت به الحكومة العراقية في أول يونيه عام ١٩٧٢ كان احد « اشبارات الخطر » الدورية والهامة جدا التى ظهرت خلال الآونة الاخيرة في سفينة السياسة الامبريالية الانجليزية المثقوبة منذ امد بعيد .

غير ان المحاولات المتأخرة وغير المتعاقبة للحكومة الانجليزية « لترقيع الثغوب » الكائنة في العلاقات الانجليزية العربية تتناقض مع تبعية لندن لواشنطن ، الامر الذى يحدد في النهاية الخط الذى تسير فيه حكومة بريطانيا العظمى ودوائرها الحاكمة بالنسبة للنزاع العربى - الاسرائيلى . وهذا الاسلوب يوضح ان الدوائر الانجليزية الرسمية تتجنب الاراء النقدية وخاصة الموجهة الى القيادة الاسرائيلية وسياستها في الشرق الاوسط .

(٥٨) انظر النشرة الصحفية لبعثة الملكة المتحدة لدى الامم المتحدة ، العدد ٧٩ ،

ان السمات السالفة الذكر والخاصة بازدواج السياسة الانجليزية في الشرق الاوسط وهي السمات التي تميزت بها حكومة العمال التي حلت محل حكومة المحافظين نتيجة للانتخابات البرلمانية الاستثنائية - تحدد عدم تعاقب الازدواج ولكنها مع ذلك تبقى على بعض الآمال في ان تستطيع حكومة انجلترا في ظل ظروف معينة ان تتحالف مع دول غرب أوروبا الاخرى في تسوية النزاع العربي - الاسرائيلي . ويبدو أن القيادة الانجليزية تعلم أن التأييد السافر لاسرائيل يضر بالمصالح الانجليزية .

ربالمقارنة مع دول غرب أوروبا الاخرى تتخذ فرنسا في مسائل التسوية موقفا خاصا ، واكثر مناورة وبناء ، وقريبا من الموقف العربي في الكثير من المسائل . أن الاستقلال في تحديد أساليب واشكال التنفيذ . وسلامة اختيار الاهداف - هذه هي أهم سمات سياسة الحكومة الفرنسية في الشرق الاوسط .

ففي اثناء مأدبة الغداء التي اقيمت تكريما للوفد الحكومي العراقي في ٧ فبراير عام ١٩٦٨ وصف الرئيس ديغول موقف فرنسا من مشكلة تسوية أزمة الشرق الاوسط بمايلي : « لقد سبق أن قلنا ونكرر اليوم امامكم أن التسوية من وجهة نظري يجب أن تقضى بالجلء العسكري والاداري عن الاراضي المحتلة بعد ٥ يونية بقوة السلاح ، ويجب على هيئة الامم المتحدة أن تفهم بالتحديد الدقيق للحدود وامنها ، ومن الضروري اقامة العلاقات السلمية والطبيعية بين جيران اسرائيل وهذه الدولة الجديدة ، وعودة اللاجئين حيث يمكنهم العودة الى اوطانهم (بفضل هذه الاجراءات) ، وضمان المصير الكريم لمن لا يستطيع العودة الى الوطن وكذلك للاقلييات . واخيرا ضمان حرية الملاحة التي سوف تصبح حقنا معترفا به للجميع في كل مكان . . . وفرنسا مستعدة للاشتراك في تنفيذ اتفاقية تقوم على هذا الاساس (٥٩) .

وبعد أن عارضت الحكومة الفرنسية عدوان اسرائيل واحتلالها للاراضي العربية (رغم أنها لم تعتبر ما قامت به اسرائيل عدوانا) أبدت الطابع الهادف والبناء للمقترحات السوفيتية الخاصة بالتسوية . وبهدف ايجاد الاجراء المقبول من جميع الاطراف للبحث عن حل للنزاع العربي الاسرائيلي اقترح الجانب الفرنسي في ١٦ يناير عام ١٩٦٩ اجراء محادثات بين مندوبي الدول الاربع العظمى في مجلس الامن للبحث عن سبل تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في نوفمبر . ولقى هذا الاقتراح التأييد الكامل والفوري من جانب الحكومة السوفيتية .

وأخيرا وافقت على هذا الاقتراح بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية .

وجاء بمذكرة الحكومة الفرنسية الموجهة في ١٦ يناير عام ١٩٦٩ الى حكومات الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى أن الحكومة الفرنسية ترى أن تيسادل اراء « الدول الاربعة » من الممكن أن يشمل المسائل التالية :

— حالة تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ ومهمة يارنج .

— بحث الوسائل التى قد تساعد وتضمن تنفيذ هذا القرار .

— بحث الاجراءات التى قد يسمح اتخاذها بتلافي التفاهم المطرد فى الموقف بمنطقة الشرق الاوسط .

— ان خط تنسيق اعمال الدول الاربعة فيما يختص باقرار جهودها المشتركة فى البحث عن التسوية العادلة للنزاع العربى - الاسرائيلى الى جانب السعى الى تنشيط العلاقات الثنائية مع الدول العربية - هذا الخط يظل حتى يومنا هذا حلقة هامة فى الصيغة العامة لموقف فرنسا من أزمة الشرق الاوسط .

وفى الوقت نفسه كان الجانب الفرنسى يسعى دائما لمناقشة جميع وجهات التسوية بصراحة . وظهر هذا بشكل خاص فى الموقف البنسباء والمقترحات المناسبة التى تقدم بها المندوب الفرنسى فى المشاورات « الرباعية » كما ان المقترحات الفرنسية التى قدمت فى ٩ ديسمبر عام ١٩٦٩ معروفة جدا .

وتلتزم فرنسا بالخط التالى فى مسائل التسوية . فكما صرح الرئيس بومبيدو فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى ٢٢ يناير عام ١٩٧١ يجب تنفيذ « حق دولة اسرائيل فى الوجود داخل حدود ثابتة ومعترف بها ، وكذلك التزام اسرائيل بالانسحاب من جميع الاراضى المحتلة نتيجة لحرب الايام الستة » ، وفى نفس المؤتمر الصحفى أشار بومبيدو الى ان التسوية فى الشرق الاوسط من الممكن التوصل اليها عن طريق اعداد اتفاقية دولية مقبولة من جميع الاطراف ، اذ ان أى أسلوب آخر يقضى فى نظيرة على فرص اقامة السلام فى الشرق الاوسط . وتعتبر جهود الجانب الفرنسى فى اعداد التصورات الخاصة بالضمانات المقبلة لهذه التسوية جزءا هاما لا يتجزأ من الجهود الفرنسية فى قضية التسوية . وتنحصر وجهة نظر فرنسا بالنسبة لهذا الموضوع فى أن ضمانات تسوية النزاع العربى - الاسرائيلى يجب أن تتضمن أشكالا ثلاثة :

— ضمانات عامة لاتفاقية التسوية .

— ضمانات متعلقة بالتنفيذ الفعلي لاتفاقية التسوية .

— ضمانات متعلقة بتسوية الخلافات المحتملة بين الاطراف .

ويرى الجانب الفرنسي انه يجب على مجلس الامن ان يقدم الضمانات العامة . فهو قادر على الاجتماع في حالة حدوث انتهاكات خطيرة للاتفاق المقبل الخاص بالتسوية (٦٠) .

اما بالنسبة للمسألة الرئيسية في التسوية — المسألة الاقليمية — فان فرنسا ملتزمة بخط دقيق ينحصر في ضرورة التوصل الى انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ .

ان حرية مناورة الدبلوماسية الفرنسية تسمح لها بالتعاون على نطاق كبير وتوسيع « مجال الاتفاق » مع الاتحاد السوفيتي في مسائل تقدير الوضع في الشرق الاوسط وآفاق تطوره وامكانيات تسوية النزاع العربي الاسرائيلي على أساس عادل .

وتتمتع السياسة الفرنسية بالنسبة للشرق الاوسط بالاحترام في جميع أنحاء العالم .

وفي الاونة الاخيرة حدثت بعض التغيرات في موقف بعض دول غرب أوروبا كجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا بالنسبة لمسائل النزاع العربي الاسرائيلي . واذا كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية قد الفت عام ١٩٦٥ كل ما تم التوصل اليه سابقا في العلاقات العربية الألمانية الغربية بعد ان اقامت علاقات دبلوماسية مع تل ابيب ففيما بعد وخاصة مع وصول حكومة برانت الى الحكم اصبح خط اعادة المواقف الضائعة في الشرق الاوسط ملحوظا . وتوجد في جمهورية ألمانيا الاتحادية قوى مؤثرة الى حد كبير مهمته تنشيط العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية . وتبقى حقيقة ان ٧٠٪ من البترول الذي تستهلكه جمهورية ألمانيا الاتحادية يأتي من الدول العربية . ولذلك تحدد « المصالح الاقتصادية » موقف جمهورية ألمانيا الاتحادية من مسائل تسوية أزمة الشرق الاوسط ، في نهاية المطاف وهي « مصالح تفوق من حيث أهميتها مصالح إنجلترا وفرنسا » (٦١) .

ورغم ان هذا التقدير الأمريكي مبالغ فيه بشكل واضح الا انه لا ينبغي تجاهل الاهتمام الجاد من جانب جمهورية ألمانيا الاتحادية بتسمية العلاقات

(٦٠) انظر « لوموند » في ٢٣ يناير عام ١٩٧١.

(٦١) انظر محاضر لجنة الشؤون الخارجية، ص ١٢٤ .

مع الدول العربية الامر الذي يحى بدوره رغبة بون في عدم اعلان ارتباطاتها بإسرائيل ، ولهذا النهج ثماره رغم أن التعقد الموجود منذ الماضي القريب في العلاقات السياسية بين جمهورية المانيا الاتحادية والدول العربية وعدم حل طائفة كاملة من المشاكل الملموسة أمور تؤثر تأثيرا سلبيا ملحوظا على سياسة جمهورية المانيا الاتحادية في الشرق الاوسط مثل تأثيرها على طريقة اقبال الدول العربية على توسيع العلاقات والاتصالات بهذه الدولة وفي الوقت نفسه لا تسعى جمهورية المانيا الاتحادية الى تقدير مقترحاتها بخصوص مسائل التسوية .

ولقد ظهرت التعقيدات الخطيرة بالعلاقات العربية الالمانية الغربية في أكتوبر عام ١٩٧٢ عندما اتخذت حكومة جمهورية المانيا الاتحادية العديد من القرارات المعادية للعرب في جوهرها ، وذلك بعد أحداث ميونيخ المشهورة التي جرت أثناء الالعاب الاولمبية . فلقد ألغى نشاط منظمات عربية مثل « اتحاد الطلاب العرب » ، « اتحاد العمال العرب في جمهورية المانيا الاتحادية » كما اتخذت التدابير لتشديد اجراءات التفتيش على تأشيرات الدخول بالنسبة للعرب القادمين الى جمهورية المانيا الاتحادية . لقد أعلن مدير مكتب الجامعة العربية في بون في كلمة ألقاها في هانوفر يوم ٢٦ أكتوبر عام ١٩٧٢ أن « الموقف السلبي الذي تتخذه جمهورية المانيا الاتحادية ضد الدول العربية لا يمكن أن يخدم أبدا قضية السلام في الشرق الاوسط . نحن لا نريد المان غربيين مواليين للعرب وانما نريد المانا يظلون موضوعيين في النزاع الفلسطيني ولا يمثلون مصالح إسرائيل بل مصالح المانيا الغربية وحدها (٦٢) » .

غير أن حكومة جمهورية المانيا الاتحادية تواصل خط تنمية العلاقات مع الدول العربية سعيا وراء ضمان حصول المانيا الغربية على البترول العربي بصفة مستمرة والحد من نفوذ جمهورية المانيا الديمقراطية الديمقراطية في الدول العربية .

ان محاولات جمهورية المانيا الاتحادية انتهاج سياسة « أبعد رؤية » مع الدول العربية تؤدي الى اكتساب موقف المانيا الغربية من النزاع العربي - الاسرائيلي ، اتجاه التقارب الكبير تدريجيا مع سياسة الشرق الاوسط التي ينتهجها زملاء المانيا الاتحادية في السوق المشتركة وخاصة فرنسا .

وتتميز طريقة اقتراب ايطاليا من مسائل تسوية أزمة الشرق الاوسط بموقف خاص . ان موقف « البعد المتساوي » عن اطراف النزاع حتى

وقتنا الحالي - هو الموقف الذي أعلن رسمياً بعد العدوان الاسرائيلي مباشرة - لا يزال الخط الذي تنتهجه الحكومة الايطالية بالنسبة لمسائل تسوية ازمة الشرق الاوسط (مع بعض الجنبوح ناحية تأييد الدول العربية) .

والجدير بالذكر أن موقف الحكومة الايطالية هذا والاجراءات التي اتخذتها ايطاليا لوقف تصدير الاسلحة الى اسرائيل امور لوقت معارضة من جانب قيادة الحزب الليبرالي الايطالي الموالي لاسرائيل والحزب الاشتراكي الموحد وبعض الاحزاب الاخرى . ومن المعروف أن الدومورو يتبع القول المعبر « العرب اصدقائنا والاسرائيليون اصدقائنا كذلك » .

ولم يكن موقف الحكومة الايطالية مصادفة . فانه مرتبط ارتباطاً مباشراً برغبة ايطاليا منذ عهد بعيد في أن تلعب دوراً بارزاً بين دول حوض البحر الابيض المتوسط كما يرتبط بالمتاعب الاقتصادية التي ظهرت لدى الجانب الايطالي بسبب غلق قناة السويس . وبالإضافة الى ذلك يسهل هذا الموقف تحسين العلاقات مع الدول العربية واسرائيل في وقت واحد .

وتجدر الإشارة الى أن كل الحكومات الايطالية التي تولت الحكم منذ يونية عام ١٩٦٧ حتى يومنا هذا تؤيد الحل السلمي للنزاع العربي الاسرائيلي على أساس تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في نوفمبر . وفي الوقت نفسه قاست الحكومة الايطالية ببعض الجهود الدبلوماسية لتحريك قضية التسوية من جمودها . كما أن وضع ايطاليا الاقتصادي الذي تعقد بسبب تطور ازمة الطاقة أحدث بعض التعديلات في سياستها بالشرق الاوسط ويظهر ذلك بوضوح في جولات رجال الدولة الايطاليين في الشرق الاوسط بهدف استيضاح الموقف في المنطقة . كما أن بيان فبراير عام ١٩٧٤ الذي صدر عن ا. مورو رئيس الوزراء حول ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة ساعد على نمو هيبة السياسة الايطالية بالنسبة للشرق الاوسط .

وهكذا يمكن أن نستنتج أن الرغبة في انتهاج سياسة أكثر استقلالاً عن ذي قبل في الشرق الاوسط تعتبر السمة المميزة لسياسة كل دول غرب أوروبا في مسائل تسوية ازمة الشرق الاوسط .

وتقوى هذه السمة تدريجياً . وأكبر دليل على هذا هو فرنسا التي أصبح مثالها قوة جذب لزميلاتها الاوروبيات الغربيات .

موقف الاتحاد السوفيتى - الطريق الواقعى

لتسوية النزاع العربى - الاسرائيلى

لا ريب فى ان ثبات النهج السياسى الخارجى اللينينى الذى ينتهجه الحزب الشيوعى السوفيتى والحكومة السوفيتية بالنسبة لتأييد الدول والشعوب المناضلة ضد الامبريالية ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعى والتى تدافع عن حقها فى التنمية المستقلة ، هذا الثبات يحدد الموقف السوفيتى بالنسبة للعدوان الاسرائيلى ضد الدول العربية ، وكذلك طابع تلك الخطوات السياسية الخارجية التى تتخذها الدولة السوفيتية بهدف اقامة السلام العادل والوطيد فى الشرق الاوسط . فمشكلة تسوية أزمة الشرق الاوسط موجودة بصفة مستمرة فى مركز اهتمام الحزب والحكومة ويتسع حول هذه المشكلة نشاط دبلوماسى متحمس جدا ومستمر . ان انتهاء نزاع الشرق الاوسط وتسوية العلاقات فى هذه « البقعة الملتهبة » من القارة والمساعدة على التوصل الى التسوية السياسية للنزاع العربى - الاسرائيلى - أمور تعتبر من أهم بنود برنامج السلام الذى طرحه المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى .

غير ان الاتحاد السوفيتى لا يعتبر النزاع العربى - الاسرائيلى منفصلا عن الوضع العالمى العام اذ ان النزاع لا يمس فقط دول وشعوب منطقة الشرق الاوسط كما انه لا يعتبر تهديدا للسلام والامن فى هذه المنطقة وحدها فالتوتر الكائن هنا والمهدد بانفجار الموقف مشحون بمخاطر رهيبه تهدد قضية السلام العالمى بوجه عام . ويشير ا. كوسيجين رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى قائلا : « لا يجب ان ننسى انه توجد فى العالم مناطق كثيرة يوجد بها مولفون بأراضى الغير حيث لا يوجد أى اعتبار لمبادئ الوحدة الاقليمية واحترام سيادة الدول . واذا لم تقاوم اليوم ادعاءات اسرائيل فغدا ربما يحاول المعتدون الجدد الكبار والبصيفار الاستيلاء على اراضى الدول الاخرى المحبة للسلام (٦٣) .

وكان عدوان اسرائيل الذى بدأ فى ٥ يونية عام ١٩٦٧ انتهاكا سافرا لميثاق هيئة الامم المتحدة ، فلا يوجد لهذا العدوان أى شىء مشترك مع البيانات الاسرائيلية العديدة التى تقول ان اسرائيل « تناضل من أجل الدفاع عن وجود دولتها وان اسرائيل لا تطلب شيئا سوى الحياة السلمية على اراضيها » . وقد كان من الممكن ان يتوقف العدوان الاسرائيلى على مصر وسوريا والاردن فوراً كما كان من الممكن حل مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية الى الخطوط التى كانت تشغلها فى يونية عام ١٩٦٧

فورا أيضا ، اذا لم يتدخل أعوان ومؤيدو التوسع الاسرائيلي . ونذكر ان مجلس الامن الذي ناقش مسألة العدوان الاسرائيلي من ٥ الى ١٤ يونية عام ١٩٦٧ اتخذ أربع مرات قرارات بوقف اطلاق النار في ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٢ يونية غير ان اسرائيل واصلت الاستيلاء غير المشروع على الاراضي العربية متجاهلة هذه القرارات ومستغلة عدم نص القرار الصادر في ٦ يونية على موعد محدد لوقف اطلاق النار .

وعند مناقشة مسألة وقف اطلاق النار في مجلس الامن في يونية عام ١٩٦٧ ربط الجانب السوفيتي مسألة وقف العمليات العسكرية بمسألة الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية . وعرقل الجانب الامريكي بكل السبل موافقة مجلس الامن على مثل هذا القرار . وفي هذه الظروف أصبح الوقف الفوري لاطلاق النار مسألة رئيسية ولان القوات الاسرائيلية كانت تواصل التقدم الى اعماق الارض العربية وفي ٧ يونية اتخذ مجلس الامن بالاجماع وبناء على اقتراح المندوب السوفيتي قرارا يطالب الاطراف بوقف اطلاق النار وكل العمليات العسكرية اعتبارا من الساعة ٢٠ من يوم ٧ يونية بتوقيت جرينتش .

وزيادة على ذلك ، واصلت اسرائيل - بعد ان اتخذ مجلس الامن في ٧ يونية قرار وقف اطلاق النار - واصلت اسرائيل العدوان ولم يتوقف جنودها عن القتال واستمر الاستيلاء على الاراضي العربية . ونظرا لمواصلة اسرائيل عدوانها وحرقتها الصاروخ لقرارات مجلس الامن اتخذت حكومة الاتحاد السوفيتي قرارا بقطع العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي واسرائيل محذرة في الوقت نفسه بان الحكومة الاسرائيلية « سوف تتحمل كل مسئولية الفدر » وخرق قرار مجلس الامن « . وهذا ما جاء في مذكرة وزارة خارجية الاتحاد السوفيتي التي سلمها في ١٠ يونية عام ١٩٦٧ ف. كوزنيتسون النائب الاول لوزير خارجية الاتحاد السوفيتي الى ك. كاتس سفير اسرائيل لدى موسكو .

وفي ٩ يونيو اجتمع في موسكو قادة الاحزاب الشيوعية والعمالية وحكومات بلغاريا والمجر وجمهورية المانيا الديمقراطية وبولندا والاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا . وبعد ان ذكر المشتركون في المؤتمر في البيان المنشور يوم ١٠ يونية ان « شعوب الدول العربية تدافع عن قضية عادلة ، وأن « شعوب الدول الاشتراكية تقف الى جانب هذه الدول قلبا وقالبا » أشاروا الى ان الانتصارات التاريخية العظيمة التي احرزتها شعوب مصر والدول العربية الاخرى « في مجال الحصول على الاستقلال الوطني والحرية وأن التحولا الاشتراكية الهامة التي تحققت لما فيه مصالح الجماهير الكادحة » ، سوف تبقى كما هي وان نظم الحكم التقدمية في الدول العربية

وطيدة» رغم المتاعب التي تعترض طريق الشعوب العربية « وان الدول الاشتراكية» سوف تبذل قصارى جهدها لمساعدة شعوب الدول العربية في مقاومة المعتدى مقاومة حاسمة وفي المحافظة على حقوقها الشرعية واخماد ثورة الحرب في الشرق الاوسط» (٦٤). وهذا البيان حدد بكل دقة برنامج نضال الدول الاشتراكية وكل الدول المحبة للسلام من اجل السلام في الشرق الاوسط. كما عقد اجتماع مماثل في بودابست يومى ١١-١٢ يولية عام ١٩٦٧ وتأكد فيه من جديد التأييد الحاسم الذى تقدمه الدول الاشتراكية للدول العربية الصديقة في نضالها العادل من اجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلى ومن اجل جلاء القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة ومن اجل اقامة السلام القائم على العدل فى الشرق الاوسط.

وفى ١٣ يونية عام ١٩٦٧ طرحت الحكومة السوفيتية مسألة الدعوة الفورية لعقد الدورة الطارئة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة لبحث الوضع القائم نتيجة للعدوان الاسرائيلى آخذة فى الاعتبار ان الدورة الطارئة سوف تتخذ قرارا موحها نحو ازالة آثار العدوان الاسرائيلى. وايدت الاقتراح السوفيتى مائة دولة من أعضاء هيئة الامم المتحدة. ولم تعترض على عقد الدورة الطارئة سوى اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وبوتسوانا.

ورأس الوفد السوفيتى فى الدورة الطارئة التى استمرت من ١٧ يونية حتى ٢١ يولية ١. كوسيجين وليس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى، وهذا يؤكد الاهمية الكبيرة التى يعقدها الجانب السوفيتى على الدورة. وأسوة بالاتحاد السوفيتى حضرت الدورة الطارئة شخصيات حكومية بارزة كثيرة من الدول الاجنبية - اثنان من رؤساء الدول ١٤ رئيس وزراء و ٤٩ وزير خارجية.

وفى ١٩ يونية عام ١٩٦٧ طرح الوفد السوفيتى على الدورة الطارئة مشروع قرارا تلخص بنوده الاساسية قرارا فيما يلى:

- الادانة الحاسمة للعدوان الاسرائيلى.
- الانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات الاسرائيلية الى الخطوط التى كانت تشغلها قبل العدوان.
- تعويض اسرائيل للدول العربية التى تعرضت للعدوان عن الخسائر المادية التى سببها هذا العدوان.
- دعوة مجلس الامن لاتخاذ الاجراءات الفورية والفعالة بهدف ازالة جميع آثار العدوان الاسرائيلى.

وقد كان الجانب السوفيتي يدرك ، قطعاً ، ان الصياغات الدقيقة والصريحة التي تقدم بها الوفد السوفيتي لمشروع القرار لن تحصل على عدد الأصوات الضروري . ومع ذلك لعب هذا المشروع دوراً هاماً كوسيلة للضغط على إسرائيل وانصارها .

وفي ٢١ يونية عام ١٩٦٧ انعقد الاجتماع العام للجنة المركزية للحزب الذي ناقش سياسة الاتحاد السوفيتي بالنسبة لعدوان إسرائيل في الشرق الاوسط . ووصف العدوان الاسرائيلي بكل وضوح في قرار الاجتماع العام على انه « نتيجة لتآمر قوى الامبريالية العالمية الاكثر رجعية وفي مقبدمتها الولايات المتحدة الامريكية وهو التآمر الموجه ضد احدي طلائع الحركة الوطنية التحررية وضد الدول العربية التقدمية التي اتخذت طريق التحولات الاجتماعية الاقتصادية التقدمية لما فيه صالح الكادحين والتي تنتهج سياسة معادية للامبريالية » (٦٦) وحدد قرار الاجتماع العام للجنة المركزية مهمة السياسة الخارجية للدولة السوفيتية بالنسبة لمسائل تسوية أزمة الشرق الاوسط على انها نضال « ضد قوى الامبريالية الضاربة وسياستها في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى » ، وكذلك مواصلة خط « تأييد الدول العربية في نضالها من اجل الحرية والاستقلال والوحدة الاقليمية ومن اجل التقدم الاجتماعي » .

وتنمية لقرارات الاجتماع العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي الذي انعقد في يونية عام ١٩٦٧ قام بودجورني رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفييت الاعلى للاتحاد السوفيتي بزيارات ودية لمصر وسوريا والعراق في شهرى يونية ويولية من العام ذاته . وفي اثناء محادثاته بالقاهرة ودمشق وبغداد « تم بحث المسائل المتعلقة بالوضع في الشرق الاوسط نتيجة عدوان إسرائيل على الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية الاخرى كما تم بحث الاجراءات التي ينبغي اتخاذها لازالة آثار هذا العدوان » (٦٧) ، وكذلك بحثت مسائل التعاون المطرد بين الاتحاد السوفيتي ومصر وسوريا والعراق .

ان زيارات ن. بودجورني التي جرت بعد العدوان الاسرائيلي مباشرة اظهرت للعالم كله ان الاتحاد السوفيتي لم يترك أصدقاءه العرب اثناء محتهم واتخذ العديد من الاجراءات التي ساعد تنفيذها على اعادة المقدرة العسكرية لمصر وسوريا التي قضى عليها العدوان الاسرائيلي تماما .

(٦٥٠) وثيقة هيئة الامم المتحدة /ل ٥١٩٠ في ١٩ يونية عام ١٩٦٧

(٦٦) « البرافدا » ٢٢ يونية عام ١٩٦٧

(٦٧) « البرافدا » في ٢٥ يونية عام ١٩٦٧

وهذه الزيارات فتحت سلسلة جديدة من الزيارات المتبادلة بين قادة الاتحاد السوفيتي والغالبية الساحقة من الدول العربية. وجرت اثناء هذه الزيارات - ولا زال يجرى - تبادل واسع وصريح للآراء حول المسائل التي تهم البلاد كما يجرى اعداد الخطوات المشتركة الموجهة نحو تدعيم القدرة العسكرية والاقتصادية والسياسية للدول العربية ، ويجرى كذلك تعزيز الثقة المتبادلة . وهذه كلها عوامل ذات اهمية طوييلة المدى ويزداد دورها بصفة مستمرة .

وبعد العدوان الاسرائيلي مباشرة أصبح النضال من أجل اعداد الوثائق التي يمكن أن تشكل أساس التسوية المقبلة لازمة الشرق الاوسط والتي يمكنها أن تكون مقبولة من جميع الاطراف لمثل هذه التسوية ولقد أصبح هذا النضال أحد اتجاهات نشاط الدبلوماسية السوفيتية .

وفي ١٩ سبتمبر عام ١٩٦٧ افتتحت الدورة الثانية والعشرون للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة وكانت مسألة الوضع في الشرق الاوسط - وهي موضوع النقاش العام بالدورة الخامسة الطارئة - قيد أجلت الى الدورة الثانية والعشرين غير أنه تقرر عن طريق المشاورات بين الوفود ان يناقش هذه المسألة في مجلس الامن . وبدأت هذه المناقشة في نوفمبر . وظل خط الاتحاد السوفيتي كما هو - وهو ينحصر في الدود عن ضرورة ضمان انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة مع تقديم المساعدة للدول العربية في تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي .

وكان للانتقال بمركز ثقل النضال من أجل التسوية ، الى صياغة مبادئ التسوية المقبولة من جميع الاطراف في تلك الفترة (النصف الثاني من عام ١٩٦٧) له ما يبرره ويتفق وجهود السياسة الخارجية السوفيتية بالنسبة لمسائل تسوية أزمة الشرق الاوسط . والواقع انه أصبح واضحاً أن المماثلة في حل الأزمة - وهو ما راهنت عليه اسرائيل والولايات المتحدة المؤيدة لها في سفور - سوف يتطلب جهوداً كثيرة مختلفة الجوانب عند حل هذه الأزمة . وكان من الواجب أن يصبح العرض المركز للمبادئ الأساسية للتسوية أحد الخطوات الاولى في هذا الاتجاه وهي المبادئ التي يجب أن يؤدي تطبيقها في الشرق الاوسط الى انتهاء النزاع على أساس عادل وإلى اقامة السلام وإلى الامن في هذه المنطقة . ان صياغة هذه المبادئ على شكل قرار خاص من الجمعية العامة يعتبر عملاً مضمناً للغاية ، هذا الى جانب أن قرارات الجمعية العامة لها طابع التوصية في أغلب الاحيان في الوقت الذي تقضى فيه قرارات مجلس الامن بضرورة التوصل الى موافقة الدول العظمى وهو ما يقضى بأن يكون القرار متوازناً ومقبولاً من جميع الاطراف كما أن قرارات مجلس الامن ملزمة بالنسبة للدول - الاعضاء في هيئة الامم المتحدة .

وفي أثناء المشاورات في إطار مجلس الأمن تمت صياغة عدة مشروعات لقرارات خاصة بالشرق الأوسط ولقد تقدمت بهذه المشروعات الدائمبارك الولايات المتحدة والبرازيل والهند وستة أعضاء غير دائمين بمجلس الأمن وكذلك الهند ومالي ونيجيريا (سويا) . إلا أن الاهتمام تركز حول مشروعين - المشروع الانجليزي الذي بحثه مجلس الأمن في ١٦ نوفمبر والمشروع السوفيتي الذي قدم متأخرا ثلاثة أيام . وكانت الصياغات المتوازنة هي السمة المميزة لهذه المشروعات . وبالإضافة إلى ذلك كان المشروع السوفيتي يشير إلى ضرورة « اتخاذ الإجراءات للحسد من سباق التسلح غير المفيد ، والمدمر » (٦٨) . وهذا ما جرى حوله الحديث كثيرا أثناء المناقشات في الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة . ولقد أشار المشروع السوفيتي كذلك إلى الدور الهام الذي يجب أن تلعبه هيئة الأمم المتحدة في قضية حل النزاع العربي - الإسرائيلي .

ونتيجة للمشاورات التي جرت عن طريق القنوات الدبلوماسية مع حكومة مصر تلقى المندوب السوفيتي في مجلس الأمن إرشادات بالتصويت مع مشروع القرار الانجليزي الذي لا ينبغي اعتباره انجليزيا صرفا ، فحسب الملاحظة العادلة التي قالها كاردون مندوب بريطانيا العظمى ذاته ، قدم كل عضو من أعضاء مجلس الأمن تقريرا في قضية البحث عن الاسس المشتركة .

ركان صدور القرار رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ حدثا هاما ولم يكن الامر منحصرًا فقط في أن هذا المشروع تمت الموافقة عليه بالإجماع . فالقرار نفسه - بالرغم من اتزان صياغته وانسيابيتها المعروفة - وضع أساس ما يسمى بـ « رمة » التسوية أي الارتباط المتبادل لكل وجهاتها ، وضرورة الحل الشامل لكل وجهات النزاع العربي - الإسرائيلي التي تكون مشكلة التسوية بوجه عام مع ضرورة حل مشاكل كل الدول أطراف النزاع .

والواضح تماما أنه لولا الاشتراك النشط للاتحاد السوفيتي في مناقشة مبادئ التسوية المقبلة لازمة الشرق الأوسط لما خرج إلى العالم قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . ولا يمكن اعتبار هذا القرار توصيات أو تمثيلات يمكن تنفيذها أو عدم تنفيذها . ولقد جاء في بيان الحكومة السوفيتية الصادر في ٢٣ مارس عام ١٩٦٨ : « أن قرار مجلس الأمن الخاص بالشرق الأوسط - ليس توصية أو رأيا يمكن للحكومات الأخذ به أو عدم الأخذ به فلقد أخذت كل دولة على عاتقها عند انضمامها إلى

(٦٨) وثيقة هيئة الأمم المتحدة س/ ٨٢٥٢ في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٦٧

هيئة الأمم المتحدة الالتزام دون قيد أو شرط بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتخذة طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة . وعدم تنفيذ هذه الالتزامات - معناه معارضة هيئة الأمم المتحدة وتحديها « (٦٩) » .

ولقد أصبح قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ منذ لحظة صدور في نوفمبر عام ١٩٦٧ أساسا قانونيا دوليا معترفا به من الجميع للتسوية . وهو القرار الذي يؤكد على ضرورة تنفيذه كل من يهتمه الأمر في إقامة السلام بالشرق الأوسط كما أن بنوده رسخت في أساس كل مقترحات التسوية التي تقدم بها ويتقدم بها الاتحاد السوفيتي . هذا إلى جانب أن المفاوضات والتحديد غير الكافي في صياغات القرار رقم ٢٤٢ وكذلك اختلاف الروايات في بعض فقراته المرتبطة بترجمة النسخة الانجليزية ، أمور أعطت الاسرائيليين الذين ينتهجون سياسة ضم الاراضي قهرا - كما أعطت لانصارهم - امكانية توسيع الجدل حول حقيقة لا تقبل الجدل هي أن قوات المعتدي يجب أن تنسحب من الاراضي التي احتلتها ، وهذا هو لب ومفتاح حل أي تسوية في الشرق الأوسط .

ومن هنا ظهرت المقترحات « الجديدة » حول ضرورة بدء « الاتفاق على الحدود العربية - الاسرائيلية المقبلة » ، (وهذا في ظل بقاء احتلال اسرائيل للاراضي العربية الاصلية !) ثم حل مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية الى الحدود التي من الطبيعي جدا بالنسبة لمطالب القيادة الاسرائيلية التوسعية لا يجب أن « يتلاقى » مع الخطوط العربية الاسرائيلية طبقا للحالة التي كانت عليها اسرائيل في ٤ يونيو عام ١٩٦٧ وبمنتهى الدقة صاغ آرثر جولدبيرج المندوب الدائم للولايات المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة هذه « العقيدة » الاحتلالية في الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حيث أعلن أن القوات الاسرائيلية لن تنسحب من الاراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ إلا في حالة اقرار السلام فقط وبعد التوصل الى اتفاق بين العرب واسرائيل حول إقامة « الحدود المعترف بها » .

وظل خط الاتحاد السوفيتي ودول الاسرة الاشتراكية كما هو - التوصل الى التسوية العادلة في الشرق الأوسط على أساس التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ وبالدرجة الاولى انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ .

غير ان - وهذا طبيعي جدا - النداءات لتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في نوفمبر كان من الممكن ان تظل مجرد تمنيات طيبة ، اذا لم يعززها النشاط الدبلوماسي والسياسي الملموس الذي يهدف الى صياغة المبادئ المقبولة من جميع الاطراف للتسوية القائمة على احكام القرار رقم ٢٤٢ .

واصبح برنامج التسوية السوفيتي عملا له دور عالمي رقيق الشأن - وهو « برنامج جدول » تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي وافق عليه الجانب المصري في ديسمبر عام ١٩٦٨ .

وهذا البرنامج كان يستجيب للهدف الرئيسي : فلكونه وثيقة متزنة قائمة على مبدأ « الشمول » اشار الى طرق التوصل الى التسوية في الشرق الاوسط بالوسائل السياسية عن طريق الانسحاب المرحلي للقوات الاسرائيلية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالنواحي الاخرى في التسوية . ان تنفيذ الاجراءات التي يقضي بها البرنامج السوفيتي للتسوية - الانسحاب المرحلي للقوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وتعبير الدول العربية واسرائيل عن الاستعداد الرسمي للموافقة على وقف حالة الحرب بعد انسحاب القوات الاسرائيلية ، والتوصل الى اتفاق حول كل جوانب التسوية طبقا لما جاء بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، واقامة الحدود بما في ذلك مسألة اقامة المناطق منزوعة السلاح ، وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية ، والحل العادل لمشكلة اللاجئين وهكذا - ان تنفيذ هذا البرنامج من شأنه ان يؤدي الى ازالة آثار العدوان الاسرائيلي وضمان السلام العادل والوطيد في الشرق الاوسط ، ذلك السلام الذي يستجيب لمصالح الدول العربية واسرائيل .

ولم يكن الغرب قادرا على « رفض المبادرة السوفيتية المبنية الجديدة ببساطة ولذلك حاولت الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا تقليل اهتمام الرأي العام العالمي بالبرنامج السوفيتي لحل أزمة الشرق الاوسط وذلك عن طريق مختلف المسائل العارضة التي لم تدل الا على عدم تفهم جوهر الوثيقة السوفيتية ومحاولات « التحديد » الاضافية وما شابه ذلك .

غير ان المبادرة السوفيتية كانت غاية في الاهمية كما ان توقيتها وطابعها البناء من الامور التي كانت جليلة بالنسبة للجميع . ورغم ان المشروع السوفيتي كان « مجمدا » في الغرب (لم تؤيده) سوى حكومة فرنسا التي اصدرت بيانا رسميا حول استعدادها لقبول هذا المشروع كأساس في مسألة جذب انتباه الرأي العام العالمي الى ضرورة حل مشكلة تسوية أزمة الشرق الاوسط ، او في مجال انعاش اهتمام الدول العربية ذاتها بهذه المشكلة وفي مجال القضاء على النزعات الاستسلامية المتولدة في بعض دوائر الاوساط الاجتماعية العربية . وفي النهاية اظهر الاتحاد السوفيتي امام العالم

من جديد تأييده النشط والعملى لنضال الدول والشعوب العربية من أجل إزالة آثار العدوان الاسرائيلى عن طريق اتحرير المقترحات التسوية الصريحة والقائمة على احكام قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ .

وعلى هذا الاساس بنيت المقترحات السوفيتية الجديدة التى تم تنسيقها مع الجانب المصرى ، وعرضت للمناقشة فى يونيه عام ١٩٧٩ ، وكذلك بعض الاضافات والتحديدات التى اضيفت الى المقترحات التى اعدت فى يونيه عام ١٩٧٠ . ولقد تأسست هذه المقترحات الجديدة (التى كانت تحمل طابع « الشمول » على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، كما انها تعتبر اعتراف اطراف النزاع بهذا القرار بمثابة اساس للتسوية ، وتقضى بضرورة اظهار اطراف النزاع الاستعداد لتنفيذ جميع احكام القرار . وكان هذا الاعتراف ضروريا وان كانت الدوائر الاسرائيلية الحاكمة لم تعلن استعدادها لتنفيذ احكام هذا القرار الا فى خريف عام ١٩٧٠ ، بعد نماطلة دامت ثلاث سنوات خلافا لمصر وبعض الدول العربية التى وافقت على الاعتراف بالقرار رقم ٢٤٢ على انه اساس مقبول جدا وقانونى دولى واقعى .

وبدل المشروع السوفيتى الذى حمل عنوان « الاحكام الاساسية لتسوية مشكلة الشرق الاوسط من جديد على رغبة الجانب السوفيتى فى التوصل الى تسوية سياسية فى الشرق الاوسط . وتنطلق الوثيقة السوفيتية من ضرورة حل مشكلة التسوية من حيث الجوهر ، خاصة ان الاتفاق على التسوية يجب ان يمس جميع جوانب التسوية وكل المنطقة وجميع البلاد - اطراف النزاع » .

وتتلخص مقترحات الجانب السوفيتى فيما يلى :

- لقد ثبتت ضرورة اعتراف اسرائيل والدول العربية - الاعضاء فى التسوية بانهم جميعا مستعدون ان ينفذوا فى اخلاص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بجميع احكامه .

- خصص مكان هام للاشارة الى انه يجب على اطراف النزاع الاعتراف بعدم السماح بالاستيلاء على الاراضى بطريق الحرب وكذلك مكان هام لاهمية اقامة السلام العادل والوطيد فى الشرق الاوسط وفى ظل هذا السلام يمكن لكل دولة من دول المنطقة ان تعيش فى امان دون ان تتعرض لاطار استخدام القوة .

- وبما ان انسحاب القوات الاسرائيلية ، من جميع الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ يجب ان يكون لب اى تسوية مقبولة من جميع الاطراف

ومضمونها الاساسى ، تضمنت المقترحات السوفيتية مقترحات صريحة حول الحدود العربية الاسرائيلية المقبلة ، التى يجب ان تتلاقى مع خطوط الحدود الدولية بين الدول العربية واسرائيل حسب الوضع الذى كان قائما فى ٤ يونية عام ١٩٦٧ .

— وكانت المقترحات السوفيتية تقضى بالارتباط والتبعية المتبادلة بين انسحاب القوات الاسرائيلية ووقف حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية ، وعندئذ اعتبر ان انسحاب القوات الاسرائيلية قد يبدأ فى يوم ايداع اطراف النزاع الوثيقة النهائية للتسوية التى وافقوا عليها من خلال وساطة يارنج . وفى يوم ايداع هذه الوثيقة سوف يتم الوقف الحقيقى لحالة الحرب أى ان الجانبين سوف يتوقفان عن العمليات العسكرية . وبمجرد ان تنسحب القوات الاسرائيلية الى الخط الذى كانت موجودة فيه قبل ٥ يونية عام ١٩٦٧ يجب ان يعلن رسميا وقف حالة الحرب تماما .

— وبالإضافة الى ذلك كانت المقترحات التى تقدم بها الاتحاد السوفيتى تضمن حصانة دول الشرق الاوسط حتى بعد الوقف القانونى لحالة الحرب . واذا ما تم انسحاب القوات الاسرائيلية الى خط ما قبل يونية عام ١٩٦٧ فان « الحدود المعترف بها » لدول المنطقة من الممكن ان يضمها مجلس الامن التابع لهيئة الامم المتحدة أو أعضاؤه الاربعة الدائمون — الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا . ومن المقترح اقامة مناطق منزوعة السلاح على جانبى الحدود بموافقة الدول المعنية وسوف يتضمن نظامها تحديد الطابع العسكرى بحيث لا يسمح بتفوق أى من الجانبين . ومن المقرر كذلك وضع قوات هيئة الامم المتحدة فى منطقة غزة حيث كانت موجودة حتى مايو عام ١٩٦٧ وكذلك فى منطقة شرم الشيخ وذلك بموافقة مصر حسب قرار مجلس الامن .

— وأخيرا كانت المقترحات السوفيتية تقضى بضرورة التزام اسرائيل بتنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة الخاص باللاجئين الفلسطينيين المطرودين من ديارهم .

— ومن المهم جدا ان مشروع التسوية السوفيتى كان يقضى بضمان حرية الملاحة لسفن جميع الدول فى مضائق تيران وخليج العقبة وقناة السويس .

وكان القسم الثالث الذى اشار الى دور مجلس الامن كجهاز رئيسى مسئول عن قيادة عمليات هيئة الامم المتحدة فى الحفاظ على السلام فى الشرق الاوسط ، اذا كانت هذه العمليات تعتبر ضرورية كان هذا القسم قسما هاما من المقترحات السوفيتية .

ان الطابع الشامل للمقترحات السوفيتية واضح وجلى اذ ان المقترحات كانت تتضمن مبدأىء التسوية الشاملة وكانت تبطل الى كل مجموعة المسائل الداخلة فى كل مجموعة التسوية .

وبشكل مجمل ، ينحصر موقف الاتحاد السوفيتى من بعض الوجهات الصريحة فى التسوية التى لم يتم الاشارة اليها فيما سبق - فيما يلى :

يعتبر الجانب السوفيتى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ اساسا مقبولا لبلوغ التسوية بالوسائل السياسية السلمية .

ان انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ يجب ان يكون المسألة الاساسية فى الحل العادل طويل الامد للنزاع العربى - الاسرائيلى ، أما الحدود العربية الاسرائيلية المقبلة فيجب بالتالى ان تتلاقى مع الخطوط الدولية للحدود بين الدول العربية واسرائيل طبقا لما كان عليه الوضع فى ٤ يونية عام ١٩٦٧ . وفى التسوية النهائية يجب على اطراف النزاع ان تأخذ على عاتقها التزامات صريحة تتعلق بأقامة السلام بينهما واحترام الحق المتبادل فى الحياة فى سلام والاعتراف بهذا الحق ، دون التهديد بالقوة او باستخدامها .

وينبغى ضمان حرية الملاحة فى مضائق تيران وخليج العقبة بالنسبة لسفن جميع الدول بما فيها اسرائيل .

أما فيما يختص بحرية الملاحة فى قناة السويس فسوف تصبح مضمونة مع تحقيق سيادة مصر على هذا الطريق المائى الدولى الهام جنبا وذلك على اساس أحكام معاهدة القسطنطينية المبرمة فى عام ١٩٨٨ وزيادة على ذلك سوف تتمتع سفن اسرائيل بحق حرية المرور فى القناة فور اتمام انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . ويجب ان يعود الى القدس الوضع الذى كان قائما قبل نزاع عام ١٩٦٧ ، ومن الطبيعى ان يشمل القدس انسحاب القوات الاسرائيلية . كما يجب تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين .

ان مسألة وقف او تخفيض توريدات الاسلحة الى اطراف النزاع امر يمكن بحثه بعد حل مشكلة التسوية وانسحاب قوات المعتدين الاسرائيليين الى خطوط ٤ يونية عام ١٩٦٧ اذ انه لا ينبغى وضع المعتدى وضحايا العدوان على مستوى واحد فى هذه المسألة .

وحتى النظرة القصيرة لموقف الاتحاد السوفيتى من جميع الوجهات الاساسية فى تسوية أزمة الشرق الاوسط ثمكنا تماما من التحدث عن الطابع المتزن للموقف السوفيتى وعن ان تنفيذ المقترحات الصريحة التى تقدم بها الجانب السوفيتى بخصوص تسوية النزاع العربى - الاسرائيلى من شأنه ان

يساعد بلا شك في تسوية وتنقية الوضع في الشرق الاوسط ، والتوصل الى حلول مقبولة من جميع الأطراف لكل جوانب ازمة الشرق الاوسط .

ان خط الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى في تأييد القضية العربية العادلة خط ثابت دائما ولا يتغير . فهذا الخط يجسد انعكاسة في جميع اتصالات الجانب السوفيتى بخصوص مسائل الوضع في الشرق الاوسط . وفي هذا الخصوص من الطبيعى جدا ان تجتذب البيانات السوفيتية - المصرية المشتركة الصادرة نتيجة للزيارات الحكومية الهامة ومحادثات قادة بلدينا مزيدا من اهتمام الرأى العام العالمى . ولقد اولت الصحف الاجنبية اهتماما خاصا لبعض نقاط البيان السوفيتى - المصرى المشترك الصادر بعد زيارة الرئيس المصرى انور السادات لموسكو في ابريل عام ١٩٧٢ حيث جاء بالبيان ان المجادئات والمباحثات السوفيتية - المصرية سوف تساعد على التطور المطرد للصدقة بين الاتحاد السوفيتى وجمهورية مصر العربية وعلى زيادة امكانيات مصر في مقاومة العدوان الاسرائيلى وفي خدمة قضية السلام في جميع أنحاء العالم (٧١) . ونتيجة لزيارة السادات لموسكو في ابريل عام ١٩٧٢ أشار البيان المشترك الى انه في الظروف التى لم تتخل فيها الدوائر المعادية لحركة التقدم في الشرق العربى وعميلاتها ، عن تفكيرهم في كسر شوكة الشعوب العربية واحباط التسوية السياسية واجبار الشعوب العربية على الاستسلام امام مطالب الامبرياليين « ، - لدى الدول العربية - ضحية العدوان الاسرائيلى « كل الاسس لاستخدام كل الوسائل الممكنة من اجل استعادة الاراضى العربية التى احتلتها اسرائيل » (٧٢) . كما تضمنت الوثائق السوفيتية - العربية الاخرى مثل هذه الاسس .

ان الطابع المتعاقب لسياسة الدولة السوفيتية بالنسبة للشرق الاوسط وجد انعكاسه في البيان السوفيتى - الأمريكى المشترك الذى صدر بعد محادثات الرئيس الأمريكى نيكسون في مايو عام ١٩٧٢ بموسكو . وفي هذه الوثيقة أكد الجانب الأمريكى علنا المبادئ التى تحبشت أمريكا عرضها منذ مدة طويلة : (تأييد التسوية السلمية في الشرق الاوسط طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ومهمة يارنج والرغبة في تسوية الوضع في هذه المنطقة وهكذا) . وزيادة على ذلك لن تكون مخطئين اذا اعتبرنا ان تثبيت النقاط سالفة الذكر في البيان السوفيتى الأمريكى المشترك يعتبر نجاحا ضخما للسياسة الخارجية السوفيتية ودليلا واضحا على أن الاتحاد السوفيتى لا يغير سياسته في الشرق الاوسط وان تحسين العلاقات السوفيتية

(٧١) انظر « البرافدا » فى ٥ فبراير عام ١٩٧٢

(٧٢) « البرافدا » فى ٣٠ ابريل عام ١٩٧٢

— الامريكية يتم على أساس مبدئي وليس على خضاب الدول الأخرى كما يحاول أن يثبت ذلك أعداء الاتحاد السوفيتي الذين يروجون الاشاعات المغرضة حول وجود « اتفاق » بين « الدولتين العظميين » بخصوص الشرق الأوسط . وكان التنويه الى ضرورة حل المشكلة الفلسطينية في البيان السوفيتي — الامريكي المشترك حول نتائج زيارة ل. بريجنيف للولايات المتحدة الامريكية في صيف عام ١٩٧٣ خطوة هامة للامام في هذا الموضوع .

ولقد أولى اهتمام كبير لتسوية أزمة الشرق الأوسط حتى اثناء لقاء القمة السوفيتي — الامريكي الثالث الذي تم نتيجة له التوصل الى اتفاق حول مواصلة الاتصالات « من أجل تنسيق جهود الدولتين نحو التسوية السلمية في الشرق الأوسط » (٧٣) .

والاتحاد السوفيتي في سياسته التي ينتهجها في الشرق الأوسط لا يسترشد بتصورات حالة الاسواق العابرة ولكنه يسترشد بالخط المستمر القائم على التوطيد الشامل للعلاقات مع الدول النامية والقضاء على بؤر التوتر الخطرة في مختلف مناطق الكرة الارضية وخاصة في الشرق الأوسط . ولقد وجد هذا النهج انعكاسه وتجسيده الملموس في برنامج السلام الذي ينفذ بنجاح والذي أعده المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي .

ويعتبر الموقف السوفيتي في مسائل تسوية أزمة الشرق الأوسط مفتاح الحل اللازمة العقيمة فهو يشير بوضوح الى تلك الطرق التي يمكنها أن تؤدي الى اقامة السلام العادل والتوطيد والدائم في هذه المنطقة .

ان صحة السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط تتأكد يوميا . والاتحاد السوفيتي عندما يؤيد بشكل متعاقب اقامة السلام العادل والتوطيد في الشرق الأوسط وانه على اقتناع كامل بأن هذا السلام من شأنه أنه يستجيب للمصالح الحقيقية بالنسبة لجميع دول الشرق الأوسط . وصدق أ. جروميكو حين قال : « يمكن لشعوب هذه المنطقة أن تحول جهودها من الصراع الذي يفرض بشكل متبادل في الطاقة المادية والبشرية — الى حل مشاكل التقدم الاجتماعي والاقتصادي مستغلة في ذلك امتيازات الحياة السلمية » (٧٤) .

(٧٣) « لابراندا » في ٤ يولية ١٩٧٤

(٧٤) وثيقة هيئة الأمم المتحدة ص ٩ في ٢١ ديسمبر عام ١٩٧٣

ان النهج الوجه نحو انفراج التوتر العالمى الذى يعتبر دائما من اهم
مسلمات السياسة الخارجية السوفيتية له اكبر علاقة مباشرة بمنطقة
الشرق الاوسط . فالقضاء على النزاع فى هذه المنطقة من شأنه ان ينمى
بشكل ملحوظ المناخ الدولى كما ينعكس انعكاسا مفيدا فى كل مكان بالعالم .
والاتحاد السوفيتى - كما هو حاله دائما - مستعد لان يبذل قصارى
جهده فى هذا الامر .

الباب السابع

الى أين يسير الشرق الاوسط ؟

العالم العربي

في ظروف العدوان الاسرائيلي المستمر

ان الفشل العسكري الذي منيت به الدول العربية الثلاث عام ١٩٦٧ لم يمس هذه الدول وحدها . ففي جميع الدول العربية بل في غيرها من الدول تساءل الكثيرون - ماذا حدث بالضبط ، وما هي الاسباب الداخلية والدافنة لهذا الفشل ، وأين الضمانات في ان الدول العربية لن تتعرض مستقبلا لمثل هذه الكبوة السياسية الخارجية ؟ من الطبيعي الا تكون الاجابة على هذه الاسئلة واحدة . ان اسباب النظام السياسي الخارجي والداخلي المتداخلة والمتشابكة لا تمكننا فقط من ادراك معنى ما حدث في يونسية عام ١٩٦٧ بل تمكننا كذلك من محاولة التطلع نوعا ما الى المستقبل القريب وان نرى في الاحداث التي جرت بعد العدوان ، وخاصة أحداث أكتوبر عام ١٩٧٣ تأكيدا او بالعكس تكديبا لتلك او هذه التطورات في هذا المجال ، وللاتجاهات الملموسة وبنزعات التنمية في العالم العربي وآفاقه القريبة والبعيدة .

ولقد سبب الفشل في « حرب الايام الستة » ازدياد الانتقادات الموجهة الى نظم الحكم التقدمية في مصر وسوريا ليس في داخل هذه البلاد فحسب بل في العديد من الدول العربية الاخرى . واكثر بعض النقاد الكلام ، فقالوا انهم بدأوا يرون السبب الرئيسي للهزيمة في التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي جرت في مصر وسوريا . وخرجوا من ذلك باستنتاج « جدى » فحواه انه من الضروري القضاء على المكاسب التقدمية . ورفض اعادة بناء المجتمع ، وتقليص علاقات الصداقة مع الدول الاشتراكية والتحول الى اساليب الرأسمالية الصرفة في الاقتصاد ، والبحث عن امكانيات تحسين العلاقات مع الدول الغربية كنتيجة لذلك . وبعد عام ١٩٦٧ أصبح نائب الرئيس زكريا محيي الدين - وهو أحد الانصار المقربين لعبد الناصر ورجل دولة بارز واحد منظمي ثورة ٢٣ يولية واحد المشتركين النشطاء فيها - أصبح المعبر والداعية لمثل هذه الافكار في مصر . ان خطورة مثل هذه النظريات نجمت من أن أصحابها تحججوا بأن الصداقة مع الغرب سوف تساعد الشعوب

العربية على التوصل إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٤٧ وعلى إزالة أثر العدوان .

ولم تكن اقالة زكريا محيي الدين من جميع مناصبه وحدها ردا على مثل هذه الميول بل شمل الرد اعلان ناصر في ربيع عام ١٩٦٨ « بيان ٣٠ مارس » الذي تأكد فيه أن فشل مصر في « حرب الايام الستة » نجم عن ذلك التأييد الشامل الذي قدمته الامبريالية العالمية لاسرائيل ، وان هذا الفشل لم يكن نتيجة - للاتجاه نحو اعادة بناء المجتمع المصري على أسس تقدمية بل كان نتيجة للخطأ في حسابات القيادة العسكرية المصرية ولفساد بعض اساليب تنفيذ هذا النهج ولتباين الاساليب البيروقراطية في تدبير مطالب ديمقراطية نظام الدولة والحياة الاجتماعية .

وبعد وفاة ناصر في خريف عام ١٩٧٠ تفاقمت من جديد مسألة طرق التنمية المقبلة للدولة العربية . والجدير بالذكر في مصر مثلاً بوقشت لفترة من الوقت وبجما من مسألة مهدي جدوي العودة الى التشكيل القديم لمجلس قيادة الثورة الذي كان يمثل أعلى سلطة في البلاد في الشهور الاولى التي اعقبت ثورة عام ١٩٥٢ . ان استئناف نشاط هذا المجلس في الظروف التي ابثت فيها الكثيرون من شخصيات الفترة الاولى لتنمية مصر الجمهورية عن النشاط الحكومي وواقفوا انفسهم تحت شبهة الميول الموالية للغرب والاقاويل - قد يعنى عودة تلك الشخصيات ذات النزعة اليمينية والمحافظة من أمثال زكريا محيي الدين سالف الذكر وعبد اللطيف البغدادي الى الحياة السياسية النشيطة بحضر الامر الذي يشكك في مسألة الاتجاه ، المعادي للامبريالية ، التقدمي في تنمية مصر ، غير ان هذا لم يحدث مما يدل على الطابع العميق للتحويلات الاجتماعية الاقتصادية التي جرت في مصر ، وعلى ان هذه التحويلات كانت تستجيب لمصالح غالبية جماهير الشعب . وبذلك كدبت مرة اخرى القضية الاستفزازية الحقودة التي اثارها الدعاية الرجعية مدعية ان التحويلات الاجتماعية الاقتصادية التقدمية التي تجرت في مصر كانت « مفروضة » على شعب هذه الدولة وانها كانت السبب الاساسي في فشل مصر في « حرب الايام الستة » .

ان توطيد ايمان الغالبية العظمى من الشعوب العربية بأن اعادة بناء المجتمع على اسس تقدمية يساعد على حل المشاكل التي تقف امام الحركة التحررية العربية بنجاح وخاصة بالنسبة لمسألة ازالة اثار العدوان الاسرائيلي - ان هذا التوطيد يعتبر النتيجة الاكثر تحيزا لما جرى بعد عام ١٩٦٧ كما ان طريق التنمية المنتظمة للاقتصاد وتعزيز الوحدة الداخلية للقوى التقدمية واجراء التحويلات الديمقراطية لما فيه صالح الكادحين امتزاجا بالنضال

السياسى من اجل تسوية النزاع - هذا الطريق الذى تنتهجه الدول العربية المتقدمة يلقى تأييدا كاملا من جانب الدول الاشتراكية ولقد صدق يحيى عبد القادر سفير مصر فى موسكو سابقا حين قال : « ان هدف مصر الرئيسى فى حالة الحرب هو مقاومة العدوان الامبريالى الصهيونى ، اما هدف الاتحاد السوفيتى - فهو الحد من اضعاف النفوذ الامبريالى . وهكذا فلدينا هدف واحد . وفى حالة السلام نهتم بشكل رئيسى بالتنمية الاقتصادية اما الاتحاد السوفيتى فهو يهتم بتقديم المساعدة لهذه التنمية حتى لا تقع الدول النامية فى احضان السوق الامبريالية العالمية . وفى هذه الحالة لدينا مصالح مشتركة مع الاتحاد السوفيتى ولا ريب فى ان مصر سواء فى الوقت الحاضر ام فى المستقبل مهتمة بالصدقة مع الاتحاد السوفيتى . ان الاتجاه التقدمى فى سياسة مصر الخارجية والداخلية متعلق بطابع ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ وبخبرتنا فى النضال ضد الامبريالية والعدوان . وهذا الاتجاه يتلاقى مع اهداف السياسة الخارجية التى ينتهجها الاتحاد السوفيتى الذى يعتبر طليعة شعوب العالم فى النضال المعادى للامبريالية ويؤيد نضال شعوب الدول الصغرى من اجل حريتها واستقلالها وتقدمها (١) .

ان المؤرخين البرجوازيين يحبون الكفاية عن سلبية وعدم مبالاة الجماهير المصرية . لقد ولى هذا الزمن واثبتت انتفاضة جماهير الشعب فى ١٩ و ١٠ يونيه عام ١٩٦٧ ان كادحى مصر كلهم اصرار على الذود عن مكتسباتهم الاجتماعية والاقتصادية وانهم مهتمون جدا بمن يحكم بلادهم .

وكما فى المرآة انعكست فى المجتمع المصرى الحديث العمليات الاجتماعية السياسية الكثيرة التى تحدث فى العالم العربى حاليا . فهناك تعمل نوعيات مختلفة من القوى ويدور نضال عنيف بين انصار الطبقة التقدمية الحديثة وممثلى الطبقات القديمة التى تتمسك بكل قواها بالامتيازات السابقة والتى تحاول تحويل البلاد الى طريق التنمية الرأسمالية . واحيانا تأخذ هذه المقاومة الطبقة اشكالا حادة ومن الطبيعى جدا تاريخيا وشرعيا ان الجديد يشق لنفسه الطريق بصعوبة . واذا اخذنا فى الاعتبار الطابع الاجتماعى لنظام الحكم المصرى وحيوية ومواقف قوى المجتمع القديم قلن يدهشنا عدم التعاقب بل تتناقض بعض الاجراءات التى تتخذ فى مصر فى الوقت الحاضر .

ان العلاقة بالاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى أصبحت منذ امد بعيدا فى مصر والدول العربية الاخرى خطا فاصلا فريدا فى نوعه يعطى امكانية تمييز الوطنيين العرب الحقيقيين ، الذين يسعون الى تقدم بلادهم على اساس التنمية الشاملة للعلاقات السوفيتية العربية ، عن اولئك ، الذين يحاولون اخفاء اهدافهم الحقيقية وراء شعارات تنمية الصداقة والتعاون

مع الاتحاد السوفيتي . ولا ينبغي استبعاد انه من الممكن ان تظهر في الدول العربية من وقت لآخر وبمعاونة قوى الرجعية الخارجية والداخلية بعض التصرفات الصغيرة المعادية للاتحاد السوفيتي والشيوعية مثلما حدث في مصر في صيف وخريف عام ١٩٧٢ عند انتهاء أعمال الخبراء العسكريين السوفيت في جمهورية مصر العربية ، وعند رحيلهم من البلاد . ان عدم اخذ احتمال حدوث هذه الظواهر غير المرغوب فيها في الاعتبار - معناه عدم فهم التركيب الطبقي للمجتمع المصري الحديث وعدم العلم بأن بعض التجمعات الطبقية في الدول العربية (ومنها من تسيطر على مقاليد الحكم بينها) . مهتمة بتنمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتي لأن هذه العلاقات قبل أي شيء آخر تساعد على توطيد مواقفها . وليس سرا ان نمو وعي جماهير الشعب العربية يحدث في وقت واحد مع تنمية العلاقات السوفيتية - العربية . وهذا بالذات ما تخشاه الدوائر البرجوازية اليمينية في الدول العربية . غير ان عملية نمو الادراك الطبقي تزداد هناك بنشاط فائق . ويساعد على هذا النمو الوضع السياسي الداخلي والدولي الحالي في الدول العربية وخاصة عدم تسوية مشكلة ازالة آثار العدوان الاسرائيلي .

وليس سرا ان هناك في بعض الدول العربية من يروجون من حين لآخر وبتأييد نشيط من الخارج للرواية القسالة بأن مفتاح حل القضية في يد الامريكيين دائما . ومن هنا تأتي بعض « النصائح التطبيقية » التي يروجها من وقت لآخر الاصدقاء الكاذبون للعرب في الغرب ، والتي تنحصر في الافكار الخاصة باحتمالات « تحييد » الولايات المتحدة الامريكية في النزاع العربي - الاسرائيلي ، ولكن طبيعة نظام الولايات المتحدة الاجتماعي الاقتصادي يثبت انه ليس في مقدورها الا ان تكون في النهاية الى جانب اسرائيل في مسألة النزاع العربي - الاسرائيلي مهما حاولت اخفاء ذلك .

غير ان عملية النضال التحرري في العالم العربي تهدد بشكل مباشر المصالح الامريكية وخاصة البترولية في منطقة الشرق الاوسط . ان الولايات المتحدة الامريكية وهي تراهن على اسرائيل لا ترفض في الوقت نفسه فكرة شق الصفوف العربية واثارة بعض الدول العربية من الداخل .

ان عدم تسوية آثار العدوان الاسرائيلي تؤدي الى زيادة نزعات القومية في سياسة بعض الدول العربية والى نمو الميول المتطرفة . وفي الاونة الاخيرة مثلا بدأوا في بعض الدول العربية يروجون لشعار « الاعتماد على القوى الذاتية » في النضال من أجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي ، وقد كان من الممكن الا يشير هذا الشعار اعتراضات خاصة لو انه كان موجها نحو تجنيد كل قوى وأموال العرب في الدفاع عن استقلالهم وفي درء العدوان . ولكن أعداء الصداقة العربية - السوفيتية يستغلون هذا الشعار قبل أي شيء آخر لعزل الدول العربية وافصلها عن حلفائها الحقيقيين واصدقائها

المخلصين - الاتحاد الحوفايتي والدول الاشتراكية الاخرى . والسوفييت بوصفهم اميين من الطبيعي انهم مهتمون بان تتوطد قوى التقدم فى الشرق العربى باستمرار .

والمميز جدا ان نضال الشعوب العربية المعادى للامبريالية يكتسب من عام لآخر سمات جديدة يرتبط الكثير منها ارتباطا مباشرا بالعدوان الاسرائيلى المتواصل . والشئ الرئيسى عندئذ - اعداد الخط التكتيكى السليم الذى يكمل النهج الاستراتيجى لحكومات الدول العربية التقدمية فى تعميق التحولات الاجتماعية الاقتصادية لما فيه صالح الاغلبية الساحقة من الشعب . ان اعداد هذا الخط التكتيكى الموحد بالنسبة لمسائل التسوية يصطدم بطائفة كاملة من المصاعب الخطيرة جدا واهمها ينحصر فى اختلافات الظروف السياسية الداخلية بكل من الدول العربية ومن هنا يتأتى خوف بعض الزعماء الغرب من مخاطبة الشعب حول ضرورة البحث المشترك عن طريق التسوية الذى من شأنه ان يستجيب الى اقصى حد لمصالح الشعب . ومن هنا تأتى محاولات التستر « برأى الشعب » او بالعكس تكذيب هذه او تلك الخطوات المتعلقة بمسائل النضال من أجل الحل العادل للنزاع العربى - الاسرائيلى وزيادة على ذلك يدعى الشعب فى الوقت نفسه الى استحسان أى قرار تتخذه السلطات الرسمية فى هذا الموضوع . ومن المميز انه كلما زاد انشقاق « الجبهة الداخلية » بالدول العربية كلما زاد دوى النداءات « الديمقراطية » حول ضرورة « اتباع النصائح التى ترد من « جماهير الشعب » وخاصة بالنسبة لمسائل التسوية . وبالإضافة الى ذلك يرفضون فى بعض الدول العربية سلفا الوثائق القانونية الدولية المعترف بها من الجميع مثل قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ ، وينادون بضرورة حل المشكلة الفلسطينية دون الاشارة الى الطرق الصريحة لحلها ودون الربط الواجب لهذا الحل بتسوية أزمة الشرق الاوسط بوجه عام .

وهكذا نجد ان المشكلة الرئيسية التى تصطدم بها الدول العربية فى ظروف العدوان الاسرائيلى المستمر - هى تضافر كل القوى التقدمية الحققة من أجل تحقيق الهدف الموحد ، وهو المقاومة الحاسمة للدسائس الامبريالية الموجهة ضد الدول العربية . ومن هنا تظهر الضرورة الملحة لاتخاذ الموقف الموحد ووجهة النظر الموحدة فى طريق التوصل الى التسوية . ومن المهم جدا بالنسبة لمصائر العالم العربى بوجه عام ان الاحزاب والمنظمات السياسية الحاكمة فى الدول العربية مثل حزب البعث الاشتراكى العربى فى سوريا والعراق والاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر ، والجبهة القومية فى اليمن الجنوبية ، وجبهة التحرير فى الجزائر - تنتهج حتى فى ظروف العدوان الاسرائيلى المستمر النهج المعادى للامبريالية فى السياسة الداخلية والخارجية ، كما انها تؤيد إعادة بناء المجتمع على أسس تقدمية ، وتبحث وتوجد طرق التعاون الناجح كجبهة موحدة مع القوى التقدمية الاخرى .

وفي الوقت نفسه تتكتل القوى المعادية للإمبريالية وتتضافر مع دول النظام الاشتراكي العالمي ، وخاصة مع الاتحاد السوفيتي وإن كان ذلك يتم من خلال التغلب على المضاعف الخطيرة ذات الطابع الموضوعي والذاتي . وهذا كله يحتم نمو ادراك أكثر الدوائر اتساعا في الاوساط الاجتماعية العربية والشخصيات القيادية في غالبية الدول العربية - بالاهمية الحيوية للسلام العادل والوطيد وضرورته في الشرق الأوسط . وهذا يعتبر من أهم شروط التنمية المطردة للدول العربية في طريق التقدم الاجتماعي والاقتصادي . ومن هنا يأتي التفهم الذي يتغلغل بعمق شديد في ادراك جماهير الشعب وقادتها في الدول العربية انه تفهم صحة النهج الثابت تاريخيا وعمليا والموجه نحو التسوية السياسية للنزاع العربي - الاسرائيلي ورفض المطالب والشعارات المتطرفة . والجدير بالذكر أن مثل هذه الميول تظهر بين جماهير المقاومة الفلسطينية وطبقا لما ورد بصحيفة « الاهرام » أيدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الاساليب السياسية في تسوية النزاع العربي - الاسرائيلي بعد أن أقرت في الحقيقة - منهج مصر في بلوغ التسوية القائمة على تنفيذ جميع أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (٢) .

أما استقطاب القوى الذي يحدث حاليا في مجال العلاقات العربية فهو لا يقل أهمية بالنسبة لمستقبل العالم العربي فهذا الاستقطاب مرتبط ارتباطا وثيقا بعدم تسوية مشكلة إزالة آثار العدوان الاسرائيلي . ونشير بشكل عابر الى أن التفاهم الطبيعي في الوقت الحالي بالنسبة لمشاعر القومية لدى الشعوب العربية يجد انعكاسه في نمو اتجاه الجامعة الإسلامية . وكثيرا ما تدوى الدعوات الى « النقاء الديني » وضرورة تربية الشباب في روح احترام الدين الاسلامي وعباداته ، وقد يبدو أن مثل هذه الدعوات الموجهة الى مشاعر المسلمين المؤمنين لا تقدم أي عناصر جديدة للوضع العام القائم في العالم العربي . غير أن الامر له جوانب أخرى . فكما تبين حقائق الفترة الاخيرة بدأ كل من يعمل ضد التنمية التقدمية للشعوب العربية يتنكر في زي المتحمسين للدين الاسلامي . وبشكل واضح تخبو وراء أفكار تقارب الدول على أساس ديني رغبة القوى الامبريالية الغربية في التوصل الى أهدافها البعيدة جدا عن الدين من خلال المضاربة بمشاعر المؤمنين .

ففكرة « الجامعة العربية القومية والقومية العربية خيبتا الآمال التي كانوا يعقدونها عليها في القريب في وقت ما . فلقد كانوا يعقدون الآمال على استغلال فكرة « الجامعة العربية » في توجيه الحركة الوطنية التحررية للشعوب العربية الى مجرى معاداة الشيوعية . وحاليا يزداد اتجاه القومية العربية المعادي للإمبريالية - يزداد وضوحا مع مرور الأيام . ولذلك ، بالذات ، ظهرت ملابس الجامعة الإسلامية المهلهلة .

(٢٢) « انظر الاهرام » في ٢٠ يناير عام ١٩٧١

وكما بين مؤتمر وزراء خارجية ٢٤ دولة اسلامية الذي عقده في مارس عام ١٩٧٠ ترفض غالبية الدول العربية هذه الفكرة . ان وزراء خارجية العراق مثلاً وصفت تأسيس سكرتارية دائمة للدول الاسلامية بأنه سعى « لاستخدام قضية العرب في اقامة حلف سياسي مشبوه » . ورغم ان بعض الافكار والآراء المقتبسة من الدين الاسلامي من الممكن ان تدخل في خطب رجال الدولة العرب والوثائق التشريعية بالدول العربية (في الدساتير مثلاً) - رغم هذا بدأ الكثيرون من الناس يدركون ان الرجعيين المكشوفين وأعداء التقدم والاتجاهات العصرية يختفون وراء شعارات الجامعة الاسلامية ، ومن المعروف ان هذه الاحزاب السياسية الترجعية التي لها فروع في الكثير من الدول العربية مثل « الاخوان المسلمين » و « التحرير » تستفيد قبل أي شيء آخر من احياء ميول الجامعة الاسلامية في العالم العربي .

وخلافا للمحاولات العنيفة التي تقوم بها القوى الامبريالية للاطاحة بنظم الحكم المصرية التقدمية والاستفادة من حقيقة احتلال الاراضي العربية من اجل القضاء على تلك الاحزاب السياسية والتجمعات والشخصيات الموجودة في العالم العربي والتي تعارض في تعاقب ، العدوان الاسرائيلي ومن اجل التشهير بها - خلافا لذلك تقاوم الدول العربية بحسم متزايد الدسائس الامبريالية وتسير في طريق التحولات الاجتماعية الاقتصادية معتمدة على المساعدة الشاملة والتأييد من جانب الاتحاد السوفيتي والدول الاخرى بالاسرة الاشتراكية والقوى المحبة للسلام في جميع انحاء العالم . وهذا يعتبر السمة الرئيسية والميزة لمرحلة النضال التي تعيشها الشعوب العربية ضد العدوان الاسرائيلي ان النضال من اجل السلام العادل والوطيد في الشرق الاوسط يحظى بالتأييد المتزايد في جميع انحاء العالم ، فالقوى المؤيدة للسلام تشق لنفسها الطريق مع جيرانها العرب حتى في اسرائيل ذاتها .

ما اظهرته احداث أكتوبر عام ١٩٧٣

أدى تفاقم الموقف في الشرق الاوسط والاستفزازات الاسرائيلية المستمرة ضد الدول العربية المجاورة الى الزيادة الدائمة في درجة حدة القلق فيما يخص بالتزاع العربي - الاسرائيلي . ومن الطبيعي ان هذا الوضع غير الطبيعي كان يجب ان يسفر عن انفجار جديد ان أجلاً أو عاجلاً .

ولما كانت الحكومة السوفيتية تدرك ان استمرار الوضع غير الطبيعي - « حالة عدم الحرب وعدم السلم » - من الممكن ان تنتهي الى احتدام نزاع عسكري جديد ، فلقد استغلت جميع الوسائل بعد يونية عام ١٩٦٧ لجذب انتباه حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى ضرورة ادراكها للمسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق كل الدول العظمى فيما يختص بتسوية أزمة الشرق الاوسط .

ولكن حتى المحادثات السوفيتية - الأمريكية التي جرت على أعلى مستوى في مايو عام ١٩٧٢ ويونية عام ١٩٧٣ أظهرت أن الأمريكيين كانوا في الواقع يواصلون التوكل على مقدرة إسرائيل العسكرية . وبعبارة أخرى لم تقلقهم الأحوال القائمة في منطقة الشرق الأوسط التي بقيت في ظلها الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية الأصلية . وزيادة على ذلك قدر الجانب الأمريكي تدريجياً التأثير السلبي لهذا الاحتلال على الوضع الداخلي في بعض الدول العربية - قدر الجانب الأمريكي ذلك ، على أنه احتمال واقعي لممارسة الضغط على الدول العربية الأمر المرغوب فيه بالنسبة للغرب .

وفي هذه الظروف كانت إسرائيل تواصل اتباع الموقف التعويضي بشكل سافر بالنسبة لمسائل تسوية أزمة الشرق الأوسط ، وكما هو الحال في الماضي تجاهلت القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن ودورات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وأوصلت الأمر عن عمد إلى نسف جميع الجهود الدولية الموجهة نحو بلوغ الحل السياسي العادل لمشكلة الشرق الأوسط .

إن التوتر وبقاء عدم الاستقرار في هذه المنطقة أمران بدأ خطأ متصلاً في تسلسل تواريخ الحوادث في خلفية التحول إلى الانفراج في العلاقات الدولية وهو التحول الذي ميز عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٣ والذي أصبح يمكننا بفضل النشاط الذي لا يكل في هذا المجال من جانب الحزب الشيوعي السوفيتي والحكومة السوفيتية .

وكنتيجة مباشرة لنمو التوتر في الشرق الأوسط تتكون البيئة الصالحة لنمو وانتشار الشعور بعدم الارتياح في العالم العربي ، إذ أن الحكومات العربية لا تجد في نفسها القوة والامكانيات لحل المسألة الأصلية للتسوية دفعة واحدة - وهي مسألة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة . وفي هذه الظروف لم يكن مصادفة بالمرّة ظهور النداءات للحل الأساسي لمشكلة الشرق الأوسط بالأسلوب العسكري . وبعبارة أخرى انتقلت الأحاديث عن ضرورة النضال المسلح مع إسرائيل ، انتقلت إلى المجال العملي وسواء أردنا أو لم نرد دفعت القادة العرب إلى اتخاذ مواقف حاسمة في مسائل التسوية .

وقد كان من الممكن أن يحدث « ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ » قبل ذلك . ولم يكن هناك أي شك لدى أي شخص حتى لدى أولئك الذين يعملون بالموقف في الشرق الأوسط بشكل سطحي أن الحرب العربية - الإسرائيلية الجديدة الأكثر عنفاً وضراوة من الحروب الثلاث السابقة سوف تندلع عاجلاً أو آجلاً . وفي الواقع لم يكن من الممكن التوقع بأن العرب سوف يوافقون على اغتصاب الحقوق واستيلاء إسرائيل غير المشروع على أراضي العرب الأصلية . وكان قادة إسرائيل وحدهم هم المصابون بحمي الشوفينية

المعادية للعرب ، يأملون في أن تسلم الدول العربية بالسياسة الاسرائيلية « سياسة الامر الواقع » وتُصبر على تلك الاهانات التي وجهتها اسرائيل للعرب طوال أكثر من ربع قرن .

وجاء ببيان الحكومة السوفيتية بمناسبة اندلاع الاحداث العسكرية في الشرق الاوسط أن « مسئولية تطور الاحداث في الشرق الاوسط وآثارها تقع كاملة على عاتق اسرائيل والدوائر الرجعية الخارجية التي تتسامح دائما مع اسرائيل بالنسبة لمطامحها العدوانية » (٣) .

ومن الممكن اعتبار ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ بحق علامة تاريخية بارزة في العلاقات العربية - الاسرائيلية ورغم أن هذا اليوم يرمز بنفسه الى بداية اكبر حرب دموية عربية - اسرائيلية لا هوادة فيها فهو يعتبر في الوقت نفسه وذلك الحد الذي لم يبق بعده لدى أى فرد في العالم العربى أو اسرائيل ذرة من الشك في أن شدة التوتر المطردة في الشرق الاوسط والتصاعد المطرد للعداء في العلاقات بين الدول العربية واسرائيل - أمران من الممكن أن ينقلا العالم كله الى حافة الفاجعة . أن تطور الاحداث هذا بالنسبة لحالة العلاقات العربية - الاسرائيلية قد يؤدي حتما الى تهيئة الظروف التي قد لا يمكن في ظلها التحدث عن تسوية الوضع في منطقة الشرق الاوسط فقط بل التي قد تؤدي الى بعث الروح العسكرية المتشددة في الحياة السياسية الداخلية بالدول العربية واسرائيل ، وذلك قد يؤدي بدوره الى توسيع الصدمات العسكرية على نطاق متزايد جدا بين العرب واسرائيل وإلى التلوث الدائم للجو العالمى والقضاء على جميع باكورات العلاقات الجديدة في هذه المنطقة .

ان النتائج العسكرية الصرفة لاحداث أكتوبر في الشرق الاوسط معروفة على نطاق واسع ، وليس هناك ضرورة لتكرارها هنا . غير انه توجد وراء بعض النتائج العسكرية لاحداث أكتوبر عام ١٩٧٣ نتائج تاريخية خطيرة تذهب الى خارج اطار الصدمات العسكرية التي تجددت بين العرب والاسرائيليين وتعتبر انعكاسا لعمليات تطور العلاقات بين الدول العربية واسرائيل وهى العمليات التي بدأت اعتبارا من عام ١٩٦٧ : ولدت الى احداث أكتوبر عام ١٩٧٣ الدرامية .

ان ١٦ يوما من الصدمات العسكرية الضارية على الجبهات المصرية - الاسرائيلية ، والسورية - الاسرائيلية قضت الى الابد على أسطورة عدم قهر اسرائيل وبيدت الى الابد اختلاقات الدعاية الصهيونية القائلة بأن قدرة اسرائيل العسكرية - راسخة ولن تتغير أبدا وهى لا تحدد فقط الوضع السياسى العام في هذه المنطقة بل تؤثر الى حد ما في السياسة الخارجية

في بعض الدول العربية . ولقد أظهرت الجيوش العربية أنها مديرة تدريباً عسكرياً ممتازاً ، كما أظهرت القدرة على القتال في ظروف استراتيجية وتكتيكية صعبة . ولقد منى الاسرائيليون - باعترا فهم - بخسائر فادحة في الازواح والمعدات .

وأشار الرئيس أنور السادات في خطابه أمام مجلس الشعب في ١٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ إلى أحداث عام ١٩٦٧ حيث قال : « لقد كان جيشنا ضحية الهزيمة في حرب عام ١٩٦٧ وليس سبباً لها ففي عام ١٩٦٧ كان الجيش قادراً على النضال بنفس البسالة التي حارب بها في الوقت الحالي (في عام ١٩٧٣) لو لم يفقد قاداته في ذلك الوقت عقولهم بعد الفارة الأولى التي قام بها سلاح الطيران الاسرائيلي ولو لم يصدر قرار الانسحاب دون علم عبد الناصر (٤) .

وأدت الحرب العربية - الاسرائيلية التي دارت في أكتوبر عام ١٩٧٣ إلى أن القيادة الاسرائيلية فقدت الايمان بمناعة اسرائيل وبشرعية افعالها العدوانية . ان خسائر اسرائيل في الازواح والمعدات - وهي خسائر لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصدامات العسكرية العربية - الاسرائيلية - بددت إلى الأبد أسطورة عدم قهر الجيش الاسرائيلي وافقدت شعب اسرائيل الثقة في البيانات الدعائية المغرية التي تصدرها قيادته التي يذكر فيها أن مقدرة اسرائيل العسكرية وارتباطها الوثيق بالولايات المتحدة الأمريكية ضمان قوى جداً لامن الدولة الاسرائيلية .

وبعد أحداث أكتوبر أصبح ممكناً بالنسبة للقيادة العربية أن تتحدث مع اسرائيل على قدم المساواة دون وجود لوضع المنتصر والمنهزم وهو ما كانت تسعى إليه اسرائيل دائماً طوال ٢٥ عاماً . ان ادراك هذه الحقيقة بالذات أعطى للزعماء العرب الأساس للموافقة على الاشتراك في مؤتمر جنيف إذ أنهم قبل ذلك وكما هو معروف كانوا يرفضون أي شكل من أشكال الاتصالات أو المحادثات مع اسرائيل خوفاً من أن تحاول قيادة تل أبيب أثناء هذه المحادثات أن تفرض بكل السبل التسوية التي تفيد بشكل خاص اسرائيل أي التسوية « من موقف القوة » .

وكانت الخطوات الواقعية للزعماء العرب في تنظيم وحدة عملهم في قضية درء عدوان اسرائيل العامل الجديد والخطر للغاية الذي ظهر بوضوح أثناء أحداث أكتوبر . ان أزمة الطاقة التي لاداهمت العديد من الدول القريبة في الوقت الحالي حدثت بالدرجة الأولى كما هو معروف ، بسبب الاجراءات المتعلقة بالطاقة التي اتخذها زعماء الدول المنتجة للبترول بخصوص تحديد وتخفيض تصدير البترول التي تؤيد اسرائيل بأي شكل من الأشكال .

وكان لاشتراك وحدات عسكرية من العراق والمغرب والجزائر والكويت والاردن والسعودية في الجبهات المصرية والسورية أهمية فائقة ورغم أن هذا الاشتراك كان رمزياً ولا يؤثر تأثيراً حاسماً على مصير المعارك في الجبهات - رغم هذا كان هذا الاشتراك الرمزى ضد إسرائيل ، علامة خطيرة على نمو اتجاهات وحدة العمل العربى . ولم يكن فى الامكان عدم رؤية أن التعاون القتالى سالف الذكر بين الجيوش العربية فوق ارض المعركة فى ايام اكتوبر عام ١٩٧٣ يعتبر نموذجاً مستقبلياً لتلك الجبهات العربية الملتزمة التى سوف تطوق اسرائيل حتماً آجلاً أو عاجلاً ربما ليس الآن وربما بعد ١٠ ، ٢٠ ، ٥٠ سنة اذا لم تتوقف قيادتها عن سياسة التوسع المفلسة والمشبوهة واذا لم تقدم هذه القيادة على تهيئة الظروف التى يمكن ان تعيش فى ظلها كل دولة من دول منطقة الشرق الاوسط فى سلام وفى ظروف الحدود الامنة والمعترف بها دون ان تتعرض للتهديد بالقوة أو باستخدامها .

وقد تمت أحداث اكتوبر عام ١٩٧٣ فى الشرق الاوسط درساً واضحاً جداً فى مجال تطور العلاقات الدولية . فلقد كانت هذه الاحداث اخطر اختبار لحيوية وشرعية منهج انفراج التوتر العالمى الذى أصبح منذ امد بعيد من قوانين السياسة الخارجية السوفيتية والخط السياسى الخارجى الذى تنتهجه اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى والحكومة السوفيتية . وليس من الصعب أن يتصور المرء نوعية العواقب التى كان من الممكن أن تؤدي اليها حرب اكتوبر العربية - الاسرائيلية بالنسبة للعالم كله لو لم تتكون فى هذه الفترة المقدمات المناسبة لتحسين العلاقات السوفيتية - الامريكية ولو لم تؤد محادثات ل . بريجنيف مع الرئيس نيكسون عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ الى اقامة آفاق جديدة فى العلاقات . ولقد ثبت امام العالم كله ان عملية تسوية وتحسين العلاقات السوفيتية - الامريكية مفيدة لا للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية فقط . بل ان هذه العملية تؤدي الى تهيئة الظروف الجديدة بشكل جيد لتنمية العلاقات الدولية الحديثة التى تصبح فى ظلها يؤر التوتر العسكرى التى لا تزال موجودة فى كوكبنا اخطاء تاريخية فى تسلسل تواريخ الحوادث وشذوذاً ضاراً . ولقد تعرضت عملية انفراج العلاقات الدولية والتحسين الذى طرأ على العلاقات السوفيتية - الامريكية - تعرضت لاختبار خطير تم اجتيازه بنجاح . فلقد اثبت الاتحاد السوفيتى امام العالم كله من جديد نبل نواياه وأهدافه ولا يمكن أن يشير سلوك الاتحاد السوفيتى فترة حرب اكتوبر العربية - الاسرائيلية أى لوم ولو كان مثيلاً ، من جانب المراقبين غير المتحيزين سواء فى المجال السياسى والدبلوماسى أم فى المجال العسكرى . وفى الوقت نفسه كانت بعض افعال حكومة الولايات المتحدة الامريكية تدل على أن الحكومة الامريكية ليست دائماً فى حالة السيطرة على أعصابها فهى أحياناً تواصل العمل . . « على الطريقة القديمة » معتمدة على الخط الذى أصبح مفلساً منذ امد بعيد وهو خط التأييد الشامل لاسرائيل .

ولقد فتحت أحداث أكتوبر عيون الآلاف المؤلفة من العرب على حقيقة أن الاتحاد السوفيتي ودول الاسرة الاشتراكية فقط هم الحليف الطبيعي والمخلص والمضمون للدول العربية في نضالها العادل من أجل استعادة الحقوق التي انتهكتها اسرائيل . أن الجسور الجوية التي اقيمت في هذه الفترة بين الاتحاد السوفيتي ومصر وسوريا سمحت في اقصر وقت بتعويض خسائر الجيوش العربية بأحدث انواع الاسلحة .

ففي نشاط كبير قامت الدول الاشتراكية بمد جيوش مصر وسوريا بكل ما هو ضروري للنضال ضد المعتدى . ولقد اثبتت المعدات السوفيتية كفاءتها . واستحق الخزي كل اصحاب الاحاديث الخائفة القائلة بأن الاتحاد السوفيتي لا يقدم للعرب ما يسمى بالاسلحة الهجومية . أما الشهود على تفوق فاعلية طائرات واجهزة الدفاع الجوي السوفيتية الصنع ، فهم ليسوا فقط الآلاف المؤلفة من العرب بل كذلك الاسرى الاسرائيليون الكثيرون الذين اسروا بعد اسقاط « طائرات الفانتوم » التي كانوا يتباهون بها .

وكان النمو الفائق لسمعة الاتحاد السوفيتي في الدول العربية ، وتوطيد وتوسيع علاقات الصداقة السوفيتية العربية باطراد ، نتيجة سياسية ، لا تقبل الجدل ، لاحداث أكتوبر عام ١٩٧٣ ولقد اشار حاتم نائب رئيس وزراء مصر في كلمته بمجلس الشعب المصري يوم ٨ ديسمبر عام ١٩٧٣ الى أن « المساعدة السياسية والاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفيتي للعرب والاسلحة السوفيتية التي واجهنا بها العدوان سوف تكون من أقوى عوامل الصداقة التي تربط بين شعبينا العظيمين » (٥) .

وكان القرار الخاص الذي اتخذه رؤساء الدول العربية في مؤتمر نوفمبر عام ١٩٧٣ الذي تم فيه التعبير عن شكر وعرفان الدول العربية للاسرة الاشتراكية جمعاء على المساعدة والتأييد في أكتوبر عام ١٩٧٣ قرارا لم يسبق له مثيل .

ان أحداث أكتوبر عام ١٩٧٣ اقنعت العالم كله في وضوح بضرورة اقامة السلام العادل والوطيد في الشرق الاوسط . وبذلك الوعي بالذات لتحديد فكرة ومضمون قرارات مجلس الامن الاخيرة كما ينتج عن ادراك ضرورة تسوية الوضع في الشرق الاوسط بالذات ، الشعور بالمسؤولية التي تقع بالدرجة الاولى على عاتق الدولتين العظميين - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية .

(٥) « الاهرام » في ٩ ديسمبر عام ١٩٧٣ .

بداية مؤتمر السلام في جنيف

اتفاق فصل القوات

يعتبر عقد مؤتمر السلام في جنيف حول الشرق الاوسط في ديسمبر عام ١٩٧٣ . الذي يضم الدول الاطراف بشكل مباشر في النزاع بالاضضافة الى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية مكسبا عاما لكل من يسعى الى اقامة السلام العادل والوطيد في الشرق الاوسط .

ويطفو على السطح سؤال قانوني خاص بمدى واقعية التوصل الى تسوية اثناء المؤتمر . ان رغبة بعض الوفود (الحديث يدور حول وفد اسرائيل بالدرجة الاولى) في منح المؤتمر دورا تظاهريا بحيث يكون مسجلا فقط للقرارات التي قد يتم التوصل اليها خارج اطار المؤتمر اى عن طريق اتصالات هـ . كيسنجر وزير الخارجية مع قادة مصر وسوريا واسرائيل مثلا ، هذه الرغبة ، تلفت الانتباه بصفة خاصة . وقد اعلن هذا صراحة ا. ايبان وزير خارجية اسرائيل الذي وصف مؤتمر السلام في حديث أدلى به لصحيفة « نيويورك بوست » بأنه الساحة « التي تصدق على الاتفاقيات التي يتم التوصل اليها خارج جدران المؤتمر » .

وحتى لا نفغل الدور الهام لجهود الدبلوماسية الامريكية فيما يتعلق بعقد مؤتمر جنيف واثمائه ينبغي ان نقول مباشرة ان الراى العام العالمى يتوقع ان يتم بالجهود المشتركة لجميع الدول الاعضاء في المؤتمر التوصل الى صياغة القرارات البناءة المقبولة من جميع الاطراف ، تلك القرارات التي سوف تحدد لعشرات السنوات المقبلة شروط السلام في الشرق الاوسط والتي سوف تسوى الوضع في المنطقة مع اخذ القوانين الشرعية ومصالح كل الدول الموجودة في المنطقة والشعوب التي تعيش هناك في الاعتبار وفي هذا المجال من الممكن بحث اى اتفاق فصل القوات على اعتبار انه خطوة اولى في الطريق الى التسوية العسامة .

ولقد تمت الاشارة الى ذلك في الكلمة التي القاها في المؤتمر ا. جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي حيث أشار بشكل خاص الى انه « وفقا لاقتناع الاتحاد السوفيتي التام ينبغي ان ينفذ بكل دقة المبدأ الاساسى في الحياة الدولية - مبدأ عدم السماح بالاستيلاء على الاراضى عن طريق الحرب .

وينحصر في ذلك مفتاح حل المشكلة كلها . واذا كان المشتركون في المؤتمر يريدون بالفعل تجنب منطقة الشرق الاوسط خطر النزاعات الجديدة ففي هذه الحالة ينبغي استبعاد السبب الاول للازمة - احتلال الاراضى العربية الذي استمر اكثر من ست سنوات . ويجب ان تعود هذه الاراضى كاملة الى اصحابها الشرعيين . ونحن نرى انه لن يكون هناك سلام في الشرق الاوسط

طالما أن القوات الاسرائيلية لا تزال موجودة في هذه الاراضى . أن أى وثيقة تتم الموافقة عليها في المؤتمر الحالى يجب أن تتضمن التزامات واضحة ودقيقة بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى المحتلة في عام ١٩٦٧ .

وبدون التوصل الى اتفاق الاطراف على هذه المسألة المبدئية لن تتوفر التسوية التى يمكنها ضمان مصالح الدول العربية واسرائيل ومصالح الامن العالمى . ومن ناحية أخرى اذا تم التوصل الى أساس الاتفاق المشار اليه فلا ريب في أن الجوانب الاخرى الكثيرة للتسوية قد تحل في يسر أكثر .

والى جانب ذلك من الضرورى ضمان الاحترام والاعتراف بالسيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسى بالنسبة لجميع دول الشرق الاوسط وبحقها في الحياة في سلام . ونفس الوضع بالنسبة لاسرائيل . ان موقفنا واضح ومتعاقب من البداية الى النهاية - السلام والامن لكل شعوب هذه المنطقة . ومن الطبيعى أن يعنى هذا أن العدالة بالنسبة لشعب فلسطين العربى سوف تكون مضمونة . ويجب أن تتحدد حقوقه المشروعة . والبدئى أن المشكلة الفلسطينية لا يمكن بحثها وحلها بدون اشتراك ممثلى شعب فلسطين العربى « (٦) » .

ولا داعى لأن يكون الانسان نبيا حتى لا يرى خطورة الصدام العربى - الاسرائيلى العسكرى الضخم الجديد في حالة اقتصار المؤتمر على اتخاذ أنصاف الحلول وعدم الوصول بقضية التسوية الى نهايتها .

غير أن كلمات هـ . كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى و ا . ايبان وزير الخارجية الاسرائيلى لم تتضمن أى تصورات صريحة عن آفاق التسوية . وأصبح واضحا أن الأمريكين والاسرائيليين كانوا يسعون الى تحويل محادثات جنيف الى مجال للاتصالات بين وفدى مصر واسرائيل العسكرين حول مسألة ما يسمى بفصل القوات .

وبعد يومين من أعمال المؤتمر صدر بيان سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة الذى وافق عليه الجانبان والذى تضمن برنامج أعمال المؤتمر المقللة . وجاء بذلك البيان ما يلى : « بعد اجراء المناقشات الرسمية وغير الرسمية توصل المؤتمر الى اتفاق فيما يختص بمواصلة أعماله عن طريق انشاء مجموعة عمل عسكرية ومجموعات عمل أخرى قد يرى المؤتمر تكوينها مستقبلا . وتبدأ مجموعة العمل العسكرية مناقشة مسألة فصل القوات فورا . وسوف تقوم مجموعة العمل بتبليغ نتائجها وتوصياتها للمؤتمر الذى سيواصل أعماله على مستوى السفراء على اقل التقدير . وسوف يعقد

(٦) وثيقة هيئة الأمم المتحدة صفحة ٦ فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٧٣

المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية في جنيف عند الضرورة في ضوء
تطور الاحداث « (٧) .

واثارت المخاوف على مصر مؤتمر جنيف حقيقة ان جهود مؤتمر
جنيف تركزت كلها على أعمال اللجنة العسكرية باشتراك مندوبى مصر واسرائيل
والجنرال سيلاسفو قائد قوات الطوارئ المسلحة التابعة لهيئة الامم المتحدة
في الشرق الاوسط ، وبدون اشتراك مندوبى رئيسى المؤتمر - الاتحاد
السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية . كما كان من الطبيعى ان يظهر التخوف
من ان يصبح حل مسألة فصل القوات المصرية - الاسرائيلية الموضوع الرئيسى
في المؤتمر ويصرف في المستقبل انتباه أعضائه عن حل أهم المسائل السياسية
المبدئية . وأظهر مندوبو بعض الدول وخاصة العربية شيئا من عدم الفهم
نظرا لان المؤتمر اهتم منذ بدايته بتلك المسألة (الحديث يدور حول فصل
قوات مصر واسرائيل) ، والتي سبق ان نوقشت أثناء محادثات الكيلو ١٠١ في
طريق القاهرة - السويس . وبعبارة أخرى سبب جدول أعمال المؤتمر
المحدود في البداية عن قصد - سبب قلقا واضحا بالنسبة لبعض ممثلى
الدول العربية .

وكما يتضح من الانباء الواردة في الصحف كشفت جلسات اللجنة
العسكرية عن اختلافات خطيرة في موقف الاطراف بالنسبة لمسألة فصل
القوات . وفي الحقيقة اكدت الجلسات ان الاسرائيليين كانوا يسعون بكل قواهم
الى المحافظة على رأس الجسر الذى استولوا عليه في اليومين الاخيرين من الحرب
وهو رأس الجسر الواقع على الساحل الغربى لقناة السويس ، وكما اكدت
الجلسات لا ينوى الاسرائيليون الاقدام على سحب قواتهم من الاراضى العربية
المحتلة عام ١٩٦٧ فهم يحاولون بشتى الحجج والمبررات الحفاظ على هذه
الاراضى والاكتفاء بالموافقة على ما يسمى بالحل المرحلى الذى يقضى بانسحاب
جزئى للقوات الاسرائيلية من قناة السويس وبدء الاجراءات التى يتخذها
المصريون لاستئناف الملاحة في القناة .

وأدت الجولة الدورية التى قام بها هـ . كيسنجر في الشرق الاوسط في
يناير عام ١٩٧٤ الى توقيع مصر واسرائيل على اتفاقية فصل القوات . وطبقا
لهذه الاتفاقية انتهت عملية فصل قوات الدولتين في هـ مارس . وأقيمت
مناطق بها قوات محدودة العدد من مصر واسرائيل وكذلك منطقة محايدة
رابطت فيها وحدات قوات الطوارئ المسلحة التابعة لهيئة الامم المتحدة .

ومن الممكن اعتبار اتفاق فصل القوات المصرية والاسرائيلية ايجابيا
بوجه عام اذ ان الحديث يدور فيه بشكل حقيقى حول انسحاب القوات

الاسرائيلية من جزء من الاراضى. المصرية التى تحتلها القوات الاسرائيلية . ومن البديهي أن هذا الاتفاق سوف يكون مقبولا اذا ما تبعته خطوات أخرى موجهة نحو حل المسائل الجذرية فى تسوية أزمة الشرق الاوسط على أساس التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن المعروفة . ومن الممكن التوصل الى هذه الخطوات فى اطار مؤتمر جنيف .

ولاتفاقية فصل القوات السورية - الاسرائيلية الموقعة فى جنيف فى ٣١ مارس عام ١٩٧٤، أهمية كبيرة . فطبقا لهذه الاتفاقية قامت مجموعة العمل العسكرية بمؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الاوسط التى تضم مندوبى سوريا واسرائيل ومصر والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية باعداد اجراءات فصل القوات التى على أساسها تم تنفيذ هذا الفصل بعد ذلك كخطوة أولى فى الطريق نحو الحل الشامل الكامل . ورغم أن الاتفاقية السورية الاسرائيلية لفصل القوات تم التوصل اليها نتيجة لجهود الوساطة من جانب وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، الا أن الواضح للجميع أنه لولا ارادة الاتحاد السوفيتى الطيبة والجهود البناءة الدائمة للدبلوماسية السوفيتية لما توفرت فرص النجاح لمهمة هـ . كيسنجر فى الشرق الاوسط .

اما الامر الهام الذى يؤثر كثيرا بل يجب أن يؤثر على مضمون اعمال المؤتمر الخاص بالشرق الاوسط فهو أن المؤتمر يجب أن يتم تحت الرئاسة المشتركة لمندوبى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية . وهذا - شكل جديد فى اعمال المؤتمر الدولى . ان فكرة الرئاسة السوفيتية - الامريكية المشتركة التى تم الاتفاق عليها اثناء محادثات هـ . كيسنجر فى موسكو فى اكتوبر عام ١٩٧٣ تنحصر فى أن يأخذ الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على عاتقهما المسئولية وابداء استعدادهما للتأثير بشكل مشترك على تطوير الموقف فى الشرق الاوسط ومن خلال مؤتمر جنيف للسلام ، حتى تتمكن اطراف النزاع من التوصل الى حل معقول ومقبول من الجميع لكل مسائل التسوية لا بالنسبة لمشكلة فصل القوات فقط . وبشكل مباشر ترتبط بمسألة الرئاسة السوفيتية - الامريكية المشتركة مسألة الضمانات السوفيتية - الامريكية المقبلة للتسوية . وقطعا لم يحن الاوان بعد للتحدث عن الشكل الذى يمكن أن تتخذه هذه الضمانات ولكن اذا كانت مهمة المؤتمر منحصرة فى اعداد وثيقة ما قانونية دولية واسعة (معاهدة أو اتفاقية سلام) تضع حدا لحالة الحرب المستمرة فى الشرق الاوسط وتهىء الظروف الضرورية للتسوية التالية للوضع فى هذه المنطقة فليس من الصعب افتراض ان الضمانات السوفيتية - الامريكية تبدو جزءا لا يتجزأ عن قضية التسوية كلها وسوف تتضمنها الوثائق التى تكون هذه التسوية .

أن الهدف الاساسى لمؤتمر السلام فى جنيف ينحصر بالذات حسب رأى الاتحساد السوفيتى فى صياغة الوثائق التى قد تكون ملزمة بالنسبة لجميع أطراف النزاع ، والتى يمكنها أن تكون الاساس القانونى الدولى الوطيد لتسوية أزمة الشرق الاوسط . كما أن تنفيذ أحكام هذه الوثائق التى من الطبيعى أن تحمل طابعا مقبولا من جميع الاطراف يهىء الظروف لتسوية مضمونة وطويلة الامد للوضع فى الشرق الاوسط .

الاتجاهات المعارضة للحرب

فى المجتمع الاسرائيلى

بعد أن قامت حكومة اسرائيل الصهيونية بمحاصرة جميع محاولات التسوية السياسيه السلميه فى اشرف الاوسط منتهجة فى ثبات منهجا توسعيا بالنسبة للاراضى العربيه المحتلة نتيجة لحرب ٦٧ العدوانية أخذت تصدر من حين لآخر بيانات مغرية وكأنها « نرغب عن طيب خاطر » ومستعدة لمحادثات السلام « دون سبق شروط » وعلى « قدم المساواة » وما شابه ذلك ، ولكن من توجه تشوقات الشخصيات القيادية الصهيونية المنافقة فى انها تبذل ما فى وسعها من أجل « فتح الطريق الى السلام » ؟ فلا جدال أن هذه الشخصيات تعلم جيدا بعدم قبول مطالبها المتطرفة التى تطالب العرب بها . وبالتالي فلدى « الديماجوجية » الصهيونية فكرة واحدة . استفزاز رد الفعل السلبى من جانب العرب ، وليس الرغبة اطلاقا فى « فتح الطريق الى السلام » وكل شئء يصبح أقل فعالية حتى محاولات خداع الرأى العام العالمى وتحويله ضد ضحايا العدوان . والكثيرون جدا فى خارج حدود اسرائيل يدركون عدم جدية التأكيدات الصهيونية ، بأن « مشاكسة » العرب هى حجر عثرة فى طريق السلام فى الشرق الاوسط .

ولا ريب فى أن عدد الشخصيات المغالطة عن عمد بالنسبة للنوايا الحقيقية للدوائر الحاكمة فى نقصان . وهذا معروف جيدا بالنسبة لديماجوجى تلأبيب المضطرين الى الالتجاء الى التظاهر بالسعى نحو السلام ولو لعرقلة ووقف تطور الاتجاهات الخطيرة بالنسبة لهم ، والتى أدت الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل من جانب ٢٠ دولة افريقية ، والى تأييد المطالبة بتنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع أحكامه من جانب غالبية دول غرب أوروبا واليابان ، والى عزلة اسرائيل الكاملة فى هيئة الأمم المتحدة ، وحتى الى التصريحات العلنية التى جاءت على لسان ، نيكسون و هـ. كيسنجر من أن الولايات المتحدة الامريكية ، وهى تضمن أمن اسرائيل ، غير ملزمة بضمان مكتسباتها الاقليمية .

غير أن الواجهة السياسية الداخلية في بيانات الحكام الاسرائيليين حول « جهود السلام » لا تقل أهمية بالنسبة لأولئك الحكام . أن مصير المناصب الوزارية مرتبط بميول غالبية سكان اسرائيل بل بالناخبين بالدرجة الاولى . ولذلك تنحصر احدى المهام الرئيسية للدعاية الصهيونية - تنحصر في بعث الاطمئنان في قلوب شعب اسرائيل وكأن حكومتها تعتنى كلية بأمن بلادها وتبذل كل ما في وسعها من أجل السلام ، وإذا لم يحل هذا السلام فالذنب في ذلك ليس ذنب الوزراء والجنرالات الاسرائيليين .

ان الميول الطبيعية المعارضة للحزب من جانب « الاسرائيلي العادي » ترضى تماما الزعماء الصهاينة الذين لا يضمرون شيئاً ضد هذه « المسألة » فهم يؤيدونها بتصريحاتهم حول الحب المزيف للسلام ويتأتى على هذه الزعامة تأييد هذه الميول اذ توجد بالمجتمع الاسرائيلي قوى غير مريضة تدرك عدم امكانية وجود المستقبل المضمون بالنسبة لاسرائيل بدون النضال النشط من أجل السلام الذي يقضى بالنضال ضد ضم الاراضى قهراً والعنصرية وضد السياسة الداخلية الاجرامية التى تنتهجها الدولة الصهيونية وضد ميولها الخارجية الموالية للامبريالية . وهذه القوى تتحدى علناً ايديولوجية الشوفونية العدوانية المسيطرة في البلاد وتسعى الى فتح عيون « الاسرائيلي العادي » على لا اخلاقية موقفه في التفاضى عن اعمال المخاطرة التى يقوم بها الصهاينة دعاء الظلام وتأييد هذه الاعمال وبلاضافة الى ذلك فان القوى غير المريضة باسرائيل ، وهى تتجه الى غالبية الكادحين من سكان البلاد اليهود ، تحذر شعبها كله ضد العلاقة غير المتألمة وغير المسئولة بالنسبة لنية الوكالة الاسرائيلية للامبريالية العالمية والصهيونية في الابقاء على اسرائيل - مهما كان الامر في وضع غير عادي على اعتبار انها « الجسر المحصن » للغرب الامبريالى اى « الجسم الغريب » المندس في العالم العربى والمتشبث بعذائه للعرب .

وعلى اعتبار ان النضال من أجل السلام العادل ضرورة حيوية وموضوعية بالنسبة للشعب الاسرائيلي لا يكتفى ممثلوه الاكثر تعقلاً والناضجون سياسياً والتميزون ببعد النظر - لا يكتفون - ، بالعبارات العامة والبيانات المسالمة التى ينقصها المضمون الواقعى . فهم يصوغون بدقة المهام الفعلية للموسسة والحد الادنى من البرنامج الفريد في نوعه الذى من الممكن أن تنفيذه يؤدي الى بدء تنقية الجو السياسى في جميع أنحاء الشرق الاوسط ، وفي اسرائيل ذاتها ، ويقضى على النزاع ، ويضع أسس السلام العادل والمستقبل المضمون بالنسبة لكل الشعوب في هذه المنطقة .

ان الدور البارز في النضال من أجل تنفيذ هذا البرنامج يخص الحزب الشيوعى الاسرائيلي فهو المدافع الثابت القدم عن مصالح الكادحين ببلاده والذي يسترشد دائماً في سياسته الخارجية والداخلية بالمبادئ الانسانية

للأممية البروليتارية . ففي أصعب أيام ١٩٦٧ عندما اجتاحت البلاد كلها موجة « الشوفونية » العكرة ومن جراء « مآثر » العسكرية الصهيونية أصيب بعض اليساريين بالفرور وهم ممن يدعون أنفسهم « ماركسيين » وفيهم المنشقون عن جماعة ميركونيس التي أنشقت عام ١٩٥٥ عن الحزب الشيوعي الاسرائيلي ووقفت موقفا مواليا للصهيونية غير أن الشيوعيين الامميين الاسرائيليين أدانوا المعتدين في حسم ورجولة ومنذ البداية أيدوا قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ٦٧ وبالرغم من الابعاد السياسي والمطاردات التي تعرض لها الحزب الشيوعي الاسرائيلي بسبب رفضه الانضمام الى حملة معاداة العرب الجامعة ومعاداة الاتحاد السوفيتي ، وواصل قاداته واعضاؤه العمل على كشف الجوهر الرجعي المعادي للشعب ، أي جوهر الصهيونية والسياسة الاجرامية التي تنتهجها الدوائر الاسرائيلية الحاكمة وهي السياسة التي تتناقض وتضر بشكل مباشر بالمصالح الوطنية للشعب الاسرائيلي . وبفضل نشاط الشيوعيين الموجه الى هدف واحد والثابت والمبدئي والجسور تهيات في اسرائيل الظروف لتقارب وتضافر بعض المعارضين لنظام الحكم الصهيوني الذين يبدون اهتماما حقيقيا باقامة السلام في الشرق الاوسط .

وفي ديسمبر عام ١٩٧١ وجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي الى كل الكادحين وكل الشباب وجماهير الشعب الاسرائيلي نداء لعدم انتظار تقرير مصيرهم في سلبية والاشتراك بنشاط في تكوين الجبهة الموحدة بهدف منع أي سفك جديد للدماء واستغلال جميع الامكانيات لتوفير السلام العادل والوطيد . وتطورت فكرة الجبهة الموحدة في التقرير الختامي الذي قدمه مير فالتر سكرتير عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي في المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي الذي عقد في يونية عام ١٩٧٢ . وتقرر في المؤتمر تقوية وتعميق النضال الايديولوجي ضد الصهيونية مع مضاعفة الجهود لاقامة الجبهة الموحدة للكادحين للنضال من اجل السلام وعدم ضم الاراضي قهرا ومن اجل تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر ٦٧ ومن اجل احترام الحقوق الشرعية لكل شعوب الشرق الاوسط . واتخذ المؤتمر قرارا خاصا : مناشدة القوى المحبة للسلام في اسرائيل للتظاهر في النضال ضد الاحتلال ومن اجل السلام .

ويقول اميل توما عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي : « توجد حاليا الظروف المناسبة لكي توحد القوى المحبة للسلام في اسرائيل جهودها . واني آخذ في الاعتبار العلاقة التي تفسرت من جانب مختلف تجمعات المعارضة بالنسبة للحزب الشيوعي الاسرائيلي . واذا كانت هذه القوى قد قاطعت كل اشكال التعاون مع الحزب الشيوعي الاسرائيلي

بعد الحرب مباشرة فإن احتمالات الاتصالات بين حزبنا والقوى الاخرى المحبة للسلام تجلت بوضوح كامل في الوقت الحالي » (٩) .

بوكانت الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٦٩ دليلا قاطعا على أن الحزب الشيوعي الاسرائيلي لم يستطع فقط التغلب على المصاعب العارضة المرتبطة بالمقاطعة والمطاردة الجامحة من جانب السلطات الصهيونية ضد الشيوعيين ، بل استطاع الحزب لذلك أن يضاعف عدد المتعاطفين مع الحزب والمؤيدين لمرشحيه - سواء من الناحية المطلقة أو النسبية فاذا كان ٢٧٤ ألف ناخب (المنشقون عن مجموعة ميكونيس حصلوا على أصوات أقل مرتين) قد أدلوا بأصواتهم عام ١٩٦٥ لمصلحة الشيوعيين ففي عام ١٩٦٩ جمع الحزب الشيوعي الاسرائيلي حوالي ٣٩ ألف صوت (مجموعة ميكونيس - أقل من ١٦ ألفا) . وفي عام ١٩٦٩ أدلى حوالي ٣٪ من الناخبين (١٠) بأصواتهم لصالح قائمة الحزب الشيوعي الاسرائيلي . ويستمر نفوذ الحزب الشيوعي الاسرائيلي في الزيادة وتدل على ذلك زيادة صفوفه بنسبة ٢٢٪ (١١) وكذلك نتائج انتخابات عام ١٩٧٣ حيث حصل الحزب الشيوعي الاسرائيلي على ٤ مقاعد (مقابل ٣ مقاعد في كنيست دور انعقاد عام ١٩٦٩) .

وفي وطيس معارك أكتوبر عام ١٩٧٣ اتخذ الشيوعيون الاسرائيليون موقفا مبدئيا ثابتا . ولقد قال م. فالنر سكرتير عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي في مقالة له نشرت في صحف « زوجاديرنج » ، « الاتحاد » وبعض الصحف التقدمية الاخرى جاء بها : « من هو المعتدى في هذه الحرب التي تعتبر استمرارا لحرب يونيه عام ١٩٦٧ ؟ المعتدى هو ذلك الذي يستولى على اراضي الدول الاخرى . ان النضال ضد الاحتلال الاجنبي لا يعتبر عدوانا . والحرب من أجل التمسك بأراضي الدول الاخرى المحتلة - ليست حربا دفاعية وطنية بل هي حرب عدوانية ضد الوطنية » . وطالب م. فالنر بتغيير السياسة الاسرائيلية « اذ انه يوجد حل واحد فقط لنزاع الشرق الاوسط وهو :

تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ... » (١٢) ..

ولقد رحب الشيوعيون الاسرائيليون « بالقسط الحاسم الذي ساهم به الاتحاد السوفيتي في وقف سفك الدماء واتخاذ قرارات مجلس الامن الصادرة

(٩) « آسيا وأفريقيا اليوم » عام ١٩٧٢ رقم ٨ ص ٢٢

(١٠) انظر « سياسات الحل الوسط : الدولة والدين في اسرائيل » بقلم بيرنبوم ، نيويورك ١٩٧٠

(١١) انظر « البرافدا » في ٢٠ يونيه عام ١٩٧٢

(١٢) انظر « البرافدا » في ١٧ أكتوبر عام ١٩٧٣

في ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، أكتوبر (تحت ارقام ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠) التي أدت الى وقف اطلاق النار والتي تطالب بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وكذلك اجراء محادثات تحت الرعاية المناسبة بهدف اقامة السلام العادل والوطيد » (١٣) . وكانت انتخابات الكنيست في دور انعقاده الثامن والتي جرت في ٣١ ديسمبر عام ١٩٧٣ حدثا سياسيا ضخما . . . ولقد انعكست على هذه الانتخابات أثناء حرب أكتوبر ، كما ان نتائج هذه الانتخابات تعتبر مميزة لتقدير آفاق مستقبل الوضع السياسي الداخلي في اسرائيل . أن التوتر الخطر القائم في الشرق الاوسط بالاضافة الى عوامل عدم استقرار اسرائيل خارجيا واقتصاديا - أمور أدت الى زيادة عدم ارتياح الناخبين الاسرائيليين بالنسبة لما يطلق عليه اسم ائتلاف العمل (المراح) . ولقد دل منهج التمسك بالاراضي العربية ، وانكار حقوق شعب فلسطين العربي الواردة في برنامج المراح الانتخابي على عدم وجود اختلافات خطيرة فيما يتعلق بهذه المسائل في برامج المراح وائتلاف ليكود اليميني المتطرف الذي كان يسعى لزيادة عدد مقاعده في الكنيست .

اما كتلة الاحزاب الدينية المؤثرة جدا في اسرائيل « جبهة التوراة الدينية » فلم تحصل الا على ٥ مقاعد في مقابل ٦ مقاعد حصلت عليها في الانتخابات السابقة . ان ضعف مواقف الاحزاب الدينية كان الى حد ما نتيجة لعدم شعبية برنامجها الموجه نحو زيادة دور الدين في الحياة الاجتماعية والعامة بالبلاد . وفي هذا المجال يتميز نجاح مجموعة « الحركة من أجل الحقوق المدنية » وهي المجموعة المنشقة عن « ماي » والتي اشتركت لأول مرة في الانتخابات وحصلت على ٣ مقاعد . وهذه المجموعة تؤيد التسوية السلمية مع الدول العربية المجاورة على أساس « التنازلات الاقليمية » القضاء على نفوذ الدين في الحياة الاجتماعية والثقافية بالبلاد وكذلك تؤيد ادخال نظام الزواج المدني (الحر) ومساواة جميع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الوطنية ودياناتهم . وتتقارب « الحركة من أجل الحقوق المدنية » في خطتها السياسية مع حزب الاحرار المستقل الذي يشغل ٤ مقاعد في الكنيست والمتحالف مع المراح .

ولقد حقق الحزب الشيوعي الاسرائيلي نجاحا باهرا في الانتخابات السابقة اذ انه استطاع زيادة عدد ناخبيه بنسبة ٣٨.٢٪ وحصل على ٤ مقاعد في الكنيست بالرغم من أن الانتخابات جرت في الحقيقة في ظروف قوانين الطوارئ والاضطهاد السافر من جانب السلطات الاسرائيلية للمظمات التقدمية واليسارية بالبلاد .

وكما جاء ببيان المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الاسرائيلى حول نتائج انتخابات الكنيست كان تعزيز مواقف الحزب الشيوعى دليلا على زيادة تأييد البرنامج الثابت للسلام الذى وضعه الحزب وتأييد نضاله الثابت فى الدفاع عن حقوق الكادحين وجماهير الشعب ومن أجل مساواة السكان العرب فى الحقوق وهذا ما يتناسب مع المصالح الحقيقية لشعب اسرائيل والشعوب العربية على السواء .

وأشار المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الاسرائيلى الى أن « النضال من أجل نجاح مؤتمر جنيف ومن أجل منع استئناف العمليات العسكرية ومن أجل التوصل الى السلام العادل والوطيد عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الامن - يعتبر واجبا ملحا بالدرجة الاولى للحزب وكل القوى المحبة للسلام » . ولقد عارض الحزب الشيوعى الاسرائيلى فى بيانه كل مخططات تشكيل « حكومة الوحدة الوطنية » أو « الحكومة الوطنية لحالة الطوارئ » التى قد تكون احدى حكومات الحرب وقد تعنى فشل مؤتمر جنيف « (١٤) » .

والى جانب القوى التقدمية وممثلى الحزب الشيوعى الاسرائيلى فى الحركة الاسرائيلية من أجل السلام تعمل طائفة كاملة من التجمعات والمنظمات الحزبية ويجدر بنا أن نذكر منها « ماتسبين » . ذلك التجمع الاشتراكى اليسارى الشبابى الذى تكون قبل العدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧ . ان هذا التجمع العادى للصهيونية يعارض القوانين العنصرية السائدة فى اسرائيل كما يعارض العدوان واحتلال الاراضى العربية ، ويؤيد الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين العربى . ويربط « ماتسبين » أماله فى اقامة السلام النهائى فى الشرق الاوسط أساسا بآفاق القضاء على صهيونية اسرائيل وآفاق الثورة الاشتراكية المظفرة الامر الذى لا يمنع اعضاؤه من الاشتراك فى النضال اليومى ضد التطرفات السياسية الداخلية فى نظام الحكم الصهيونى وأفعاله السياسية الخارجية الموالية للامبريالية .

ولقد اكتسبت منظمة « هالاعوم هازه » المعادية للصهيونية التى تجمعت حول الصحفى أورى أفيرى قبل عدوان ١٩٦٧ الاسرائيلى بفترة طويلة ، والتى دخلت الانتخابات البرلمانية تحت اسم « القوة الجديدة » ، اكتسبت هذه المنظمة طابع الحزب السياسى ولقد حصلت على اسمها الاول من المجلة الاسبوعية المعروفة التى يصدرها أورى أفيرى منذ بداية الخمسينات . وتحصل « هالاعوم هازه » على الاصوات المؤيدة لها بشكل أساسى من بين شباب المثقفين الراديكاليين الذين ولدوا فى اسرائيل .

وبعد عدوان عام ١٩٦٧ ظهر فى المضمار السياسى باسرائيل تجمع « سياح » أو تجمع « اليساريين الجدد » ويضم التجمع الاعضاء السابقين

(١٤) انظر « زوجاد يريخ » فى ٩ يناير عام ١٩٧٤

في حزب مابام الصهيوني « اليساري » الذين خرجوا منه احتجاجا على انضمامه الى الائتلاف مع حزب العمل الذي ترأسه جولدا مائير . ولقد رمز هذا الانضمام الى انتقال مابام نهائيا الى المواقف (الشوفونيسية) بشكل متعاقب كما يضم التجمع كذلك العناصر اليسارية من مجموعة ميكونيس وهي العناصر التي انفصلت عن هذه المجموعة في عام ١٩٦٨ . و « سياح » تعتمد أساسا على شباب الطلاب وتحظى بالتأييد في بعض المستوطنات وفي دوائر المثقفين ولم يتخل فرع « سياح » في تل أبيب عن الصهيونية بصفة نهائية في الوقت الذي تحمل فيه منظمة القدس طابعا أكثر راديكالية ومعاداة للصهيونية . ولكن « سياح » بوجه عام تناضل ضد أي ضم قهري للأراضي المحتلة وضد إقامة المستوطنات اليهودية عليها ومن أجل تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ ومن أجل الاعتراف بحق شعب فلسطين في تقرير المصير .

والى جانب المعادين للصهيونية تنضم الى الحركة النشطة من أجل السلام بعض مجموعات الاوساط الاجتماعية الاسرائيلية التي لا تزال أسيرة للادهايم وكان الصهيونية « الاشتراكية » ، « العادلة » أمر ممكن بشكل ما . وكما يؤكد أوري أفنيري يلتزم ببرنامج القوى المحبة للسلام أعضاء حزب مابام السابقون الذين انضموا الى « العصابة الاشتراكية الصهيونية اليسارية » والمجموعة المنشقة عن « حزب » ميكونيس برئاسة استرفيلينسكي وأصحاب « المهن الحرة » غير التابعين للأحزاب : الكتاب والفنانون وأساتذة الجامعات من أمثال النائب السابق ناتان يالين مور المرتبط بـ « سياح » وأمنون كابلينوك المراسل الخاص لصحيفة « موند » الفرنسية وآخرون .

ومن الوهلة الاولى قد تبدو القوى المحبة للسلام التي تعمل بنشاط حفنة من الرجال المحرومين من التأييد الجماهيري ، أو جزيرة صغيرة جدا في بحر سوء الفهم والعداء . غير أن حقيقة ظهور بضع عشرات الآلاف من المناضلين النشطاء من أجل السلام العادل ، في اسرائيل الفارقة في مستنقع الصهيونية العدوانية ... وهم أولئك المناضلون الذين يبذلون الجهود من أجل اخراج شعبهم من هذا المستنقع . أن حقيقة ظهور هؤلاء في اسرائيل لها أهمية ثابتة ، فهي تفتح أمام الكادحين الاسرائيليين الافاق الواقعية للمستقبل المضمون والجيد . أن الشعار الذي طرحه الحزب الشيوعي الاسرائيلي - « ليس مع حكام اسرائيل الصهاينة الموالين للامبريالية ضد الجيران العرب ولكن مع الجيران العرب التقدميين ضد الامبريالية » - يكتسب من عام لآخر مزيدا من الانصار الجدد القلقين على مصير اسرائيل في بحر العداء السافر الذي سببه حكام اسرائيل لدى جميع الدول العربية بدون استثناء .

خاتمة

السلام العادل والوطيد في الشرق الاوسط

خيال ام واقع ؟؟

ان تعارض وتصادم مصالح القوى والدول الامبريالية مع مصالح ومساعى الحركة العربية الوطنية التحريرية أمور تحدد عدم الاستقرار القائم في منطقة الشرق الاوسط . كما أن الاهتمام ببقاء عدم الاستقرار هذا ، واشعال الخلافات بين الدول في العالم العربي ، وتحريض بعض الدول العربية على الدول الاخرى ، وخلق المتاعب الداخلية التي قد تلهي الشعوب العربية وحكوماتها عن المهام الحقيقية في النضال المعادي للامبريالية ، كل هذا لا يأتي فقط من جانب المستعمرين السابقين والمستعمرين الجدد العصريين ولكن يأتي كذلك من جانب كل « قوى الامس » داخل العالم العربي ذاته . ولذلك فان المستقبل في الشرق الاوسط لتلك القوى التقدمية الحقبة التي تعتبر النزاع العربي - الاسرائيلي مظهرا للتوسع الامبريالي السافر الموجه ضد الدول العربية والتي تخوض نضالها من أجل ازالة اثار العدوان الاسرائيلي انطلاقا من المهام الواضحة جدا لنضال الشعوب العربية ضد الامبريالية . ان الشعارات التي كانت تدوى في الماضي القريب مثل القاء « اليهود في البحر » و « مسح اسرائيل من على وجه الارض » . الهت شعوب الدول العربية عن أهداف نضالها وفي الواقع خدعت هذه الشعارات الناس ذوي الاطلاع المحدود سياسيا (براديكاليتهما) الخارجية . ولكن صرحاء : ان أصحاب مثل هذه الشعارات يخدمون مصالح المعتدين الاسرائيليين اذ انهم بذلك يعطونهم البرهان على ان العرب « لا يودون حياة في سلام مع اسرائيل » وان تعايش اسرائيل مع الجيران العرب امر غير ممكن من الناحية العملية .

ان الوضع الحالي في الشرق الاوسط معقد جدا فهو يخفي خطرا كبيرا يهدد التطور الناجح للحركة الوطنية التحريرية . غير أن هذا الخطر لا ينحصر فقط في الدسائس الامبريالية المستمرة ضد الدول العربية . . تلك الدسائس التي تهدف في سفور الى اضعاف جبهة الشعوب العربية المعادية للامبريالية أو في الاستفزازات الاسرائيلية المستمرة . ان تعقيد الوضع الراهن في الشرق الاوسط . ينحصر في تلك المصاعب التي تصطدم بها الدول العربية في علاقاتها المتبادلة فيما بينها : بعضها مع بعض وهذه المصاعب بدورها تؤثر بشكل مباشر وسلبى جدا على امكانيات وقدرات الدول العربية في مواجهة دسائس اسرائيل العدوانية المستمرة .

وكل شعوب الشرق الاوسط مهتمة بالسلام . فهو يعتبر شرطا هاما
وضمانا اكيذا للبحث عن حل للنزاع العربى - الاسرائيلى على أساس عادل
مع أخذ مصالح كل شعوب هذه المنطقة فى الاعتبار وفى ذلك شعب فلسطين
العربى - ان هذا البحث عن حل للنزاع العربى - الاسرائيلى يغطى على
المساعى المنفطرة المتعلقة بفرض حل من طرف واحد لا يرون الا للمعتدى
الاسرائيلى وانصاره .

والوضع فى الشرق الاوسط خطير ، قطعاً ، ومعقد ومشحون
بالمناعب الجديدة . غير أن الوضع غير ميثوس منه . وليس سرا فى الواقع
أن البحث عن الحل المقبول طويل الامد للنزاع لم يكن حتى يومنا هذا ناجحا
بدرجة ما ولكن يعنى هذا أن هذه المحاولات سوف يحكم عليها بالفشل
مقدماً لا ومرة اخرى لا وسوف يبقى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذى تنحصر
فكرته الرئيسية فى ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى المحتلة
عام ١٩٦٧ ووقف حالة الحرب ، واقامة حالة السلام بين اطراف النزاع ،
سوف يبقى هذا القرار الاساس الاكثر قبولا للحل السلمى للنزاع من
الناحية العملية .

وحتى يومنا هذا كانت هناك محاولات كثيرة لايجاد حل للنزاع العربى
- الاسرائيلى من الخارج - ولا تتوقف هذه المحاولات حتى فى الوقت الحالى .
واصبحت احتمالات ما يسمى بالحل المرحلى للنزاع العربى - الاسرائيلى
من الاحتمالات حديثة (الطراز) . وفى هذه الظروف ينطلق أصحاب هذا
(الطراز) من الخطط من أنه من المشكوك فيه أن تتفق الاطراف على مجموعة
مشاكل النزاع العربى - الاسرائيلى بعد أخذ تناقض مواقفها فى الاعتبار .
ومن هنا يأتى الاستنتاج بأنه ينبغى البدء فى حل مشكلة استئناف الملاحة
فى قناة السويس . وعندئذ يشير الأمريكيون الى أن خسائر الدول من إغلاق
قناة السويس (بلغت هذه الخسائر حوالى ٤ مليارات من الدولارات
سنوياً) تعتبر حجة كافية لكى يتحول اهتمام جميع الدول - مع ضرورة
تسوية مشكلة النزاع العربى - الاسرائيلى بوجه عام - الى حل أحد جوانب
النزاع وهو الملاحة فى القناة . وجاء فى توصيات لجنة الشؤون الخارجية
بمجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية حول هذه المسألة : « ان الولايات
المتحدة تؤيد فتح قناة السويس كحل جزئى إذ أن هذا يعتبر خطوة هامة
فى طريق التسوية . أن فتح القناة سوف يكون له فائدة اقتصادية ضخمة
بالنسبة لغرب أوروبا . ورغم أن هذا سوف يعطى قابلية الحركة المتزايدة
والمرونة للقوات المسلحة السوفيتية فى مناطق جنوب وشرق السويس

(١) انظر « الشرق الاوسط فى أزمة : مشاكل واحتمالات » تقرير اللجنة الفرعية
المنبثقة عن لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس الأمريكى واشنطن ١٩٧١ ، ص ٢٢

الا ان هذا في النهاية لا يجب أن يواجهه ميزات فتح القناة . ان حل مشكلة حرية الملاحة في القناة عد يقضى حسب رأى الجانب الأمريكى بانسحاب القوات الاسرائيلية من خط القناة وتحرير جزء من شبه جزيرة سيناء . وعندئذ يرى الجانب الأمريكى أن مصر سوف تذهب الى تلك التسوية اذ انها مهمته بسرعة اعادة تشغيل قناة السويس واستئناف الحصول على الارباح من نشاطها حتى لو كان تحرير شبه جزيرة سيناء تحريرا جزئيا ، اما اسرائيل فبعد أن توافق على الحل الجزئى سوف تتحمل الجزء الاكبر من الانتقادات الموجهة اليها بسبب عدم التساهل في مسائل التسوية وسوف يمكنها في النهاية أن تنسى . وان تضع على (الرف) مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية الاخرى المحتلة عام ١٩٦٧ ، وسوف تحصل على حق فزوز سفنها في قناة السويس قبل الانسحاب النهائى لقواتها الى خطوط ٤ يونية عام ١٩٦٧ . ولقد ظهرت مخططات الجانب الأمريكى هذه على السطح بعد أن تمت مناقشة وتنفيذ مسألة فصل القوات العربية والاسرائيلية .

وحتى وقتنا هذا تنحصر الرغبة السائدة لدى الدوائر الحاكمة الاسرائيلية - تنحصر في نية الابقاء في اسرائيل على جو « القلعة المحاصرة » واستغلال عدم تسوية النزاع الى ابعد حد لمواصلة وتوسيع الصدقات المالية الكبيرة التى تحصل عليها من الدوائر الصهيونية العالمية ولتوطيد الوضع السياسى الداخلى في اسرائيل ولعمل الدعاية النشيطة لفكرة السلام الطبقي في المجتمع الاسرائيلى . أن التوصل الى تسوية النزاع العربى الاسرائيلى يمكن أن تكون انقاذا لاسرائيل ولكن هذا يعنى نهاية الصهيونية . فمجرد أن يختفى الخطر الخارجى ، يبدأ الحرص فى التلاشى . ان انقاذ صهيون - في وجود الخطر الدائم « (٢) .

ومن هنا تظهر بالنسبة للدول والشعوب العربية مهمة من نوع آخر تنحصر في النضال النشط من أجل التسوية السياسية للنزاع .

والحياة تبين أن التطورات الايجابية في مسألة التسوية سوف تساعد على تقليل التوتر في الشرق الاوسط وعلى توطيد اوضاع نظم الحكم التقدمية وعلى تقليل خطر نشوب الصدام العربى - الاسرائيلى العسكرى من جديد . ولكن ، هل من الممكن أن تصبح التسوية الجزئية او اتفاق فصل قوات الاطراف تطورا ايجابيا في ظل الظروف المعروفة ؟ على ما يبدو ، لا توجد اجابة واحدة على هذا التساؤل . ولكن في حالة ارتباط التسوية الجزئية الفاصلة (اتفاقية فصل القوات) ارتباطا وثيقا ، في شكل ما شرعى ، او قانونى دوائى ، بالتسوية العامة ، وتقديرها من

(٢) انظر « اسرائيل والعرب » بقلم م . رودنسون ص ٧٠

جميع اطراف النزاع والدول العظمى ، بشكل رسمى ، على أنها الجزء الاول من التسوية الشاملة فى هذه الحالة فقط من الممكن القول بأن هذه التسوية الجزئية لها « حق الوجود » .

وفى الظروف الحالية يكتسب تضافر الجبهة الداخلية بالدول العربية والنضال بدون حل وسط مع الرجعية الداخلية التى تسعى الى التآمر مع الامبريالية والى تقويض نظم الحكم العربية التقدمية من الداخل ، تكتسب أهمية كبرى بالنسبة للدول العربية . وبشكل خاص يزداد دور تضافر كل الدول العربية وتنشيط العلاقات بين الدول العربية على أساس النضال الثابت الخطى المعادى للامبريالية بهدف سرعة تحرير الاراضى العربية التى تحتلها اسرائيل . ان العزة والثناء لأولئك الزعماء العرب المستعدين للابتعاد باسم هذا الهدف النبيل عن تخيلات الهيبة والمفسرة بشكل خاطئ والمفهومة بشكل كاذب أحيانا ، والمستعدين لتركيز جهودهم من أجل تضافر نظم الحكم العربية التقدمية اذ ان الدسائس الرئيسية تستهدف هذه النظم بشكل أساسى من جانب الامبريالية والرجعية الداخلية .

ومن هنا تأتى زيادة أهمية النشاط السياسى الخارجى للدول العربية . غير ان هذا النشاط سوف يسهم اسهاما كبيرا فى قضية النضال العربى المشترك اذا تضمنت الخطوات الدبلوماسية والسياسية التى تتخذها الدول العربية مضمونا صريحا معاديا للامبريالية . واذا ما اتخذت بعض الحكومات العربية فى مسائل السياسة الخارجية والنضال من أجل التسوية ، على أساس عادل ، خطوات غير منتظمة مع الاهتمام ببرد الفعل السلبي المحتمل من جانب الدول الغربية - فان الامبريالية لن تتراجع أبدا بل بالعكس سوف تبذل ما فى وسعها لاستغلال عدم الاصرار هذا لصالحها حتى ترهب بعض الزعماء العرب « بالخطر الشيوعى » الوهمى وحتى تحاول اضعاف المضمون المعادى للامبريالية فى السياسة الخارجية التى تسلكها الدول العربية وحتى تقضى على هذا المضمون . ولذلك تبرز بالدرجة الاولى ضرورة اعداد موقف موحد لكل الدول العربية بالنسبة لمسائل النضال المعادى للامبريالية ودرء العدوان الاسرائيلى .

ولقد أثبتت الحياة ان أكثر ما يزعج الامبرياليين هو آفاق التوسع المطرد فى علاقات الصداقة السوفيتية - العربية والتعاون اذ انهم يرون فى ذلك تهديدا واقعا بنسف مواقفهم نهائيا وطردهم من الشرق الاوسط نهائيا أيضا . ومن هنا تأتى المحاولات العديدة لاطهار الجوهر الحقيقى للعلاقات السوفيتية - العربية فى مظهر كاذب وترويج الاشاعات حول « التآمر » السوفيتى - الأمريكى الاسطورى على حساب الدول العربية .

وسعيًا لظهور الاسباب الحقيقية للوضع المتوتر الراهن في الشرق الاوسط في مظهر كاذب تعمل الدعاية الغربية والايواق التابعة لها من بكين على نشر الفكرة القائلة بأن النزاع العربي - الاسرائيلي « خروج عن النطاق الاقليمي » وأصبح نزاعًا دوليًا « تتوجه فيه وتناضل فيه وتتفق فيه » دولتان من الدول العظمى - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية . ان كذب هذه « النظرية » واضح وهدفها جلي تمامًا - وهو طمس المضمون الرئيسي للنزاع العربي - الاسرائيلي كاحدى محاولات الدول الامبريالية استغلال ربيبتها اسرائيل من أجل تعويق الطريق المؤدى الى التقدم الاجتماعى الذى انخرطت فيه غالبية الدول العربية والذى يقود هذه الدول الى المستقبل الذى سيختفى فيه الاستغلال من جانب الاحتكارات الامبريالية .

ان الموقف المبدئى للاتحاد السوفيتى بالنسبة لمسائل تسوية أزمة الشرق الاوسط معروف للجميع فالاتحاد السوفيتى يؤيد في ثبات وصلابة التسوية السياسية لهذا النزاع على أساس التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ . ان تنفيذ جميع احكام هذا القرار وفهم مقدماتها انسحاب القوات الاسرائيلية وتهيئة الظروف الضرورية لضمان التعايش الآمن لكل شعوب هذه المنطقة ومنهم شعب فلسطين العربى - ان هذا التنفيذ يفتح الآفاق الواقعية لاقامة السلام الوطيد والطويل الامد في الشرق الاوسط ولقد ذهب الاتحاد السوفيتى الى مؤتمر السلام بجنيف الخاص بتسوية أزمة الشرق الاوسط مسترشدا بهذه الاهداف النبيلة بالذات .

وعندما يؤيد الاتحاد السوفيتى اقامة السلام الوطيد في الشرق الاوسط ، وليس المهادنة الهشة فهو ينطلق من أن جميع وجهات التسوية السياسية على أساس قرار نوفمبر الذى أصدره مجلس الامن يجب أن تحل كوحدة واحدة وفي ارتباط متبادل كما يجب مراعاة مبدأ عدم السماح بالاستيلاء على الاراضى عن طريق الحرب بكل دقة وشدة . وطالما ان هذا المبدأ الاساسى لن يوضع في أساس تسوية أزمة الشرق الاوسط فان أى جهود موجهة نحو بلوغ التسوية العادلة في الشرق الاوسط على أساس تنفيذ جميع احكام قرار مجلس الامن الصادر في نوفمبر مقضى عليها بالفشل .

واذا وثقنا في كلام القادة الاسرائيليين فان السلام بين الدول العربية واسرائيل سوف يظل هدفهم المنشود اما اذا حكمنا على تصرفاتهم فان السلام يعتبر على حد قول بن جوريون « أكبر خدعة يدسها العرب لنا بصورة دنيئة » . وهذا السلام لا يمكن أن يصبح ممكنا الا بتخلى اسرائيل

عن سياسة الحرب والتوسع بالنسبة للدول العربية المجاورة وزيادة على ذلك يخلق انسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ مع وقف حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية الاطراف بشكل مباشر الى النزاع وكل هذا يخلق الاساس الضرورى لتنمية العلاقات العادية ، بين الجميع فى المستقبل .

ان رفض القيادة الاسرائيلية لموافقة على انسحاب قواتها من جميع الاراضى المحتلة عام ٦٧ يحرم اسرائيل من الامكانية الواقعية والفعليّة ، للحصول على الاعتراف بحقيقة وجودها من جانب الدول العربية فى حدود عام ١٩٦٧ اى يثبت تخطيط الحدود الاقليمية بين الدول العربية واسرائيل وهى الحدود التى جاءت نتيجة لحرب فلسطين عامى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ والتى لم تحدد من قبل .

وكما يتضح من البيانات الرسمية لمدوبى القيادة الاسرائيلية لا تصل هذه الحقيقة البسيطة الى ادراكهم حتى وقتنا هذا . فلقد أعلن ا. رايبين رئيس الوزراء الجديد فى ٣ يونية عام ١٩٧٤ : « ان اسرائيل لن ترجع ابدا الى الخطوط التى كانت قائمة قبل يونية عام ١٩٦٧ حتى مع التهديد بحرب جديدة وزيادة النشاط التخريبى الارهابى ضد اسرائيل وزيادة الضغط العالمى » .

ان قيام اسرائيل بتثبيت ولو جزء من الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ يعطى سابقة لاعادة تخطيط الحدود العربية - الاسرائيلية ، الامر الذى سيكون ، حتما ، مرتبطا بصدامات عسكرية جديدة خلفه ولكن آجلا ام عاجلا يجب ان تبدأ هذه العملية - انه المنطق التاريخى الذى من الممكن ان يؤدى فى النزاع العربى - الاسرائيلى الى خيار واحد من شيئين : اما حرب سفك الدماء التى لا يمكن تحديد طولها او مداها واما اشكال ما من التعايش معترف بها من الجميع ومقبولة من الجميع .

ان مشكلة تسوية ازمة الشرق الاوسط مشكلة دولية معقدة ، والنجاح فى حلها على اساس عادل وطويل الامد لا يمكن توفيره الا فى ظروف النضال المتعاقب والعنيد والطويل والمبدئى الذى يستبعد الخطوات غير المدروسة والمندفعة . وفى ظروف انفراج التوتر الدولى والآفاق المناسبة لتطويع الوضع الدولى بوجه عام تظهر الامكانيات الجديدة لتسوية النزاع العربى - الاسرائيلى ان مثال التسوية السياسية فى فيتنام يبين انه فى الامكان ايجاد الحل السلمى والعادل حتى بالنسبة لحالات النزاعات الاخرى وكذلك التوصل الى ازالة البؤر الخطرة التى لا تزال قائمة والمتميزة بالخطورة العسكرية ومنها بؤرة الشرق الاوسط .

كيف اذن يمكننا الاجابة على السؤال التالى : هل السلام العادل والوطيد فى الشرق الاوسط خيال ام واقع ؟

اذا ما اقبلنا على الاجابة على هذا السؤال من المواقف المتطرفة واذا تركنا الدول العربية واسرائيل فى وضع المواجهة المسلمة فان الصعوبات فى قضية بلوغ السلام فى الشرق الاوسط ستكون هائلة قطعاً كما ان هذه المنطقة سوف تقترب بخطوات سريعة من النزاع العسكرى الجديد بشكل اكثر اتساعاً ودموية من حرب أكتوبر . وفى الواقع من الممكن فى الظروف العصرية ان يتكون انطباع بأن العرب لن يوافقوا ابداً على ان تظل اسرائيل فى قلب العالم العربى فى نفس الوقت الذى ترفض فيه اسرائيل اعادة الاراضى العربية المحتلة . وقد يبدو الوضع لا امل فيه . غير اننا بعيدون عن التشاؤم المتطرف .

ان جهود الدول العربية من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية تعتبر فى نهاية الامر نتيجة لذلك الشكل من الضغط على اسرائيل والقوى الامبريالية المساندة لها وهو الشكل الذى اقنع القادة الاسرائيليين بأن الزمن ليس فى صالح اسرائيل ومن البديهي انه ليس من السهل ان نجد فى هذه الظروف الحل الذى قد يرضى به جميع اطراف النزاع الذى استمر طويلاً . غير ان هذا الاستقصاء تبرره اهداف التنمية المطردة لجميع دول وشعوب الشرق الاوسط وهو التطور الذى قد يكون ناجحاً وقد يسير فى طريق الاستقلال الحقيقى والتقدم فى ظروف السلام فقط . . . ذلك السلام القائم على العدل وعلى الاعتراف بحقوق كل شعب فى ان يعيش كما يريد . وجاء بكتاب « البحث عن السلام فى الشرق الاوسط » الذى أصدرته فى لندن عام ١٩٧٠ منظمة كواكر الدولية « ان اقتناع الزعماء الاسرائيليين بأن الوقت فى صالحهم اذا ما تمكنوا خلال ذلك الوقت من خلق ما تسمى بالحقائق الجديدة » (الدعاية الاسرائيلية تطلق على استيلاء الاراضى العربية ومحاولات تبرير هذا الاستيلاء اسم « الحقائق الجديدة » فى العلاقات العربية - الاسرائيلية) وبأن القيادة المصرية سوف توافق مع مرور الوقت على شروط السلام « على الطريقة الاسرائيلية » ، « اقتناع كاذب » .

انه تدارك عادل ويأتى فى حينه . فالاعتقاد بأن العرب سوف يوافقون على مثل هذا السلام - خيال لا امل فيه . ومن المعتقد انه قد قل عدد السذج والمخدرين بالدعاية (الشوفينية) والذين لازالوا يعتقدون بان « نموذج السلام » الاسرائيلى من الممكن ان يوضع فى أساس تسوية ازمة الشرق الاوسط المقبولة من جميع اطراف .

ان التسوية العادلة لنزاع الشرق الاوسط ممكنة فقط على أساس وقف احتلال القوات الاسرائيلية للأراضي العربية واحترام الحقوق الشرعية ومصالح جميع شعوب الشرق الاوسط ومنها شعب فلسطين العربى . ويؤكد هذه النتيجة القاطعة سير الاحداث المرتبطة بنضال الشعوب العربية والرأى العام العالمى التقدمى كله ، من أجل ازالة اثار العدوان الاسرائيلية .

ان تسوية الوضع السياسى فى الشرق الاوسط تستجيب لمصالح جميع دول أوروبا وآسيا وأمريكا وأفريقيا بالفعل . ويشير ل. بريجنيف سكرتير عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الى أن « الاتحاد السوفيتى مستعد للتعاون مع جميع الدول المعنية فى هذا الامر » (٣) - وهذا النهج بالذات أنتهجه وينتهجه الاتحاد السوفيتى وهو يسترشد دائما بهذه الاهداف النبيلة ويعطى أهمية كبيرة لحل النزاع العربى - الاسرائيلى على أساس عادل ومتوازن ومقبول من جميع الاطراف . ان التنشيط المطرد لنضال كل القوى المحبة للسلام من أجل التسوية العادلة وكذلك سرعة تطور العلاقات الدولية العصرية أمور تؤدي حتما الى اقامة السلام الوطيد فى الشرق الاوسط .

المراجع

المقدمة

- ١ - وثائق برامج النضال من أجل السلام والديمقراطية والاشتراكية « موسكو » عام ١٩٦١ ص ٧٦
- ٢ - « البرافدا » ٢٢ يونية عام ١٩٦٧
- ٣ - ج. لينسزوفسكى .
- ٤ - نفس المرجع ص ٥٧
- ٥ - د. بريجنيف ، النهج اللينينى . خطب ومقالات . موسكو عام ١٩٧٢ المجلد الثالث ص ١٢٣ - ١٢٤
- ٦ - « واشنطنجتون بوست » ٥ يونية عام ١٩٧٢
- ٧ - انظر « واشنطنجتون بوست » ٥ يونية عام ١٩٧٢
- ٨ - انظر النشرة الاحصائية للامم المتحدة الشهرية - يونية ١٩٧٣
- ٩ - انظر النشرة الاقتصادية للشرق الاوسط . بيروت . لندن - ١٩٧٢ ص ٦٦٤
- ١٠ - نفس المرجع .
- ١١ - « البرافدا » فى ٢٨ نوفمبر عام ١٩٧٣ .
- ١٢ - « البرافدا » فى ٢٢ يونية عام ١٩٦٧
- ١٣ - وثيقة هيئة الامم المتحدة رقم ا - ب ف ، ١٨٨٢ ص ٢٩

الباب الاول

- ١ - ي. صايغ . النفط والتنمية الاقليمية العربية - ١٩٦٨ ص ١٢
- ٢ - ف. لينين ، مجموعة المؤلفات - الكاملة المجلد ٢٤ ص ١٢٢
- ٣ - نفس المرجع ص ١٢٦
- ٤ - انظر ا. ريبينون ، افلاس ايدولوجية وسياسة الصهيونية العالمية . « الاقتصاد العالمى والعلاقات العالمية » عام ١٩٧٢ رقم ٦ ص ١٨ .

- ٥ - أنظر ف. لينين . مجموعة المؤلفات الكاملة المجلد ٨ ص ٧٤ .
- ٦ - أنظر ل. بولياكوف تاريخ المعاداة للسامية المجلد ١ عام ١٩٦٨ ص ٣٠٧ - ٣١١
- ٧ - أنظر « دائرة معارف الصهيونية واسرائيل » ، نيويورك عام ١٩٧١ المجلد الاول ص ٤٣٤
- ٨ - نشرة الامم المتحدة الاحصائية الشهرية - يونيو ١٩٧٣
- ٩ - نشرة (جيروساليم بوست ماجازين) ٣١ مارس عام ١٩٧٢
- ١٠ - أنظر « جيروساليم بوست » ٢٣ مارس عام ١٩٧٢
- ١١ - أنظر (الموند) ٣ مارس ١٩٧٢
- ١٢ - أنظر الكتاب السنوى اليهودى الأمريكى - نيويورك - فلادليفيا ١٩٧١ ص ٤٧٤
- ١٣ - أنظر (جيروساليم بوست) ١٨ أبريل عام ١٩٧٢ ونفس الارقام واردة بصحيفة « الموند » ٢٣ فبراير عام ١٩٧٢ .
- ١٤ - نفس المرجع
- ١٥ - « جيروساليم بوست » ٢٦ ابريل عام ١٩٧٢
- ١٦ - أنظر « لوموند ديبلوماتيك » يونية ١٩٧١
- ١٧ - أنظر « بعث اسرائيل ومصريها » بقلم بن جوريون - نيويورك عام ١٩٥٤ ص ٢٩٢
- ١٨ - أنظر « الموند » ١٥ أكتوبر عام ١٩٧١
- ١٩ - « الموند » ٣ يونية ١٩٧٢

الباب الثانى

- ١ - أنظر « موسى منوحين يتحدث عن اسرائيل الكبرى » ، « العالم العربى » اغسطس - سبتمبر ١٩٧١ ، ص ٣
- ٢ - نفس المرجع .
- ٣ - « دائرة معارف الصهيونية واسرائيل » نيويورك ١٩٧١ المجلد الاول ص ١١٥٢
- ٤ - أنظر « ريماركوس افريكانيس » ٢٤ اغسطس عام ١٩٦٧

- ٥ - أنظر « جون أفريك » - أول يولية عام ١٩٧٢
- ٦ - « جون أفريك » ٣ مارس عام ١٩٧٠ ص ٩ - ٦٠
- ٧ - أنظر ي. برباوم . « سياسات الحل الوسط والدولة والدين في إسرائيل » نيويورك ١٩٧٠ .
- ٨ - نفس المرجع ص ٢٨٠
- ٩ - « البرافدا » في ٢٠ يولية عام ١٩٧٢ .
- ١٠ - « جيروساليم بوست » ٢٦ أبريل عام ١٩٧٢
- ١١ - نفس المرجع .
- ١٢ - أنظر « جيروساليم بوست » ١٨ ، ٢٣ فبراير عام ١٩٧٢ ، ١١ ، ١٧ أبريل عام ١٩٧٢ ، ٣ مايو عام ١٩٧٢ ، ١٦ يولية عام ١٩٧٢ . وحول الموضوع نفسه أنظر (ميدل ايست) ، « ايكونوميك ديجيست » ٣١ ديسمبر عام ١٩٧١ .
- ١٣ - « الفيجارو » ٢٠ فبراير عام ١٩٧٠ .
- ١٤ - أنظر ن. « جولدمان » مذكرات حياته . باريس ، ١٩٧١ ص ٣٠٣
- ١٥ - أنظر « جيروساليم بوست » ١٠ أبريل ص ١٩٧٢ .
- ١٦ - أنظر « الموند » ٣ ، ٦ يولية عام ١٩٧٢
- ١٧ - أنظر « انعكاسات حول مستقبل إسرائيل » بقلم أ.س. فريد لاندلر عام ١٩٦٩ ص ٦٠
- ١٨ - أنظر « منوحين » المصدر السابق .
- ١٩ - « العالم العربي » أغسطس - سبتمبر عام ١٩٧١ ص ٤
- ٢٠ - أنظر « سيرج » المصدر السابق ص ١٧٥
- ٢١ - أنظر « باركلايز انتوناشيونال ريفيو » أبريل عام ١٩٧٢ ص ٢٨ .
- ٢٢ - أنظر « جيروساليم بوست » ٢٣ فبراير ١٩٧٢ .
- ٢٣ - أنظر « جيروساليم بوست » ٥ مايو ١٩٧٢
- ٢٤ - أنظر « جيروساليم بوست » ٢٨ يولية ١٩٧٢
- ٢٥ - أنظر « نظرة عسكرية عامة » العدد ٢ لعام ١٩٧١ ص ١٦٩ .

الباب الثالث

- ١ - انظر وثيقة هيئة الأمم المتحدة رقم ٢٧٩٢ / د في ٦ ديسمبر عام ١٩٧١
- ٢ - انظر « المؤتمر الدولي للأحزاب الشيوعية والعمالية » وثائق ومواد موسكو ٥ - ١٧ يونية ١٩٦٩ « موسكو عام ١٩٦٩ ص ٢٩٠ .
- ٣ - « لوموند دبلوماسيك » يونية عام ١٩٧١
- ٤ - انظر « جيون أفريك » ١٨٠٤ مارس عام ١٩٧٢ ، « البرافدا » ٢٣ - ٢٥ يونية عام ١٩٧٢ .
- ٥ - ف. لينين ، مجموعة المؤلفات الكاملة المجلد ٣٠ ص ١١٣
- ٦ - انظر « الموند » ٢٣ ، ٣٠ مارس عام ١٩٧٢ ، « لوموند دبلوماسيك » أبريل عام ١٩٧٢ « البرافدا » ١١ مايو عام ١٩٧٢ .
- ٧ - انظر وثيقة هيئة الأمم المتحدة ١ / ٧٢١٣ ص ١
- ٨ - انظر « هل يقوم كيان صهيوني ؟ » بقلم د. بيرتيز ، ١. ويلسون ، ب. وارد ، ١٩٧٠ ص ٢٥
- ٩ - نفس المرجع ص ٢٦ - ٢٨ .
- ١٠ - انظر « الصراع العسكري والمستقبل غير الواضح في فلسطين » بقلم : ب. روندو ١٩٦٨ ص ١٦٨٣ .
- ١١ - المادة التي وردت في هذا الفصل مأخوذة أساسا من المصادر التالية : « المقاومة الفلسطينية بقلم ج. شالياند ، ١٩٧٠ ، هل يقوم كيان فلسطيني ؟ » المصدر السابق ، : مجلة جيون أفريك ، عدد مارس ١٩٧٠ ، « من أجل حل ديمقراطي للمشاكل الفلسطينية والاسرائيلية » بقلم ن. حواتمة ، صحيفة لوموند في ٢٧ يناير ١٩٧٠ ، « روندو » المصدر السابق ، « المقاومة الفلسطينية بين دولتين » بقلم ج. داردو .
- ١٢ - انظر د. بيرتيز ، نفس المصدر ، ص ٣٦ .
- ١٣ - انظر شالياند ، المصدر السابق ص ٨٩ .
- ١٤ - « لوموند » ٢٧ يناير عام ١٩٧٠ .
- ١٥ - انظر شالياند ، المصدر السابق ص ٧٨ .
- ١٦ - « الموند » ١٦ مارس ١٩٧٢ .
- ١٧ - انظر « لوموند دبلوماسيك » يونية ١٩٧١ .

- ١٨ - « نيويورك تايمز » أول يولية ١٩٧٢ .
- ١٩ - انظر « فلسطين : نحو حل ديمقراطي » ، بغداد ١٩٧٠ ص ٢١
- ٢٠ - « الموند » ٢٧ يناير ١٩٧٠
- ٢١ - « جون افريك » ٣ مارس عام ١٩٧٠ ص ٥٦ - ٦١ .
- ٢٢ - انظر « الصهيونية ضد اسرائيل » بقلم ن. وينستوك ١٩٦٩ ص ٥٦٥
- ٢٣ - انظر « البرافدا » في ٢١ يولية ١٩٧٢
- ٢٤ - « البرافدا » ٢٩ اغسطس ١٩٧٢
- ٢٥ - انظر « لوموند » ٦ نوفمبر عام ٧٣ ، « انترناشيونال هيرالد تريبيون »
٢٦ نوفمبر عام ١٩٧٣ ، « لوفيجارو » ٢٧ نوفمبر عام ١٩٧٣ .

الباب الرابع

- ١ - « وثائق برامج الاحزاب الشيوعية بالشرق » موسكو ١٩٣٤ ص ١٥٠
- ٢ - ف. لينين ، المجموعة الكاملة لمؤلفات لينين المجلد ٤٤ ص ٣٨ .
- ٣ - في شيء اكثر تفصيلا ، انظر « نضال حزب البعث من اجل الوحدة والحرية والاشتراكية » . المجلد الاول بيروت عام ١٩٦٣ .
- ٤ - في شيء اكثر تفصيلا انظر ، اسحاق الحسيني ، « الاخوان المسلمين »
اكبر حركة اسلامية ، بيروت ، ١٩٥٣ .
- ٥ - ف. لينين . المجموعة الكاملة لمؤلفات لينين . المجلد ١٧ ص ١٧٧
- ٦ - جمال عبد الناصر . فلسفة الثورة - القاهرة ص ٣٣ .
- ٧ - نفس المرجع ص ٦٠
- ٨ - نفس المرجع ص ١٩ - ٢٠
- ٩ - نفس المرجع ص ٢٢ - ٢٣
- ١٠ - « ميثاق العمل الوطني » القاهرة ١٩٦٢ .
- ١١ - عبد الرحمن البزاز . حول القومية العربية . لبنان ١٩٦٥ ص ١٢ .
- ١٢ - « النور » ١٠ فبراير عام ١٩٥٨ .
- ١٣ - « نيويورك تايمز » ٢ ابريل عام ١٩٥٧ .
- ١٤ - « الاخبار » ١٩ فبراير ١٩٥٧ .

١٥ - انظر ف. مرسى الناصرية ونظرية الثورة ، « جمال عبد الناصر » ،
في مذكرات المجلد الاول ، القاهرة في ١٩٧١ .

١٦ - « الاهرام » ٢٧ أغسطس عام ١٩٥٣ .

١٧ - « المصور » ١٨ فبراير عام ١٩٦٠ .

الباب الخامس

١ - ف. لينين ، المجموعة الكاملة لمؤلفاته المجلد ٣٠ ص ١٢٠

٢ - ف. لينين ، المجموعة الكاملة لمؤلفاته المجلد ٣٥ ص ٢٢٢

٣ - المؤتمر الدولي للحزب الشيوعية والعمالية وثائق ومواد ص ٢٨٧

٤ - « البرافدا » ٢٧ مايو عام ١٩٧١

٥ - « البرافدا » ١٦ يناير عام ١٩٧١

٦ - « البرافدا » اول يولية عام ١٩٧٠

٧ - بريجنيف . بالنهج اللينيني . خطب ومقالات . المجلد ٣ ص ٣٨٩

٨ - « البرافدا » ٢٨ مايو عام ١٩٧١ .

٩ - « اخبار اليوم » في ٢٩ مايو عام ١٩٧١

١٠ - « الاهرام » في ٢٥ مارس ١٩٧٠

١١ - ف. لينين ، المجموعة الكاملة لمؤلفاته المجلد ٣٩ ص ٣٢٨

الباب السادس

١ - « قائمة مجلس السوفييت الاعلى للاتحاد السوفيتى » رقم ٤٣

(١٢٣٤) ٢١ اكتوبر عام ١٩٦٤ .

٢ - وثيقة هيئة الامم المتحدة ١ / ٣٥٢٢ فى ٢٤ يناير عام ١٩٥٧ ص ٩

٣ - انظر « اخبار اسرائيل » نشره اعلامية تصدرها سفارة اسرائيل فى

باريس عدد ١٥ اكتوبر ١٩٦٧ .

٤ - الحديث الصحفى الذى ادلى به جمال عبد الناصر لمجلة (ايفيتمينيت)

نوفمبر عام ١٩٦٧ .

٥ - وثيقة هيئة الامم المتحدة ١ / ٥٢٣ فى ١٣ يولية عام ١٩٦٧

٦ - انظر « نيويورك تايمز » فى ٢٢ يولية عام ١٩٦٧ .

- ٧ - « الالهرام » في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٦٧ .
- ٨ - « الالهرام » في ٢ سبتمبر عام ١٩٦٧ .
- ٩ - « جيروساليم بوست » ٢٢ ديسمبر عام ١٩٦٧ .
- ١٠ - « الثورة » في ٢٣ فبراير عام ١٩٧١ .
- ١١ - نفس المرجع .
- ١٢ - « ألف باء » في ١٥ يناير عام ١٩٧١ .
- ١٣ - « المجاهد » (الطبعة الفرنسية) في ٣٠ مارس عام ١٩٧١ .
- ١٤ - « التايمس » في ١١ مارس عام ١٩٧١ .
- ١٥ - « الموند » في ٢٧ فبراير عام ١٩٧١ .
- ١٦ - انظر « الالهرام » في ١٧ مارس عام ١٩٧١ .
- ١٧ - « ريماركيس افريكانى » ٢٤ اغسطس عام ١٩٦٧ ص ٤٠٠ ، سبتمبر عام ١٩٦٧ ص ٤٤٠ .
- ١٨ - « جيروساليم بوست » ، ٢٦ مارس عام ١٩٧٢ .
- ١٩ - « جيروساليم بوست » في ٢٠ يولية عام ١٩٧٢ ، « لوموند » ٣٠ مارس عام ١٩٧٢ .
- ٢٠ - « جيروساليم بوست » ، ٢٣ مارس عام ١٩٧٢ و ٢٨ ابريل عام ١٩٧٢ .
- ٢١ - انظر « لوموند » ١٦ مارس عام ١٩٧١ .
- ٢٢ - انظر « جيروساليم بوست » ٢٠ فبراير عام ١٩٧٢ .
- ٢٣ - انظر « جيروساليم بوست » ٢٨ يولية عام ١٩٧٢ .
- ٢٤ - انظر « جيروساليم بوست » ٢٠ يولية عام ١٩٧٢ ، « لوموند » في ٢٠ اكتوبر عام ١٩٧١ .
- ٢٥ - انظر « لوموند » في ٢٩ مارس عام ١٩٧٢ .
- ٢٦ - « جيروساليم بوست » في ١٧ مارس عام ١٩٧٢ .
- ٢٧ - نفس المرجع .
- ٢٨ - « لوموند » ٣٠ مارس عام ١٩٧٢ .
- ٢٩ - انظر « جيروساليم بوست » ٩ اكتوبر عام ١٩٦٨ .

- ٣٠ - « نيويورك تايمس » ٥ يونية عام ١٩٦٩ .
- ٣١ - « نيويورك تايمس » ٢٦ أبريل ١٩٦٩ .
- ٣٢ - « نيويورك تايمس » ٢٣ يولية عام ١٩٧٠ .
- ٣٣ - نفس المرجع .
- ٣٤ - « نيويورك تايمس » ٦ أغسطس عام ١٩٧٠ .
- ٣٥ - « الاهرام » في ٢١ أغسطس عام ١٩٧٠ .
- ٣٦ - « الاهرام » في ٥ سبتمبر عام ١٩٧٠ .
- ٣٧ - ل. بريجنيفه . بالتهج اللينيني . خطبه ومقالات المجلد ٣ ص ١٤٣ .
- ٣٨ - وثيقة هيئة الامم المتحدة ١ / ب ف ١٨٩٦ في ٤ نوفمبر عام ١٩٧٠ .
ص ١٣ ، ١٧ .
- ٣٩ - « التايمس » ١٢ مارس عام ١٩٧١ .
- ٤٠ - « جيروساليم بوست » ١٨ فبراير عام ١٩٧١ .
- ٤١ - « جيروساليم بوست » ٢١ فبراير عام ١٩٧١ .
- ٤٢ - « لوفيجارو » ٢٣ فبراير عام ١٩٧١ .
- ٤٣ - « نيويورك تايمس » ١٧ فبراير عام ١٩٧١ .
- ٤٤ - انظر محاضر جلسات لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس الامريكى ،
واشنطن ١٩٥١ .
- ٤٥ - « التايمس » ٥ فبراير عام ١٩٧١ .
- ٤٦ - انظر استعراض للعلاقات الامريكية - الاسرائيلية « بقلم ليلى قاضى »
بيروت - ١٩٦٩ ص ٢٠٨ .
- ٤٧ - « البرافدا » ٢١ فبراير عام ١٩٧١ .
- ٤٨ - « التايمس » ٥ فبراير عام ١٩٧١ .
- ٤٩ - انظر نشرة وزارة الخارجية الامريكية رقم ١٨٦٤ ، ١٠ يوليو ١٩٦٧
ص ٣٣ .
- ٥٠ - المصدر السابق ، الملد ١٥٩٣ ، ٥ يناير ١٩٧٠ ص ٨ ، ٩ .
- ٥١ - نفس المرجع ص ١١

- ٥٢ - ج. كامبيل ، النزاع العربي - الإسرائيلي ، « فوريين افيرز »
اكتوبر عام ١٩٧٠ ص ٧٠ .
- ٥٣ - « البرافدا » في ١٣ اكتوبر عام ١٩٧١ .
- ٥٤ - انظر محاضر جلسات لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس الامريكى
واشنطن ١٩٧١ ص ١٧٠ .
- ٥٥ - « التايمس » ١٠ يونية عام ١٩٦٧ .
- ٥٦ - انظر « التايمس » ٧ يولية عام ١٩٦٧ .
- ٥٧ - « التايمس » ٢٧ سبتمبر عام ١٩٦٧ .
- ٥٨ - انظر النشرة الصحفية لبعثة المملكة المتحدة لدى الامم المتحدة ،
العدد ٧٩ ، ١٩٧٠ .
- ٥٩ - « لوموند » ٨ فبراير عام ١٩٦٨ .
- ٦٠ - انظر « لوموند » في ٢٣ يناير عام ١٩٧١ .
- ٦١ - انظر محاضر لجنة الشؤون الخارجية ص ١٢٤ .
- ٦٢ - « دى ويلت » في ٢٧ اكتوبر عام ١٩٧٢ .
- ٦٣ - « ازفستيا » ٢٠ يونية عام ١٩٦٧ .
- ٦٤ - « البرافدا » ١٠ يونية عام ١٩٦٧ .
- ٦٥ - وثيقة هيئة الامم المتحدة أ / ل ١٩٠ ب فى ١٩ يونية عام ١٩٦٧ .
- ٦٦ - « البرافدا » ٢٢ يونية عام ١٩٦٧ .
- ٦٧ - « البرافدا » فى ٢٥ يونية عام ١٩٦٧ .
- ٦٨ - وثيقة هيئة الامم المتحدة س / ٨٢٥٣ فى ٢٠ نوفمبر عام ١٩٦٧ .
- ٦٩ - « الازفستيا » فى ٢٣ مارس عام ١٩٦٨ .
- ٧٠ - انظر « البرافدا » فى ١٥ اكتوبر عام ١٩٧٠ .
- ٧١ - انظر « البرافدا » فى ٥ فبراير عام ١٩٧٢ .
- ٧٢ - « البرافدا » فى ٣٠ ابريل عام ١٩٧٢ .
- ٧٣ - « البرافدا » فى ٤ يولية ١٩٧٤ .
- ٧٤ - وثيقة هيئة الامم المتحدة ص ٩ فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٧٣ .

الباب السابع

- ١ - « روزاليوسف » في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٧٢ .
- ٢ - انظر. « الاهرام » في ٢٠ يناير عام ١٩٧١ .
- ٣ - « البرافدا » في ٨ أكتوبر عام ١٩٧٣ .
- ٤ - « الاهرام » في ١٧ أكتوبر عام ١٩٧٣ .
- ٥ - « الاهرام » في ٩ ديسمبر عام ١٩٧٣ .
- ٦ - وثيقة هيئة الامم المتحدة صفحة ٦ في ٢١ ديسمبر عام ١٩٧٣ .
- ٧ - وثيقة هيئة الامم المتحدة صفحة ١ في ٢٢ ديسمبر عام ١٩٧٣ .
- ٨ - انظر « البرافدا » ٢٣ ، ٢٦ يونية عام ١٩٧٢ .
- ٩ - « آسيا وافريقيا اليوم » عام ١٩٧٢ رقم ٨ ص ٢٢ .
- ١٠ - انظر « سياسات الحل الوسط : الدولة والدين في اسرائيل » بقلم : بيرنبوم ، نيويورك ١٩٧٠ .
- ١١ - انظر « البرافدا » في ٢٠ يونية عام ١٩٧٢ .
- ١٢ - انظر « البرافدا » في ١٧ أكتوبر عام ١٩٧٣ .
- ١٣ - « البرافدا » في ٩ نوفمبر عام ١٩٧٣ .
- ١٤ - انظر « زوجاديرخ » في ٩ يناير عام ١٩٧٤ .

الخاتمة

- ١ - انظر الشرق الاوسط في أزمة : مشاكل واحتمالات تقرير اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الشؤون الخارجية بالكونجوس الامريكي واشنطن ١٩٧١ ، ص ٢٣ .
- ٢ - انظر « اسرائيل والعرب » بقلم م . رودنسون ص ٧٠ .
- ٣ - « البرافدا » في ٢٧ أكتوبر عام ١٩٧٣ .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	الشرق الاوسط في نظام العلاقات المعاصرة
	الباب الاول
١٥	الصهيونية وقيام دولة اسرائيل فلسطين كهدف للتوسع الامبريالى
١٦	المطلوب هو العنصر البشرى
١٨	من الذى وراء الفكر الصهيونى ؟
٢٠	عقيدة الصهيونية
٢٥	انجلترا « وصهينة » فلسطين الاتحاد السوفيتى وحل القضية الفلسطينية فى الامم
٣٠	المتحدة عام ٤٧
	الباب الثانى
٣٥	العدوانية الغربية للدولة الصهيونية مصدر العدوان
٣٨	اليهودية الصهيونية
٤١	الاشتراكية الصهيونية
٤٣	الصهيونية يخافون السلام
٤٧	الدولة كلها حامية عسكرية

الباب الثالث

- الشعب العربى الفلسطينى ورد الفعل — العامل الفلسطينى ٥٠
الاساس الشعبى للمقاومة ٥٢
قيام حركة المقاومة الفلسطينية ٥٥
حركة المقاومة الفلسطينية واليهود ٦١
حركة المقاومة الفلسطينية ودولة اسرائيل وتقسوية
مشكلة الشرق الاوسط ٦٣

الباب الرابع

- ثورة التحرر الوطنى فى العالم العربى — بعض خصائص
تطور العالم العربى ٦٨
الثورة المصرية عام ٥٢ ودورها التاريخى فى مصر
العالم العربى ٧٢
القومية العربية — نظرية وشعار النضال التحررى
الوطنى للشعوب العربية ٧٧
انجازات وصعوبات واخطاء حركة التحرر الوطنى العربية ٨٤

الباب الخامس

- الدرع الامين ٩٣

الباب السادس

- النضال من اجل السلام الوطيد العادل فى الشرق الاوسط ١٠٥
موقف الدول العربية بالنسبة لمسائل التسوية ١١٣
تعنت الموقف الاسرائيلى ١٢٤
هيئة الامم المتحدة ودورها فى النضال من اجل تسوية
ازمة الشرق الاوسط ١٣١

سياسة الولايات المتحدة في مسائل تسوية أزمة الشرق الأوسط

- ١٥٦ دول غرب أوروبا وتسوية أزمة الشرق الأوسط
موقف الاتحاد السوفيتي — الطريق الواقعي لتسوية
النزاع العربي — الاسرائيلي ١٦٦

الباب السابع

- الى اين يسير الشرق الأوسط ؟ العالم العربي في ظروف
العدوان الاسرائيلي المستمر ١٨٠
ما اظهرته احداث اكتوبر عام ١٩٧٣ ١٨٦
بداية مؤتمر السلام في جنيف — اتفاق فصل القوات ١٩٢
الاتجاهات المعارضة للحرب في المجتمع الاسرائيلي ١٩٦
خاتمة ٢٠٣
المراجع ٢١١

مسلسل	الموضوع	السنة
-------	---------	-------

٩٣	٢١٣٦	١٩٨٠
----	------	------

مطابع الهيئة العامة للاستعلامات

جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للاستعلامات
القاهرة

72
3
Bibliotheca Alexandrina



0646977